

مَوْسُوعَةٌ
الدكتور
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
رئيس وزراء ماليزيا

المجلد التاسع

النَّمِيَّةُ وَالنَّجَاؤُ وَالْأَقْلِيَّةُ

دار الكتاب اللبناني

بيروت

دار الفكر - كوالالمبور

دار الكتاب المصري

القاهرة

دار الكتاب - ماليزيا

مَوْسُوعَةٌ
الدكتور
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
رئيس وزراء ماليزيا
المجلد التاسع

مَوْسُوعَةٌ

الدكتور

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ

رئيس وزراء ماليزيا

● التَّرْجَمَةُ وَالْمُرَاجَعَةُ

نحبة من كبار المترجمين والأساتذة
المتخصصين من جامعات القاهرة والأزهر
والأسكندرية وعين شمس وحلوان.

- د. عبدالرحمن الشيخ
د. ياسر شعبان
أ. فاروق لقمان
أ. طلعت الشايب
د. توفيق علي منصور
أ. أحمد محمود
أ. عبدالحميد دابو
د. رمضان بسطاويسي
أ. أحمد عبدالحميد
أ. محمد رشدي

- | | | |
|----|---|----|
| 1 | الإِسْلَامُ وَالْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ | ١ |
| 2 | التَّحَدِّي | ٢ |
| 3 | أَسِيَا | ٣ |
| 4 | العَوْلَةُ وَالشَّرَاكَةُ الذِّكِيَّةُ وَالْحُكْمُ | ٤ |
| 5 | مَالِيَا | ٥ |
| 6 | العَوْلَةُ وَالْوَأَقِعُ الْجَدِيدُ | ٦ |
| 7 | العِلْمُ وَالتَّكْوِيلُ وَحَقُوقُ الْإِنْسَانِ | ٧ |
| 8 | السِّيَاسَةُ وَالِدِّيمُقْرَاطِيَّةُ وَأَسِيَا الْجَدِيدَةُ | ٨ |
| 9 | التَّنْمِيَّةُ وَالتَّعَاوُنُ الْإِقْلِيمِيُّ | ٩ |
| 10 | قَضَايَا مَعَاصِرَةَ | ١٠ |

دار الكتاب المصري

٢٣ شارع قصر النيل تليفون : ٢٩٢٢١٦٨ / ٢٩٢٤٣٠١ / ٢٩٢٤٦١٤
القاهرة ص.ب: ١٥٦ عتبة الرمز البريدي ١١٥١١ - برقايا: كتا مصر - القاهرة
فاكسميلي ٢٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)

Fax: (202) 3924657 Att: Mr. Hassan El-Zein

دار الكتاب اللبناني

بيروت
شارع مدام كوري - تجاه فندق بريستول - بيروت
تليفون: ٧٢٥٧٢٢ / ٧٢٥٧٢١ ص.ب ٨٢٣٠ - ١١
بيروت - لبنان . برقايا: داكلبان - فاكسميلي ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)
Fax: (9611) 351433 Att: Mr. Hassan El-Zein

● جميع حقوق الطبع

والنشر والتوزيع

م محفوظة للناشرين

● يمنع الاقتباس والنقل

والترجمة والتصوير

والتخزين الميكانيكي

والإلكتروني في إطار

استعادة المعلومات دون

اثن خطي مسبق من

الناشر

DARULFIKIR - Kuala-Lumpur

العنوان: - 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur

Tel:- 603-26981636 / 603 - 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004 A.D - 1424 H

I.S.B.N 977-238-738-7

الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

رقم الإيداع ٩٧١٢/٢٠٠٣

الجزء الأول

النمينا اقليمية والجميع الياسيني

المحتويات

- ٧ - قمة التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (تناقضات في التنمية) كوينهاجن ،
الدمارك في ١١ مارس ١٩٩٥ .
- ١٣ - الحوار الپاسيفيكي (شرق آسيا - منجزات وتحديات) پينانج ، ماليزيا في ١٣
نوفمبر ١٩٩٤ .
- ٢٣ - المؤتمر الدولي لتنمية الموارد البشرية في إطار الشراكات الدولية (علاقات الشمال
والجنوب : المشاكل والتوقعات) جاكرتا ، إندونيسيا في ١٦ سبتمبر ١٩٩٤ .
- ٢٣ - المؤتمر الأول للقيادات الشابة في شرق آسيا حول «الاستقرار السلمى والرعاية
في شرق آسيا» (كوالالمبور ، ماليزيا في ٥ أغسطس ١٩٩٤) .
- ٤١ - الاجتماع العام الدولي السابع والعشرين للمجلس الاقتصادي لحوض
الپاسيفيكي (الحقبة الپاسيفيكية - دور الدول الأعضاء) كوالالمبور ، ماليزيا في
٢٣ مايو ١٩٩٤ .
- ٤٩ - افتتاح الاجتماع الدولي العام العاشر لمجلس التعاون الاقتصادي الپاسيفيكي
(الجماعة الپاسيفيكية - السلام / الاستقرار) كوالالمبور ، ماليزيا في ٢٢ مارس
١٩٩٤ .
- ٦١ - افتتاح ندوة التعاون التجاري لحافة الپاسيفيكي (التعاون التجاري الإقليمي)
كوالالمبور ، ماليزيا في ٥ ديسمبر ١٩٩٤ .
- ٦٧ - افتتاح لقاء مجموعة خبراء مجموعة ال-١٥ الخاص بتبادل المعلومات بشأن
السياسات الاقتصادية القومية للدول الأعضاء (تجاوب الجنوب مع البيئة الكونية
الجديدة) كوالالمبور ، ماليزيا في ١٧ يونيو ١٩٩٤ .

قمة التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (مناقشات في التنمية) كوبنهاجن، الدنمارك في ١١ مارس ١٩٩٥.

مع أن ميثاق الأمم المتحدة الذي وضع منذ خمسين عاماً يبدأ بعبارته «نحن شعوب الأمم المتحدة . . .»، فإن هذه هي المرة الأولى التي نلتقى فيها على هذا المستوى لمناقشة عامة الناس ومشاكلهم، وتنميتهم الاجتماعية، وهو ما يدعو للشك. وبما أن تحقيق ذلك احتاج منا إلى خمسين سنة فهذا اختبار لالتزامنا تجاه مصير عامة الناس وبيان لفشل الجهود متعددة الأطراف، التي أخرجته عن الخط المرسوم لها طوال ما يزيد على خمسة عقود، معارك الحرب الباردة الأيديولوجية. وقد قضت تلك المواجهة، التي كانت تقع في العادة على أرض الغير، على معظم خطط العمل الاجتماعي الخاص بوكالات الأمم المتحدة. إذ باتت جهود التنمية الدولية تعتمد على درجة الدعم الذي تقدمه الدولة النامية لأي من القوتين الأعظم. وصارت مناطقنا حلبة صراع لتلاعبات القوى العظمى وميادين للمعركة الدائرة بينها. ولم تعد الدول النامية سوى دمي يحركها من يحركها.

لقد جعل الدمار وما عاناه الناس من ألم وما لحق بهم من ظلم الكثير من تلك الدول مشلولة وعاجزة عن عمل التعديلات اللازمة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وأفغانستان والصومال وكثير غيرهما من بين الدول التي أصابها الخراب؛ فقد دُمرت بنيتها التحتية، ويعيش أهلها في حالة من الفوضى التامة. وما زالت عملية التهميش مستمرة حتى الآن رغم ما تحقق من تقدم في العلوم والتكنولوجيا.

وبالنسبة لشعوب العالم، لم تعانِ الغالبية العظمى منها من الحرمان وحسب، بل إن ما هو أدهى وأمر هو ضياع الكرامة الإنسانية. ولنضع في اعتبارنا أن ما يربو على مليار شخص حُصروا في منحى الفقر المدقع الذي يهبط بهم بصورة دائمة إلى مرتبة النوبع.

ويواجه الأمم المتحدة تدفق ضخم قوامه حوالى ٧, ١٩ مليون لاجئ عالمي . والكل يعترف بأن الهجرة كابوس تعاني منه الدول المتقدمة ، ولكن الهجرات تحدث كذلك اضطرابات حادة وتفرغ الدول النامية من الموارد البشرية الضرورية . وما من فائدة ترجى من ترحيب الدول المتقدمة بالمهرة والمعلمين ترحيباً متحيزاً .

وحتى مع اتخاذ المجتمع الدولي الخطوات المصيرية الأولى فى الألفية الجديدة ، فلن يحدث سوى أن يربكنا ظهور «الدول المتخاذلة» فى أعقاب تفتت الدول وانهارها . ولا يمكن الحفاظ على سحر ساعة منتصف الليل فى لحظة الاستقلال . فالبلاد تتعثر فى سيرها وتتخلف عن الركب ، وتظل آمال الشعوب بلا تحقيق إلى حد كبير ؛ ومن المفارقة أن ذلك يحدث فى زمن التقدم العلمى والتكنولوجى النوعى الذى كان ينبغى أن يفيد المحتاجين أيما إفادة .

وحتى فيما بين الدول المتقدمة ، يمكننا اكتشاف عوامل الدولة المتخاذلة . فقد ظهرت على السطح التناقضات والاستقطابات ، وهو ما يعكس العيوب المحتملة فى الاتجاه القومى . ونحن نرى قدراً خطيراً من الفقر والتشرد والبطالة ، وتفشى الجريمة والمخدرات فى جيوب تلك المجتمعات ، حتى فى أكثر الدول تقدماً . ولا بد لهذه الدول من استيعاب الدروس ؛ ولا بد من تطبيق التغيير والتعديلات عليها كذلك ، وخاصة تلك المتصلة بمعدلات الدخل والاستهلاك العالية التى لا سبيل إلى كبح جماحها ، وبانهيار وتحلل القيم الأخلاقية فى مجتمعاتها . وتحسن هذه الدول ، التى يفترض أنها قاطرات النمو العالمى والنموذج الذى يُحتذى فى المعايير ، بتنفيذها تلك التغييرات بدلاً من السعى إلى تولى مهمة وعظ الآخرين .

ونرى كذلك جوانب العنصرية والتحديات العرقية فى تلك الدول . وفى بعض الحالات جعل الانهيار الاقتصادى واعتلال المجتمع آراء الماضى الإنسانى عقيمة . ونُسيت إلى حد كبير الأهداف التى اتفق عليها دولياً ، مثل نسبة ٧ ، ٠ بالمائة من أجل ODA التى أكد عليها فى ريو عام ١٩٩٢ وهناك تناقص شديد فى التسامح يصحبه إصرار شديد على

التجانس مع جماعة واحدة ونسق واحد من القيم . فعلى سبيل المثال ، كانت هناك حالة من التشنج بشأن ارتداء الحجاب عند الذهاب إلى المدرسة في أوروبا مؤخراً . إن تضمينات ذلك مثيرة للإزعاج . إذ لا بد من أن يتجه مستقبل البشرية إلى العولمة والتعددية السياسية والتعددية الثقافية ، وليس إلى الاقتصار على مناطق وكتل وسيادة نسق واحد للقيم .

وما زلنا عاجزين عن فعل أى شىء حيال تلك الأعمال الوحشية التى ترتكب فى البوسنة ورواندا . ولم يمكن لكل إرادة أوروبا السياسية إنقاذ الآلاف ممن ضحى بهم فى البوسنة . وإذا كانت الشيشان مسألة داخلية ، فإن تيان آن من [ميدان السلام السماوى] ليس كذلك ، ولم تتخذ آلة الأمم المتحدة بكاملها أى رد فعل تجاه المذبحة التى وقعت فى رواندا وتمنعها . والواقع أن أول رد فعل كان هو الهروب من الخطر إلى الذات .

ومنذ انتهاء الحرب الباردة والمجتمع الدولى يقف عند تقاطعات ولحظات محددة كثيرة ، إلا أن رد فعلنا الجماعى كان أقل مما يجب فى كل مرة تقريباً . فنحن ننتقل من مؤتمر كبير إلى آخر ، حيث نعلن بعزم شديد برامج العمل الكونية ، ولكننا لم نوفر وسيلة التنفيذ بالقدر الكافى . ويبدو أننا نتخبط ونسير بلا هدف محدد لإعطاء معنى للترابط الكونى ، ولكننا نجد أنفسنا نتحدث لغة خطابية وحسب ، دون أن نكون قادرين على التفريق بين المصلحة الذاتية ورعاية البشرية ورفاهيتها وسعادة الكوكب .

وفى السنوات القليلة الأخيرة تغير مفهوم التنمية باعتباره مفهوماً خاصاً بالأهداف الاقتصادية التركيبية إلى مفهوم للمكاسب الاقتصادية الحقيقية وتوفير الحاجات الإنسانية وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الإنسان الموجود فى مركز التنمية . ومن الواضح أن السوق الحرة وحقوق الإنسان الانتقائية وحدها لن تفعل ذلك ، وبما يؤسف له أننا لم نع درس فشل الشيوعية والاشتراكية الفابية . ورغم نقاط ضعف الرأسمالية والسوق الحرة ، فلم يسمح إلا بنموذج غربى واحد . ولا يعترف أحد بالفشل الواضح لما تسمى بقاطرات النمو . وفى الوقت ذاته لا ينظر إلى اقتصادات آسيا وأمريكا اللاتينية الناجحة على أنها قاطرات محتملة .

وبدلاً من ذلك ينظر إلى معدل النمو المرتفع في تلك المناطق على أنه تهديد للشمال الصناعي . ويبدو أن السياسة المتفق عليها هي تصنيف تلك الدول ثم وضع العراقيل في طريقها .

يجب عدم الاستمرار في النظر إلى العالم النامي على أنه حفرة بلا قاع مخصصة لبرامج المساعدات والرفاهية الغربية الهزيلة . ولا بد من أن يعطى العالم النامي مكانه الصحيح في الوقت الذي ينبغي فيه اعتبار تكوين مجموعة السبعة متنافياً تنافياً خطيراً مع الوقت الراهن . وهذا كله يتطلب إحداث تغييرات كبيرة في المفاهيم الأساسية . وينبغي كذلك على الأمم المتحدة عدم الاستمرار في أن تكون مكاناً لتأديب العالم النامي طبقاً للنموذج الغربي ذي «المقاس الواحد الذي يصلح للجميع» .

وتقع قضية الحكومات والمجتمع في موضع القلب من التنمية . فمن المؤكد أنه على الحكومة في حال استمرار فشلها في تحقيق ما هو متظر منها أن تترك الحكم . وقضية الحكم والمحاسبة هذه ، التي تجدد بتفويضات جديدة من خلال العملية الديمقراطية ، تنطبق على الجميع ، وليس على الدول النامية وحسب . ولا بد من أن يضع التمكين في حساباته الجماعات المعرضة للخطر كالمرأة والأقليات الموجودة في المجتمعات كافة . وقد تحقق في هذا المجال قدر كبير من التقدم في العالم النامي . حيث ولت أيام الزعيم نصف الإله إلى حد كبير .

وفي جنوب آسيا ، حيث أدير التغيير إدارة فعالة ، بحثت أمور كثيرة لاثخاذ القرار المناسب ، ولن تتكرر أخطاء الغرب الواضحة . وسيظل ارتباط الحكومة والهدف القومي المحدد هو شرط التنمية . لقد تركنا المفاهيم الاشتراكية الخاصة بدولة الرفاهية من أجل مجتمع المشاركة الكاملة الذي يحركه العمل .

وبالنسبة لماليزيا ، سوف يعزز النمو بالمساواة والمسئولية الاجتماعية ، وبينما نحاول السيطرة على عناصر العولمة الإيجابية ، حيث حركة رأس المال السريعة ، نظل ملتزمين

بتقليل الفروق بين الدخل وتفاوت الفرص ، وأنا على ثقة من أننا سوف نحقق أهدافنا الخاصة بالنمو الكيفي وتحسين أحوال كل ماليزي باعتباره مورداً مؤلفاً في قالب من التعددية السياسية والتعددية الثقافية .

بينما كانت الحكومة الماليزية في الخمس والعشرين سنة الأولى من الاستقلال الفاعل الرئيسي في ممارسة إعادة بناء المجتمع ، لم يكن القطاع الخاص مشاركاً في عملية إعادة بناء مجتمعنا وحسب ، ولكنه كان مكلفاً كذلك بخلق فرص النمو الاقتصادي من أجل تحقيق ما تهدف إليه الأمة وهو أن تصبح دولة متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠ .

إننا عاقدون العزم على تنمية الأمة بطريقتنا على كل الأبعاد ؛ اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وروحياً ونفسياً وثقافياً . إنها رؤية خاصة بمجتمع ماليزي ديمقراطي ومتسامح ومتعاطف ونزيه وعادل اقتصادياً ، وتقدمي ومزدهر ، ويمتلك اقتصاداً تنافسياً وديناميكياً وصحيحاً ومرناً امتلاكاً تاماً .

وبينما نسعى نحن وجيراننا إلى إحداث تقدم اجتماعي اقتصادي ، فلا يسعنا إلا أن نأسى للعوائق الخارجية التي تهدد بإخراجنا عن الخط . ونحن نشعر بالقلق من الضغوط وغيرها من الوسائل التي يتبعها البعض في الشمال للنيل من ميزاتنا التنافسية المحدودة ، وخاصة العمالة والموارد الطبيعية . لقد استغل الشمال هذه الأصول نفسها استغلالاً تاماً في بلاده وفي بلادنا حين كان يحكمنا . وهو الآن يسعى إلى وقف نمونا عن طريق إدخال حقوق الإنسان والبند الاجتماعي والشروط البيئية . فهل كان الشمال يهتم بهذه الأمور حين كان في مرحلتنا من النمو؟

الحوار الياباني (شرق آسيا - منجزات وتحديات) بينانج
، ماليزيا في ١٣ نوفمبر ١٩٩٤.

في الربع الأخير من القرن كنا ننمو بمعدل يقترب من السبعة بالمائة في العام ، وفي السنوات السبع الأخيرة كان معدل نمونا هو ٤, ٨ بالمائة سنوياً ، بينما كان معدل التضخم ٦, ٣ بالمائة . وعلى امتداد الجيل القادم حتى عام ٢٠٢٠ ، نأمل أن ننمو بمعدل سنوي مقداره سبعة بالمائة ، وإذا استطعنا ذلك ، فمن الممكن بحلول ذلك لعام أن نصبح دولة متقدمة تمام التقدم حيث يكون مستوى المعيشة مساوياً لمستوى المعيشة في الولايات المتحدة في الوقت الراهن .

ونحن نستمد قدراً من التفاخر من حقيقة كوننا أول دولة فيما كان يعرف وقتها باسم «العالم الحر» تهزم التمرد الشيوعي ، كما أننا نستمد قدراً من الفخر من حقيقة أننا عما قريب ، ولا أقول متى ، سوف نجري عاشر انتخابات عامة عندنا ، إننا فخورون بحقيقة أنه منذ عام ١٩٥٥ ، حين أجرينا أول انتخابات لاختيار أول حكومة موالية لإندونيسيا ، أجرينا ثمانية انتخابات لاشك في حريتها في أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٤ و ١٩٦٩ و ١٩٧٤ و ١٩٧٨ و ١٩٨٢ و ١٩٨٦ و ١٩٩٠ ، وهي الانتخابات التي لم تفرز فيها أحزاب المعارضة بمقاعد وحسب ، بل تمكنت من تولي السلطة في حكومات الولايات ، وهذا رقم قياسي بالنسبة لديمقراطية نامية وجديدة حصلت على استقلالها حديثاً .

نحن دولة ديمقراطية ، رغم القهقهات والابتسامات الساخرة . فما كان لهذا البلد متعدد العرقيات ومتعدد الديانات ، رغم كل ما فيه من مصاعب وتحديات ، أن يحقق ذلك بدون الديمقراطية الصحيحة والمستدامة ، ويعلم الله ماذا كان يمكن أن يحدث لو أننا أخذنا بالشكل السويدي من الديمقراطية أو الشكل الياباني أو الشكل الإيطالي ، إنني أقول هذا ولا

أعنى التلميح إلى وجود ما يسوء الشكل السويدي أو الشكل الإيطالي أو الشكل الياباني ، ما أعنيه فقط هو أن لكل ما يخصه .

ومن المؤكد أنه ما كان لنا أن نحقق ذلك لولا السلم والاستقرار السياسي وضمنان حكم القانون . وما كان لنا أن نحققه لو كنا فاسدين كما يقال عنا . فالدول الفاسدة لا تحقق نمواً مقداره ٨ بالمائة واستقراراً سياسياً ، ولن أقول شيئاً عن الرقم القياسي في بلدان المتقدمين السابقين .

يعود بعض الفضل إلى الحكومة ، ولكن دعونى أقول إن هذا البلد ما كان ليحقق ما حققه لو لم يكن شعبنا مستعداً لأن يبذل الدم فى الكفاح من أجل السلام ومن أجل مستقبله . لقد كان الشعب على استعداد لأن يكسب ويعرق لبناء هذه الأمة . إن ما عليه ماليزيا اليوم هو فى الغالب نتيجة لعبقرية الشعب الماليزى وشجاعته وعرقه .

دعونى أقول لكم كذلك إنه ما كان لنا أن نكمل رحلتنا إلى الحاضر بنجاح لولا مساهمة أصدقائنا فى الخارج ، ومن المستحيل بالنسبة للماليزيين أن يفكروا فى رحلة ناجحة إلى مستقبلهم فى عام ٢٠٢٠ دون المساهمة الكبرى لأصدقائنا فى الخارج ، فهذا ليس ممكناً بكل صراحة .

وبسبب هذا الإنجاز أود أن أؤكد أن لكم الأهمية التى نوليها لضمان أكبر قدر ممكن من الاستثمارات والتكنولوجيا والمعرفة الأمريكية . لقد تحقق قدر كبير فى الماضى ، وأظن أنه ليس بكافٍ . فلا بد من تحقيق ما هو أكثر من ذلك بكثير .

وطبقاً لما تقوله السفارة الأمريكية ، فإن الولايات المتحدة تبيع فى الوقت الراهن لماليزيا أكثر مما تبيعه لأوروبا الشرقية مجتمعة ومعها روسيا . وهذا يبدو جيداً . نعم هو كذلك . غير أنى أعتقد أن التجارة بين ماليزيا والولايات المتحدة ينبغى أن تحقق أرقاماً أعلى وجديدة .

تمتع الشركات الأمريكية بسمعة جيدة نسبياً فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا . ونحن

نود أن نرى سمعتها وقد تحسنت أكثر وأكثر .

وما أقوله عن الولايات المتحدة ينطبق على كل الاقتصادات الممثلة في هذه القاعة ،
وأعنى بحق كل الاقتصادات . فاليابان قامت بأهم دور في قصة النمو المالىزى . والبعض
يعتبر اليابان الآن دولة من الماضى . وأنا أعتقد أنها ما زالت دولة من المستقبل .

دعونى الآن أنتقل إلى موضوع أوسع .

دعونى أركز ملاحظاتي على ثلاث نقاط وحسب . دعونى أولاً أقدم أقوى دليل ممكن
بالنسبة للنسق العقلى الجديد والحملة الجديدة التى ينبغى على كل الدول الممثلة هنا
الانضمام إليها ، وأنا على يقين تام من أننا يجب أن نعمل معاً لأول مرة فى التاريخ الإنسانى
من أجل أول مصلحة كونية عامة واحدة تقوم على مبدأ الرفاهية التعاونية .

الأمر الثانى هو أنه يجب علينا الترحيب بالعالم كله وإشراكه وتشجيعه وجره إلى
صنع رفاهية مستقبلية فى شرق آسيا . ولن يكون ذلك فى مصلحة شرق آسيا وحدها . إذ
سوف يعم خيره العالم بأسره .

الأمر الثالث هو ضرورة السعى لإقامة نظام عالمى جديد لا يقوم على فكرة الرفاهية
المشتركة وحسب ، بل كذلك على الفهم المتبادل والاحترام المتبادل .

إن كثيرين منا فى هذه القاعة يشغلهم إلى أقصى حد تزايد جاذبية مواقف «أفقر
جارك» . فهناك مناطق على قدر كبير من الانشغال على المستوى الداخلى بصرفها عن رؤية
غيرها وهم يجرون بسرعة ، ويتعدونها . وهناك مناطق معرضة لخطر الانكفاء على الذات .
وهناك أخطار التكتلات التجارية المنكفئة على ذاتها .

إننى لا أدين النزعة الإقليمية . أبداً لا أدينها . فبعد ربع القرن ، ندرك نحن أعضاء
«الآسيان» جميعاً مردودات تجربة «الآسيان» المباشرة البارزة وكذلك نتائجها غير المباشرة
البارزة إدراكاً كبيراً ، ونحن لم ننشئ مجتمعاً للسلام والاستقرار وحسب ، بل أنشأنا كذلك

مجتمعاً ملتزماً قولاً وفعلاً بالنزعة الإقليمية المنفتحة .

ومادام هذا الالتزام بالنزعة الإقليمية المنفتحة قائماً ، وكان هناك إيمان بانفتاح الأقاليم ، فإننى أعتقد أن لكل إقليم الحق فى تنظيم نفسه والتعاون فيما بين دوله . والواقع أنه إذا كان هناك التزام بالنزعة القومية المنفتحة وهذا السعى لفتح الأقاليم ، فإن الدول الإقليمية عليها واجب التعاون ، وبذلك تساهم فى النزعة القومية المنفتحة .

ولكن أيجاد بيننا من هو غير مهموم بالدوافع الحمائية التى تظهر على المستوى الإقليمى وكذلك على المستوى القومى ، حتى من جانب أبطال التجارة الحرة السابقين ؟

بانتهاء الحرب الباردة أتاحت لنا لأول مرة فى التاريخ البشرى فرصة بناء نظام اقتصادى كونى واحد . وهذا فى الحقيقة أمر لا بد منه . وما يجب على القيادة بعيدة النظر والمستنيرة ضمانه هو أن يكون هناك نظاماً اقتصادياً كونياً واحداً بأسرع ما يمكن . ولا بد من أن نضمن أكبر قدر ممكن من الرفاهية للجميع ، ولا بد من أن نضمن أننا نخلق مصلحة عامة كونية مزدهرة .

انتشرت فى ثلاثينيات القرن العشرين سياسات «أفقر جارك» . وإبان الحرب الباردة ، كانت الغلبة لسياسات «اجعل صديقك مزدهراً» و«أفقر عدوك» . وها قد حان الوقت كى نتبنى جميعاً سياسات «اجعل صديقك مزدهراً» . وهذا هو ما نسعى نحن إلى تحقيقه فى «الآسيان» مع جنوب شرق آسيا الأكثر اتساعاً . ونحن جادون إلى حد كبير فى ذلك .

وهذا هو ما تتعمد ديمقراطيات كثيرة فى شرق آسيا عمله . ولا يقل الأمر شرفاً إن كنا نفعل ذلك بدافع من حبنا لأنفسنا أكثر منه بدافع من حبنا لجيراننا أو إقليمنا .

تخيلوا ما يمكن أن تكون عليه العواقب لو كان هذا هو توجه كل الاقتصادات على هذا الكوكب وكانت تسعى سعياً حثيثاً لتحقيق هذه السياسات . ولتخيل العواقب لو أن سياسات «اجعل صديقك مزدهراً» وأيديولوجيا الرفاهية التعاونية انتشرت . فى هذه الحالة

كان القرن الحادى والعشرون سيصبح أكثر قرون البشرية وفرة وعظمة .

خطا العالم خطوة للأمام حين اكتملت دورة أورو جواى ولم تعد اتفاقية الجات ذيل النكتة التى تقول إن حروف الكلمة تعنى الاتفاقية العامة للكلام والكلام ، ومن المهم إلى حد كبير الإسراع بالتصديق على النتيجة التى جرى التفاوض بشأنها . ومن المهم إلى حد كبير أن نبني على ما اتفق عليه وأن نسعى إلى المضى إلى ما هو أكثر من ذلك ، بل إلى قدر أكبر من التحرر وإلى قدر أعظم من الحرية الاقتصادية الكونية .

إننى فخور بتصديق ماليزيا على اتفاقية الجات فى ٦ سبتمبر من العام الحالى . فنحن من أول الدول فى العالم التى تصدق على الاتفاقية ، وبعد التصديق هبط معدل الوسط المرجح التجارى الخاص بالحماية لدينا إلى ٥, ٨ بالمائة . وفى الميزانية الأخيرة مضينا إلى ما هو أبعد من ذلك ، حيث اتخذنا أكثر الخطوات اتساعاً حتى الآن بإلغاء كل رسوم الاستيراد على ٢٦٠٠ صنف من جانب واحد .

وقد يُقال إن ماليزيا على عكس كل الاقتصادات الأخرى اقتصاد منافس ، منفتح إلى أقصى حد على العالم ، مع وجود سوق محررة بالفعل . إن معدل الحماية الخاص بنا منخفض جداً بالفعل ، ولذلك فإن ماليزيا لن تخسر شيئاً إن انفتحت الدول الأخرى وجرى تخفيض معدل الحماية فى «الآسيان» أو شرق آسيا أو العالم إلى معدل ماليزيا . وقد لا تخسر ماليزيا شيئاً وربما تكسب الكثير .

هذه المقولة مغلوطة لأن الهدف الأساسى لتحرير اقتصاد بلد من البلاد وفتحها أمام كل القادمين ليس لكى تتفاوض مع الآخرين على انفتاح مماثل من جانبهم . فالواقع أن مخترعى مبدأ التجارة الحرة فى القرن التاسع عشر كانت سندهشهم مقولة المعاملة بالمثل اندهاشاً كبيراً . ذلك أنهم كان يعتقدون أن المكسب الأساسى الذى يتحقق من فتح دولة لاقتصادها وبالتالي منافسة كل القادمين ، وخاصة الأكثر قدرة على المنافسة ، هو ما يطرأ على قدرتها التنافسية وقوتها من تقدم . وهذا هو ما يبرر تحرير التجارة . وقد كانوا ، ولا

يزالون ، محقين كل الحق فى ذلك . إذ كيف كان يتسنى للاقتصاد المالىزى أن يصبح قادراً على المنافسة لولا ذلك؟

لا يمكن لأى اقتصاد أن يصبح قادراً على المنافسة إن هو اعتمد على المعونات وعلى تحاشى منافسة من هم أكثر قدرة على التنافس وأفضلهم ، وليكن الله فى عون من يرغبون فى الاختفاء وراء أسوار الحماية العالية . فهذه وصفة أكيدة للانهيأر والضعف .

فى يوم من الأيام ، فى زمن ليس ببعيد ، كان شرق آسيا يضم اقتصادات غير قادرة على التنافس أو فقيرة أو راكدة أو ما هو أسوأ من ذلك . إذ فقد الأمل فى كل اقتصاد بدون استثناء فى وقت أو آخر خلال فترة ما بعد الحرب باعتباره مفقوداً أو ميتاً . ودعونا لانسى أنه حتى أوائل الخمسينيات كانت لاتزال هناك تقارير عن اليابانيين الذين يموتون بسبب سوء التغذية والجوع الشديد ، وقد يئست أكثر من حكومة يابانية بشأن احتمال أن تصبح اليابان اقتصاداً قادراً على التنافس ويتمتع بديناميكية .

أما اليوم فكل اقتصادات شرق آسيا تقريباً ينظر عليها نظرة فيها مبالغة . والله المعجزة لله كلمة شائعة ، وغالباً ما نقارن بأكثر الحيوانات شراسة وإخافة ، وينظر فى الوقت الراهن إلى هذا الإقليم من قطع الدومينو على أنه إقليم المولدات ، فمن الواضح أن ثورة اقتصادية من نوع ما قد وقعت .

ويتوقع الجميع أن تستمر هذه الثورة التراكمية حتى وقت لا بأس به من القرن الحادى والعشرين . ومن أنا كى أختلف مع ذلك ، ما دامت التوقعات جميعاً على هذا القدر الكبير من القبول والراحة؟

إن ما نريد نحن أبناء شرق آسيا أن نؤكدده هو أننا لانطلق النار على أقدامنا أو على أى جزء أكثر أهمية من جسمنا . فنحن لا يسعنا التخلي عن الجهد الشاق والعرق والكد والكد والكد . ولا يجب أبداً أن نصبح متغطرسين بحال من الأحوال ، وأنا أعتقد دائماً أن الغرور

على الدوام يسبق السقوط ، ويجب علينا أن نستمسك دائماً بتواضعنا الآسيوي الطبيعي .
 كما يجب علينا أن نستمسك بالتزامنا بالترعة الإقليمية المنفتحة . وقد قلت مراراً إن
 هذا لا بد أن يعنى أنه يجب علينا فى أى جهد إقليمى نقوم به أن نتمسك أولاً وقبل أى شىء
 بالسعى لفتح إقليمنا أكثر وأكثر ، والأمر الثانى هو أنه يجب علينا التأكد من أن النوايا تترجم
 إلى واقع . فلا بد من أن يفتح إقليمنا أكثر وأكثر . وهذا ما رأيناه يحدث فى شرق آسيا ،
 وخاصة خلال العقدين الماضيين . وهذا هو السبب فى أننا الآن على أقصى قدر من
 الديناميكية والقدرة على التنافس .

وفى عام ١٩٩٢ تفوق الاقتصاد الإقليمى فى شرق آسيا على الاقتصاد الإقليمى
 الأوروبى من ناحية تساوى القدرة الشرائية . وفيما يتعلق بسعر صرف الدولار الأمريكى ،
 لن يتحقق هذا قبل عام ٢٠٠٠ أو نحو ذلك .

منذ بدء الأوروبيين سعيهم لإقامة اقتصاد أوروبى واحد فى منتصف الثمانينيات ،
 كان شرق آسيا أسرع إقليم متكامل فى العالم ، ولهذا السبب لا بد من أن نشكر أمريكا جزيل
 الشكر بسبب «اتفاق بلازا» .

وبسبب دفع الاستثمار لها فى المقام الأول ، زادت تجارة شرق آسيا البينية فى
 التسعينيات بمعدل قدره ٢٠ بالمائة سنوياً . وعند بلوغ تجارة شرق آسيا البينية معدل ٤٣ بالمائة
 يكون اقتصاد شرق آسيا الإقليمى أكثر تكاملاً من اقتصاد النفط الإقليمى . وعلى عكس
 الحالة الأوروبية وحالة النفط ، فإن تكاملنا الإقليمى الضخم ، الذى لا يزال فى تصاعد ،
 يحركه القطاع الخاص بالكامل . وهو نتيجة خالصة لقوى السوق . ولا بد أن يظل الأمر
 كذلك فى السنوات المقبلة .

إنى أود باختصار أن أؤكد على ضرورة ترحيبنا الودى بأوروبا الشمالية وغرب أوروبا
 فى صنع مستقبلنا الاقتصادى ، وبذل الجهد لإشراكهما فيه ، وتشجيعهما على ذلك بقوة ،

بل وشدهم إليه شداً إن استدعى الأمر . وبدون أن نهمل أى أحد بالمرّة ، وبينما نحترث كل حقل فى كل أنحاء العالم ، لابد من أن يكون هدفنا الاستراتيجى بكل تأكيد هو الشركات الأمريكية الشمالية والأوروبية الغربية من كل حجم : الضخم منها والكبير والصغير .

والآن يقول الاتحاد الأوروبى والبنك الدولى إنّه بحلول عام ٢٠٠٠ ، الذى لا يفصلنا عنه سوى ٦١ شهراً ، سيكون هناك ٤٠٠ مليون فى شرق آسيا متوسط دخل الفرد منهم هو نفس متوسط دخل الفرد فى أمريكا الشمالية وغرب أوروبا . بعبارة أخرى ، سيكون هناك عدد من المستهلكين فى شرق آسيا ذوى القدرة الشرائية العالية يفوق عدد المستهلكين الأمريكيين الشماليين والأوروبيين ذوى القدرة الشرائية العالية . ويقول صندوق النقد الدولى إنه من الآن حتى عام ٢٠٠٠ سوف يرتفع إجمالى الدخل القومى بمقدار ٥, ٧ تريليون دولار . وسوف يكون أكثر من نصف هذه الزيادة من إنتاج شرق آسيا .

ورغم هذه الإحصائيات المرعبة ، لا يزال كثيرون منا يشعرون أن على معظم سائر العالم أن يدرك فرصة شرق آسيا . وبالطبع هناك من يزيدون على ذلك ممن يكتفون بأن يرونا على أننا «خطر شرق آسيا» .

دعونى الآن أنتقل إلى النقطة الأخيرة ، فأنا أعتقد أن هناك بالفعل حاجة كبيرة لأن يكون هناك قدر أكبر من التفاهم المتبادل والاحترام المتبادل .

هناك الآن من يرون المستقبل فى ضوء «صدام الحضارات» . فقد أنهى صمويل هنتنغتون مقاله فى مجلة «فورين أفيرز» بالدعوة إلى التعايش بين حضارات العالم الكبرى . وأظن أن البروفيسور هنتنغتون مخطئ إلى حد كبير وأن توجهه الخاص بالصدام شديد الخطور ، إلا أن النقطة التى أود التأكيد عليها هى أن التعايش لا يكفى . لما لا نضع هدفاً أكبر من ذلك؟ لما لا يكون التفاهم المشترك؟ لما لا يكون التقدير والاحترام المتبادلان؟

منذ شهر تماماً ، وفى قمة «أوروبا وشرق آسيا» التى نظمها المنتدى الاقتصادى

الدولى ، تحديث الأوروبين ليس فقط أن يفهمونا ، بل كذلك أن يقدروا التعددية .
ولأكن صريحاً كل الصراحة . يجب أن ينال الحكم السيئ إدانة البشرية جمعاء .
فالفضائح هى الفضائح ، حيثما وقعت . ولا يقل عمل وحشى عن أى عمل وحشى سواء
لمجرد أنه آسيوى .

إلا أننى أسأل الأوروبين عن السبب فى أن الكثيرين فى أوروبا يفهمون ويقدرون
حقيقة أن الموسيقى الآسيوية ينبغى أن تتطور بالسبيل الخاص بها ولا ينبغى أن تكون محاكاة
عظيمة للبيتلز وأزنافور وموتسارت . ومع ذلك هناك الكثيرون ممن لا يقبلون أى شكل
آسيوى للحكم لا يكون نسخة طبق الأصل من الشكل الأوروبى .

لماذا نجد أن الكثيرين جداً من الأوروبين يفهمون ويقدرون الفن الآسيوى ويحتفون
بتنوع ضخمة ويدركون أنه من الطبيعى ألا يكون نسخة بالكربون من الفن الأوروبى ؟ فى
حين نجد أن هناك الكثيرين جداً ممن يصرون على أن الأساليب الآسيوية الخاصة بالأعمال
التجارية والاقتصاد والسياسة والإدارة لا تكتسب مشروعيتها ما لم تكن نسخاً بالكربون من
الأساليب الأوروبية .

لماذا الاحتفاء بالموسيقى والفنون والآداب الآسيوية لأنها تختلف اختلافاً حقيقياً عن
الموسيقى والفنون والآداب الأوروبية ، بينما يشين الكثيرون القيم وأساليب الحكم والسياسة
والاقتصاد الآسيوية ويبغضونها حين يجدونها مختلفة؟

إنى فخور ، باعتبارى آسيوياً ، بالمنجزات التى تمكن شرق آسيا من تحقيقها فى الفترة
الأخيرة ، إننا نعلم بسلام أكثر ضماناً من أى وقت خلال القرن والنصف المنصرم . ومع ذلك
لا تزال أمامنا مسافة كبيرة لابد لنا من قطعها .

لقد رأينا مسيرة التحول الديمقراطى ، وتمكين الشعوب ، وحقوق الإنسان بحجم
نادراً ما رآه أحد فى تاريخ البشرية . إنها مسيرة لا مثيل لها ، ولا يمكن لأحد أن يوقفها ، إن

متوسط العمر فى شنغهاى الآن يزيد على متوسط العمر فى نيويورك ، ومع ذلك فنحن لا نزال فى بداية رحلتنا الطويلة . ولا يمكن أن نجلس عاقدين ذراعينا ونرضى بما حققناه حتى الآن .

وفى وقت قريب جداً أصدرت المفوضية الأوروبية ورقة خاصة بسياسة فتح الطريق تحت عنوان «نحو استراتيجية آسيا الجديدة» . وتقول الورقة إن «وزن آسيا الاقتصادى المتنامى يولد حتماً ضغوطاً متزايدة من أجل القيام بدور أكبر فى الشؤون الدولية» . وفى الوقت ذاته فإن انتهاء الحرب الباردة خلق بيئة إقليمية من السيولة السياسية التى لا مثيل لها . ونتيجة لذلك ينبغى على الاتحاد الأوروبى أن يسعى لتطوير حوار سياسى مع آسيا كما ينبغى عليه البحث عن سبل لربط آسيا أكثر وأكثر بإدارة الشؤون الدولية ، مع العمل على الوصول إلى شراكة الأكفاء

لا أدرى إن كانت هذه الكلمات سوف تتحول إلى واقع أم لا . ولكن ربما كان الاتحاد الأوروبى يسير على الطريق الصحيح ، وفى هذه المرحلة لا أعتقد أن شرق آسيا يفكر حتى فى المساواة ، ولكننا نطالب ببعض الاحترام . وربما يكون من حقنا فى الأيام المقبلة أن نحظى بالقليل منه .

المؤتمر الدولي لتنمية الموارد البشرية في إطار الشراكات الدولية (علاقات
الشمال والجنوب، المشاكل والتوقعات) جاكرتا، إندونيسيا في ١٦ سبتمبر ١٩٩٤.

أود لو سمحتم مشاركتكم بعض الأفكار حول موضوع «علاقات الشمال والجنوب :
المشاكل والتوقعات» .

إن تقسيم الشمال والجنوب كما تعلمون تأيد للعلاقات القديمة بين الغرب
ومستعمراته . وبعد أن حصلت المستعمرات السابقة على استقلالها كانت تنتظر أن تربطها
بسادتها الاستعماريين السابقين علاقة أنداد . إلا أنها سرعان ما أدركت أن هذا لا يمكن أن
يحدث . فكل ما حدث هو تغيير في الأسماء من كونها مستعمرات إلى كونها جنوباً وصار
السادة الاستعماريون السابقون الآن يسمون الشمال ، والضغط القسرية أقل مباشرة وتطبق
بدلاً من ذلك باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، غير أن الأثر هو نفسه . ولا بد على
المستعمرات السابقة أو الجنوب أن تخضع للشمال ، للقواعد والتنظيمات والسياسات التي
توضع في الشمال لمصلحة الشمال .

كيف إذن يمكننا إدارة العلاقات بين الجنوب والشمال؟ كيف نحل المشاكل الناشئة
عن هذه العلاقات غير المتكافئة في سياق الحاضر؟ كي نفعل ذلك لا بد لنا من مراجعة
التطور في كل من الجنوب والشمال بعد أن ولى عهد الاستعمار .

بعد حصول معظم دول الجنوب على الاستقلال دخلت في صراعات سياسية من
أجل السيطرة على الحكم ، وفي البداية كانت هناك محاولات لممارسة أشكال الحكم
الديمقراطية ، ولكن بما أنها كانت وهي مستعمرات يحكمها السادة الاستعماريون حكماً

مطلقًا ، فليس من المستغرب أن تجد الديمقراطية أمرًا لا يمكن إدارته . واختار كثيرون شكلاً من أشكال دولة الحزب الواحد مع التحيز للاشتراكية ، إن لم تكن الشيوعية . وكانت المشروعات المملوكة للدولة وسيطرة الدولة هي المسارات المفضلة لتحقيق التوزيع العادل للثورة بين الشعب .

وقد عرفنا الآن أن الاشتراكية لا تصلح . ففكرة أن الدولة يمكنها توفير كل حاجة من حاجات الشعب في بلد فقير فكرة غير واقعية . ربما أمكن لإحدى الدول الغنية أن تفعل ذلك إلى حد ما . ولكن الدول الفقيرة لا يسعها تلبية حاجات الشعب . ولا عجب أن الكثير من الحكومات فشلت في الجنوب . فالأيديولوجيا الاشتراكية ترفض الاستثمار الأجنبي المباشر . وبما أن المشروعات المملوكة للدولة غالبًا ما تُدار إدارة سيئة ، فقد اضطرت الحكومات إلى دعم الهيئات الحكومية أو شبه الحكومية الخاسرة . ولم تتمكن الحكومات بسبب ضعفها من تحقيق ذلك بصورة صحيحة ، وفي الوقت نفسه استمرت أسعار السلع المنتجة في الجنوب في الانخفاض بسبب استقلالها التام في الأسواق التي يسيطر عليها الشمال ، ومن ناحية أخرى ، ظلت أسعار وارداتها من السلع المصنعة المستوردة من الشمال في ارتفاع ، وتدهورت أحوال التجارة في الجنوب وأصبحت أسوأ مما كانت عليه في ظل الحكم الاستعماري .

وأدى الفشل في تلبية حاجات الشعب وتحقيق النمو الاقتصادي إلى عدم الاستقرار . وكانت الحكومات تتغير ، ولكن الإدارة لم تكن تتحسن . ونتيجة لذلك لم تكن المساعدات التي تلقاها والقروض التي تحصل عليها تستخدم استخدامًا منتجًا . وازدادت الديون إلى أن انعكس تدفق الأموال ، حيث ازداد ما يتجه شمالاً عما يتجه جنوبًا ، أي من الفقراء إلى الأغنياء .

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وتبنى روسيا نظام السوق الحرة ، كان على معظم الدول الاشتراكية في الجنوب أن تتخلى عن أيديولوجيتها ، كما أن الديمقراطيات الغربية ضغطت

عليها كى تتبنى نظام تعدد الأحزاب والسوق الحرة وإلا واجهت إجراءات عقابية .

وعادت المشاكل القديمة ، كيف تدير حكماً ديمقراطياً لم يألّفه العامة ولا الخاصة؟ إن حكم الحزب الواحد سهل ، ولكن الخضوع لنزوات الشعب يعقد عملية الحكم ، والنتيجة هى عدم الاستقرار السياسى . وفى بعض الدول يتعدد تغير الحكومات بصورة محيرة دون أن يتمكن أى برنامج من الانطلاق .

وبالنسبة للاقتصاد ، كيف يمكن للدول التى لم تعرف سوى احتكارات الدولة ، دون أن يكون هناك مستثمرون خاصون ورأسمال خاص ومهارة إدارة أن تنتقل إلى نظام السوق الحرة؟ وحتى إن نجحت ، فإن الشمال يمارس عليها كل أنواع الضغوط . وتخضع حكوماتها لكل أصناف الانتقادات والإدانات . وقد تنجح فى اعتناق الديمقراطية والسوق الحرة ، ولكنهم يرون على الدوام أنها لا ترقى للمعايير المطلوبة . فهى ليست ديمقراطية بالقدر الكافى ، وهى تنتهك حقوق الإنسان وحقوق العمال ، وهى تلوث البيئة ، وهى فاسدة ، إلى غير ذلك من انتقادات . بعبارة أخرى ، لا يمكنها أن تتحرر من انتقادات الغرب المتحاملة ، وفى أغلب الأحيان من الضغوط الصريحة .

وقرر الغرب فى الوقت نفسه دعم موقفه بعد أن فقد مستعمراته . فقد أنشئت الجماعة الاقتصادية الأوروبية التى تطورت فى النهاية إلى الاتحاد الأوروبى ، وهو تكتل تجارى لا أكثر ولا أقل ، وبينما كان الجنوب فيما مضى يتعامل مع دول منفصلة ، بل وكان يحرض الواحدة منها ضد الأخرى ، فعليه الآن أن يتعامل مع تكتل ثابت من الدول الغنية التى على قدر كبير من التقدم ، وظل الجنوب مقسماً كما كان دائماً . ولهذا يمكن التحكم فى أسعار السلع الواردة من الجنوب ، بينما أسعار السلع المصنعة الآتية من أوروبا ترتفع أسعارها ارتفاعاً مستمراً .

لم تنضم الولايات المتحدة إلى الأوربيين ، إلا أن الولايات المتحدة وحدها حينذاك كانت فى غنى أوروبا بكاملها . فقد أمكنها ممارسة ضغطها دون حاجة إلى الحصول على

تعاون من جانب أوروبا . وإبان الحرب الباردة شعر الشمال بضرورة كسب ود الجنوب خوفاً من أن يساند الكتلة الشرقية . ولكن ما إن وضعت الحرب الباردة أوزارها حتى فقد الجنوب تلك المزية كذلك وأصبح معرضاً لخطر كبير .

ولو كان الشمال مكوناً بالكامل من أوروبا وأمريكا لسحق الجنوب من الناحية التجارية بالفعل ، لم يكن هناك ما يمنع الشمال من تثبيت أسعار وارداته من المواد الخام وصادراته من السلع المصنعة . إن أهله يطالبون على الدوام بمستويات معيشة أعلى . ولتحقيق هذا المطلب ، فهو يزيد فقط أسعار منتجاته المصنعة وهوامش ربحه . وإذا لم يكن أهل الجنوب قادرين على الدفع ، فإن الأمر سيكون شديداً السوء .

إلا أن اليابان ظهرت كقوة صناعية قادرة على أن تنتج بالفعل كل السع المصنعة التي كان ينتجها حتى ذلك الوقت الغرب الصناعي . كانت فلسفة اليابان التجارية تختلف عن فلسفة الغرب . فهم يؤمنون بالمشاركة في السوق وليس الهوامش . وبعد أن تغلبوا على ما اشتهر عن سلعهم من سوء ، انطلقوا ينتجون ويسوقون سلعا ذات نوعية جيدة بأسعار شديدة الانخفاض .

وما من شك في أنه لولا فلسفة اليابان الخاصة بالأعمال التجارية لما استطاع معظم الناس في الجنوب دفع ثمن تلك المنتجات كالسيارات والشاحنات الصغيرة وأجهزة الراديو والتلفزيون والأدوات المنزلية .

وبعد أن قوبل اليابانيون في البداية بمقاومة فقد اخترقوا في النهاية أسواق أوروبا وأمريكا . وفجأة وجد الغرب الصناعي نفسه عاجزاً عن السيطرة على نفس القطاع الذي أنشأه وتفوق فيه . لقد خسر شرائح ضخمة من أسواقه ، ليس في الدول النامية وحسب ، بل كذلك داخل دوله . وأخذت صناعات السيارات والصلب والأجهزة المنزلية فيه تنكمش . وازدادت البطالة حتى بات معدلها الآن ١١ بالمائة في أوروبا و٧ بالمائة في أمريكا . ومن المفارقة أنه في أوقات الانكماش الاقتصادي هذه تضطر الحكومات إلى إنفاق المزيد من المال

على تعويضات البطالة .

ولكن لا يبدو أنها سوف تغير أسلوب حياتها ، فالمرتببات مرتفعة ونظام الإعانات مستمر سواء قدرت على توفير ذلك أم لم تقدر . وفي الاتحاد الأوروبي ، قُدِّم الدعم بالفعل للدول ذات الأجور المنخفضة كي تظل الأجور على ما هي عليه من ارتفاع في الدول مرتفعة التكاليف ، وهم يفضلون ارتفاع معدل البطالة في تلك الدول على السماح بالمنافسة الأوروبية البينية . ونتيجة ذلك أن تظل غير قادرة على التنافس في السوق العالمية .

وما جعل الأمور أكثر سوءاً هو ظهور أكثر من يابان صغيرة في الشرق الأقصى . فقد أظهرت كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة أنها قادرة مثلها مثل اليابان على التنافس مع الغرب . وظهر مصطلح جديد - الدول الصناعية الحديثة - وهي الدول التي يمكنها حقاً منع العودة إلى أيام الماضي السعيد للسيطرة الغربية على تجارة العالم والحياة الرغدة . وهذه التسمية متعمدة . ولا بد من اتخاذ إجراء ضد هذه الدول الصناعية الجديدة لكبح جماح نموها .

فجأة أصبحت رفاهية الشعب والعمال والبيئة في الدول الصناعية الجديدة وغيرها من الدول النامية المتحركة صناعياً أمراً يهم الغرب . لا بد من أن تصبح هذه البلاد ديمقراطية ، وإذا كانت ديمقراطية بالفعل فلا بد أن تكون أكثر ديمقراطية . لا بد من أن تتبع القيم الغربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمال . ويجب ألا تعرض البيئة لخطر أو تصيبها بضرر .

كل ذلك الاهتمام وتلك المخاوف على حقوق الإنسان والديمقراطية يستحق الشكر والثناء إلا أن النتائج الواضحة لتطبيق المعايير الغربية سوف يقضى على القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة في هذه الدول . ولا بد من أن نتذكر أن المزية التنافسية الوحيدة تقريباً للجنوب النامي هي تكلفة العمالة المنخفضة . وهذه التكلفة المنخفضة لا ترجع إلى الاستغلال ، بل مرجعها إلى انخفاض تكلفة المعيشة في هذه الدول . ومن ناحية أخرى قد

يكون لدى الغرب مزايا كثيرة . فهو يملك رأس المال والتكنولوجيا والسوق المحلية الغنية ومهارات الإدارة . وإذا ما انتزعا التكلفة المنخفضة من الجنوب فلن تكون النتيجة ملعباً مستويًا . سيكون ملعباً شديد الميل والجنوب في طرفه الأدنى . وسوف يتوقف تقدمه تمامًا . ولذلك فالتساؤل هو إن كان الاهتمام بمصلحة العمال في الجنوب أم لا . من الأرجح إلى حد كبير أنه لحماية فرص العمل في الشمال .

أما فيما يتعلق باليابان ، ذلك البلد الذي أفسد هيمنة الشمال على السوق ، فبالإضافة إلى الإجراءات الحمائية ، مورس الضغط لزيادة قيمة الين ، ورغم نجاح اليابان في التصدي لذلك في البداية ، فإن ما تلاه من ضغط أحدث النتائج المتوقعة . فقد عانت اليابان من الكساد وفقدت كل صادراتها القدرة على التنافس .

هذا هو الوضع السائد الآن في العلاقات بين الشمال والجنوب ، بين القوى الاستعمارية السابقة والمناطق المستعمرة السابقة . والمشكلة هي أن الشمال لا يقبل فقدانه المستعمرات وسيطرته على اقتصاد العالم ، ويبدو أن مجرد الهيمنة السياسية في عالم أحادي القطب لا يكفي الشمال .

وليس الجنوب بريئاً من اللوم . فعشقه للنظريات الاشتراكية جعله يفشل فشلاً كبيراً في جعل الاستقلال يحقق له الاستقرار والرفاهية . وقد ضاع أكثر مما يجب من الوقت في الصراعات السياسية لكسب السيطرة على الحكومات . وبما أن كل حكومة يدينها الغرب إدانة قوية بكل أشكال الخطايا ، فقد كان هناك دائماً متطلعون يشجعون على الإطاحة بالحكومة الموجودة في السلطة ، وما إن تتكون الحكومة الجديدة حتى تدان بشدة ويشجع من يطيح بها ، إنها لعبة الكراسي الموسيقية .

ومن الواضح أنه إذا كان لا بد من حل ، فيجب تغيير النسق العقلي من جانب كل من الشمال والجنوب . ومع الاعتراف بأن الجنوب أكثر اعتماداً على الشمال ، فإن الشمال يعتمد كذلك على الجنوب إلى حد ما . وليس من مصلحة الشمال إفقار الجنوب .

و حين كانت اليابان تعيد بناء اقتصادها المحطم بعد الحرب ، ركزت هدفها على الدول النامية باعتبارها سوقها الرئيسية . ولكن تلك الدول كانت فقيرة فى عمومها ، والفقراء لا يكونون عملاء جيدين للأعمال التجارية . وسواء أكان ذلك بطريق الصدفة أم متعمداً ، فقد بدأت اليابان الاستثمار فى منشآت إنتاجية فى الجنوب ، وفى دول الآسيان على وجه الخصوص . وقد انتعشت أحوال تلك الدول بلا استثناء . ومن الطبيعى بعد ذلك أن تصبح أسواقاً جيدة للمنتجات اليابانية . والواقع أن المصانع اليابانية جربت منتجاتها فى جنوب شرق آسيا . ومن جنوب شرق آسيا انتقل اليابانيون إلى تسويق منتجاتهم فى أوروبا وأمريكا .

ومن الواضح أن استثمارات اليابان فى جنوب شرق آسيا ساعدت فى تنمية تلك الدول ، وفى المقابل كانت تلك الدول بمثابة أسواق جيدة وساعدت على عملية التصنيع اليابانية ، فعلى سبيل المثال ما كان للماليزيا أن تكون على ما هى عليه اليوم لولا الاستثمارات اليابانية الأولى ، فهى موقع للاستثمارات اليابانية الضخمة وسوق مربحة لسلعها وخدماتها .

واليوم تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة طريقة معترف بها لتنمية اقتصاد الدول النامية ، وبالطبع ليست اليابان فى الوقت الراهن وحدها ، بل إنه حتى الدول الصناعية الحديثة تستثمر وتساهم فى التنمية الاقتصادية وخلق الثروة فى كل مكان فى الجنوب . ونتجت عن ذلك أسواق جديدة وغنية ، وهى أسواق لليابانيين ودول الشمال الأخرى وكذلك الدول الصناعية الجديدة ، أفقرها وسوف يفقد الشمال الأسواق .

والدرس المستفاد هنا هو أنه من المفيد مساعدة الآخرين كى يصبحوا أغنياء ، وإذا كان الشمال يرغب فى الانتعاش اقتصادياً ، فإن أفضل طريقة هى استثمار الجنوب وإثراؤه . أما محاولة إعاقته بتقديمه بالإصرار على البنود الاجتماعية وقيود الاستيراد من جانب واحد فلن تؤدى إلا إلى إفقار الجنوب وحرمان الشمال من أسواق يحتمل أن تكون جيدة ، والأسوأ من

ذلك أن الفقراء فى الجنوب سوف يهاجرون إلى الشمال ، سوف يذهبون بالملايين هرباً من الفقر فى بلادهم . بل إن الشمال فى الوقت الراهن لديه مشاكل مع المهاجرين ، أفقر الجنوب وسوف تتضاعف المشاكل .

صحيح أن الجنوب الذى ينمو بسرعة يمكن أن يشكل كذلك تهديداً للشمال ، فيما لديه من عمالة رخيصة يمكنه طرد بعض منتجات الشمال ، ولكن الشمال على قدر كبير جداً من التقدم فى التكنولوجيا وغنى جداً برأس المال بحيث لا يمكن أن يحل الجنوب محل الشمال حلولاً تاماً فى السوق . هناك بعض المجالات التى من المؤكد بقاؤها فى يد الشمال ، وهذه يمكن للغرب استغلالها . ففى مجالات الفضاء والاتصال والكمبيوتر ، على سبيل المثال لا الحصر ، سوف يظل الجنوب متخلفاً إلى حد كبير . لينتج الجنوب الملابس وغيرها من المنتجات ذات التكنولوجيا المنخفضة لكى ينمو اقتصادياً . وبدلاً من محاولة إجبار دول الجنوب على تحديد نسلها ، ساعدوها على تقديم تعليم أفضل وكسب الرزق المعقول ، ومن المؤكد أنه لوحظ أن أفضل طريقة للحد من النمو السكانى هى التعليم الجيد وتحضير الناس ، فالذين يعيشون فى المدن الكبيرة والصغيرة لا يسعهم إنجاب عدد كبير من الأطفال حتى وإن كان دخلهم كبيراً . وليس من قبيل المصادفة أن يكون معدل المواليد مرتفعاً فى الدول الفقيرة ، فإذا لم تكن لديهم أصول أخرى ، فلا بد من أن يعتبروا الأطفال أصولهم الوحيدة ، ذلك أنهم الشئ الوحيد الذى يمكن الحصول عليه دون نفقات رأسمالية إضافية ، وما يحدث للأطفال ليس ذا أهمية كبيرة ، فأية خسارة يمكن تعويضها .

فما هى - إذا - التوقعات الخاصة بالعلاقات بين الجنوب والشمال؟ الإجابة عن هذا السؤال ليست طيبة جداً فى الوقت الراهن . والعلاقات ليست جيدة الآن لأن المقدمات المنطقية الأساسية جميعها خاطئة ، وهى ليست جيدة لأن الأقوياء والأغنياء ليسوا على استعداد لتغيير موقفهم . فهم يرغبون فى تأييد الاستعمار بأشكال أخرى وبأسماء مختلفة ، وهى ليست جيدة لأن الشمال لا يزال متعترفاً فى بحثه عن الأشكال الديمقراطية وتعقيدات

السوق الحرة ، وسوف يمضى زمناً طويلاً فى بحثه المتعثر .

قد يكون الجنوب ضعيفاً وفقيراً ، ولكنه لن يعود بحال من الأحوال إلى تبعية الماضى . قد لا يقوى على فعل الكثير ، ولكن استيائه لا يخفى على أحد ، تخيلوا الملايين من هؤلاء المستائين وهم يتدققون عبر حدودهم .

فى أيام الاستعمار كان هناك عدد قليل فى الشمال ممن لديهم شعور قوى بخطأ الاستعمار ، لقد ألقوا بثقلهم وراء الناس فى المستعمرات . وشيئاً فشيئاً حظيت آراؤهم بقبول الأغلبية فى الشمال ، وأصبحت كلمة الاستعمار كلمة سيئة ، ووافقت الدول المنتصرة فى الحرب الأخيرة فجأة على حل إمبراطورياتها .

هل من الممكن أن يرى بعض المفكرين فى الشمال أن معاملة الشمال للجنوب خاطئة ويجرءوا على توضيح ذلك لشعوب الغرب وحكوماته؟ هل من الممكن أن يبدأ الحوار بين الشمال والجنوب الذى يقود فيه الشمال والجنوب أناس أكثر استنارة؟

لا توجد لدى إجابة . ولكن ما لم يكن هناك مسعى مخلصاً للتخلص من الأنساق العقلية المتأصلة وإلى أن يتم ذلك ، فإن التوقعات الخاصة بالعلاقات بين الشمال والجنوب لن تتحسن .

المؤتمراً لأول لقيادات الشابة في شرق آسيا حول «الاستقرار السلمي
والرفاهية في شرق آسيا» (كوالالمبور، ماليزيا في أغسطس ١٩٩٤)

هناك أوقات في شؤون البشرية ينحى فيها التاريخ منحى محددًا . قد يكون وقتنا هذا كذلك . فطوال جزء كبير من تاريخ العالم كانت آسيا مركز الحضارة البشرية . إذ أسهمت إسهاما كبيرا في تطوير المجتمع الإنساني وحضارته . وكان لها الريادة في الفنون والعلوم والمعرفة الإنسانية في مجملها .

كان لآسيا كذلك نصيبها من الحروب والعنف ، ولكنها كانت بصورة عامة أكثر سلماً مما كانت عليه أوروبا ، ومع أنه يبدو أن كتب التاريخ ترى أن الإمبراطوريات الآسيوية ظهرت واختفت بسرعة مذهلة ، فالواقع أنها دامت طويلاً ، حيث بقي كل منها مئات السنين . وكانت قصور الأباطرة ترعى الفنون والعلوم ، مما أدى إلى ازدهارها ، وقد يكون هناك من يظنون أنه لمجرد انتهاء الحرب الباردة فليس هناك تاريخ ، وأن التاريخ انتهى ، وأنا لا أدعى فهمي لهذه النتيجة ، غير أنني أظن أنكم سوف تتفقون معي على أن انتهاء الحرب الباردة يحدد بداية حقبة جديدة .

وينبغي عليكم ، شأنكم شأن سواكم من محركي مستقبل شرق آسيا وصانعيه ، أن تستعدوا للقيام بدور في صنع هذا التاريخ الجديد ، ذلك التاريخ الذي تصبح فيه آسيا من جديد أهم مهد للحضارة الإنسانية .

إن التاريخ الآسيوي منذ مئات كثيرة من السنين تابع للتاريخ الأوروبي ، واعتمدت حياتنا زمنًا طويلاً جداً على أحداث أمم أخرى ومطامحها .

وقد حان الوقت كي نكرس جهودنا للبعث الآسيوي الذي لا يقوم على المواجهة ولا

يكن كرهاً للأجانب ، تلك الحركة التي لا يحركها الخارج أو الاستياء أو الغضب ، بل تحركها طموحاتنا من أجل شعبنا ، ومن أجل بلادنا ، ومن أجل منطقتنا ، وحين الوقت كذلك كي نلتزم بتلك العملية الطويلة والرهيبة التي يجب أن يكون مقصدها النهائى نهضة آسيوية دائمة وشاملة تقوم على أفضل تقاليد آسيا وعلى الأخلاق الآسيوية .

إن التحديات ضخام . وسوف يتوقف جزء كبير على مقدار السلام ومقدار الاستقرار ومقدار الرفاهية الذى نحققه لشعبنا ولمنطقتنا فى العقود المقبلة .

ومن الواضح أن على آسيا أن تتقدم على امتداد أكبر جبهة جغرافية .

غير أنى أشك فى أن جزءاً كبيراً من الإلهام والدافع والمحرك بالنسبة للنهضة الآسيوية سيأتى ، إن أتى فى يوم من الأيام ، من شرق آسيا .

من المؤكد أننا فى شرق آسيا يمكننا النظر إلى الوراء بقدر من الفخر بما استطعنا تحقيقه على مدى العقود القليلة الماضية ، لقد كانت فترة من المحاولات والتجارب والتحولات الضخمة ، ومن حسن الحظ أنه وقعت كذلك فى وقت كانت فيه المنجزات أبرز ما تكون .

إن معظم المنطقة الآن سوق ، سوق يموج بصوت مجلجل ، ليس هو صوت نفير الحرب وطلقات الرصاص ، بل صوت المساومات فى السوق وجلبة البورصة ، وصوت مدقات الخوازيق الخرسانية ، وصوت الطرق والموانئ والأبنية الضخمة ، وصوت التقدم والنمو .

لا تزال هناك منازعات وتهديدات وكلمات غاضبة . إلا أن القوى التى تعمل ليست تلك القوى الخاصة بالحرب والغزو ، وإنما قوى السوق .

إلأنه طوال قرن ونصف لم تكن بيئة شرق آسيا الاستراتيجية أفضل مما هى عليه الآن . وهذا ما يشعرنا بالرضا .

ورغم هذا دعونا جميعاً نعتبر ما حققناه مجرد القسم الأول نحو النهضة الآسيوية

التي أتحدث عنها .

اسمحوا لى الآن أن أنتقل إلى المرحلة الثالثة من البعث الآسيوى التى بدأت بالفعل وهى أهم أسس البعث الآسيوى المقبل ، وهى ديناميكيتنا ورفاهيتنا .

رغم الحديث الذى يدور حالياً عن «معجزة شرق آسيا الاقتصادية» ، من المهم أن نذكر أنفسنا بعدد المرات التى أبدى فيها زعماء الشرق يأسهم ، حيث تنبؤوا بأنه لن تكون هناك لله معجزة اقتصادية فى شرق آسيا لله بل "مستنقع شرق آسيا الاقتصادية لله .

وفى وقت أو آخر كان كل اقتصاد فى شرق آسيا يفترض أنه اقتصاد بلا أمل ، وقد شرح قدر هائل من الأبحاث العليمة أسباب كوننا محكوماً علينا بالركود الاقتصادية أو ما هو أسوأ من ذلك . حتى اليابان أبدت شكوكاً بشأن مستقبل الاقتصاد اليابانى . وكان ينظر إلى إندونيسيا وكوريا الجنوبية إلى حد كبير بنفس الطريقة التى ينظر بها حالياً إلى الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى .

لقد حُيرَ المحللون العليمون . فهذه المنطقة التى تضم "قطع دومينو لله الأمس هى الآن وبكل وضوح منطقة المولدات الطنانه . وسوف نصبح المصدر الرئيسى لنمو الغد وديناميكيتته بالنسبة لسائر مناطق العالم .

ولكن لا يمكن أن نركن إلى ما نلناه من شرف ومجد . فما يزال جزء كبير جداً من شعوبنا فقيراً . وهؤلاء لا علاقة لهم إلى حد كبير بالمعجزة الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادية ، وليس لهم نصيب فيها .

ولكن دعونى أولاً أؤكد أن العلاقات السلمية الحالية بين دول شرق آسيا ممتدة ، والواقع أننا لم نعمل لها ، ولكن دعونا لا نسمح لحادث السلام بأن ينتهى بحادث آخر ، وهو حادث الحرب . فلا بد من أن نشجع الآن السلام فيما بين كل منّا وفيما بيننا جميعاً تشجيعاً فعالاً .

أظن أن قدماء الرومان هم الذين قالوا لله لكي تحظى بالسلم لا بد من أن تستعد للحرب لله . ولكن الواقع أنه لا يسعنا إنفاق أكثر مما يجب على الاستعداد العسكرى . فأنظمة الأسلحة فى الوقت الراهن باهظة التكلفة . وسوف نفلس أنفسنا ونحن نحاول ردع بعضنا بعضاً ، وسوف نخلق التوترات ، والتوترات بين الأمم لا تشجع الاستثمارات الاقتصادية أو خطط التنمية طويلة الأجل . ولن يكون لدينا المال اللازم للتنمية .

لا بد من أن يكون شعار شرق آسيا الحديث هو : إذا كنت تريد السلم ، فاستعد للسلم ، واعمل من أجل السلم ، وحارب من أجل السلم ؛ حارب من أجل السلم بالعزم والموارد التى عادة ما تدخرها الأمم من أجل مواصلة الحرب .

وفى سبيل السلام التعاونى - التعاون لبناء منطقة سلام وصداقة إخاء فى شرق آسيا ، من الواضح أن هناك أشياء كثيرة لا بد من الاستعداد لعملها من جانب واحد . من هذه الأشياء طمأنة جيراننا ، والعمل تبعاً لقواعد القانون الدولى ، والتفاوض بدلاً من المواجهة ، وضمان الاستقرار والنظام فى الداخل ، والتصرف بحساسية ومسئولية ، والقيادة بشكل نموذجى .

ولأن الأمر ليس له سحر الجمعية ، فإن ما نسى هو أن قدرًا كبيراً يعتمد على تنمية العلاقات الثنائية الجيدة ، وسوف يصبح شرق آسيا كله منطقة تفاهم ونوايا طيبة إن نحن أقمنا شبكة مُحكَّمة العلاقات الثنائية الودية .

هناك أمور يمكننا عملها فى الأمم المتحدة وعلى المستوى الكونى سعياً لتحقيق التزامنا بالسلام التعاونى . هناك مساهمات يجب تقديمها على المستوى الثنائى ، فيما يتعلق بالمنطقة الأصغر ، وفيما يتعلق بمنطقة شرق آسيا الأكبر . ونحن فى جماعة الآسيان لا يسعنا إهمال الآسيان . فالآسيان يمكن أن يكون قاعدة ونموذجاً لتعاون شرق آسيوى أوسع .

إن اختيار إقامة منطقة سلام شرق آسيوية لا يعنى إهمال الهموم الأخرى ،

والاهتمامات الأخرى ، والمناطق الأخرى ، فلا ينبغي ذلك . والواقع أنه ليس بمقدورنا ، ذلك أننا جميعاً دول تجارية ، ونحن بحاجة إلى سائر العالم . وكلما ازدادوا غنى كانوا عملاء أفضل .

ومن حسن الحظ أن الأمم يمكنها عمل أشياء كثيرة في وقت واحد . وليس أمام دول شرق آسيا خيار سوى القيام بأشياء كثيرة عظيمة في الوقت نفسه إن هي أرادت أن تسهم الإسهام الواجب لتحقيق السلم ، إن كانت ملتزمة بالسلم كما ينبغي أن تكون .

لقد أحسنا العمل وإن لم نُجِدْه كل الإجابة ، فالاقتصاد الإقليمي الشرق آسيوى ، الذى يتكامل بمعدل رائع ، يرتفع بسرعة مذهلة . والذى يحرك التكامل هو القطاع الخاص ، وهو مصدر ذوقوة حقيقية ، وفيما يتعلق بتساوى القوة الشرائية ، تعد شرق آسيا أكبر منطقة اقتصاد فى العالم ، فهى أكبر من الاقتصاد الإقليمي فى غرب أوروبا والنافتا . وفيما يتعلق بالدولار الأمريكى ، سوف ندخل القرن الحادى والعشرين ونحن أكبر اقتصاد إقليمى فى العالم .

هل سندخل القرن الحادى والعشرين باعتبارنا مفعولاً به للعلاقات الاقتصادية الدولية أم بصفتنا فاعلاً كاملاً للعلاقات الاقتصادية الدولية؟ هل سنكون لله الجائزة لله أو الضحية أو أرض المعارك الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين التى يحدد قواعدها الآخرون؟ أم سنكون فاعلين مكتملين قادرين على القيام بدورنا الصحيح فى الاقتصاد الكونى ، وقادرين على تقديم المساهمة التى يجب علينا تقديمها لأصح تنمية لمصلحة الإنسان؟

وبالنسبة لمسألة السلم ، سبق أن تحدثت عن أهمية المساعدة الذاتية والعمل الثنائى . كما أكدت كذلك على ضرورة التعاون فيما بيننا .

وفيما يتعلق بمسألة الرفاهية ، اسمحوالى أن أؤكد على أهمية المساعدة الذاتية

والعمل الفردي .

وكما أو من بأهمية ضمان نظام شرق آسيوى للسلام التعاونى ، فإننى أو من كذلك بنظام شرق آسيوى للرفاهية التعاونية .

سوف ننافس بعضنا بعضاً . ولا بد من أن ننافس بعضنا بعضاً . ولكن يجب كذلك أن نتعاون فيما بيننا . ولا بد من أن نخلق عمليات الرفاهية التعاونية مع بعضنا البعض ، وخاصة حين يزداد تنافسنا ، وحين يتصاعد اعتمادنا المتبادل الضخم .

هذا هو سبب اقتراحى فكرة الجماعة الاقتصادية الشرق آسيوية EAEF ، التى تسمى الآن التجمع الاقتصادى الشرق آسيوى EAEC

وبما أن حملة الأكاذيب والتضليل المتعمد بشأن مفهوم الجماعة الاقتصادية الشرق آسيوية أو التجمع الاقتصادى الشرق آسيوى على قدر كبير من القوة ، اسمحوا لى للمرة الألف أن أبين ما هو التجمع الاقتصادى الشرق آسيوى .

تعارض ماليزيا وضع ترتيب تجارى تفضيلى ، أو منطقة تجارة حرة ، أو اتحاد جمركى ، أو اتحاد اقتصاد لشرق آسيا . فما نود أن نراه هو إقامة منتدى استشارى فضفاض لشرق آسيا ، وينبغى أن يكون لهذا المنتدى أجندة إقليمية وأخرى ما وراء إقليمية .

وعند السعى لتحقيق الأجندة الإقليمية ينبغى أن تلتقى اقتصادات شرق آسيا على المستوى الوزارى لمناقشة الطريقة التى نثرى بها تعاوننا الاقتصادى الإقليمى ، أما حين نسعى لتحقيق الأجندة ما وراء الإقليمية ، فينبغى علينا مناقشة كيفية تعاوننا لضمان نظام تجارى كونى صحيح ومفتوح وغير حمائى .

ثانياً : أنه رغم أهمية التجارة الشديدة ، لا ينبغى علينا أن نحصر أنفسنا فى التجارة . فهناك الكثير الذى يمكن عمله فيما يتعلق بتحقيق أكبر فائدة ممكنة من مناطق التنمية المشتركة والاستثمار عبر الحدود ومشاركة التكنولوجيا ، بل وتدفع العمالة كذلك . إن

مجالات التعاون أكثر من أن تحصى أو تعد ، وهى تبدأ من الخصخصة إلى تنمية البنية التحتية .

ثالثاً : فيما يخص الأمور المتصلة بالتجارة العالمية ، لابد من أن نكون أبطالاً للتجارة الحرة والنزاهة .

رابعاً : يجب أن ندعم قضية «الإقليمية المفتوحة» إن كنا متفقين على أن نفعل شيئاً بشأن التجارة الإقليمية ، ولابد من أن نضمن عدم ظهور أى إجراء جديد أو أعلى للحماية ولابد من أن يكون هناك تمييز ضد من هم خارج شرق آسيا ، وحين يقرر الآخرون أن يفعلوا شيئاً بشأن التجارة الإقليمية ، ينبغى أن نعمل لضمان تمسكهم الشديد بمبدأ الإقليمية المفتوحة .

خامساً : ينبغى علينا أن نطمح إلى أن نكون نموذجاً لتعاون الشمال والجنوب .

سادساً : لابد من أن نسهم فى أمن ورفاهية كل ما يتعلق باقتصادات المنطقة .

سابعاً : مهما كان التعاون الذى نشرع فيه ، ينبغى أن يقوم على مبادئ المنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل والمساواة والإجماع والديمقراطية ، وكل مبدأ من هذه المبادئ الأساسية مهم فى حد ذاته .

وأخيراً دعونا لا نخشى دعم القيم الآسيوية والدفاع عنها . فنحن محظوظون لكوننا نستطيع رؤية نتائج التجارب التى تتم بأيدىولوجيات وقيم وضعها آخرون ، فبينما قد يزعم الليبراليون الغربيون الديمقراطيون أنهم انتصروا على أيدىولوجيات الشرق الاشتراكية والشيوعية ، فإن الغرب نفسه أبعد ما يمكن عن أن يكون المجتمع المثالى ، فقد أدت المادية وعبادة اللذة إلى انهيار الأسرة ومؤسسة الزواج . والشذوذ الجنسى موجود بالطبع فى كل المجتمعات ، ولكن حين يكون مقبولاً ، بل ويحظى بالتقدير ، فحينئذ سوف ينتشر حتى بين هؤلاء الذين لم تخلقهم الطبيعة بطريقة غامضة . والآن تسمح القوانين بزواج الرجل من

الرجل والمرأة من المرأة . بل إن الأدهى والأمر هو أن غشيان المحارم ، أى أن يتزوج الأخ أخته ، لم يعد مُجرماً . وسرعان ما يقترن الأب بابنته والأم بابنها .

لا تعرف الحرية الشخصية أى حد . وباسم الحرية الشخصية يمكن عمل أى شىء ، حتى ولو كان هذا الشىء يضر المجتمع ، فالحرية الشخصية أمر مقدس ولا يمكن العبث به حتى حين يكون من الواضح انه يدمر المجتمع وما هو أكثر من ذلك . وأثناء هذا كله يخترعون حريات جديدة ويسخرون من القيم القديمة .

إن القيم الآسيوية قديمة وقوية ، فالكبار والآباء والمعلمون محترمون . ويأتى المجتمع قبل الفرد ، والأسرة ممتدة ومسئولة عن أفرادها ، وليست الحكومة . وما هذه إلا بعض من القيم التى نقبلها ونمارسها . وهى لم تدمر مجتمعنا . فالواقع أنها ساعدتنا على أن نحافظ على التوازن فى الصراع بين الخير والشر فى عالم يزداد اضطراباً . وينبغى علينا أن نستمسك بها رغم ازدياد الليبراليين والمحدثين .

أظن أننى مدين لكم بشرح سبب إيمانى بمستقبل شرق آسيا الذى دافعت عنه آنفاً .

وما أراه بالنسبة لشرق آسيا هو ما أفلح بالفعل مع «الآسيان» .

فبعد ربع القرن تعد جماعة «الآسيان» ملاذاً للسلم والاستقرار والرفاهية .

إننا لا يمكننا أن نجعل التاريخ يعيد نفسه . ولكنه يمكن أن يكون معلماً عظيماً ومصدراً للإلهامات الكبرى .

وأنا أسألكم : لماذا لا تكون هناك منطقة شرق آسيوية للسلم والاستقرار والرفاهية؟ إذا أمكننا تحقيق ذلك ، فإننا قد نغير مسار التاريخ ؛ إذ نغير بشكل مباشر مستقبل أكثر من ربع البشرية فى الشرق ، كما نغير بشكل غير مباشر مصير البشرية .

إن النهضة الآسيوية لن تحدث فى حياتى . وإنى لأدعو الله أن تكون فى حياتكم

أنتم .

الاجتماع العام الدولي السابع والعشرون للمجلس الاقتصادي لحوض
الپاسيفيكي (الحقبة الپاسيفيكية - دور الدول الأعضاء) كوالا لمبور،
ماليزيا في ٢٣ مايو ١٩٩٤.

ليس زعماء الپاسيفيكي العظام هم أهم بناء الجماعة الپاسيفيكية التي في سبيلها لأن
توجد ، وليس الموظفون ولا البيروقراطيون هم الذي سينون الجماعة الپاسيفيكية ذات
السلام التعاوني والرفاهية التي آمل أن تزدهر في القرن الحادي والعشرين .

وليس المفكرون العظام ووسائل الإعلام القوية هم الذين سيحققون السلام
الپاسيفيكي الذي سيحقق مطامح شعوب الپاسيفيكي . في وقت أو آخر سيكون على
الجميع القيام بأكثر الأدوار أهمية .

إلا أن رأيي ، أصاب أو أخطأ ، هو أن أهم البناء الدائم في الجماعة الپاسيفيكية ،
التي يجب أن تبنى بعد أيام أو أسابيع أو عقود مقبلة ، هم العمال والمديرون والمستثمرون من
مجتمعات العمل في الدول المطلة على الپاسيفيكي .

وأنا لا أقول هذا لأنني أتحدث أمام هذا العدد الكبير من ربانة الصناعة والتجارة في
هذه المنطقة الشاسعة ، وأمام هذا الحشد الكبير من قادة أعمال الپاسيفيكي . لقد أكدت مراراً
على هذه النقطة في اجتماع قادة الحكومات وفي غيره من الاجتماعات التي غالباً ما ينظر
فيها إلى هذا الرأي على أنه هرطقة . وربما أكرره كذلك أمام جمهور يجب أن يعتبر هذا
الرأي أنه واضح وحسب .

وأنا على ثقة من أننا جميعاً متفقون على أن السلام والاستقرار شرطان أساسيان
للحقة الپاسيفيكية . فبدون السلام وبدون الاستقرار تضطر الافتراضات الأساسية الخاصة

بالتقدم إلى العودة إلى لوحة الرسم . ومن حسن حظنا في منطقة الباسيفيكي أنه ربما لم تكن البيئة الاستراتيجية قبل ١٥٠ سنة على ما هي عليه الآن من توصيل للسلام والاستقرار . ففى هذه الأجزاء الكثيرة من الباسيفيكي ، عم السلام والاستقرار بالفعل أو يجرى تعزيزهما .

إنى على وعى تام باحتمال الصراع الرهيب فى شبه الجزيرة الكورية الذى يمكن أن يغير صورة الباسيفيكي الاستراتيجية ومستقبله بالكامل . كما أننى على علم باحتمال تقسيم كندا . وأدرك القضايا التى فى المكسيك وبعض هموم الأمن الداخلى فى أمريكا الشمالية والوسطى . إلا أننى على ثقة كبيرة بأن الصين لن تتفتت ، وأن اليابانيين لن يفقدوا عقولهم ، ولن يكون هناك صراع بحرى عنيف فى المنطقة .

كل هذه القضايا وغيرها من قضايا الأمن التى سوف تبرز - بمرور الوقت - لا يمكن التعامل معها بالنسق العقلى القديم الخاص بالمواجهة والقوة والردع ، وهو نسق لا يمكن أن يخلق سلاماً ودياً تعاونياً ولا يضمن سوى تدعيم الوضع الراهن والحلقة المفرغة من العداء والأسلحة والشك والكراهية . ومن المؤكد أن هناك ظروفًا لا يكون فيها خيار أفضل من ذلك . ولكن الباسيفيكي اليوم وغداً هو باسيفيكي الخيارات الأفضل .

هناك الآن فرص ضخمة لكى نسير فى طريق مختلف ، ولكى نتعاون مع من نختلف معهم ، ومع من يجب أن نتوصل إلى اتفاق معهم . وهناك الكثير من الفرص للعمل مع من تختلف آراؤهم ومصالحهم مع آرائنا ومصالحنا ، ومع ذلك فهناك احتمالات لإحلال الانسجام ، أو على أقل تقدير الاتفاق على أن نختلف دون أن نبغض بعضنا . وهذا هو طريق الأمن التعاونى ، والسعى للمضى قدمًا ، والسعى لفهم الخصم وهموم الآخرين الأمنية ، والسعى لتسوية الخلافات ، والعناق ، ولتعزيز المعارف وبناء أواصر الصداقة .

إنها مفارقة مهمة خاصة بصنع السلام وهى أن السلام الحقيقى يحل حين يكون هناك سلام . إن الوقت يكون قد فات حين تكون سحب الصراع قد أخذت تتجمع . والآن وفى

السنوات المقبلة ، وضمناً للحقبة الپاسيفيكية التي نريد أن نراها ، لابد من أن نعمل معاً بود ومثابرة كي نبني سلاماً پاسيفيكياً يستحق اسم المحيط الهادئ الذي يغسل شواطئنا كافة .

ويبدو واضحاً إلى حد ما كذلك أنه ينبغي ألا نبني مجتمع السلام التعاوني وحسب بل كذلك الرفاهية المشتركة . وأعتقد أن هناك عمودين - على الأقل - لمثل هذا الجهد الذي ينبغي التأكيد عليه في هذه اللحظة من الزمن .

أول هذين العمودين هو ضمان نظام پاسيفيكي للسوق يطلق القوة الجبارة من عقالها ويزيد من القدرة التعاونية الخاصة بالپاسيفيكي . أما ثانيهما فهو ضمان ارتباط تنمية النظام الاقتصادي الپاسيفيكي ارتباطاً قوياً بالترعة الإقليمية المفتحة . لقد رأينا إفلاس الاقتصاد المركزي الموجه . ومن ناحية أخرى ، رأينا ما يمكن عمله حين تُفتح الأسواق وتحرر وحين تحرر السلع والخدمات استجابة لأوامر السوق وليس للأهداف المحددة وأوامر البيروقراطيين والمخططين والساسة ، ورأينا كذلك ما استطاعت الصين تحقيقه وما تمكنت فيتنام من إنجازه .

وينبغي أن نسعى إلى مزيد من انفتاح اقتصادات التحول وارتباط كل الاقتصادات بنظام السوق .

وما هو مفهوم في سياق الاقتصاد المحلي مفهوم كذلك في الاقتصاد العالمي والپاسيفيكي ، وليس الاقتصاد الموجه صواباً فيما يتعلق بالاقتصاد المحلي . وهو ليس صواباً بالنسبة للاقتصاد العالمي .

ويجب أن تبني حقبتنا الپاسيفيكية كذلك على أساس متين من تحرير النظام الاقتصادي الپاسيفيكي الذي يزيل بسرعة العقبات التي تحول دون تدفق السلع والخدمات .

وأعتقد أننا ندين للعالم ولأنفسنا في التقدم كذلك على أساس من تقليل العقبات التي تقف في سبيل الأعمال الواقعة خارج حافة الپاسيفيكي ، والپاسيفيكي التجاري مفهوم بنفس قدر فهم كندا التجارية أو اليابان التجارية أو الولايات المتحدة التجارية .

ومهما كانت قوتنا على الباسيفيكي ، يجب ألا ننسى المجتمع الكوني ، وأعتقد أنه يجب علينا عدم الوقوع في الفخ الذي كان مصدراً للضعف في غرب أوروبا ، ومن الصعب العثور على أوروبيين يعتقدون أنهم مركزيون أوروبيون بطريقة غير معقولة . وأنا في الوقت ذاته واثق أن معظمكم سوف يوافقونني الرأي حين أقول إنه من الصعب العثور على أوروبيين ليسوا- في واقع الأمر- مركزيين أوروبيين بطريقة غير معقولة ، سواء أكانوا يدركون ذلك أم لا .

ونحن أبناء الباسيفيكي يجب ألا ننسى إطار مرجعيتنا الكوني وإطار عملياتنا الكوني . ويجب ألا تكون الجماعة الباسيفيكية التي ينبغي أن نسعى لبنائها منكفئة على ذاتها وتمييزية تجاه سائر العالم . وسنصبح نحن أبناء الباسيفيكي أغبياء إن نحن اجتمعنا كي نحيط بعرباتنا ونقسم المتاريس ونبعد أي شخص آخر .

وحتى عندما يجب علينا الالتزام بالنزعة الإقليمية المفتوحة على المستوى الكوني ، وبالنزعة فوق الإقليمية المفتوحة على المستوى الباسيفيكي ، لا بد من أن نكون ملتزمين بالنزعة الإقليمية المفتوحة في كل المشروعات الإقليمية المختلفة التي نشرع فيها . ولا بد من أن تسعى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنطقة التجارة الحرة بين أستراليا ونيوزيلندا إلى تقليل الحواجز التي تقف في وجه الاقتصادات الخارجية وكذلك تقليل الحواجز التي تحول دون الدول الأعضاء المساهمة . ولا بد من أن ينطبق الشيء نفسه على كل ما يُجرَّب في شرق آسيا . فلا بد من أن يقترن كل مشروع للتعاون الاقتصادي ، بما في ذلك المجلس الاقتصادي لشرق آسيا الذي كان ضحية الكثير من التضليل المتعمد ، بفكرة النزعة الإقليمية المفتوحة .

أوضحت حتى الآن الخطوط العامة لما أعنيه بمصطلحي «السلام التعاوني» و«الرفاهية التعاونية المتبادلة» . ولأوضح الآن ما أقصده بمصطلح «جماعة باسيفيكية حقيقية» .

أعتقد أن الجماعة الباسيفيكية الحقيقية التي يجب بناؤها بصبر وأناة لا بد من أن تتمتع

بالصحة ، ويجب أن تسودها الصداقة وإحساس الجماعة . ولا بد من أن تقوم على المساواة والديمقراطية . ولا بد من أن تكون مفيدة لأفراد أسرتنا الپاسيفيكية كافة .

ولا بد من أن تكون جماعة مستمرة ، وليس بناء پاسيفيكياً يقوم على العاطفة العابرة أو ارتباط منفعة مؤقت قد يكون موجوداً اليوم ويختفى غداً .

ينبغي أن نفهم حماس الذين اكتشفوا الپاسيفيكي للتو ، أو بالأحرى نرحب به . ولكن بناء مثل هذه الجماعة الپاسيفيكية ليس عملاً تقبل عليه بهذه الرومانسية البريئة أو المثالية أو نفاذ الصبر ، هناك مكان صغير للرومانسية وكل الأسباب لأن نكون واقعيين ، ولاستغلال النزعة الپراجماتية إلى أقصى حد ممكن ، لا بد من أن تكون مثاليتنا بلا وهم . وهناك حاجة إلى نفاذ الصبر البناء ، غير أن هناك حاجة أكبر إلى ما يتمتع به عداء المسافات الطويلة من جد وقدرة على الاحتمال .

لا بد من أن نكون مستعدين لرحلة الألف ميل ، ليس لأن هناك ميزة في الرحلات الطويلة ، بل لأن الرحلة إلى الجماعة الپاسيفيكية لا بد بالضرورة من أن تكون طويلة . وهذا ما يدعو للأسف . ولكن هذا هو السبيل لتحقيق ذلك .

ثانياً ، أعتقد أن الذي يجب علينا بناؤه هو علاقة فيما بيننا تقوم على إحساس الجماعة ، «كتلك التي داخل الأسرة أو جماعة الأصدقاء» .

ولا بد من أن تقوم الجماعة الپاسيفيكية الحقيقية ، أو القرية أو الأسرة أو جماعة الأصدقاء الپاسيفيكية ، على التفاهم والتعاطف والرعاية المتبادلة والاحترام المتبادل .

فلنواجه الحقائق بصراحة . الكثيرون منا حول حافة الپاسيفيكي هذه كالأغراب الذين تقاس معرفتهم ببعضهم بالشهور وليس بالسنوات ، والكثيرون منا لا يعرفون بعضهم بعضاً ، ولا يألّفون بعضهم بعضاً ، وليس مستغرباً أن تكون هناك فجوات ضخمة في الفهم . وربما في المعرفة الأساسية .

ويبدو في الوقت الراهن أن هناك عدم توازن ليس فقط في المعرفة بل كذلك فيما يتصل بالإحترام المتبادل . ففي بعض الأحيان يجد المرء نفسه مدفوعاً لأن يظن أن من يعرفون أقل عن الآخرين هم الأكثر احتمالاً لأن نقول لهم ما ينبغي عليهم عمله فيما يتصل بإدارة حاضرهم وصنع مستقبلهم .

وليست دعوتى إلى المساواة والديمقراطية محاولة لمعارضة الواقع ، ففي الحياة سيكون هناك دائماً من هم أكثر مساواة من الآخرين . شيلي ليست كندا . وكندا ليست الصين . وهونج كونج ليست اليابان . واليابان ليست الولايات المتحدة . بل حتى داخل الأسرة ، فنحن نعلم أن هناك أخوة وأخوات كبارا . ولكن لعبة القوة والحجم والقيادة ينبغي أن تحدث داخل إطار متساو تقريباً ، ومع أن درجات اللون الرمادى المختلفة ستكون موجودة هنا ، فنحن جميعاً نعلم متى يكون شىء ما غير متساو بصورة محددة ومتى يكون شىء ما متساوياً تساوياً جلياً . وبغض النظر عما كان عليه سجل الماضى ، ففي المستقبل لا يمكن بناء الجماعة پاسيفيكية على الهيمنة والقيادة الإمبريالية .

ونحن ملتزمون كذلك التزاماً عميقاً ببناء جماعة پاسيفيكية تتسم بالديمقراطية والإجماع وتعمل على أساس من المبادئ الديمقراطية والإجماعية ، ونعلم جميعاً أن ما يمكن أن تكون عليه الديمقراطية من إحباط . ولكنها أفضل شكل وضع حتى الآن لحكم المجتمع . ويصح هذا بالنسبة لحكم جماعة الدول المتحضرة كما يصح لحكم جماعة المواطنين المتحضرين .

نعرف جميعاً مدى صعوبة التوصل إلى إجماع ، وخاصة حين يدخل فى الأمر عدد كبير من ذوى الخلفيات والآراء والمصالح المتباينة . ولكن ما البديل ؟ هل هو التظاهر بالاتفاق حين لا يكون للاتفاق وجود ؟ أم الاتجاه إلى تبنى أطف صياغة من الكلمات ، دون اعتزام لإدراك معانيها والاحتفاء بروحها احتفاؤنا بنصها ؟ أم نوقع الاتفاقيات ثم نبذل أقصى جهد بحثاً عن الثغرات التى تتيح لنا التنصل منها حتى قبل أن يجف حبرها ؟ ما بديل بناء جماعة

من خلال الإجماع؟ هل هو بالترهيب؟ هل هو بالتخويف؟ هل هو بالاستئساد؟ يمكنك وضع تشريعات لبعض الأشياء . ولكن ليس في مقدورك وضع تشريعات لالتقاء العقول ، وللشعور بالتعاطف ، وللحب فيما بين الأصدقاء ، وللوشائج التي تربط الأسرة معاً . إن الجماعة الپاسيفيكية الحقيقية لا يمكن بناؤها إلا من خلال تعميق الإجماع وتوسيعه بشأن قدر كبير من الغايات المشتركة والفهم المشترك للوسائل .

والأمر الأكثر وضوحاً أنه من المهم إلى حد كبير جداً بالنسبة لكل المشاركين في العملية الپاسيفيكية الخاصة ببناء الجماعة أن يشعروا بأنهم مستفيدون ، وبأنهم يحصلون على شيء لن يحصلوا عليه بغير ذلك .

وهناك من يؤمنون بالحتمية التاريخية ؛ وحتمية الپاسيفيكي التاريخية باعتباره مركز الجاذبية الاقتصادية للعالم . وأعتقد أن الأشياء تصبح حتمية فقط حين نجعلها نحن كذلك . إن «الحقبة الپاسيفيكية» ستولد ميتة إن نحن تعاركنا واقتتلنا ، وإذا قسمنا الپاسيفيكي ، وإذا خلقنا كتكتلات تجارية تمييزية ، وإذا رسمنا خطأ تحت الپاسيفيكي ، وإذا لم نكن على استعداد لأن يقدم كل منا للآخر القواعد واللوائح الطبيعية - مثل وضع الدولة الأولى بالرعاية - التي هي المعايير فيما بين الاقتصادات التجارية .

وأنا متأكد من أنكم ستوافقون كذلك على أن لله الحقبة الپاسيفيكية لله لا يمكن استدامتها ما لم نتصرف بنزاهة ، وما لم نفتح على بعضنا الانفتاح التام ، وما لم نحرر اقتصاداتنا أكثر وأكثر .

كما أنني متأكد من موافقتكم أيضاً على أن «الحقبة الپاسيفيكية» لن تنمو وتزدهر ما لم نشارك مشاركة تامة في كل إمكانيات العمل معاً ؛ وما لم نستغل كل الفرص التعاونية التي تتيحها حقيقة أن كل منا لديها قوى وميزات تنافسية مختلفة .

ومن الواضح أن الحكومات عليها القيام بدور كبير ، إلا أنني لا أعتقد أن كل

الحكومات ستقوم بكل هذا الدور الكبير فى المستقبل المنظور . وليساعدنا الله إن كنا سنخلق شبيهاً پاسيفيكياً للموظفين الإداريين بالسوق الأوروبية المشتركة الذين قاموا بهذا الدور التداخلى فى أوروبا .

إن محاولة بناء الجماعة پاسيفيكية على غرار الجماعة الأوروبية سيحدث الكثير من المشاكل والأضرار لبناء المجتمع پاسيفيكي طويل المدى . فالظروف ليست متوفرة . وسوف تحدث كارثة .

وبدلاً من ذلك القدر الضخم من الوثائق القانونية ، وذلك العدد الهائل من الموظفين الذين يدفعون معدل سرعة التكامل ، وبدلاً من العملية التى تُفرض بطريقة اصطناعية ، فإن ما يجب على الحكومات القيام به هو مجرد وضع الإطار الذى يمكن أن يزدهر من خلاله اتصال الناس ببعضهم ، والمناخ والإطار الذى يمكن فيهما للمستثمرين مباشرة أعمالهم اليومية الخاصة بالاستفادة من الديناميكية پاسيفيكية ، وبالتالي يقيمون علاقات الاستثمار والتجارة والاعتماد الاقتصادى المتبادل الشامل التى هى لبنات بناء جماعتنا پاسيفيكية الجينية وصلبها .

ولذلك اسمحوالى أن أنتهى كما بدأت بالتأكيد على أهمية القطاع الخاص ودوره . إنكم سيداتى سادتى أهم البناء .

حققوا الرفاهية من پاسيفيكي ، حققوا الرفاهية مع پاسيفيكي . ابنوا شبكة الرعاية المتبادلة ، والاعتماد المتبادل ، والمصالح المشتركة التى ستصمد أمام اختبار الزمن . ليس هناك أساس متين آخر يمكن العثور عليه سلق حلبة پاسيفيكية نأمل أن تطول وتتعدى القرن الحادى والعشرين .

إِفْتِاحُ الْإِجْتِمَاعِ الدَّوْلِيِّ الْعَامِّ الْعَاشِرِ لِمَجْلِسِ التَّعَاوُنِ الْاِقْتِصَادِيِّ
الْبَاسِيفِيكِيِّ (الْجَمَاعَةُ الْبَاسِيفِيكِيَّةُ السَّلَامُ / الْاِسْتِقْرَارُ) كَوَالَا لَمْبُور
مَالِيْزِيَا فِي ٢٢ مَارِسِ ١٩٩٤ .

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الممثلة هنا في مجلس التعاون الاقتصادي الباسيفيكي أكثر من ١٢ تريليون دولار ، وهذا المبلغ يزيد مرتين عن إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي . وهو أكبر ثلاث مرات من إجمالي الناتج المحلي لسائر العالم . إن ما لا يقل عن ثلاثة أخماس ثروة المجتمع الكوني بكامله موجودة في هذه القاعة .

بل إن الأرقام أكبر من ذلك فيما يتعلق بتساوي القدرة الشرائية ، فالولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم . والصين ثاني أكبر اقتصاد ، واليابان ثالث أكبر اقتصاد . وتحتل إندونيسيا المرتبة الثانية عشرة بين أكبر اقتصادات العالم .

إنه رقم قياسي عالمي أن كل اقتصاد في آسيا الباسيفيكية لم يعد يعتبر منذ مدة طويلة قطعة دومينو أو قطعة دومينو محتملة . كانوا ينظرون إلينا بنفس الطريقة التي ينظرون بها إلى الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى الآن . أي باعتبارنا اقتصادات الأمل فيها قليل . حيث نعاني من مشاكل ليس هناك ما يدل على أنها ستحل في يوم من الأيام ، وثقافات تشدنا إلى أسفل ، ومعوقات تجعل الكثير منا يحيا حياة التسول والسؤال . كانت كوريا الجنوبية تُرى في ضوء ذلك . وكانت إندونيسيا قبل الرئيس سوهارتو يُنظر إليها نفس النظرة . وكذلك الحال بالنسبة لتايلاند وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج ، بل واليابان . وحتى الصين . كنا جميعاً في وقت من الأوقات خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية يفترض أننا مجتمعات ليس فيها أمل كبير .

والآن نحن جميعاً ، وبلا استثناء تقريباً ، ينظر إلينا على أننا مولدات .

تخيلوا إمكانيات «پاسيفيكي» بهذا القدر الضخم من الحماس والحيوية ، وبهذه الثروة الضخمة ، وبهذا التنوع الضخم ، وبهذه القدرة التعاونية الضخمة ! تخيلوا ما يمكن أن نفعله معاً - لأنفسنا ولسائر العالم - إن نحن جمعنا جهودنا ، وإن استطعنا أن نبني معاً جماعة حقيقية من السلام التعاوني والرفاهية المتبادلة . جماعة تستحق اسم المحيط الذي تحيط مياهه بشواطئنا ، وتستحق الناس المجدين الذين يعرقون ويكدحون على أرض حافة الپاسيفيكي .

البعض منا حصل على طاقته من القدرة الپاسيفيكية قبل أن يعترف بعض أبطال الپاسيفيكي الحاليين بحيوية المنطقة الفائقة ويدركون إمكانياتها الضخمة بزمن طويل .

كانت ماليزيا أولى دول الأسيان التي انضمت إلى مجلس حوض الپاسيفيكي الاقصادى . وفى مايو من العام الحالى سوف تستضيف ماليزيا بكل فخر الاجتماع العام الدولى لمجلس حوض الپاسيفيكي الاقصادى الذى ألتزم به التزاماً قوياً . وطوال السنوات السبع الماضية كانت ماليزيا تستضيف المائدة المستديرة للپاسيفيكي الآسيوى ، وهو منتدى أمنى يجمع لأول مرة فى تاريخ الپاسيفيكي كل أصدقاء وأعداء الپاسيفيكي فى عملية للحديث والتفكير معاً . وفى شهر يونيو من العام الحالى سوف تلتقى هذه المحاولة لبناء الجماعة فى الپاسيفيكي الآسيوى لعقد المائدة المستديرة الثامنة .

فى هذا اليوم ، تفخر ماليزيا باستضافة المؤتمر الدولى العاشر لمجلس التعاون الاقصادى الپاسيفيكي . وقد أبلغونى أن هذا هو أقوى مؤتمر دولى غير حكومى يعقد حتى الآن فى الپاسيفيكي .

إننى أرحب - على وجه الخصوص - برئيس شيلى السابق إيلوين ، ورئيس وزراء بيرو جولدنبرج ، والأمين العام لـ «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» ، ونائب الأمين

لـ «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» ، وكل من جاءوا عبر هذا المحيط مترامى الأطراف .

إنى أكن احتراماً كبيراً لما يسميه البعض «هذه الرؤية» ، هناك بطبيعة الحال خطر كبير فى المثالية المبالغ فيها المقترنة بالخيال المبالغ فيه ، ويمكن أن تعترض الرؤى العظيمة سبيل الأشياء اليومية التى يجب أن نفعها اليوم ، تلك الأشياء العاجلة التى لا تحتل التأجيل .

ولكن لا فائدة ترجى من عمل بلا هدف ، قد يكون هناك قليل من الرضا بعدد الأميال التى نقطعها دون وجود علامات على الطريق والمسافة التى نقطعها دون أن يكون هناك مقصد ، إلا أنه لا معنى للوصول بسرعة إلى الأماكن التى لا نريد الذهاب إليها .

إننى وطنى ماليزى (وهو شىء لا يحبه البعض) . وكوطنى ماليزى ، شأنى شأن معظم الماليزيين ، لدى إحساس واضح بالاتجاه وباتجاهات ماليزيا .

وأنا آسيانى كذلك . والكثير جداً من الجهلة يقللون اليوم من شأن «الآسيان» . لقد كان مهماً لماضينا ما بعد الاستعمارى . وسوف يظل مهماً لمستقبلنا . والواقع أننى أعترف ، وبدون أى شعور بالذنب ، أننى سوف أحارب كل دافع ، وأحتوى كل قوة ، وأواجه أى خطر يضر أسرة «الآسيان» أو يقضى عليها . وأنا لا أعتذر عن هذا ، ولا أعبر عن أى تحفظ .

وأنا فى الوقت ذاته جنوب شرق آسيوى وشرق آسيوى . وبصفتى جنوب شرق آسيوى ، أفخر أننا استطعنا معاً تحويل ساحة القتال إلى سوق . ولا بد من الاهتمام بمنطقة جنوب شرق آسيا بدفئتها وصدقتها ورعايتها .

وأنا كشرق آسيوى ملتزم ببناء الجماعة الشرق آسيوية التى نقيم فيها سلامنا المشترك ونبنى رفاهيتنا المشتركة بطريقة تعاونية ، جماعة شرق آسيوية سوف يحتل فيها عمالقة منطقتنا - الصين واليابان وإندونيسيا - المكانة التى تليق بهم ، ويؤدون المسئوليات الواجبة عليهم ، ونعيش جميعنا فى وئام فى مجتمع من الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة يقوم على المساواة .

ويصفتى مواطناً كونياً ، لا بد أن تقوم بلدى بدور فى صنع مجتمع عالمى جديد يقوم على المساواة والاحترام المتبادل والعدل . وسوف نقوم بما يجب القيام به ، حتى ولو كان هناك ما يجب أن ندفعه لتحقيق ذلك .

وكمؤمن متحمس بضرورة إثراء وتعزيز الاعتماد المتبادل والتعاون الپاسيفيكي ، أعتقد كذلك أنه ينبغى على دول الپاسيفيكي ، ومشروعات الپاسيفيكي التجارية ، وقيادات الپاسيفيكي الفكرية - وجميعنا فى الپاسيفيكي - كل بطريقته ، أن نجد فى المساهمة فى صنع مجتمع السلام التعاونى والرفاهية فى الپاسيفيكي .

وهناك كلمتان أساسيتان فى هذا المجال . الأولى هى «جماعة» والثانية هى «منتجة» .

وأعتقد أن ما يجب علينا بناؤه هو جماعة پاسيفيكية قوية دائمة ، وليس اتحاد خدمات ، أو بناء پاسيفيكي يقام على حماس عارض ، أو ناد أو تنظيم پاسيفيكي ذو غرض واحد أو مصلحة واحدة ، يتبع شخصاً ما أو شيئاً ما موجود اليوم وليس موجوداً غداً .

وتستخدم كلمة Gemeinschaft فى لغة علم النفس الألمانى للإشارة إلى العلاقة الاجتماعية القائمة على الحب أو القرابة أو الإحساس بالجماعة ، «كما فى الأسرة أو مجموعة من الأصدقاء» . ومن ناحية أخرى تعنى كلمة Gesellschaft الألمانية العلاقة القائمة على القانون والالتزام بالقواعد واللوائح والشعور بالواجب ، كما هو الحال داخل التنظيم القائم على قدر كبير من الترتيب . وأعتقد أنه يجب علينا بناء Gemeinschaft پاسيفيكي ، أى قرية أو أسرة أو جماعة أصدقاء پاسيفيكية ، وليس بناء ديكارتياً اصطناعياً ، مبالغاً فى حرفية قوانينه ، ومبالغاً فى تنظيمه ، ومبالغاً فى منظماته .

إذا كانت هذه رؤيتنا ، فمن الواضح أن علينا تعلم الكثير من حكمة الصابرين الخاصة بثقافتنا التقليدية ، وقدر عدااء المسافات الطويلة وعامل البناء البسيط الذى يبنى المنزل طوبة طوبة ، وليس فلسفة رينيه ديكارت وبناء المنازل من أوراق اللعب .

وعلى الملهوفين والمتحمسين أن يفهموا تنوع الهايسيفيكى الآسيوى ، ففى بعض ثقافاتنا تتكون الصداقات خلال يوم واحد ، إلا أنه بالنسبة لمعظمتنا ، وطبقاً لثقافاتنا ، نحتاج بعض الوقت كى نصبح أصدقاء حقيقيين .

منذ اثنتى عشرة سنة ، وفى المراحل الباكرة جداً من الحركة الهايسيفيكية ، وفى مؤتمر عن الهايسيفيكى فى پالى ، قلت : لله تارك كينال ، ماكاتاك سيبتالله . لم نكن وقتها قد عرفنا بعضنا بعد . فكيف يمكن أن نكون أصدقاء حميمين؟ وعمرور السنين بدأ بعض الأغراب يعرفون بعضهم بعضاً معرفة أفضل ، إلا أن هناك أغراباً جداً لا بد من أن نجعلهم أصدقاء حميمين لنا .

وعلى الملهوفين والمتحمسين أن يفهموا أنه منذ أشهر قليلة مضت كان البعض منا فى الهايسيفيكى مستعدين لإلقاء القنابل الثقيلة على بعضنا البعض لقتل مئات الملايين من مواطنى كل منا .

ومن الواضح أن رحلة الهايسيفيكى الآسيوى إلى الثقة التامة والتعاطف والاحترام هى رحلة الألف ميل ، حيث تقل فيها الطرق المختصرة الآمنة إلى حد كبير . ولا بد من أن نكون على استعداد فى كثير من الأحيان لأن نسير على الأقدام ، رغم ما ينطوى عليه ذلك من تعب .

ولا بد من إقامة الكثير جداً من الروابط ، ولا بد من نسج الكثير جداً من الشبكات ، ولا بد من سد الكثير جداً من الصدوع . ولا بد أن يجرى العمل - الزاخر بالإحباطات - بصبر وبمثابرة . فلم تبين روما فى يوم واحد . والجماعة الأوروبية الحقيقية لا يمكن بناؤها فى عقد من الزمان . ولا بد من أن نفكر بلغة العقود . ولا بد من أن نجد القدرة على التحمل التى تمكننا من الإستمرار فى مسيرتنا .

ولا بد من أن نفهم فى الوقت ذاته أن بناء الجماعة الحقيقية لا يمكن أن يكون حكرًا

على الموظفين أو الحكومات التي تلتقى من حين لآخر . حيث لن يبنها سوى ملايين الأيدي التي تعمل كل يوم وكل ساعة من ساعات اليوم .

والواقع أنه سواء أكان ذلك صحيحاً أم خطأ ، فإن القطاع الخاص ورجال الأعمال الذين يسعون للنمو والربح (وليس الموظفون المسلحون بأفضل النوايا والقوانين واللوائح والأطر والسلطة ، أو السياسة ورجال الدولة الذين يسيرون في خيلاء على خشبة عرض المسرحية الدولية) هم أصحاب الإسهام الكبير في صنع الجماعة الاقتصادية الباسيفيكية ، إن القيادات الفكرية والإعلامية ، كالكثير منكم هنا بين الحاضرين ، هم الذين يجب عليهم المساعدة في بناء الجماعة اللازمة بالعقل والقلب .

إن المجلس الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي الذي يبنى بناء صحيحاً يحتل بالطبع أهم مكان ويقوم بأهم دور . ولكن أعضاء المجلس الذين يودون قياس الروح الباسيفيكية والالتزام الباسيفيكي من ناحية كونهم أقوياء في المجلس وحسب ، مخطئون .

هناك دور لمجلس التعاون الاقتصادي الباسيفيكي ، ودور لمجلس حوض الباسيفيكي الاقتصادي ، ودور لمؤتمر التجارة والتنمية الباسيفيكية، ودور لمنتدى «الآسيان» الإقليمي ، ودور لعملية حوار «الآسيان» ، ودور لكل المنتديات الإقليمية الفرعية .

نحن نسهم في الاعتماد المتبادل وبناء الجماعة الباسيفيكية حين نحسن علاقاتنا الثنائية . ونحن نساهم في ذلك حين نحسن علاقاتنا بجيراننا وننشئ منطقة تنعم بالسلم والازدهار . يجب على الجميع أن يكونوا جزءاً من هذه العملية متعددة الطبقات ومتعددة الأبعاد الخاصة ببناء الجماعة الباسيفيكية .

ولكى نضمن وجود الجماعة «المنتجة» التي نحتاجها ، يجب علينا إقامة جماعة باسيفيكية دينها المساواة ، وليس جماعة باسيفيكية تقوم على الهيمنة .

اسمحوا لي أن أتحدث باسم ماليزيا . فنحن لا يمكن أن نقبل السلام الصيني ، ولا

يمكن أن نقبل السلام الياباني ، ولا يمكن أن نقبل السلام الأمريكي . لا الآن ولا في المستقبل . بل إننا نؤمن بإقامة سلام باسيفيكي ، سلام بلا سلطة مطلقة ، وبلا حام ، وبلا سيد مسيطر . فنحن نؤمن بجماعة تقوم على المساواة .

من الواضح أشد الوضوح أن الصين ليست كندا أو شيلي . واليابان ليست هونج كونج أو المكسيك . بل إن داخل أكثر الأسر قرباً ببعضها هناك الأخوة والأخوات الكبار . والنفوذ والحجم لهم دورهم الحتمي . ولكن هذا لا بد من أن يكون في إطار من المساواة والاحترام المتبادل والفائدة المشتركة .

وليست المساواة وهماً يقوم على الابتعاد عن الواقع ، كما أنها لا تنفي الحاجة إلى قيادة . فلا بد من أن تقود القيادات ، ولكن القيادة كذلك لا بد من أن تكون في إطار من الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة .

أعتقد أنه من الأهمية بمكان كذلك أن نضمن قيام جماعة باسيفيكية ديمقراطية وإجماعية تعمل على بناء مبادئ الديمقراطية والإجماع ، بغض النظر عن إحباط الديمقراطية ، وبغض النظر عن شدة صعوبة ضمان الإجماع في بعض الأحيان .

وينبغي كذلك أن نلتزم التزاماً قوياً بهدف التأكد من أن الجماعة الباسيفيكية التي نبنيها تتفق مع ضرورات الإقليمية الاقتصادية المفتوحة ، وهذا في الواقع هو الموضوع الرئيسي لهذا المؤتمر .

وقبل أن أنتقل إلى قول بضع كلمات عن الإقليمية المفتوحة ، أأمل أن نمضي جميعاً قدمًا بشأن الفرضية الأساسية . هل هناك شك في أن أول أفضل رأي ليس هو النزعة الإقليمية المفتوحة بل النزعة الكونية المفتوحة؟

ينبغي أن يكون هذا الكوكب سوقاً واحدة ، وتكتلاً تجارياً واحداً ، مع وجود أقل ما يمكن من العقبات والتشوهات في سبيل تبادل السلع والخدمات الأكثر حرية والأقل

توجيهًا . ألا يمكن أن نتفق جميعًا على أن التجارة الحرة الكونية ، مثلها مثل الديمقراطية - مع كل العيوب الطبيعية - هي حتى الآن الخيار الأفضل ، لضمانها أكبر فائدة لأكثر عدد؟ كنت أظن أننا جميعًا متفقون على أن الاقتصاد الموجه يصنع هراء اقتصاديًا في النظام الاقتصادي العالمي ، تمامًا مثلما يصنع هراء اقتصاديًا داخل النظام الاقتصادي المحلي . والآن يبدو أن البعض يشك في هذا . هل هو النظام أم الناس ؟ معظم الناس يتعاملون مع السوق الحرة نفس المعاملة السيئة التي يتعاملون بها مع السوق المغلقة .

من المؤكد أنه ما من شك بشأن حقيقة أن النزعة الإقليمية الاقتصادية هي واقع حياة لن يختفى . وفي الفترة منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، تم تسليم أكثر من ٥٥ اتفاق تجاري إقليمي للجات كي تجرى فحصها . وكانت استراليا ونيوزيلندا رائدتين في الهاسيفيكي . وفي عام ١٩٦٥ بدأت أول نافتا ، وهي اتفاقية التجارة الحرة لنيوزيلندا واستراليا . وأحدث تشعب هو اتفاقية التجارة للعلاقات الاقتصادية الأوثق بين استراليا ونيوزيلندا .

وقد نُفِذَت التكتلات التجارية الإقليمية - التي هي تجمعات تجارية ذات نسق مشترك من ظروف الوصول إلى السوق بين الاقتصادات الأعضاء غير المرتبطة باتفاقيات بأطراف خارج التكتل - أو جُرِّت في منطقة من مناطق العالم ، ما عدا في شمال شرقي آسيا . فباستثناء أعضاء المجلس الاقتصادي الهاسيفيكي الآسيوي من شمال شرق آسيا ، فإن سائر أعضاء المجلس مرتبطون بواحد أو أكثر من التكتلات التجارية الإقليمية .

سوف يكون للدول الآسيوية اتفاقية «آفتا» . فالولايات المتحدة وكندا والمكسيك لديها اتفاقية «نافتا» .

وبما أن التكتلات التجارية لن تختفى ، بل وربما ازدادت انتشارًا ، فمن المؤكد أن الأمر يحتاج إلى حنكة سياسية من أرفع طراز لضمان أن تكون منفتحة بقدر الإمكان على غير

الأعضاء أن تساهم مساهمة إيجابية فى الليبرالية الكونية وليس فى النزعة الحمائية الكونية .
لقد وصلت مفاوضات دورة أوجواى إلى نتيجة ما . وسوف نضطر إلى الانتظار
لنرى مدى أهمية هذه النتيجة . والواقع أنى أظن أن من يؤمنون بالليبرالية التجارية سوف
يظل عليهم محاربة قوى النزعة الحمائية . ويجب على من يؤمنون بالنزعة الإقليمية المفتوحة
أن يحاربوا كذلك .

لدى مجلس التعاون الاقتصادى الپاسيفيكي إعلان سان فرانسيسكو بشأن النزعة
الإقليمية المفتوحة الذى يمكنه أن يبنى عليه ، ويمكنه انطلاقاً منه حشد القوى باعتباره بطلا
للنزعة الإقليمية ، ومن الواضح أن لديه دوراً مهماً كى يقوم به . كما أن طبيعته الثلاثية تمنحه
ميزة نسبية كى يطور مبدأ الإقليمية المفتوحة ومشروعيتها تطويراً تاماً .

وفى شهر مايو من العام الماضى ، عند افتتاح الاجتماع الدولى العام لمجلس حوض
الپاسيفيكي الاقتصادى فى سول ، أعلنت رأى بأن كل من يزعمون أنهم نماذج للإقليمية
المفتوحة لابد من أن ينجحوا فى اختبارين . الأول هو اختبار النوايا ، والثانى هو اختبار
العائد .

ويقتضى الاختبار الأول من أعضاء المشروع الإقليمى السعى لتحقيق مشروعهم
الإقليمى ليس بغرض إقامة التحصينات ووضع المتاريس وإنما باعتزام تحرير الظروف من
أجل الاتصال الاقتصادى بين أنفسهم وباعتزام تقليل الحواجز الموضوعية أمام الاقتصادات
من خارج التكتل التجارى الإقليمى .

وهذا اختبار قاس . فالتجربة الأوروبية بكاملها ، منذ الجماعة الأوروبية للفحم
والصلب ، مروراً بمعاهدتى روما وماستريخت ، ترسب فى اختبار النوايا . فالرغبة فى
الانفتاح على من هم بالخارج لا تحتاج إلى نية أساسية . بل لابد من وجود الرغبة .

أما فيما يخص اختبار العائد ، فإننى أعتقد أنه يتطلب أن يكون ما ينتج هو بالفعل

تحرير للتجارة داخل التجمع الإقليمي . كما أنه لا بد من تقليل الحواجز الموضوعية أمام الاقتصادات الخارجية بالفعل .

وفي حال النجاح في هذين الاختبارين ، فما من شك في أن الإقليمية المفتوحة سوف تكون بحق مساهمًا في النظام التجاري الكوني المفتوح الذي أعتقد أن علينا المحاربة من أجله .

وفي موضع سابق من كلمتي قلت إنني وطني ماليزي ، وإنني آسياني ، وجنوب شرق آسيوي ، وعولمي وپاسيفيكي .

وإنني أرغب بصفتي وطنيًا ماليزيا في انفتاح اقتصاد ماليزيا أكثر وأكثر . وفي السنوات الست الماضية كنا ننمو بمعدل ٥, ٨ بالمائة سنويًا ، ولا بد من أن نستغل كل المزايا التي يولدها المزيد من التحرير والانفتاح . لا بد أن يكون العالم بكامله سوقًا لنا . ولا بد أن نجر العالم بأسره إلى صنع مستقبلنا الخاص بـ «رؤية ٢٠٢٠» .

كما أنني أتمنى باعتباري آسياني أن أرى المجتمع الآسياني يفتح أكثر وأكثر ، بحيث يصبح أقوى ، وأكثر قدرة على المنافسة وأكثر رفاهية . وأنا على ثقة من أن الأفتالن تحد من الحواجز الداخلية وحسب ، بل وكذلك من الحواجز الموضوعية أمام الاقتصادات الخارجية .

وأود بصفتي جنوب شرق آسيويًا أن أرى جنوب شرق آسيا منفتحًا . لقد تحدت المسار . والفوائد كلها شديدة الوضوح .

وأود كشرق آسيوي أن أرى ازدهار التعاون الاقتصادي والاعتماد الشرق آسيوي المتبادل ، والإقليمية الشرق آسيوية المفتوحة . وليس في ذهني أي شك في أن اقتراح «الآسيان» الخاص بالمجلس الاقتصادي الشرق آسيوي فكرة لا يمكن تجاهلها .

وأعلم باعتباري مؤمنًا بالعمولة أن علينا محاربة النزعة الحمائية والتجارة الموجهة والاقتصاد العالمي الموجه . لا بد من أن نحارب من أجل التحرير والتجارة الحرة .

وأحثكم بصفتي پاسيفيكياً على تكريس جهودكم من أجل مجلس التعاون الاقتصادي پاسيفيكي وأحث بلادكم على تكريس جهودها لقضية الإقليمية المنفتحة في پاسيفيكي .

وأدعو الله أن يوفق أعمال هذه المؤتمر وأن تنجح دول پاسيفيكي في العقود المقبلة بحق في التمسك بقضية الإقليمية پاسيفيكية المنفتحة أثناء شق طريقها .

إننا أبناء پاسيفيكي ، الذين يصنعون ثلاثة أحماس الثروة على هذا الكوكب ، ندين بهذا لشعوبنا وإلى سائر البشرية .

إِفْتِاحُ نَدْوَةِ التَّعَاوُنِ التِّجَارِيِّ لِحَافَةِ الْهَاسِيْفِيكِيِّ (التَّعَاوُنِ التِّجَارِيِّ الإِقْلِيمِيِّ) كُوَالَاْمَبُور، مَالِيْزِيَا فِي ٥ دِيْسَمْبَر ١٩٩٤.

يستحق الهدف من هذا المؤتمر القدر الكبير من الثناء لأن المقصود به هو تشجيع التحالفات التجارية الإقليمية . وصحيح وحسب أنه ينبغي على القطاع الخاص أن يكون له السبق حيث يقف ليحقق بذلك أكبر مكسب ، ويعود هذا بصورة خاصة إلى زيادة حجم سوق آسيا . وبناء على الأداء الحالي ، فإنه من المتوقع أن تكون أسرع أسواق العالم نمواً في القرن الحادي والعشرين . وسوف تكون ديناميكياتها قوة كبيرة تحرك الاقتصاد العالمي ، كما أنه بالرغم من ضعف الأداء الاقتصادي في أماكن أخرى ، إلا أن دول الشرق مازالت تنعم بمعدل نمو مرتفع ولن يكون من الخطأ توقع استمرار هذا الاتجاه لعدة سنوات مقبلة . والواقع أنه من زمن ليس بالبعيد كان يُقال لنا إن البحر المتوسط هو محيط الماضي ، وإن الأطلنطي هو محيط الحاضر ، وإن الهاسيفيكي هي محيط المستقبل ، وهاهو المستقبل بين أيدينا بالفعل ومن المتوقع أن يزيد نصيب آسيا من الناتج القومي الإجمالي الكوني من حوالي ٢٥ بالمائة إلى حوالي ٣٣ بالمائة بحلول القرن الحادي والعشرين . وقد تعدى النمو الاقتصادي الآسيوي النمو الاقتصادي العالمي .

وفي حالة ماليزيا ، استطعنا تحويلها من اقتصاد زراعي تحركه السلع إلى اقتصاد يقوم على التصنيع المتنوع ويقوده الاقتصاد . واليوم ماليزيا واحدة من الدول القليلة في العالم التي تتمتع بنمو اقتصادي آخذ في الارتفاع ، وفي حين أنه صحيح أن بعض الدول متعشة اقتصادياً ، ولكنها في الوقت نفسه تعاني من التضخم الذي لا يمكن السيطرة عليه . وفي ماليزيا ، ساعدت السياسات الاقتصادية والمالية الحكيمة الأعمال التجارية على الازدهار والنمو السريع دون التأثير على معدل التضخم المنخفض الذي تتميز به البلاد . وفي

سياساتنا الشفافة والپراجماتية ، نأمل في تشجيع قدر أكبر من تدفق الاستثمارات الأجنبية التي تشمل التكنولوجيا المتطورة ، ورأس المال الكبير ، والمعرفة التكنولوجية ، والخبرة التسويقية . ونأمل من خلال هذا الشكل أن يزيد القطاع الخاص من قدرته فيما يتعلق بالوصول إلى أسواق الدول الآسيوية ، بينما يقيم علاقة مفيدة للجميع . واليوم تفخر ماليزيا إلى حد ما باعتبارها نموذجاً للتنمية الاقتصادية . ويمكنني كذلك القول إن الإنجاز أكثر روعة حيث إننا لم ننجح فقط في تشجيع التنمية الاقتصادية السريعة ، بل إننا فعلنا ذلك بالرغم من كوننا أمة ذات خليط عرقي وديني غير متجانس .

إن تحول ماليزيا الاقتصادية وقصة نجاح شرق آسيا ليسا وليدى المصادفة . كما أن المصادفة المحضة لم تكن هي التي جعلتنا على ما نحن عليه الآن . فقصة نجاحنا نتاج الكثير من العمل الجاد ، إلى جانب أخلاقيات العمل المتوافقة مع السلام الصناعي والإنتاجية المرتفعة .

والواقع أننا نعتقد اعتقاداً قوياً بأن الحكومات المستقرة شرط أساسي للنجاح ، انظروا حولكم في شرق آسيا وسوف تجدون أن هناك ارتباطاً قوياً بين النمو الاقتصادي السريع والحكومات القوية المستقرة . فالحكومات القوية مستعدة لاتخاذ القرارات الصعبة التي هي في صالح الأمة إلى أقصى حد . وتتخذ الحكومات القوية المستقرة موقفاً بعيد المدى بشأن التخطيط الكلى وهي ليست مهمومة بالانتخابات المقبلة وحسب . وتوفر الحكومات القوية الاستقرار والقدرة على التوقع ، الضرورية للاستثمارات طويلة المدى .

والحكومات القوية لا تعني غياب الانتخابات الديمقراطية الحرة . فحين يدرك الناس حدود المواطنين ومسئوليتهم ، يمكن ممارسة الديمقراطية دون تطرف أو فوضوية . فالديمقراطية معناها خدمة الناس ، لأن يخدم الناس الديمقراطية . وحين يسفر الإخلاص للديمقراطية عن اقتصاد راكد ، وارتفاع في معدل البطالة ، وحرمان من حق العمل والعمل الشاق ؛ وحين تحمى الديمقراطية الفاشيين والنازيين الجدد ؛ وحين يكون لنشاط الفرد

الأولوية على الجماهير الصامته ، يكون في هذه الحالة قد حان الوقت لأن نشك في تفسيرنا للديمقراطية التفسير الصحيح ، ومن المهم أن نتذكر أن الديمقراطيين المتعصبين ليسوا بأفضل من المتدينين المتعصبين ، فكلا الصنفين تعوقه التفاصيل عن رؤية الكل .

وفي الغرب تعنى الديمقراطية أشياء كثيرة لمختلف الناس . وتعنى الديمقراطية لنا فى آسيا أن يكون لمواطنينا الحق فى انتخابات حرة ونزيهة ، فيمكنهم أن يختاروا ما شاءوا من حكومات . كما نؤمن كذلك بأنه بمجرد انتخابنا لحكوماتنا يجب أن نسمح لها بأن تحكم وبأن تصوغ السياسات وأن تعمل على تنفيذها ، ولا تعنى ديمقراطيتنا الترخيص للمواطنين بأن يخرجوا عن النظام . نحن نريد استقراراً سياسياً وقدرة على التوقع والاتساق كى نوفر البيئة اللازمة للتقدم والتنمية الاقتصادية . وبذلك رأينا قصة سنغافورة يرويها «لى كوان يو» والآن يواصل روايتها «كوه تشوك تونج» . ونرى هذا فى قصة نجاح إندونيسيا مع الرئيس سوهارتو الذى ظل ممسكاً بدفة الحكم حوالى ٣٠ سنة .

نحن مستقرون اجتماعياً فى ماليزيا ، ورغم اختلاف شعبنا من ناحية الثقافة والدين والفلسفة ، فإنه يتسم بالتسامح والتفاهم ويحترم كل فرد فيه أسلوب غيره فى الحياة . ويؤمن الماليزيون - بصورة عامة - بالحل الوسط . ونحن لانؤمن بالحل الوسط من باب الضعف وإنما بسبب الرغبة المشتركة فى رؤية أمتنا وقد ظلت مسالمة ومزدهرة ، إن الغالبية العظمى من الماليزيين متسامحون وحساسون تجاه اختلافاتهم ولا يكونون الكثير من سوء النية .

وماليزيا محظوظة بوجود قطاع خاص مرن مستعد لخوض المخاطر والمشاركة فى مهام بناء الرفاهية الاقتصادية ، والقطاع الخاص هو المحرك الأساسى للنمو بالنسبة للاقتصاد الماليزى . وفى ظل مبادئ الحكومة وبرامجها الاقتصادية الكلية الصحيحة ذات النظرة المتقدمة ، وماليزيا الموحدة ، استطعنا زيادة النمو وتخفيض ديوننا الخارجية ، وتحرير القطاع الخاص ومساعدته على توسيع دوره . لقد استثمرنا المستقبل عن طريق تخصيص مبالغ

ضخمة لبناء البنية التحتية ، وكذلك لتوفير التعليم والتدريب المناسب للاقتصاد الصناعي . وهذا الالتزام بالاستثمار فى البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية هو الذى جعلنا قادرين على المنافسة بقوة .

وستظل ماليزيا محافظة على سياساتها الاقتصادية الليبرالية وبرامجها التنموية . وستظل سياساتنا متسقة ويمكن التكهن بها وتتسم بالشفافية . ونحن نرى أن تحدى إدارة النجاح بنفس أهمية إدارة المشاكل أثناء الكساد . وأنا على ثقة بأننا نتيجة للإجراءات الإيجابية التى اتخذناها أصبحنا أفضل استعداداً الآن للتعامل مع أى انخفاض دورى .

إلأنه لكى ندير الأوقات الصعبة فى حال حدوث انخفاض ، يجب ألا نضيع ما كسبناه فى فترة الانتعاش . سوف نظل نزيد المدخرات القومية وننوع اقتصادنا لكى لا يزداد اعتمادنا على قطاع ما أكثر من غيره . ولابد من أن نونع أسواقنا ونبحث كذلك عن أسواق جديدة لمنتجاتنا وخدماتنا . والواقع أن ٥٣ بالمائة من تجارة ماليزيا فى الوقت الراهن مع دول شرق آسيان بينما كانت فى يوم من الأيام قاصرة على بريطانيا .

وعادة ما يؤدى النمو السريع ، كما نعيشه فى ماليزيا ، إلى الاقتصاد المحموم . فارتفاع معدل التضخم ، وانهيار الخدمات ، والميزانيات غير الملائمة للبنية التحتية المعينة اللازمة ، والبيروقراطية المتشددة ، وعدم ملاءمة أو نقص الإمداد بالعاملين . وأى من هذه الأشياء أو كلها مجتمعة يمكن أن يبطئ النمو الاقتصادى أو حتى يجعله يتراجع . وسوف تحدد الطريقة التى تتعامل بها أية حكومة مع الاقتصاد المحموم مستقبل الأمة ومصيرها .

هناك اتجاه الآن نحو اقتصاد السوق الحرة . وقد اعتنقت الصين وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ودول الهند الصينية والدول الشيوعية السابقة فى شرق أوروبا جميعاً نظام السوق الحرة ، بل إن بعضها أقر نظام الحكم الديمقراطى . ولكن مجرد تبني هذه الأنظمة الاقتصادية والسياسية ليس ضماناً للنجاح . ولو كان كذلك لعاشت كل الديمقراطيات الغربية ذات اقتصاد السوق فى رفاهية أبدية . إلأننا جميعاً نعلم أنها ليست كذلك . فالواقع

أن الدول المزدهرة حالياً هي تلك التي لا يوجد فيها هذه الديمقراطية شديدة الليبرالية أو نظام اقتصادي تقوم فيه الحكومة بدور بارز . والصين وفيتنام اللتان تبدوان عازمتين على النمو اقتصادياً لديهما تقريباً هذا النوع من التوليفة . وقد يكون من سوء الحظ أن يجلب الديمقراطيون المنتصرون ، من خلال حماسهم للتحول ، كارثة اقتصادية وسياسية للمتحولين المتحمسين . ويجب كذلك التحذير من أن الديمقراطية والأسواق الحرة ليست أدوية اقتصادية وسياسية تشفى من كل العلل .

ومع أن دول شرق آسيا قد حققت نجاحاً كبيراً وأبدت نمواً قوياً ومرناً ، فإن المستقبل مليء بالشكوك حتى بالنسبة لها . فالمصائب والكوارث محتملة دائماً حتى بالنسبة لأصحاب السجلات الرائعة . واليابان مثال حي لذلك . ولذلك فإنه من المهم والضروري إلى حد كبير بالنسبة لدول شرق آسيا أن تعمل معاً بطريقة أكثر تكاملاً وتماسكاً . ولا بد من تقوية مفهوم التجمع الاقتصادي لشرق آسيا أكثر وأكثر . وكما ذكرت من قبل ، فإن التجمع الاقتصادي لشرق آسيا متساق مع الجات ويلتزم بالتجارة الحرة . وهو من نتاج الإقليمية المفتوحة ومن أجلها . فهو من ناحية يعترف بضرورة التعاون والتكامل الإقليميين ، ويشجع التجارة الحرة من ناحية أخرى . ولا بد من أن تعمل دول شرق آسيا معاً . والحاجة إلى موازنة التجمعات الإقليمية في أماكن أخرى واضحة . إلا أنه لن تتمكن أية دولة آسيوية ، مهما كانت قوتها ، من أن تتساوى مع النفوذ الموحد للتجمعات التي تشكل في أوروبا وأمريكا الشمالية .

ليس هناك ما يدعو لأن يخاف أحد من أي تجمع آسيوي . إن الأوروبيين والأمريكيين الشماليين أكثر تجانساً من الآسيويين . وحتى في شرق آسيا ، فإننا لسنا مختلفين عرقياً وحسب ، بل تقسماً كذلك الثقافة واللغة والدين ، ومن المستحيل إلى حد كبير بالنسبة للآسيويين أن يروا أنفسهم بالطريقة التي يرى بها الأوروبيون أنفسهم ، باعتبارهم جنساً واحداً ووطناً واحداً . الواقع أن الثقافة واللغات الأوروبية لها أصول مشتركة . ولذلك فإن

فكرة الجماعة الآسيوية تكاد تكون مضحكة ، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمنتدى أو التجمع الآسيوى المقصود به مناقشة المشاكل الاقتصادية المشتركة والمساعدة بقدر محدود فى الأخذ بيد الدول المتأخرة فى شرق آسيا ، وكل هذه الدول يمكن تحريكها عن طريق المصلحة الذاتية المستنيرة ، وإذا كان جنوب شرق آسيا فى الوقت الراهن واحداً من أسواق اليابان القيمة ، فإن هذا مرجعه إلى استثمار اليابان فى هذه الدول ومساعدتها لها على النمو ، وسوف تساعد اقتصادات آسيا التى حققت قدراً كبيراً من النجاح نفسها حين تساعد الدول الأقل نمواً فى المنطقة على النمو والازدهار .

ولذلك فإن التجمع الاقتصادى لشرق آسيا متابعة منطقية للتفاعل الاقتصادى فى شرق آسيا فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والتجمع الاقتصادى لشرق آسيا مفيد لحكومات شرق آسيا التى تهتم بصورة عامة برؤية بلادها تحقق الرفاهية الاقتصادية . والتجمع الاقتصادى لشرق آسيا مفيد كذلك بالطبع لمجتمع الأعمال فى شرق آسيا . فما عسى أن يطلبه رجال الأعمال أكثر من نشر أجنحتهم إلى ما وراء حدود بلادهم .

واليوم اختفى تماماً الموقف الحمائى الضيق لرجال الأعمال الآسيويين . وهم ليسوا حريصين وحسب على الذهاب للخارج ، بل يعتبرون كذلك التحالفات التجارية والتعاون مع الشركات فى الدول الأخرى استراتيجية تجارية جيدة . وهم بذلك يمكنهم الوصول إلى الأسواق وكذلك الحصول على التكنولوجيا الجديدة . والواقع أن هناك الكثير مما يمكن اكتسابه من خلال التعاون عبر الحدود .

وبصفتى قائداً لبلد يؤمن بالتعاون الاقتصادى الإقليمى ، أرحب بهذه الندوة . وأنا على يقين من أنها سوف تسفر عن الكثير من التحالفات والتعاون التى سوف تفيد المنطقة والعالم بأسره فى الواقع .

إِفْتِاحُ لِقَاءِ مَجْمُوعَةِ خُبْرَاءِ مَجْمُوعَةِ الـ ١٥ الْخَاصِّ بِتَبَادُلِ الْمَعْلُومَاتِ
بِشَأْنِ السِّيَاسَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْقَوْمِيَّةِ لِلدَّوَلِ الْأَعْضَاءِ (تَجَاوُبُ
الْجَنُوبِ مَعَ الْبَيْئَةِ الْكُونِيَّةِ الْجَدِيدَةِ) كَوَالِمَبُور، مَالِيزِيَا فِي ١٧ يُونِيُو
١٩٩٤.

يمر الاقتصاد العالمى فى الوقت الراهن بتغيرات وترتيبات سريعة وغير مسبوقه . وفى الموقف الاقتصادى الكونى الحالى لم تعد الاقتصادات الكبرى فى أمريكا الشمالية وأوروبا تحتل مواقعها المريحة ذات النمو المطرد التى كانت تتمتع بها فى العقود القليلة الماضية . فالاقتصاد الأمريكى يكافح من أجل التعامل مع الضغوط الانكماشية منذ أواخر الثمانينيات ، وفى عام ١٩٩٢ كانت انتخابات الرئاسة بمثابة استفتاء على أفضل طريقة لتحريك الاقتصاد من جديد ، وفى أثناء ذلك شجعت الولايات المتحدة على تبني سياسة صناعية تشجع من خلالها الاستثمار فى صناعات وخطوط إنتاج بعينها من خلال الدعم ومن خلال الحماية التجارية أو التجارة الموجهة إذا اقتضى الأمر . وهذا التركيز على الاقتصاد المحلى أدى كذلك إلى خلق كتل إقليمى جديد فى صورة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) . وهذه تنافس الجماعة الأوروبية التى أصبحت واقعا فى رأس السنة الجديدة من العام الحالى ، إلا أن الاقتصادات الأوروبية - المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وحتى ألمانيا - لم تسجل نمواً كبيراً فى الأداء خلال السنوات القليلة الماضية . كما كان على الاقتصاد اليابانى كذلك أن يعدل نفسه مع مشاكل الله انفجار الفقاعة لله وهاهو ثانى تخفيض فى قيمة الين .

وبينما يؤثر الموقف المحزن تأثيراً بالغاً على الاقتصادات المتقدمة ، فقد سجل شرق آسيا وجنوب شرقى آسيا - وخاصة دول الآسيان - معدلات نمو رائعة . وبذلك تصبح آسيا

والباسيفيكي أكثر مناطق العالم ديناميكية ، وهذا يعطى أملاً للدول النامية الأخرى . وربما يمكن لشرق آسيا توفير القيادة لدعم التجارة الحرة أو «لإقليمية المفتحة» . وسوف تكون الإقليمية المفتحة مساهمًا كبيراً فى النظام التجارى الكونى المفتوح . وهذا هو السبب فى أن اقتراح التجمع الاقتصادى لشرق آسيا سوف يساعد على إيجاد شرق آسيا المفتوح نفسه .

وفى ظل الموقف الكونى الحالى ، فإن المسألة الأساسية التى تواجهها هى كيف تتجاوب حركة من أجل الجنوب مع هذه البيئة الكونية الجديدة؟ وما هو الموقف الذى يجب أن تتخذه وما هى نوعية الاستراتيجيات التى يجب أن تسعى لتحقيقها؟ إن الدول المتقدمة مشغولة بمتاعبها الداخلية ولم تعد مشاكل الدول النامية تلقى ذلك الاهتمام الذى كانت دول الجنوب تألفه فيما مضى . وبينما نجح الشمال فى حث الدول النامية على مواجهة المصاعب عن طريق عمل تعديلات مؤلمة من خلال حسن تدبير الأمور المالية والتحرر الاقتصادى ، فقد أقام الشمال الحواجز الحمائية وخلق التكتلات الإقليمية وحسب . فهو ليس على استعداد لمواجهة الواقع والاعتراف بأنه يعيش بأكثر مما لديه من وسائل ، ونحن من جانبنا هل ينبغى أن نستمر فى القيام بدور «الشركاء الصغار» من خلال المطالبة بمساعدات وامتيازات غير متاحة ، أم أنه ينبغى علينا السعى لإقامة شراكات حقيقة فيما بين أنفسنا كقاعدة لموقف أقوى فى علاقاتنا مع الشمال؟

ينبغى أن ينتقل مركز اهتمام الجنوب من الاعتماد على الشمال للحصول على المساعدات ونقل التكنولوجيا والخبرة الإدارية إلى شكل من أشكال استراتيجية «مساعدة الذات» . ولا بد من بذل الجهد من جانب الدول الأعضاء لزيادة الروابط والتعاون بين الجنوب والجنوب . و«تهميش» بعض دول الجنوب ليس نتيجة لعمل الآخرين وحسب ، ولكنه كذلك عدم تنمية هذه الروابط بين الجنوب والجنوب ، وسيكون على الجنوب أن يبحث داخله عن الإبداع والقدرة اللذين يمكن توجيههما لتسريع التنمية والنمو . إنها مسألة قدرة على البقاء وحفاظ على النفس مما يجعل على الجنوب كجماعة إدارة اقتصاداته بطريقة

تخلق تكاملاً أكبر في الإنتاج والتجارة والاستثمار . ولا بد من النظر إلى ذلك التنوع الضخم في مستويات تنمية بلادنا على أنه فرصة لإقامة روابط أفضل . فعلى سبيل المثال ، كيف يمكن لدول مجموعة الـ ١٥ أن تقيم روابط مع اقتصادات شرق آسيا؟ إنى على ثقة من أنه يمكن العثور على مجالات بعينها لتكامل اقتصاداتنا ، إن الوقت مناسب الآن للتحكم في مصيرنا بدلاً من أن نظل خاضعين لما يمليه علينا الآخرون .

وهناك بالفعل الكثير مما يجب على كل منا تقديمه للآخر فيما يخص الفرص التجارية والاستثمارية . وتشكل اقتصادات الجنوب في الوقت الراهن ٢٥ بالمائة من التجارة العالمية . وتبلغ استثمارات الدول النامية وحدها حوالي ٨٠٠ مليار دولار . ويشكل إجمالي عدد سكان الدول الأعضاء في مجموعة الـ ١٥ سوقاً محتملة تضم ٦, ١ مليار مستهلك . إلى جانب هذا ، يعيش ثلثا سكان العالم في الدول النامية . ومع أننا غالباً ما نتج سلعاً متشابهة وبذلك نصبح منافسين لبعضنا البعض ، هناك كذلك أشياء كثيرة يمكن أن نتبادلها معاً بطريقة مفيدة . فبعض دول الجنوب ، مثل الهند وبعض دول أمريكا اللاتينية ، متقدمة إلى حد كبير من الناحية التكنولوجية وتعرض فرصاً للتعاون . وقد يكون لدى بعض الدول الأخرى خبرة متقدمة في التجارة والأنشطة الخدمية . إلا أن دولاً غيرها لديها موارد طبيعية كبيرة أو مجرد أيد عاملة كثيرة أو أسواق محلية . كل نقاط القوة هذه يمكن أن تشكل قاعدة مفيدة للتجارة والاستثمار وغير ذلك من الروابط الاقتصادية في المستقبل القريب إن كنا على استعداد لأن نلتقى مرات أكثر كي نتحدث ونحدد تلك المجالات الخاصة بالفائدة المشتركة ونعمل من أجلها .

ولكى نرعى هذه الروابط ، لا بد أن نضع كل دول الجنوب اقتصاداتها على أسس متينة . إن الاستقرار السياسي والاقتصادي الكامل عنصر أساسي من العناصر الضرورية بالنسبة للتنمية . وهذا الاستقرار لن ييسر الحفاظ على المدخرات والاستثمارات المحلية وحسب ، بل سيجذب كذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية . إنه يشجع المشروعات

والتعهدات طويلة المدى التي تدفع النمو المستدام . وبدون هذا الاستقرار الذي يمكن التكهن به ، سوف تركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المضاربات التي لا تنتج عنها فوائد طويلة المدى .

إن هذا الإدراك هو ما دفع إلى عقد لقاء مجموعة خبراء مجموعة الـ ١٥ من أجل تبادل المعلومات بشأن السياسات القومية للدول الأعضاء لله . وسوف تتاح الفرصة للموظفين المكلفين بمسئوليات التخطيط الاقتصادي القومي كي يحصلوا على معلومات عن السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء من مصادرها . وسوف يوفر لهم هذا فهمًا جيدًا لاقتصادات بعضهم البعض مثل تحديد إمكانيات تحسين التعاون الاقتصادي الجنوبي الجنوبي والاستفادة منها .

وعلى المدى القصير ، يأمل هذا اللقاء في تحقيق أهداف متواضعة ، وهي عرض السياسات الاقتصادية القومية ، وتحديث المعلومات الاقتصادية ، وإنشاء شبكة معلومات لصياغة الأعمال الاستراتيجية في العلاقات الشمالية الجنوبية ، وتوفير قناة لحل القضايا الخلافية ، وتعزيز العلاقات القائمة بين المخططين الاقتصاديين .

ولتوفير قوة دفع مبدئية للمداولات ، طلبت من مخططينا الاقتصاديين تقديم أبحاث عن بعض جوانب تجربة ماليزيا التنموية كخلفية للاجتماع . وسوف ألقى الضوء على بعض التجارب المهمة كي أبدأ نقاشًا مبكرًا ، لقد حافظنا دائمًا على سياسة الله النمو العادل لله . إذا عرضت ماليزيا إطار عمل فيه النمو والعدل هدفان متطابقان . وهذا على العكس مما يراه بعض الاقتصاديين من أن النمو الاقتصادي الأسرع والمساواة الكبرى في الدخول هدفان غير متساوقين ، فهناك علاقة متبادلة كبيرة بين المساواة والكفاءة الاقتصادية . وآمل أن يتداول الخبراء بشأن إطار تعزيز هذا التطابق .

في العقدين السابقين ، تبنت ماليزيا بما فيها من تغاير عرقي وموارد طبيعية غنية ، استراتيجية النمو بالعدل بنجاح كبير . وفي الخطة المنظورة الحالية فإن استراتيجية النمو

الماليزية هي التركيز على التنمية المتوازنة التي لا تركز فقط على تنمية القطاعات الرئيسية ، بل كذلك على تعزيز التكامل القومي وتشجيع تنمية الموارد البشرية وحماية البيئة .

ونجحت ماليزيا كذلك في الخروج من محنة الكساد العالمى فى منتصف الثمانينيات بتبنيها سياسات تؤكد الاقتصاد فى الإنفاق والكفاءة وزيادة الإنتاجية والبرامج التى توجهها السوق والسياسات الصحيحة لإعادة التوزيع واستثمار الموارد البشرية .

من المقبول أن يكون الحفاظ على استقرار الأسعار مهمة رائعة بالنسبة لكثير من الدول النامية ، والواقع أن عدداً كبيراً من الدول تعاني من معدلات بطالة من رقمين أو ثلاثة أرقام ، وقد ارتبطت سياسات تثبيت الأسعار بثمن تدفعه الأمة فى صورة نمو اقتصادى منخفض . فالواقع أنه من التحدى البحث عن إمكانيات السعى لتحقيق نمو مرتفع ومعدل تضخم منخفض ، وهو ما يعنى أنه ليس هناك ثمن لسياسات القضاء على التضخم . والتضخم قضية مهمة لأن عدم استقرار الأسعار المستمر مع وجود معدل تضخم مرتفع خلق عدم استقرار اقتصادى بالنسبة لكثير من الدول النامية التى كان مطلوباً منها حينذاك اتخاذ إجراءات تعديلية قاسية ومؤلمة .

والتجربة الأخرى التى سوف تتباين - بالتأكيد - تبايناً كبيراً بين الدول الأعضاء ، هى المزج الأمثل للعام والخاص فى الاقتصاد . فقد بدأنا من مشاركة فى الاقتصاد يغلب عليها القطاع الخاص تلتها مشاركة قوية من القطاع العام . ولكن فى النهاية اتجهت ماليزيا إلى النمو الذى يقوده القطاع الخاص ، وتزامنت تلك الخطوة مع سياسات الخصخصة وإزالة القيود وتحرير التجارة ، وهناك إحساس بأن التحول كان ممكناً فى المقام الأول بسبب ظهور قطاع خاص قوى وموزع توزيعاً جيداً . ونحن نود أن نعتبر أنفسنا ناجحين إلى حد ما فى تنفيذ سياستنا المتعلقة بالخصخصة .

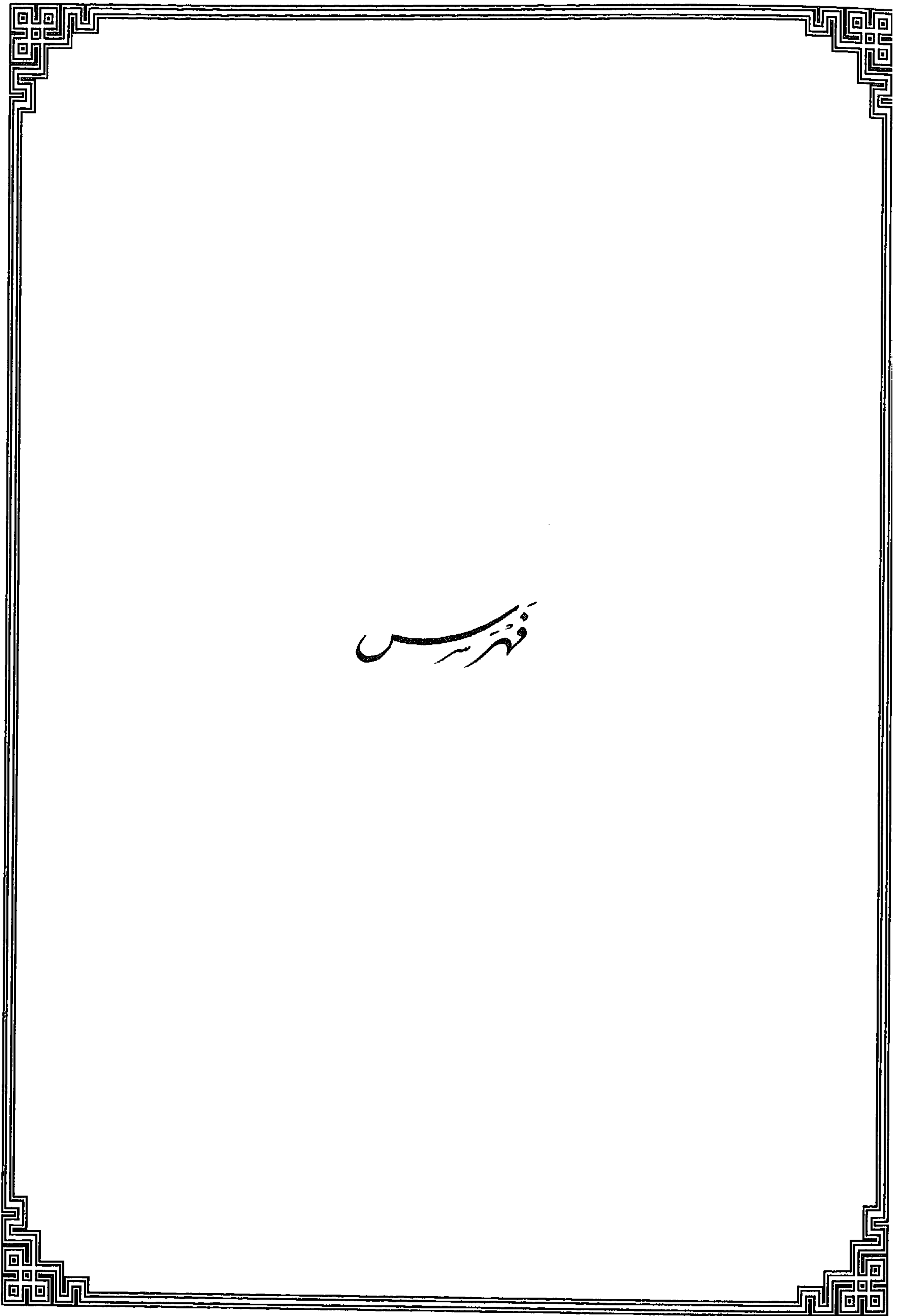
ومنذ عام ١٩٨٣ بدأت ماليزيا سياسة خصخصة المشروعات العامة وما يتصل بها من كيانات عامة لتخفيف العبء المالى والإدارى عن الحكومة وزيادة الكفاءة والإنتاجية من

خلال تشجيع المنافسة ، وجاء تبنى هذه السياسة نتيجة لزيادة العجز في الميزانية العامة وانتشار عدم الرضا عن أداء المشروعات العامة والحاجة إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال مشاركة القطاع الخاص . وحين أعلنت السياسة ، كانت ماليزيا بين أول بضع دول تختار الدخول في هذه المنطقة المجهولة - وهي إلغاء التأمين . ومن حسن الحظ أننا لم نقع في أخطاء كثيرة ، كما يدل على ذلك نجاح الهيئات التي نُصِّخت ، وحتى الآن كانت نتائج التخصيص مشجعة جداً وأبدت بعض المشروعات التخصيصية تحسناً كبيراً فيما يخص الكفاءة والربحية ، ولم تحقق الحكومة مكاسب مالية من البيع وحسب ، بل إن بعض المشروعات تدفع حصة من الأرباح بالإضافة إلى الضرائب ، كما أن الأموال التي كانت ستوجه لتنفيذ هذه المشروعات توجه الآن لمجالات ذات أولوية للقضاء على الفقر وبرامج إعادة الهيكلة ، بينما تقلل في الوقت ذاته الأيدي العاملة في القطاع العام ، وقد اكتسبنا خبرة كبيرة في تنفيذ هذه السياسة التي تُرجمت إلى أداة إيجابية للإدارة الاقتصادية للبلاد ، ونحن على استعداد لأن نقسم هذه الخبرة مع الدول الأخرى الأعضاء في مجموعة الـ ١٥ ، كما نود ماليزيا في الوقت ذاته أن تتعلم من نجاح الدول الأخرى ، وعلى الأخص شيلي .

وأخيراً فإن التحول الهيكلي لاقتصادنا من خلال التحول الصناعي المتسارع والتنوع الاقتصادي ينبغي مقارنته ببعض تجاربكم . فنحن نتعلم من بعضنا البعض فيما يتعلق بسرعة نمو قطاع التصنيع ، وتوفير الأيدي العاملة الماهرة التي تستوعب نقل التكنولوجيا ، والمقاربات المختلفة لعملية التحول الصناعي .

وأنا على يقين من أنه بهذه الثروة من خبرات المشاركين في هذا اللقاء ، سوف تحل هذه القضايا تحليلاً دقيقاً ، وسوف توجد المقاربات أو الحلول المبتكرة المناسبة . ولا بد أن ندير اقتصاداتنا ، ونمول مشروعاتنا ، ونستغل مواردنا البشرية ومعارفنا التقنية استغلالاً فعالاً كي نواجه البيئة الاقتصادية العالمية شديدة التنافس . وأنا على يقين من أن لقاءنا لن يكفي لمعالجة القضايا والمشاكل المتعددة . ولذلك فإنني أأمل أن يكون هذا اللقاء بداية سلسلة منتظمة من

اللقاءات بين المخططين الاقتصاديين في دول مجموعة الـ ١٥ . ولدى أمل كبير في أن تنجح هذه اللقاءات في صياغة وترجمة المقترحات إلى برامج عمل تتبناها الدول النامية وتنفذها . والأمر الأهم هو إمكان إقامة علاقات اقتصادية بين أفضل دول المجموعة بحيث يمكننا تحديد مصير بلادنا في المستقبل .



فهرست

١- الأعلام

- أزنافور . ص ٢١ .
- جولدنبيرج . ص ٥٠ .
- ديكارت . ص ٥٣ .
- سوهارتو . ص ٤٩ ، ٦٣٣ .
- كوه تشوك تونج . ص ٦٣ .
- لي كوان يو . ص ٦٣ .
- موتسارت . ص ٢١ .
- هنتنجتون . ص ٢٠ .

٢- الأماكن

- آسيا . ص ٥١ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ .
- الاتحاد السوفيتي . ص ٢٤ ، ٦٤ .
- استراليا . ص ٤٤ ، ٥٦ .
- أمريكا اللاتينية . ص ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ .
- افغانستان . ص ٧ .
- أوروبا . ص ٩ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ .
- البوسنة . ص ٩ .
- تايوان . ص ٢٧ .
- جاكرتا . ص ٥ ، ٢٣ .
- جنوب شرق آسيا . ص ٥١ ، ٥٨ ، ٦٦ ، ٦٧ .
- الدانمرك . ص ٥٥ ، ٧٠ ، ٥٨ ، ٧١ .

- رواندا . ص ٩ .
- روسيا . ص ١٤ .
- روما . ص ٥٣ ، ٥٧ .
- سان فرانسيسكو . ص ٥٧ .
- سنغافورة . ص ٢٧ ، ٤٩ ، ٦٣ .
- شنغهاي . ص ٢١ .
- شرق آسيا . ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ،
- ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ .
- الشرق الأقصى . ص ٢٧ .
- شيلي . ص ٥٥ .
- فيتنام . ص ٤٣ ، ٦٥ .
- الصين . ص ٥٥ ، ٦٥ .
- كوالالمبور . ص ٣٣ ، ٤١ ، ٦١ ، ٦٧ .
- كوريا . ص ٢٧ ، ٣٥ .
- ماليزيا . ص ١١ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٧١ .
- نيوزيلاندا . ص ٤٤ ، ٥٦ .
- هونج كونج . ص ٢٧ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٥ .
- اليابان . ص ١٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٦٥ ،
- ٦٦ .

٣- المؤتمرات والمنظمات والتجمعات والاتفاقيات .

- الآسيان . ص ١٥ ، ١٦ ، ٤٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٨ .
- الأفتا . ص ٥٦ .
- الاتحاد الأوروبي . ص ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٤٩ .

- الأمم المتحدة . ص ٧٠، ٩٠، ١٠٠، ٣٦٠ .
- البنك الدولي . ص ٢٠٠ .
- التجمع الاقتصادي الشرق الآسيوى . ص ٣٨، ٦٥، ٦٦ .
- الجات . ص ١٧، ٦٥ .
- الجماعة الشرق آسيوية . ص ٥١ .
- المائدة المستديرة للباسيفيكي الآسيوى . ص ٥٠ .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٥٠ .
- المؤتمر الدولي للتنمية الموارد البشرية . ص ٢٣ .
- مجلس حوض الباسيفيكي الاقتصادي . ص ٤١، ٥٠ .
- مجموعة الـ ١٥ . ص ٦٧، ٦٩، ٧٣ .
- المفوضية الأوروبية . ص ٢٢ .
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . ص ٥١ .
- النفط . ص ١٩، ٣٧، ٤٤، ٥٦، ٦٧ .

٤- مُصْطَلَحَاتٌ وَعِبَارَاتٌ أَسَاسِيَّةٌ.

- الاستثمارات الأجنبية . ص ٢٩ .
- الاشتراكية . ص ٩٠، ١٠٠، ٢٤، ٢٨، ٣٩ .
- الاقتصاد الإقليمي . ص ١٩، ٣٧ .
- الاقتصاد المركزى . ص ٤٣ .
- الاقتصاد الموجه . ص ٤٣ .
- التجارة الحرة . ص ١٦، ١٧، ٤٤ .
- التعاون الإقليمي . ص ٣٨ .
- التعددية الثقافية . ص ١١ .
- التكنولوجيا . ص ٧، ١٤، ٢٨، ٣٠، ٣٨ .

- الحرب الباردة . ص ٩، ١٦، ٢٢، ٢٦، ٣٣ .
- الحرب العالمية الثانية . ص ٤٩، ٥٦، ٦٦ .
- الحرية الشخصية . ص ٤٠ .
- الحقبة الپاسيفيكية . ص ٤١، ٤٣، ٤٧، ٤٨ .
- حقوق الإنسان . ص ٩، ١١، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٧ .
- حقوق العمال . ص ٢٥، ٢٧ .
- حكم القانون . ص ١٤ .
- الدخل القومي . ص ٢٠ .
- الرأسمالية . ص ٩ .
- الرفاهية التعاونية المتبادلة . ص ١٥، ١٦، ٣٨، ٤٤ .
- السلام التعاوني . ص ٣٦، ٣٨، ٤٣، ٤٤ .
- السوق الحرة . ص ٩، ٢٤، ٢٥، ٣١ .
- الشيوعية . ص ٣٩ .
- صدام الحضارات . ص ٢٠ .
- العولمة . ص ٩، ١٠ .
- الغرب الصناعي . ص ٢٦ .
- القانون الدولي . ص ٣٦ .
- القطاع الخاص . ص ١١، ١٩، ٣٧، ٤٨ .
- قوى السوق . ص ١٩، ٣٤ .
- النظام الاقتصادي العالمي . ص ٤٣ ،
- النهضة الآسيوية . ص ٣٤، ٤٠ .

الجزء الثاني

التعاون والقلبي وقصدا القوي

المحتويات

- ١- صناعة الاتصالات اللاسلكية فى القرن الحادى والعشرين ٧
- ٢- خطة عمل هانوى للإنعاش الاقتصادى ١٣
- ٣- الممر السريع للوسائط المتعددة والتجارة الإلكترونية ١٩
- ٤- إنعاش جيرانك يحقق لك الانتعاش الاقتصادى ٢٧
- ٥- تنمية من القطاع الخاص لمجموعة الآسيان ٣٣
- ٦- على أعتاب ثورة المعلومات ٤٣
- ٧- التعاون بين الجنوب والجنوب ٥٧
- ٨- مبادرات التعاون الاقتصادى لمجموعة الآسيان ٦٥
- ٩- إعادة اختراع مستقبلنا المشترك ٧٣
- ١٠- مجموعة آسيان تتمتع بالسلام والازدهار ٨٣
- ١١- الممر السريع للوسائط المتعددة : جسر كونى إلى القرن العالمى ٩١
- ١٢- سايبيرچايا : حيث يمكن أن يزدهر الإبداع والابتكار ١٠٥
- ١٣- القرن الرقمى : فرص للتعاون المالىزى- اليابانى المتبادل ١١١
- ١٤- جسر عالمى إلى عصر المعلومات ١١٩
- ١٥- التسلية الرقمية فى العالم المترابط بالشبكات ١٣٧
- ١٦- إقامة مجتمع أريك ١٤٧
- ١٧- الممر السريع للوسائط المتعددة : تحقيق رؤية ١٥٥
- ١٨- الممر السريع للوسائط المتعددة : فرصة للصناعة اليابانية ١٦٩
- ١٩- تطور مجتمع معلومات كونى ١٧٧
- ٢٠- بناء منطقة أقل تمزقاً وأكثر ازدهاراً من خلال التعاون ١٨٧

- ٢١- مجموعة الآسيان : تشكيل نظام إقليمي ١٩٧
- ٢٢- الاقتصاد الرقمي وعالم بلا حدود ٢٠٣
- ٢٣- التعاون التنموي الإقليمي في منطقة آسيا-الپاسيفيك ٢٠٩
- ٢٤- تناقضات في التنمية ٢١٧
- ٢٥- ماليزيا والصين في القرن الواحد والعشرين : الازدهار من خلال التعاون ٢٢٣
- ٢٦- التنمية في شرق آسيا : الإنجازات والتحديات ٢٣٣
- ٢٧- عصر الپاسيفيك : رؤية للمستقبل ٢٤٥

١- صِنَاعَةُ الْاِتِّصَالَاتِ الْاَسْلَكِيَّةِ فِي الْقَرْنِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ . (*)

اسمحوا لي أن أستهل خطابي إليكم بالتأكيد على أنني متابع جيد ومواكب ، من المنظور السياسي ، لما يحدث من مستجدات ومتغيرات تتعلق بعالم الاتصالات اللاسلكية . وهنا أود أن نعود بالذاكرة إلى عام ١٨٦٥ ، عندما تأسس الاتحاد الدولي للاتصالات ITU ، وذلك في الوقت الذي كان فيه التلغراف بمثابة الحد الفاصل للتقدم التكنولوجي . وفي عام ١٨٧٦ ، أجرى ألكساندر جراهام بيل أول اتصال هاتفى عندما تلفظ بكلماته الشهيرة إلى مساعده قائلاً : «واطسون ، تعال إلى هنا ، إنى أريدك» . وبدأ ميلاد الإرسال اللاسلكى من خلال أول اتصال بالراديو اعتماداً على الموجة القصيرة فى حوالى عام ١٩٥٠ فى حين ظهر الاتصال بالأقمار الصناعية فى عام ١٩٦٢ ، وكان أول ظهور للهاتف الخلوى فى عام ١٩٨٣ . أما الإنترنت ، فقد برز إلى حيز الوجود فى أوائل التسعينيات .

وفى الوقت الحاضر ، نجد أن هذا الحد الفاصل أو الدعامة الأساسية للتكنولوجيا قد تغير تماماً وعلى نحو مفاجئ . إذ أنه بعد انقضاء ١٣٤ عاماً على ظهور التلغراف ، باتت الاتصالات اللاسلكية العالمية شبكة معقدة تحوى العديد من الشبكات الذكية التى ترتبط فيما بينها بكوابل من الألياف البصرية ، وأسلاك التماس التقليدية ، وموجات الميكروويف ، وأنظمة الأقمار الصناعية وشبكات الاتصالات الفضائية ، وأنظمة الهواتف الخلوية المحمولة وأجهزة الكمبيوتر فائقة السرعة . بيد أنه مما يبعث على الشعور بالغبطة أن المهمة الأساسية التى يضطلع بها اتحاد الاتصالات الدولى ظلت كما هى دون تغيير . ذلك أن هذا الاتحاد تأسس استناداً إلى مبدأ مفاده أنه يجب توفير خدمات الاتصالات اللاسلكية فى أى

(*) خطاب فى الجلسة الافتتاحية لندوة الاتصالات اللاسلكية الدولية شاه علم - ماليزيا - ١٩ مايو

وقت وفي أى مكان ، وبغض النظر عن الحدود القومية للدول ، ولا يزال ذلك المبدأ صحيحاً حتى يومنا هذا .

وأعتقد أننى لأملك الشجاعة الكافية لإبلاغ الخبراء فى مجال الاتصالات اللاسلكية بما يمكن أن يحمله المستقبل فى هذا المضمار بعد مرور ١٣٤ عاماً من الآن . ولدى فقط من الشجاعة ما يكفى لاستشراف واستنتاج ما يخبئه لنا المستقبل فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، وربما حتى عام ٢٠٢٠ .

وخلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٢٠ ، فإن دراسات استقراء المستقبل قد أظهرت أن عدد سكان العالم سيكون قد زاد من حوالى خمسة مليارات نسمة الى ما يقرب من تسعة مليارات نسمة ، وثمة اعتقاد سائد بأن الاختبار الأكبر للمجتمع الإنسانى ، وهو مقبل على القرن الحادى والعشرين ، هو كيفية استخدام قوة التكنولوجيا لتلبية المطالب والاحتياجات التى تنشأ عن الزيادة فى عدد السكان .

وستكون الاتصالات اللاسلكية فى القرن الحادى والعشرين رقمية ، ومحمولة ، وشخصية ، والواقع أننا نشهد الآن تقدماً تكنولوجياً بدأ يتشكل بسرعة تفوق ما كان عليه الحال من قبل فى تاريخ البشرية ، وهذا التقدم التكنولوجى يحقق قفزات هائلة إلى الأمام وبطريقة لا يمكن التنبؤ بها فى مجال شبكات الاتصالات اللاسلكية العالمية القوية ، والتى تتسم بمعدلات أداء وقدرة عالية . أضف إلى ذلك أن الطلب على معلومات أسرع فى أى مكان ، وفى أى وقت يودى أيضاً إلى تحفيز نمو غير مسبوق فى صناعة الاتصالات اللاسلكية . وبينما يتزايد اعتماد المجتمعات الحديثة على المعلومات ، نجد أن المستهلكين فى كل مكان متعطشون لمعلومات أكثر ، وأسرع ، وأفضل . ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه . وبالنسبة لصناعة الاتصالات اللاسلكية ، يكمن التحدى الحقيقى فى التكيف مع هذه التغييرات فى الطلب ، وذلك لتوفير هذا الشكل الجديد من الخدمات التى يريدها المستهلكون ، بكفاءة وفعالية .

وفي غضون الأعوام الخمسة الماضية ، توسعت الاتصالات اللاسلكية الصوتية إلى حد كبير ، وتعد التكنولوجيات اللاسلكية بما سيكون عليه مستقبل نقل المعلومات حينما يتزايد اعتمادنا على مجتمع المعلومات . وأن لدى التكنولوجيات اللاسلكية قدرة كبيرة على تلبية احتياجاتنا المعلوماتية ، هذه القدرة على توفير خدمات المعلومات ستؤدي إلى إيجاد أسرع سوق للنمو في الوقت الحاضر . ولذلك ، فإنه ينظر إلى التكنولوجيات اللاسلكية باعتبارها المحركات أو القوى الرئيسية في مضمار الاتصالات اللاسلكية .

وتعتبر التكنولوجيات اللاسلكية المحمولة واسطة واضحة لتوفير الوصول السهل والسريع إلى شبكة الإنترنت . وقد عرفت أن عدداً من الجامعات حول العالم قد شيدت شبكات لاسلكية داخل مبانيها . وهذه الشبكات تمكن أعضاء هيئة التدريس والطلبة بها من الوصول إلى المعلومات من أية نقطة داخل الجامعة . بل إن باستطاعة الطالب الجلوس تحت شجرة وهو يحمل معه جهاز كومبيوتر صغير من ذلك النوع الذي يوضع على البحر ، ومن ثم يقوم بإعداد البحث المناط به من خلال الاتصال بشبكة الإنترنت .

والحقيقة أن التكنولوجيات اللاسلكية والإنترنت يمثلان التقارب والتلاقى بين أسرع سوقين ناميتين وتكنولوجيات نامية في ميدان الاتصالات اللاسلكية ، ومن المؤكد أن هذا التقارب أو التلاقى للتكنولوجيا يعد عنصراً مهماً في منظومة الاتصالات اللاسلكية برمتها . والآن ، لم يعد بمقدورنا التمييز بين الاتصالات اللاسلكية المختلفة ورسم حدود فاصلة بينها ، كما لم نعد نميز بين أجهزة الكومبيوتر والإذاعة أو التلفزيون . ويتضمن التقارب بين التكنولوجيات اللاسلكية أيضاً عملية دمج التكنولوجيات المتماثلة القديمة مع تكنولوجيات رقمية جديدة . وهذا التلاقى بين كل هذه القطاعات بدأ يفرز فرقاً وأساليب جديدة للوصول إلى المعلومات ومعالجتها ونشرها حول العالم .

وتأثير عملية التلاقى هذه سوف يتمثل في حدوث زيادة هائلة في منتجات من قبيل أنظمة نقل المؤتمرات المصورة الشخصية والأنواع الجديدة للرسائل المنقولة مثل الرسائل

الصوتية وحتى وسائل البريد الإلكتروني المصور في القرن المقبل . وهكذا ، يمكن القول بأن هذا التلاقى للتكنولوجيات اللاسلكية سوف يشهد نوعاً من التداخل والتفاعل بين الاتصالات اللاسلكية وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة البث الإذاعي والتليفزيونى من أجل تقديم خدمات مسموعة ومرئية للوسائط المتعددة تنطوي على أشكال مختلفة ومتنوعة . ولن يمر وقت طويل قبل أن نرى هاتفاً محمولاً بوسعه توفير خدمات الإنترنت ، والبريد الإلكتروني ، والخدمة الصوتية .

الحقيقة أن تحقيق التكامل لكل هذه الخدمات يمثل التفكير الاستراتيجى للمستقبل ، سواء كان هذا التكامل فى صورة هاتف ثابت غير محمول ، أم التسلية التليفزيونية ، أم الوصول إلى شبكة الإنترنت أم الهاتف المحمول ، فالعملاء يقبلون بصورة متزايدة على مجموعة متنوعة من الخدمات التى توفرها لهم شركة واحدة تقدم هذا النوع من الخدمة . والسؤال الذى نطرحه هنا بشكل منطقي هو : لماذا يجب أن تأتى خدمات الهاتف ، والتليفزيون ، والمعلومات ، والإنترنت وبقية الخدمات الأخرى من جهات مختلفة مزودة بالخدمة فى وقت تتألف فيه كل هذه الخدمات من نفس العناصر والمكونات الرقمية الأساسية؟ وبدلاً من أن يكون لدينا طبق فضائى ، أو هوائى تليفزيونى ، أو خط هاتف ثابت ، أو هاتف محمول وهاتف آخر للإنترنت ، وكلها من جهات مختلفة لتقديم الخدمة ، فإن السؤال الذى يحتاج إلى إجابة واضحة هو : لماذا لا نحصل على كل هذه الخدمات من شركة أو جهة واحدة؟ .

والحقيقة أن شركات أو جهات تقديم خدمات الاتصالات اللاسلكية تدافع عن فكرة تبنى شبكات اتصالات لاسلكية عالمية غير مترابطة حتى يمكنها أن تلبى ، وبصورة أفضل ، احتياجات عملائها حول العالم ، ومن ثم ، فقد أدركت أن شبكات الاتصالات اللاسلكية العالمية أكثر إنتاجية وربحية رغم أنها أشد تنافساً فيما بينها .

وبالنسبة إلى دولة نامية مثل ماليزيا ، تعتبر الاتصالات اللاسلكية بالغة الأهمية .

ولذا ، شجعت الحكومة الماليزية إقامة صناعتها الخاصة بخدمات الاتصالات اللاسلكية على أن تكون تحت سيطرة مستثمرين ومنظمى أعمال محليين . ومع إطلالة فجر ألفية جديدة ، فإنه من المتوقع أن تلعب صناعة الاتصالات اللاسلكية المحلية دوراً أكثر بروزاً فى المساعدة على خلق مجتمع معلوماتى ، كما هو متجسد فى رؤية ٢٠٢٠ .

وليس ثمة شك فى أن لدى ماليزيا الإمكانيات والفرصة التى تؤهلها لأن تصبح مركزاً عالمياً رئيسياً للاتصالات اللاسلكية وخدمات الوسائط المتعددة . والحقيقة أن إمكانيات وفرص نمونا الاقتصادى وتقدمنا ترتبط بقدرتنا على أن نبرع فى استخدام التكنولوجيات الجديدة للاتصالات اللاسلكية ، ومن ثم العمل على تحسين قدراتنا فى كل مجال من مجالات التجارة ، والصناعة والحياة بوجه عام .

ولقد أدخلت الحكومة عدة تعديلات فى سياستها فى إطار محاولتنا الرامية إلى تشكيل مستقبل صناعة الاتصالات اللاسلكية فى بلادنا . وتتضمن هذه التعديلات المزيد من الليبرالية فى الصناعة من خلال إدخال المنافسة فى عام ١٩٩٠ . ومن شأن هذا أن يودى فى نهاية المطاف إلى منافسة مكتملة النمو وناضجة من خلال «سياسة الوصول المتكافئ» التى أصبحت سارية المفعول فى مطلع هذا العام . وهكذا ، صارت ماليزيا واحدة من أكثر أسواق خدمات الاتصالات تحرراً وانفتاحاً فى هذه المنطقة من العالم .

فى الوقت ذاته ، فإن ماليزيا قد أدخلت لتوها القانون الجديد للاتصالات اللاسلكية والوسائط المتعددة لسنة ١٩٩٨ والذى أقره البرلمان فى دورته التى عقدها فى يوليو من العام الماضى . وهذا القانون يعد التشريع الأول من نوعه فى إطار الجهد العالمى الهادف إلى معالجة المشكلات الناشئة عن التفاوت والاندماج بين صناعات الاتصالات اللاسلكية ، وخدمات البث الإذاعى والتليفزيونى ، وخدمات الحاسبات الآلية . وسيعمل هذا القانون على ترويج وتنظيم الصناعة الجديدة التى تأسست كنتيجة لعملية التقارب والاندماج هذه .

وختاماً ، دعونى أؤكد لكم مجدداً أن صناعة الاتصالات اللاسلكية فى ماليزيا

ستواصل الاضطلاع بدورها الهائل وتأثيرها الفعال من أجل التغيير المنشود فى البلاد . إذ أنه غنى عن القول أن التأثير الشامل للتكنولوجيات الجديدة والأكثر تقدما ، وكذلك حقائق البنية التحتية العالمية ، تجعل من الضرورى لنا أن نصبح شركاء ناشطين فى السوق العالمية .

وفى اعتقادى أن صناعة الاتصالات اللاسلكية ، سوف تضطلع بدور نشط وفعال فى قيادة وتحويل الاقتصاد المالىزى إلى اقتصاد قائم على المعلومات فى القرن الحادى والعشرين .

٢- خُطَّةُ عَمَلِ هَانُوِي لِلِإِنْعَاشِ الْاِقْتِصَادِيّ (*)

لقد انقضى عام منذ أن ناقشنا فى القمة الآسيوية الثانية غير الرسمية فى كوالالمبور المشكلات المالية التى أثرت على اقتصاداتنا . وليس ثمة شك فى أنه بكل المعايير ، كان العام الماضى يمثل أصعب الفترات وأكثرها تحدياً لدولنا بشكل عام . إذ أنه على الرغم من الجهود المضنية التى بذلناها للحيلولة دون تعمق المشكلة وتعقدها ، إلا أن الأزمة المالية التى شهدتها المنطقة قد تحولت إلى أزمة اقتصادية .

وبعد مرور عقد من النمو الاقتصادى المثير للإعجاب ، فإن معظم دول المنطقة تواجه الآن نمواً يصل إلى نسبة الصفر أو نمواً سلبياً فى عام ١٩٩٨ ، وفى ماليزيا ، نتوقع أن ينخفض إجمالى الناتج المحلى لدينا بنسبة ٦٪ أو أكثر هذا العام ، وفى أسوأ مراحل الأزمة ، عمد تجار العملة إلى تخفيض قيمة الرينجت الماليزى بنسبة بلغت حوالى ٦٠٪ مقابل الدولار الأمريكى فى الوقت الذى خسرت فيه البورصة الماليزية ثلثى الأموال المتداولة فيها ، أى ما يربو على ٢٠٠ بليون دولار أمريكى . ونتيجة لذلك ، فإننا قد أصبحنا ، كدولة وكشعب ، فى حالة أقرب ما تكون إلى الفقر . وانهارت البنوك والشركات الماليزية تقريبا .

ورداً على هذه الأزمة الخائقة ، فإن الدول الآسيوية قد اتخذت سلسلة من الإجراءات الاقتصادية الشاملة والمتنوعة ، ناهيك عن الإصلاحات المالية . ورغم أن ماليزيا لا تتلقى أية مساعدات من صندوق النقد الدولى ، فإن النهج الأول الذى سلكناه لمعالجة الأزمة كان يقضى بالتعامل مع صندوق النقد الدولى ، واكتشفنا أن هذه الإجراءات زادت الوضع الاقتصادى سوءاً وأخفقت فى استعادة ثقة المستثمر الأجنبى . ونظراً لأن المجتمع الدولى

(*) كلمة أمام قمة مجموعة الآسيان السادسة- هانوى : فيتنام ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٨ م .

رفض تقديم العون لنا ، فإنه لم يكن من خيار أمام ماليزيا سوى تغيير الاتجاه الذى تسير فيه .
وعندما بدأت الأزمة المالية فى آسيا ، دعت ماليزيا إلى تنظيم أنشطة تجار العملة لئلا
تضعف اقتصاداتنا بسرعة أو تصل إلى حد الفقر من جراء تخفيض العملات من جانب تجار
العملات والهجمات والانتقادات التى تعرضت لها البورصات . وبينما كان يمكن لتدفق
رأس المال إلى الداخل أن يعزز نمونا الاقتصادى ويعمل على تحسين معيشة شعوبنا ، إلا أن
تدفق رأس المال المفاجئ والهائل كان يمكن أن يدمر اقتصادات بكاملها . وهنا لابد من
الإشارة إلى أن النظام المالى العالمى الحالى ليس مؤهلا للتعامل مع عمليات هروب رؤوس
الأموال الهائلة وما قد ينشأ عن ذلك من اضطرابات مالية وأزمات اقتصادية .

وقد رأينا كيف أن القوى الكبرى تبنت موقفاً غريباً حيال الأزمة المالية الآسيوية
فراحت تلقى اللوم كله على حكومات الدول التى تأثرت بالأزمة ، وتحملها المسؤولية عن
كل ما حدث من شرور وآثار سلبية ، وبدلاً من أن تقوم الدول الكبرى بكبح جماح
المتلاعبين والمضاربين بالعملات ، فإنها قد سمحت لهم بتدمير النور الآسيوية والقضاء
على اقتصاداتها لإرغامها على طلب العون من صندوق النقد الدولى والرضوخ لشروطه
الخاصة بالإصلاح الاقتصادى .

والحقيقة أن ماليزيا لم تكن لتتحمل الانتظار بينما عمدت الاقتصادات المتقدمة
والمؤسسات المالية الدولية إلى التوانى وإضاعة الوقت سدى . ولهذا ، فإننا قد وضعنا خطتنا
لمعالجة الأزمة والتى أطلقنا عليها الخطة القومية للإنعاش الاقتصادى . ومن خلال إبعاد
العملة المحلية «الرينجت» عن أيدي المضاربين فى العملات ، استطعنا فى النهاية أن نضع
حداً لعمليات البيع القصير الأجل لأسهمنا ، ومن ثم وضع نهاية للهبوط المستمر فى قيمة
العملة ، وبعدها تحررنا من التهديدات والمخاوف التى كانت تنذر بتخفيض قيمة عملتنا
وتدمير شركاتنا ومصارفنا ، بات بوسعنا تنفيذ إجراءات تهدف إلى إحياء اقتصادنا .

ومن خلال تخفيض أسعار الفائدة ، وزيادة السيولة ، وإعادة رسملة البنوك ، ومعالجة

مشكلة القروض غير العاملة ، إضافة إلى غير ذلك من الإجراءات الأخرى ، فإننا قد نجحنا فى وقف التدهور الاقتصادى وإعادة الإقتصاد إلى طريق الانتعاش ، وما قد فعلناه هو أننا عزلنا أنفسنا عن مضاربي العملات الجشعين . ومن ثم ، عاد اقتصادنا إلى الانفتاح كسابق عهده ، وهكذا تمكنت الاستثمارات الأجنبية من العودة إلى البلاد ، وشهدت المعاملات والمبادلات التجارية ازدهاراً دون أية عوائق ، وأمكن العودة إلى تحقيق أرباح . وفى ضوء هذا كله ، ظلت بورصة كوالالمبور للأوراق المالية ، مفتوحة أمام المستثمرين الأجانب شريطة الاحتفاظ باستثماراتهم فيها لمدة عام . وقد تضاعف رأس مال البورصة عند تنفيذ هذه الإجراءات .

وأود الإشارة هنا إلى أنه كان قد أمكن السيطرة من قبل على العملة والبورصة . وطبقنا سياسة التحرر الاقتصادى لأننا كنا نؤمن باقتصاد السوق الحرة . بيد أنه أسىء استخدام هذا التوجه التحررى والليبرالى فى إطار سياستنا الاقتصادية ، الأمر الذى أدى إلى حدوث كساد اقتصادى ومالى . ولم يكن من خيار سوى إعادة فرض قيود فعالة ، وحتى يوافق المجتمع الدولى على نظام مالى من شأنه أن يعمل على إزالة الأخطار التى قد تعرضنا لها ، فسوف يتعين علينا مواصلة فرض هذه القيود .

والواقع أن إنعاش الاقتصادات الخاصة بكل دولة من دول مجموعة الآسيان يمكن تشريعه فقط فى بيئة إقليمية ودولية . ولاشك أن ثلاثين عاما من التعاون الآسيوى قد منح جنوب شرق آسيا الاستقرار والتضامن اللذين ساهما فى تحقيق نمو اقتصادى غير مسبوق ورفع مستوى المعيشة ، ولسوء الحظ ، فإن الأزمة الاقتصادية كانت بمثابة اختبار فاسد لمرونة الدول الأعضاء فى الآسيان وقدرتها على التكيف . إذ أن العلاقات فى إطار مجموعة الآسيان وفيما بين أعضائها قد تعرضت لبعض التوتر .

وقد خلقت استجابة مجموعة الآسيان للتحديات التى تواجه المنطقة الانطباع أن الآسيان تشهد حالة من الفوضى والاضطراب ، حيث إن أعضائها فى خلافات مع بعضهم

البعض . وتعتقد ماليزيا أن المحافظة على العلاقات الإيجابية بين دول المنطقة أمر لا بد من تغذيته وتقويته بطريقة واعية . ولدى دول الآسيان ما يكفي من الأموال اللازمة للخروج من هذه الفترة المضطربة ، وأشير هنا أيضاً إلى أسلوب المعالجة لدى مجموعة الآسيان ، وطريقة عملها ، والمبادئ التي تحكم مسلك العلاقات بين الدول الأعضاء . وهذه المبادئ متضمنة فى الإعلانات والبيانات المختلفة لمجموعة الآسيان ، وأيضاً فى الاتفاقيات والمعاهدات التي صدرت على مدى سنوات . ويجب علينا التمسك بهذه الإعلانات والبيانات ، وعلى الأخص الآن .

ويتعين أن يساعد اجتماع القمة هذا فى خلق بيئة تفضى إلى قيام علاقات إيجابية وعلى نمو إقليمى . ولهذا فإننى أشعر بالغبطة والسرور لأن إعلان هانوى الذى سنوقعه فيما بعد ولأن خطة عمل هانوى التي سوف نتبناها قد أكدت مجدداً على العديد من المبادئ والتعهدات التي نلتزم بها .

وتؤيد ماليزيا بقوة المبادرات التي تهدف إلى تقوية التعاون الاقتصادي الإقليمي وفى ترسيخ وتعزيز الأسس الاقتصادية للدول الأعضاء فى الآسيان وسوف نتعاون مع شركائنا فى مجموعة الآسيان من أجل تقوية المنطقة وجعلها بمنزل عن الاضطرابات الخارجية بقدر المستطاع . كما سنواصل دعم تكامل اقتصادى أكبر والإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة لمجموعة الآسيان .

وقد أضعفت الأزمة الاقتصادية الاقتصادية الآسيوية وزعزعت الاستقرار القومى . وقد طرد آلاف الأشخاص من عملهم بينما تقلصت القوة الشرائية لهؤلاء الأشخاص إلى حد كبير . كما أن الشركات ، الكبيرة والصغيرة على السواء ، قد توقفت عن العمل . وهكذا رحبت ماليزيا بالإجراءات المقترحة التي وردت فى خطة عمل هانوى لتعزيز وتشجيع التنمية الاجتماعية ومعالجة التأثير الاجتماعى المباشر للأزمة الاقتصادية .

وتتطلع ماليزيا بوجه خاص إلى «قمة الآسيان الثانية + ٣» التي تضم زعماء الصين ،

واليابان ، وكوريا الجنوبية . ويسبب ثقلها الاقتصادى ، فإن سياسات وإجراءات هذه الدول الثلاث الواقعة فى شرق آسيا تنطوى على تأثير مهم وله مغزاه ، ليس فقط على الاقتصاد الإقليمى وإنما أيضاً على الاقتصاد العالمى . وتقدر ماليزيا التزام الصين بعدم تخفيض قيمة عملتها ، كما تقدر جهودها فى مضمار الإصلاحات الاقتصادية والنمو المحلى . فى الوقت ذاته ، ترحب ماليزيا بالإصلاح الذى تجريه اليابان فى القطاع المالى ، وبالمبادرة اليابانية لتوفير سلسلة من إجراءات الدعم تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٠ مليار دولار أمريكى ، والتي تهدف إلى مساعدة الدول الآسيوية فى التغلب على صعوباتها الاقتصادية الراهنة .

ومما لا شك فيه أن الاضطراب المالى قد أكد على العديد من التحديات الكامنة فى العولمة ، وحتى ونحن نحتضن العولمة ، فإنه ينبغى لنا أن ندرك الأخطار التى تصاحبها . ورغم أن ماليزيا ترحب بقرار وزراء مالية دول مجموعة السبع فى أكتوبر عام ١٩٩٨ بشأن تعزيز النظام المالى الدولى ، فإنه لا بد من أن نتذكر أنهم ينظرون إليه من برجمهم العالى ، فمشكلاتنا قد لا تثير اهتمامهم . ولهذا نحتاج إلى إيجاد منتدى أكثر ملائمة لمناقشة احتياجاتنا .

٣- الممر السريغ للوسائط المتعددة والتجارة الإلكترونية (*).

ليس ثمة شك في أن أية مناقشة تدور حول المجتمعات الإلكترونية في آسيا لا يمكن أن تتوافق مع التقدم السريع «للاقتصاد الرقمي» ، حيث من المؤكد أن التجارة الإلكترونية ، ستلعب دوراً متزايداً باستمرار . وإنه لمن دواعي سروري أن البعض من أعضاء اللجنة الاستشارية الدولية التابعة للممر السريع للوسائط المتعددة ، والذين يمثلون النخبة من المتخصصين في هذا الموضوع ، تمكنوا من تخصيص جزء من وقتهم للمشاركة في هذه المناقشة .

وبادئ ذي بدء ، لابد من الإشارة إلى أن تلاقى التكنولوجيات قد فرض تلاقى الصناعات من خلال «نظام تجارى إلكترونى» يعمل على تشجيع وتسهيل العمليات التجارية التى لا حدود لها ، ورغم أنها لا تزال فى مرحلة الطفولة ، إلا أن التجارة الإلكترونية تمثل حداً جديداً سوف يحدث ثورة فى الطريقة التى تعقد من خلالها الصفقات التجارية على المستوى العالمى . ولقد تطورت شبكة الإنترنت الآن وصارت فى مرحلة النضج كواسطة للتجارة الإلكترونية ، حيث تطورت فى حجمها ومداهما ، وإمكانية الوصول إليها .

وقد باتت شبكة الإنترنت بالفعل وسيلة فعالة للصفقات والمعاملات التجارية ، والتى بلغ إجمالى مبيعاتها السنوية ٢ , ١ بليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٦ . ورغم أن هذا الرقم يعد صغيراً ، فإنه من المتوقع أن يزيد وينمو مع استمرار إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات من

(*) خطاب فى المائدة المستديرة للاقتصاديين فى المجتمعات الإلكترونية فى آسيا . سرى كيمبانجان - ماليزيا ،

فى ١٣ يناير ١٩٩٨ م .

قبيل الأمن ، والقوانين التجارية ، والممارسات التجارية ، والضرائب ، والمقاييس الفنية المشتركة ، وإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت . وقد توقع المحللون أن تشهد المبيعات السنوية الإجمالية من خلال شبكة الإنترنت زيادة تربو على ٣, ٧ بليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ ، وأن تزيد نسبة المبيعات عن ١٨٦ بليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ . وسيكون لحجم وتأثير هذا النمو أبعاده ومضامينه الواسعة ، ليس فقط في عالم التجارة ، بل أيضا في عالم الحكم .

والحقيقة أن التطورات في مضمار التجارة الإلكترونية ، والتي تعد مظهراً من مظاهر «الاقتصاد الرقمي» ، تساعد في أن يظهر على السطح العديد من المشكلات ذات الصلة والتي تشكل تحدياً للممارسات الراسخة والمشاركة ، وأيضاً للقوانين والنظم . وفي إطار هذا «الاقتصاد الرقمي» ، ستكون الأنشطة التجارية ممكنة عبر الحد الأدنى للحركة الطبيعية للأشخاص ، ولحركة الأموال ، وفي العديد من الحالات ، لحركة نقل المنتجات . علاوة على ذلك ، فإن العقود ونقل قيمة الأصول سيتم إنجازها عبر الوسائل الإلكترونية . وفي مثل هذه الحالة ، فإن العديد من القواعد والقوانين الحالية التي نراها مطبقة في عالم الاقتصاد في وقتنا الحاضر ، لم تعد صالحة للتطبيق في دنيا «الاقتصاد الرقمي» . وسواء شئنا أم لم نشأ ، فإن الإحصائيات تظهر أن التجارة الإلكترونية سوف تصبح جزءاً من حياتنا في المستقبل القريب . ومن ثم ، فإنه يتعين علينا جميعاً الاستعداد لاحتضانها ، وإلا سوف نتخلف عن الركب وسنفقد الكثير من مقومات الاقتصاد في الوقت الذي سيصبح فيه عالم التجارة إلكترونياً .

وهنا في ماليزيا ، فإننا قد حرصنا على أن نسلك نهجاً واقعياً وعملياً . وفي هذا الإطار ، نفضل أن نخوض تجارب لمواقف أقرب ما تكون إلى واقع حياتنا المعاشة بدلاً من أن يجرفنا تيار التكنولوجيات والبدع العابرة .

وبقدر ما أمكن ، فإننا قد اخترنا أيضاً ألا نركب الموجات القادمة إلينا فحسب ، بل

أيضاً أن نحكم السيطرة عليها . ولعل هذا هو السبب الذي قد جعلنا نواكب التوجهات العالمية ، وأن نجري تجارب لدراسة مضامينها وآثارها على شعبنا ، وأن نتعاون في ميدان البحث والتنمية ، وأن نسعى لتطوير استراتيجيات ملائمة .

وفي هذا الإطار ، استطعنا أن نظور برنامجاً لتكنولوجيا المعلومات لدعم رؤيتنا لكي تصبح أمة متقدمة تماماً بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ . ومن بين أشياء أخرى ، يلخص برنامج تكنولوجيا المعلومات هذا استراتيجيات مختلفة ، والتي من شأنها أن تساعدنا على إقامة مجتمع معرفة من خلال تنمية الأفراد ، والبنية الأساسية واستخداماتها . ولقد بدأنا بالفعل في بناء الأساس اللازم لدعم مجتمع المعرفة هذا ، وهذا الأساس يأخذ شكل الممر السريع للوسائط المتعددة ، والذي يعتبر أول استثمار رئيسي لنا في المستقبل .

ولقد وصف بعض النقاد مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة بأنه «مشروع طموح ضخم يتسم بالعظمة والأبهة إلى حد المبالغة» . وأعترف بأنه مشروع طموح ، بيد أن الماليزيين لن ينفذوا هذا المشروع بمفردهم . صحيح أننا سنشارك فيه مشاركة فعالة ، ولكنه لمصلحة العالم بأسره . وكان تصورنا لهذا المشروع العملاق أنه بمثابة حقل تجارب لكل من يريد استخدامه ، ولكل شخص من أى مكان . وسوف نساهم بالنصيب الأكبر من الاستثمارات في البنية الأساسية لهذا المشروع ، أضف إلى ذلك أن السياسات والقوانين التي قد قمنا بصياغتها ووضعها موضع التنفيذ لن تكلفنا شيئاً ، وكذلك الممارسات التي قد صممناها للمشروع . وبالنسبة إلى البنية الأساسية الصعبة له ، مثل الألياف البصرية ومنشآت الاتصال الأخرى ، فسوف تنفذها شركات خاصة كجزء من استثمارها في المشروع ، والذي من الطبيعي أن تجنى أرباحاً منه . وحتى الأرض الخاصة بالمشروع سيتم تقسيمها وبيعها إلى المستثمرين الذي يرغبون في إقامة مرافقهم ومنشآتهم والاستفادة من البنى الأساسية الصعبة والسهلة التي قد وفرناها .

وأصار حكم القول بأنه يتعين علينا إنفاق بعض المال ، وهو في الحقيقة مبلغ كبير ،

ولكن فى حدود قدرتنا . ورغم أن تخفيض قيمة العملة قد أضعف قدرتنا إلا أنه ما زال باستطاعتنا الاستمرار والمضى قدماً فى طريقنا . ولذا سوف يستمر مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . ولا بد من أن يستمر ببساطة نظراً لأن الطلب على المرافق والمنشآت التى عرفنا الاستثمار فيها قد شهدت زيادة كبيرة وحقيقية . وهو مشروع عظيم وذلك ليس لأنه من بنات أفكارنا ورؤيتنا وحدنا ، وإنما لأنه يعكس رؤية كل الأفراد الذين سيجعلونه مشروعاً عظيماً . وإن جاز أن أقول ذلك ، فإنه ليس ثمة مشروع فى أى مكان استفاد تماماً من تكنولوجيا المعلومات التى استفادت بدورها من القدرات التى وفرتها أفضل أدمغة تكنولوجيا المعلومات والمتاحة حالياً فى العالم كله . وهذا المشروع يستفيد فى الحقيقة من اللجنة الاستشارية الدولية التى أقيمت لضخ الأفكار الخاصة بهذا المشروع العملاق وجعله قادراً على اختبار الأفكار والتكنولوجيات الجديدة والتى هى بحاجة إلى بيئة حياة حقيقية لإثبات عمل هذه الأفكار .

والواقع أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة يمضى قدماً وفقاً لجدوله الزمنى ، ونظراً لأن الاستجابة للمشروع قد فاقت توقعاتنا ، فإننا قد منحنا تفويضاً إلى ١١٠ شركة بالعمل فى تنفيذه ، من بينها ٧٨ شركة شرعت فى تنفيذ مهامها وعملياتها بالفعل . ومنذ أبريل عام ١٩٩٧ ، تلقينا ١٧٨ طلباً من شركات مختلفة للعمل فى المشروع ، منها ٣٩٪ من شركات أجنبية ، و ٣٥٪ من شركات ماليزية ، و ٢٦٪ من شركات ماليزية وأجنبية مشتركة . وقبل ما يقرب من عام على تدشين المشروع ، بدأنا ، بالفعل نرى القيمة التى أفرزتها وأوجدتها تجارة عصر المعلومات . ويتبين من الإحصائيات الخاصة بالمشروع ووضع الشركات القائمة على تنفيذه أن هناك استثماراً متزايداً فى الأنشطة ذات القيمة العالمية المضافة ، حيث يبلغ العائد إلى نسبة الاستثمار ما يقرب من ١ : ٣ .

وهناك أيضاً علاقات ودلائل على تشكيل مجموعة من الصناعة الجديدة التى تركز على الخدمات ، أو ما يمكن أن نطلق عليه الصناعة الخدمية ، ولا سيما فى مجالات مثل

تطوير البرمجيات ، وابتكار وخلق المضمون ، والرسوم المتحركة ، والإنتاج الإذاعي والتلفزيوني ، والاتصالات اللاسلكية . وبالنسبة لجميع الشركات التي تقدمت بطلبات للمشاركة في المشروع ، فإن العائدات الإجمالية المتوقعة خلال العام الخامس من تشغيل المشروع تبلغ حوالى ١٣ بليون رينجت ماليزى ، فى حين تصل الأرباح المتوقعة لنفس الفترة إلى ما يقرب من خمسة بلايين رينجت . وهذا كله فى مقابل استثمار قيمته نحو أربعة بلايين رينجت ماليزى .

وبالإضافة إلى هذا ، واستناداً إلى كافة طلبات التوظيف التي تلقيناها بشأن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، فإن عدد العاملين المطلوبين بين حلول نهاية السنة الخامسة لأعمال التشغيل فى المشروع يربو على ٢٣ ألف عامل . وإدراكاً لهذه المتطلبات ، فإننا قمنا مؤخراً بتحديد التفويضات والترخيص الممنوحة للمشاركة فى المشروع بحيث تشمل مؤسسات التعليم العالى كأحد الإجراءات التي تساعد على تلبية احتياجات الشركات من الموارد البشرية .

وكما يدرك الكثيرون منكم ، فإنه من أجل الإسراع فى تنفيذ المشروع ، تم تحديد سبعة من التطبيقات والاستخدامات الرئيسية للمشروع ، والتي يتمثل أحدها فى إيجاد إطار العمل الضرورى والبنية الأساسية اللازمة لدعم مبادرات التجارة الإلكترونية فى ظل تطبيق سياسات تسويقية قومية تتجاوز حدود الدول . وعلى الرغم من أن القطاع الخاص هو الذى يقود أساساً نمو التجارة الإلكترونية ، إلا أن هنالك حاجة لمراقبة وتنظيم هذا النمو من أجل إيجاد البيئة السليمة والمناسبة لازدهار التجارة الإلكترونية .

وهناك العديد من المشكلات التي تحتاج إلى دراسة وفحص ، وأيضاً العديد من الحواجز التقليدية التي يجب إزالتها والتغلب عليها . ومع هذا ، فإن ثمة عنصر حيوى وحاسم يعتبر ضرورياً لدعم وتعزيز التجارة الإلكترونية ، ألا وهو البنية الأساسية الصحيحة للاتصالات اللاسلكية ، ولعل هذا هو السبب الذى دفعنا إلى إعداد وتجهيز المشروع إعداداً

وتجهيزاً خاصاً . ومع وجود بنية أساسية للاتصالات اللاسلكية ذات نطاق ترددي عالمي لدعم الحد الأقصى لمتطلبات تشغيل التجارة الإلكترونية ، فإن المشروع يعتبر قاعدة مثالية للشركات التي تريد تطوير التكنولوجيات العصرية وابتكار نماذج تجارية لتحقيق أقصى استفادة من الإمكانيات والطاقات الكامنة في التجارة الإلكترونية ، إذ أن هذه الإمكانيات والطاقات لا حدود ولا نهاية لها . وبينما يستطيع مطورو التكنولوجيا تطوير أساليب وأدوات لتسهيل التجارة الإلكترونية ، من قبيل برامج أمان للكمبيوتر وأنظمة للدفع ، فإن باستطاعة مطوري المحتوى أو المضمون التأكيد على الثقافات المتعددة لمايزيا من أجل تطوير مضمون محلي للمنطقة وللعالم كله .

وإذا ما نحينا جانباً ما تجلبه لنا من فرص عديدة مثيرة ، فإنه مما لا شك فيه أيضاً أن التجارة الإلكترونية تمثل تحديات كثيرة ، ليس فقط بالنسبة لدول مثل ماليزيا ، ولكن أيضاً لعامة الدول التي تريد أن تخطو خطوات صحيحة وهي تستقبل القرن الحادي والعشرين . ولهذا فإن أسلوب الحكم الصحيح يعد ضرورياً لضمان استجابة وحساسية القوانين والسياسات لما يستجد من تطورات تكنولوجية .

والحقيقة أن المطلب الأساسي للانطلاق الناجح للتجارة الإلكترونية هو الثقة ، وضمان إمكانية عقد الصفقات التجارية في سلام وأمان . وهذا صحيح على نحو خاص عندما تصبح المعلومات غير الملموسة ، والسلع ، والخدمات مصادر ومنتجات اقتصادية يتم نقلها والتعامل بها عبر الحدود . ومن ثم ، فإنه من الأمور الملحة تطوير نظام سليم للحكم للتعامل مع حركة نقل المعلومات هذه وإدارة الموارد القائمة على المعرفة من خلال تحقيق النمو في التجارة الإلكترونية على مستوى العالم .

ومن بين المشكلات السائدة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية تلك المشكلات الخاصة بالتمويل مثل الجمارك والضرائب ، وأنظمة الدفع الإلكتروني ، والأعمال المصرفية عبر الإنترنت وكذلك التداول والتعاملات في البورصة من خلال الإنترنت . وكل هذه

المشكلات بحاجة إلى المراجعة وإعادة النظر في سياق الأنظمة المالية ، والقانونية والتنظيمية الخاصة بكل دولة من دول المنطقة .

وثمة مشكلات قانونية أخرى من قبيل وجود قانون تجارى موحد ، والموائمة الدولية لأطر العمل القانونية لمعالجة الممارسات التجارية المختلفة والقوانين التجارية الموجودة فى البلدان المختلفة . وعلى سبيل المثال ، تحتاج قوانين الإنترنت إلى معالجة مشكلات والتعامل مع قضايا ترتبط بتحديد المسؤولية القانونية لأولئك الأشخاص المشاركين فى تعاقدات وصفقات التجارة الإلكترونية ، بما فى ذلك المستهلكين ، ومزودى خدمات الإنترنت ، ومقدمى الحلول والوسطاء المتعددين .

كما أنه لا بد من إيجاد حل لمشكلة حماية المستهلك والخصوصية فى إطار الصفقات والتعاملات التجارية عبر الحدود .

وهناك حاجة أيضاً إلى إطار عمل قانونى فعال لحماية حقوق النشر ، والبراءة والعلامة التجارية للحيلولة دون إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية وحماية مزودى المضمون ومزودى خدمة المضمون . ويتعين أيضاً أن تعالج قوانين حماية الملكية الفكرية مشكلة العلامات التجارية المستخدمة فى مجال الإنترنت ، وكذلك العلاقة بين أسماء حقول شبكة الإنترنت والعلامات التجارية ، والحدود القانونية للعلامات التجارية المسجلة أو حقوق النشر فى مجال قواعد البيانات .

وثمة مشكلة هامة أخرى تتعلق بالتعاون الدولى فى ميدان المعايير والمقاييس الفنية ، والتي سوف تمهد الطريق لوضع برنامج مشترك بشأن البطاقات الذكية ، ووضع معايير مشتركة للاتصال البينى والتشغيل البينى ، وكذلك الأعمال المرتبطة بالبنى الأساسية العامة والتحقق من مدى صلاحيتها .

والحقيقة أن الدول التى لديها بنية أساسية راسخة لدعم التجارة الإلكترونية فيما

يتعلق بالموارد البشرية وحجم مزودى الخدمات ، وأيضاً التي لديها حصة أكبر من السوق وإمكانية أفضل للوصول إلى السوق ، سوف تتمتع بلا شك بميزة التفوق على غيرها من الدول الأخرى . ومع هذا ، فإن فرصة تطوير التجارة الإلكترونية تقدم نفسها أيضاً للدول الأخرى فى المنطقة الآسيوية والتي تعتبر فى وضع جيد يؤهلها للقفز إلى عصر المعلومات .

وهكذا ، يمكن القول بأن المبادرة الإقليمية قد تكون ضرورية لمعالجة المشكلات السائدة التي يفرزها «الاقتصاد الرقوى» والتجارة الإلكترونية ، وهى المشكلات التي أقيت الضوء على بعضها آنفاً . وعلى سبيل المثال ، فإن وجود إطار عمل آسيوى للتجارة الإلكترونية قد يوفر البرنامج الخاص بالرؤية الجماعية للسوق الرقمية الناشئة ويحدد المشكلات الرئيسية ونحن ندخل إلى العصر الإلكتروني الجديد للتجارة . كما سيوفر إطار العمل هذا الأساس أو القاعدة اللازمة لإجراء مناقشات لتسهيل تطوير موقع لائق لمجموعة الآسيان يمكنها من تحفيز الثورة الإلكترونية .

ولا يفوتنى هنا التأكيد مجدداً على التزام الحكومة الماليزية بدعم نمو وتطوير التجارة الإلكترونية . فمن خلال الممر السريع للوسائط المتعددة ، نعكف على تكريس جهودنا لتطوير تكنولوجيات الوسائط المتعددة التي ستزيل الحواجز أمام المعاملات التجارية وتعزز عمليات التسويق عبر الحدود ، ونود أن نوجه الدعوة إلى جيراننا فى مجموعة الآسيان وكذلك إلى أى شخص لديه الاهتمام الجاد بتقديم أية معلومات من شأنها أن تسهم فى إحراز التقدم المنشود نحو العالم الإلكتروني ، ونحن ندعوه لكى ينضم إلينا فى هذا الجهد الجماعى .

٤- إِنْعَاشُ جِيرَانِكَ يُحَقِّقُ لَكَ الْإِنْعَاشَ الْاِقْتِصَادِيَّ . (*)

ماليزيا الآن ليست مثلما كانت عندما التقينا آخر مرة هنا . فالاقتصاد الماليزي لا ينمو ولا يسير على نحو جيد . إذ أننا فقدنا الكثير من جراء الأزمة المالية التي اجتاحت دول آسيا ولم تعد بلادنا تشهد نمواً اقتصادياً بنسبة ٨٪ كما قد كان عليه الحال قبل تسع سنوات وعلى وجه التحديد في عام ١٩٩٧ . بيد أن مثل هذه الصعوبات الصغيرة لن تؤثر على واجب الضيافة الذي يجب أن نضطلع به حيال ضيوفنا ، وهو واجب نابع من تقاليدنا التي علمتنا أن المضيف لابد من أن يكرم ضيوفه ويؤثرهم على نفسه . ومن ثم ، فإنني ما زلت أعتقد أن الماليزيين يعرفون كيف يكرمون ضيوفهم .

وعلى أي حال ، فإننا الآن في منتصف شهر رمضان المبارك ، وهو شهر الصوم عند المسلمين والذي يأمرهم الله فيه بالإمساك عن الأكل والشرب ، بل وبالإمساك عن الفحش من الكلام من شروق الشمس إلى غروبها . والمسلمون الماليزيون ليسوا متشددين أو متعصبين . ومن المؤكد أننا لسنا إرهابيين متطرفين نستهدف السائحين الأجانب . بيد أننا نؤدى فريضة الصوم في رمضان على نحو جاد . ومع هذا فإننا نراعى مشاعر إخواننا وضيوفنا من غير المسلمين . فهؤلاء بوسعهم تناول الطعام أو عمل ما يحلو لهم كما هي العادة . ولذا ، فإنه إذا لم يشارككم المسلمون ، خلال شهر رمضان ، تناول الطعام أو شرب الشاي ، فهذا لا يعنى أنهم أهل غلظة وفظاظة . ورغم هذا فإن العديد من الماليزيين ليسوا مسلمين وهم لا يصومون . وبإمكانهم الانضمام إليكم ، وهكذا نجد أن كرم الضيافة لدى الماليزيين سمة باقية ودائمة حتى في شهر الصوم .

(*) خطاب في الحوار السياسي الرابع في سرى كيمبانجان - ماليزيا - ١٢ يناير ١٩٩٨ م .

لقد جئتم إلى هنا لمناقشة شؤون جيراننا في منطقة المحيط الهادى ، أى الدول والشعوب التى تعيش على ضفتى هذا المحيط . والهدف من وجودنا هنا ، وعلى ما أعتقد ، هو أن يفهم كل منا الآخر . فبينما نندفع صوب القرن الحادى والعشرين ، نريد أن نرى عالماً أفضل ، والمحيط الهادى ، ذلك الحاجز الذى يوحداً أيضاً ، يعد جزءاً مهماً من ذلك العالم . ومن الأهمية بمكان أن تسهم شعوب المحيط الهادى فى بناء ذلك العالم الأفضل الذى ننشده .

وفى الوقت الحاضر ، نجد أن الأداء الاقتصادى للدول المطللة على الساحل الغربى للمحيط الهادى ليس بالأداء العظيم . وإننى على ثقة من أنكم ستناقشون كيف يمكن أن نجعل هذا الأداء الاقتصادى عظيماً مرة أخرى ، وكيف نستعيد الثقة التى تعد ضرورية لقوى السوق حتى تتفاعل معاً بصورة إيجابية وبناءة . ويبدو أننى أميل إلى التحدث كثيراً عن هذا الموضوع . ولذلك لن أتحدث كثيراً عن الاقتصاد والشئون المالية . بل سأصغى وأنتظر وجهات نظركم وآراءكم واقتراحاتكم .

وبدلاً من الاستسلام لهذه المشكلة الصغيرة ، نجد أن ماليزيا تؤدى عملاً جيداً ، بل وتبلى بلاءاً حسناً فى ظل ما تعانيه من توتر . إذ أننا لطلما تفاخرنا بتمسكنا بوحدتنا وعقلانيتنا . فمنا الاستقلال فى عام ١٩٥٧ ، ومنا أن تكيفنا على العيش فى مجتمعنا القائم على تنوع الأعراق والأجناس ، قد تمكنا من البقاء والعمل معاً بصورة جيدة تماماً . وبالطبع لم يكن هذا بالأمر اليسير .

وفى عام ١٩٦٩ ، وقعت أحداث شغب عرقية قتل خلالها العديد من الأشخاص فى شوارع العاصمة كوالالمبور . وتوقع الناس تكرار مثل هذه الأحداث المؤسفة بين الحين والآخر . بيد أنه لم تقع حادثة واحدة منذ عام ١٩٦٩ . ولقد خرجنا من أحداث ذلك العام ونحن أكثر وعياً بالضرر الذى لحق بنا من جرائمها وباللحاجة إلى تفادى تكرارها . ومنا ذلك الحين ، أصبحنا أكثر اتحاداً ، وكانت لدينا دائماً حكومات بها ممثلون للأعراق والأجناس

المختلفة في بلادنا .

والحقيقة أن ماليزيا قد نجحت في أن تكون ديمقراطية دون أن يتزعزع استقرارها . ونحن نعتقد أن الانتخابات هي التي يجب أن تحدد الشخص الذي يتولى مهمة تشكيل الحكومة . وبمجرد أن يتحقق لنا ذلك من خلال الانتخابات ، فإننا لنحاول الإطاحة بالحكومات القائمة من خلال تنظيم مظاهرات أو إضرابات في الشوارع ، حتى ولو كانت مشروعة من الناحية الديمقراطية . ونحن لانعارض بقاء الحكومات في السلطة . ولقد ظلت الحكومات تعي دائماً بأن إعادة انتخابها أمر يعتمد على أدائها . ولذا فإنها تسعى جاهدة للوفاء بوعودها والتزاماتها ، وبتطوير البلاد ، وتوفير البنية الأساسية الضرورية والسهر على راحة الشعب ورفاهيته .

ولابد من أن تنجح هذه الحكومات في مهامها طالما أنها تحرص على إعادة انتخابها مرات ومرات . ولعل البعض يقول إنه ليس ديمقراطياً أن نغير الحكومات في كل انتخابات ، ونحن نقول إنه ليس ديمقراطياً الأندع الشعب يقوم باختيار حكومته . فإذا أراد الشعب عودة نفس الحكومة ، فهذا حقه الديمقراطي . وحقه الديمقراطي أيضاً انتخاب عدد كبير من أعضاء المعارضة لضمان إجراء مناقشات حية .

ولذا نجد أنه في الوقت الحاضر ، وإن يكن بدرجة أو أخرى ، أن نفس الحزب هو الذي يحكم . وأقول «بدرجة أو أخرى» ، نظراً لأنه وعلى الرغم من تشابه السياسات وتمائلها ، إلا أن أنماطها قد تختلف اختلافاً جذرياً . ورغم هذا ، فإن جميع الحكومات الماليزية ومنذ الاستقلال في عام ١٩٥٧ ، قد ركزت جهودها على تنمية وتطوير البلاد ، بل كل جزء فيها ، سواء المناطق الريفية أو الحضرية .

وفي مضمار الشؤون الدولية ، تبني ماليزيا سياسة عالمية تقوم على مبدأ «دع جيرانك يزدهرون» ، إذ أننا لانؤمن بالألعاب التي تعتمد على رقم الصفر ، حيث تكون مكاسب شخص ما هي خسائر شخص آخر . ومن المؤكد أننا لانريد تدمير منافسينا لكي نحصل

على النذر اليسير مما لديهم . ولذا فإننا نؤمن بصيغة التكافؤ التي من خلالها نحقق لأنفسنا ولشركائنا المكاسب المتساوية .

وفي إطار تجربة «دع جيرانك يزدهرون» ، وكما يحلو لنا أن نصف هذه السياسة ، نجد أنها تؤدي أيضاً إلى ازدهارك . وعندما كنا دولة تعتمد في اقتصادها على إنتاج سلعتين ، جاء الأجنب للاستثمار في الصناعات المختلفة لدينا . ولم نكن نعتقد أن باستطاعتنا صنع أى شيء آخر غير القباقيب الخشبية . بيد أن الأجنب علمونا كيف نتج سلعا إلكترونية متقدمة من أجل التصدير .

وكتيجة للتصنيع من جانب الأجنب ، تحقق لنا الازدهار والرخاء الاقتصادي واستطعنا شراء أشياء كثيرة من بلدان أخرى . واستفاد الأجنب بدورهم لأننا اشترينا الكثير من منتجاتهم . وبعبارة أخرى ، فإننا في مقابل مساعدتهم لنا في تحقيق ازدهارنا فإننا ساعدنا أيضاً في ازدهارهم بأن جعلنا من بلادنا سوقاً جيدة لمنتجاتهم .

ومن ناحية أخرى ، عندما كانت فيتنام تحاول الحفاظ على استقرارها بعدما توحدت البلاد مجدداً ، قرر العديد من الفيتناميين الهجرة . وكانت فيتنام فقيرة جدا وكان هؤلاء المهاجرون في الواقع من اللاجئين الاقتصاديين . وقد نزلوا بقواربهم إلى شواطئ ماليزيا نظراً لقربنا الجغرافي من فيتنام . ولأنه لم يكن باستطاعتنا أن نوفر لهم ملاذا دائما ، كان يتعين علينا اتخاذ الترتيبات اللازمة لإرسالهم إلى دول أكثر كرمًا وضيافة منا مثل دول أوروبا ، والولايات المتحدة ، وكندا ، وأستراليا ، ونيوزيلاندا .

ومع هذا كله ، لم نستطع أن نعيد توطين كل هؤلاء اللاجئين في دول ثالثة .

ولحل هذه المشكلة ، تعاوننا مع الفيتناميين لإعادة تأهيل بلادهم وإعمارها . بل إننا استثمرنا في فيتنام ، والله وحده يعلم مدى حاجتنا إلى هذه الاستثمارات . بيد أنه ومهما كان السبب ، بدأت فيتنام تشهد قدراً من الازدهار والرخاء ، واستطاعت أن توفر لمواطنيها

المزيد من فرص العمل . وفي النهاية ، استطعنا إعادة ما تبقى من اللاجئين إلى بلادهم بعدما توفرت لهم هناك الكثير من فرص العمل المريحة . وهكذا فإن المساعدة في ازدهار جارك يساعد بدوره في حل مشكلة هجرة مواطنين إلى بلادنا .

ولعلكم الآن تدركون السبب الذي يحملنا على الإيمان بضرورة المساعدة في ازدهار جيرانك بدلاً من افقارهم واعتمادهم على استجداء الآخرين . فعندما تفقر الآخرين ، فإن مشكلاتهم ستتفاقم لتمتد إلى بلادك . وقد رأينا كيف أن الألبان غزوا إيطالياً على الغزو الإيطالي لبلادهم قبل الحرب العالمية الثانية . فقد كان الألبان يعانون من مشكلة الفقر في بلادهم . وحتى على الرغم من أن هؤلاء اللاجئين الألبان لم يحبوا الإيطاليين تماماً ، إلا أنهم اضطروا للذهاب إلى إيطاليا للتجارة بسبب البؤس والحرمان في بلادهم . ونفس هذا النوع من الهجرة الاقتصادية هو الذي دفع المكسيكيين للذهاب إلى الولايات المتحدة . ونحن في ماليزيا نعتقد أنه إذا كان جيراننا أفقر منا ، فإننا سنواجه مشكلة الهجرة هذه وعواقبها الوخيمة . ولحسن الحظ أننا فقراء مثل جيراننا . والحقيقة ، فإنه بعد أن كنا يوماً ما نستضيف ما يقرب من مليوني عامل أجنبي ، بات لزاماً علينا الآن إعادة مليون من هؤلاء العمال إلى بلادهم . ونحن نقدر لشبكة «سى إن إن» الإخبارية الأمريكية ما قامت به من بث تقرير عن هذه المشكلة . فنحن نشعر حقاً بالامتنان لذلك .

إن الحكومات تريد بلا شك أن يعم الاستقرار في البلاد بينما لا تريد المعارضة ذلك . ومن جانبها ، فإن الحكومة الماليزية لا تريد الاستقرار في بلادها فحسب ، بل أيضاً في المنطقة بأسرها . والحقيقة أننا نريد أن نرى الاستقرار وقد خيم على أرجاء العالم كله ، ولكننا لا نستطيع أن نفعل الشيء الكثير حيال هذا الأمر ، كما لا يمكننا حتى القيام بدور بسيط في هذا الشأن .

لقد عملنا بشكل جاد من أجل تحقيق الاستقرار في ماليزيا ، ورغم المعارضة إلا أننا قد أحرزنا نجاحاً تاماً . ولأننا مستقرون فباستطاعتنا أن نتدبر أمورنا جيداً وأن ننجو من العاصفة

الشديدة التي تهب على بلادنا . ونحن قادرون على حل مشاكل من قبيل تلك التي تواجهنا الآن . وبالطبع فإننا لن نخرج من هذه المشكلات سالمين . والمؤكد أننا سوف نتضرر من جراء تلك المشكلات ، ولكن الماليزيين سوف يتغلبون عليها في النهاية . ولا يزال من الحكمة استثمار الأموال في ماليزيا .

ونحن نضطلع بدورنا على أكمل وجه في محيط منطقتنا . إذ أننا في سلام مع الجميع وكل منا في سلام مع الآخرين . صحيح أننا نواجه جميعاً مشكلات في الوقت الحاضر بيد أن ذلك من شأنه تحييد المشكلة . وإذا كان البعض منا يواجه مشكلات بينما لا يواجه آخرون مثلها ، فلن تكون لدينا قدرات أو إمكانيات عندئذ للعمل معاً . ونحن ننوي الآن استخدام مشكلاتنا المشتركة والاستفادة منها في تعزيز تعاوننا . ونأمل في التعاون مع جميع الدول في منطقة المحيط الهادى ، ونتوقع أن نستفيد من وراء هذا التعاون . ولذلك ستكون مناقشاتكم مشاراهتمامنا . ويحدونا الأمل فى أن نجنى ولو ثمار قليلة من أسلوب معالجتنا للمشكلات التي نواجهها .

٥- تَحِيَّةٌ مِنَ الْقِطَاعِ الْخَاصِّ لِمَجْمُوعَةِ الْأَسْيَانِ . (*)

في غضون العقود الثلاثة الماضية ، شهدت مجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) تغيرات وتنمية هائلة . والحقيقة أن الإنجازات التي حققتها دول المنطقة كانت نتيجة للعمل الجاد الذي بذله كل من الحكومات والقطاعات الخاصة . وبدون التنمية الاقتصادية التي حققها القطاع الخاص لما كنا قد ارتقينا ونهضنا هكذا . ولهذا ، كان من الملائم أن نشارك اليوم في اجتماع أطلقنا عليه «تحيةة القطاع الخاص لمجموعة الآسيان» . ودعونا أن نغتني فرصة انعقاد هذا المؤتمر للاستفادة من إنجازاتنا ومن نكساتنا ، وكذلك لكي نخطط لإحراز نجاح أكبر في السنوات القادمة . واسمحوا لي أن أعتز في البداية بأن النجاح الذي نأمل في تحقيقه سوف يتجسد ليصبح واقعاً ، إذا ما واصل كل من الحكومة والقطاع الخاص العمل معاً في تناغم ووثام من أجل خير المنطقة وتحسين أوضاعها الاقتصادية .

وليس ثمة شك في أن مجموعة الآسيان قد قطعت شوطاً طويلاً منذ تأسيسها في عام ١٩٦٧ . إذ أننا بدأنا بخمس دول فقط ، هي ماليزيا ، وسنغافورة ، وتايلاند ، وإندونيسيا ، والفلبين . وفي عام ١٩٦٧ ، لم يمنحنا أحد فرصة كبيرة للنجاح . وقد قامت مجموعة الآسيان آنذاك بمحاولتين لم تدوماً طويلاً من أجل تحقيق تعاون إقليمي ، الأولى في عام ١٩٥٩ مع تكوين «آسا» اتحاد جنوب شرق آسيا ، والثانية في عام ١٩٦٦ عندما تأسس «اتحاد مافيلندو» ، والذي كان يتألف من ماليزيا والفلبين وإندونيسيا . ومن الناحية السياسية ، تم تقسيم اتحاد «آسا» وفقاً للدول التي استعمرتنا يوماً ما . وبالطبع فإن دولة مثل تايلاند لم تستعمر أبداً . أما دول منطقة الهند الصينية فهي إما كانت في حروب ضد بعضها البعض أو تواجه ثورات واضطرابات مختلفة بعدما تحررت من نير الاستعمار الأجنبي .

(*) كلمة في مؤتمر «تحيةة من القطاع لمجموعة الآسيان» - بيتالنج جايا - ماليزيا . ١٣ ديسمبر ١٩٩٧ م .

والواقع أن اختلاف أيديولوجياتنا كان سبباً في انقسامنا بل وأدى في أوقات معينة إلى حدوث مجابهات . وكان هنالك قدر كبير من الشكوك إزاء بعضنا الآخر ، والتي ازدادت سوءاً بسبب دعاوى ونزاعات حول الأراضي والحدود الإقليمية . وكنا نميل آنذاك للانحياز إلى قطب أو آخر من القطبين اللذين كانا يحكمان العالم في حقبة الحرب الباردة . والحقيقة أن النظرة المستقبلية كانت كثيبة في ذلك الوقت .

واليوم ، نجد أن الموقف مختلف إلى حد كبير . ففي غضون ثلاثين عاماً ، تطورت الآسيان لتتحول إلى منظمة محورية في منطقة آسيا-الباسيفيك ، كما أنها تعتبر أنجح منظمة إقليمية في العالم النامي ، وعلى الرغم من أنه ما زالت هناك خلافات معينة ، وتحديات ودعاوى متعارضة ، إلا أن المنطقة تتمتع بمناخ من السلام والاستقرار لا مثيل له ، كما تتمتع بتنمية اقتصادية هائلة . وفي ظل وجود سوق آسيوية بها ما يقرب من نصف مليار مستهلك ، فإن الآسيان تعتبر في الغالب بوابة الوصول إلى السوق الشرق آسيوية الأوسع . ورغم أننا نواجه جميعاً أزمة اقتصادية أدت إلى تقويض نمونا ، إلا أننا ما زلنا نحافظ بقدراتنا وإمكاناتنا . ورغم أن النظام أو قواعد اللعبة السائدة في عالم العولمة قد ترفضنا الآن ، إلا أننا نريد تعلمها في الوقت المناسب لكي نعود ، وربما أقوى مما كنا عليه . وما نحتاجه الآن هو بناء وحشد قوتنا في الداخل ، وتعزيز تنظيمنا ووحدةنا لتكون لنا الغلبة عندئذ .

وفي الوقت الحاضر ، أصبح لدينا تقريباً واقعاً لتطلعات وآمال الآباء المؤسسين لمجموعة الآسيان من خلال قبول عضوية كل من فيتنام في عام ١٩٩٥ ولاوس وماينمار في عام ١٩٩٧ . وقد كنا نأمل أن تنضم كمبوديا إلينا حتى يكتمل حلم الآسيان . غير أن ذلك لم يتحقق بعد . ذلك أن الأحداث المفاجئة والمثيرة التي شهدتها كمبوديا دفعت الآسيان إلى تأجيل انضمامها إلى عضويتها . ويحدونا الأمل في ألا يمر وقت طويل قبل أن تنتمى دول منطقة جنوب آسيا كلها إلى تجمع واحد .

وهناك كثيرون يتساءلون عن السبب أو الحكمة من وراء قبولنا دول مختلفة عنا إلى حد كبير فيما يتعلق بأيديولوجياتها وأنظمتها الاقتصادية . وهنا أود الإشارة إلى أنه في عام

١٩٦٧ ، وعندما تأسست الآسيان ، كانت الاختلافات بين الدول الأعضاء المؤسسة الخمس كبيرة ، بل إنها كانت اختلافات ظاهرة وملموسة . وكانت الشكوك فيما بين هذه الدول أشد عمقا . وكانت هنالك صراعات خطيرة فيما بينها لم يتم تسويتها . ولكن الدول الخمس تناست خلافاتها ونحتها جانبا بصورة أو أخرى ، وواصلت محاولتها الرامية إلى إيجاد أرضيات مشتركة من أجل تعاونها . وليس ثمة سبب يدعو للافتراض بأن الخلافات القائمة بين أعضاء الآسيان لا يمكن التعامل معها أو معالجتها من قبل أناس قد أظهروا من قبل مهارتهم فى الدبلوماسية والتوصل إلى التسويات والحلول الوسط . إذ أن هؤلاء سوف ينجحون ، بل إنهم سيحرزون نجاحاً أسرع لو أننا تركناهم وشأنهم ولم تحبط أطراف خارجية جهودهم .

ولقد أظهرت الدول الأعضاء فى الآسيان أن لديها ميلاً متميزاً إلى المرونة ، فهذه الدول ليست دوجماتية وهى دائماً على استعداد للتعلم وتبنى استراتيجيات قد حققت نجاحاً لأعضاء آخرين . وليس من قبيل المصادفة أن تظهر دول الآسيان تقدماً بصورة موحدة باتجاه النجاح الاقتصادى . ولهذا فإنه من المنطقى أن يسير الأعضاء الجدد على نفس النهج وأن يسعوا لإقامة تجمع إقليمى يضم الدول النامية والذي يمكن أن يعلو فوق الجميع .

واليوم ، نجد أن دول الآسيان ، ولاسيما الأعضاء الأكثر نجاحاً ، فى خضم الأزمة الاقتصادية . وسيكون من الخطأ القول بأن حكومات هذه الدول وشعوبها ، وعلى الأخص رجال الأعمال ، تتحمل اللوم أو المسئولية الكاملة بسبب ذلك . إذ أنه قد كان هناك العديد من التجاوزات والمخالفات والممارسات الخاطئة ، ومن بينها بالطبع الحصول على قروض أجنبية ضخمة والعجز فى ميزان الموضوعات . وهذه المخالفات بحد ذاتها قد أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادى أو حتى قلبه رأساً على عقب . ولكن قيام هذه الدول بتخفيض قيمة عملاتها قد عجل بحدوث مثل هذه الأمور ، وزاد من حدة ومدى التقلبات الاقتصادية ، وتسبب فى حدوث موجة من الاضطرابات المالية . ولم يؤد ذلك كله إلى إفلاس الشركات

السيئة فقط وإنما أيضا إلى إضعاف قدرة الشركات الجيدة على البقاء . كما تعرضت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للخطر واضطر بعضها إلى الإغلاق . والحقيقة أن هذا الوضع برمته قد أرغم دول المنطقة على الاقتراض من الوكالات الدولية ، وهو ما أدى بوضوح إلى زيادة أعبائها من الديون الخارجية .

ولسوف تمر أعوام عديدة قبل أن تتمكن اقتصادات دول جنوب شرق آسيا من استعادة ولو بعض ما يشبه أداءها السابق . ويقول البعض إن الأمر سوف يستغرق شهورا . والسؤال الذى نطرحه هنا هو : هل يمر وقت سريع قبل أن نرى الاقتصاد لا يحقق انتعاشا فحسب وإنما يواصل أيضا هبوطه وتباطؤه ، حتى على الرغم من الإجراءات الصارمة التى قد اتخذتها تلك الاقتصادات ، وعلى الرغم من البطالة وعمليات تسريح العاملين؟ وسيكون من قبيل التملق والمداهنة أن يبلغنا أحد بأننا سوف نتعافى بسرعة ، بيد أن الدول المستقلة التى تعتر بنفسها لن تتخلى عن الحرية الاقتصادية والسياسية إذا ما أمكن معالجة الانتعاش بمثل هذه السهولة . وفى أى من الأحوال ، هل يمكن أن يكون الانتعاش حقيقيا إذا لم تكن هناك سيادة؟

إننا فى دول جنوب شرق آسيا يجب علينا قبول حقيقة أننا فقراء الآن وأن الطريق إلى الإنعاش الاقتصادى سيكون طويلاً ومحفوفاً بالمخاطر . وإذا كنا نريد السير فى هذا الطريق ، يتعين علينا اختصار الوقت ، وأن نتعاون معاً . ونحن بحاجة فى الواقع إلى تطوير استراتيجية واسعة للأسيان لتحقيق الانتعاش . ولن يكون هذا بالأمر اليسير ، خاصة وأننا لم نعد وكلاء أحرار . ولكن هنالك الكثير الذى ما زال بوسعنا أن نفعله معاً .

وفى المقام الأول ، لابد من استمرار وتعزيز التفاهم والتعاون الجيدين اللذين تمكن القطاع الخاص فى دول الآسيان من تطويرهما مع حكومات البلدان الآسيوية . ومهما كان ما نفعله للتغلب على مشكلاتنا فإنه يجب علينا أن نفعل ذلك معاً . وبالطبع فإننا لن نعمل على نحو يؤدى إلى الإخلال بتعهداتنا إزاء المؤسسات والوكالات الدولية التى سنفى

بالتزاماتنا حيالها مهما كانت . بيد أن ما أريد قوله هو أن تلك الالتزامات لن تعوقنا تماما عن الحركة أو تصيينا بالشلل التام .

ومنذ أن جرى تخفيض قيمة عملاتنا ، فإن أسعار تمويل وصرف هذه العملات فيما بيننا لم تتغير كثيراً . ولهذا يمكننا مواصلة معاملتنا التجارية مع بعضنا الآخر وكما فعلنا تقريبا من قبل . والحقيقة أنه بوسعنا توسيع نطاق هذه المعاملات إلى حد كبير إذا ما احتفظت مواردنا الإقليمية بقدرتها التنافسية . والأمر كله يتوقف علينا في القيام بذلك .

وفي الوقت ذاته ، يمكن إعادة النظر في منطقة التجارة الحرة لمجموعة الآسيان من أجل الاسراع في تنفيذها وتوسيعها . وإذا ما اعتبرت شيئا جيدا في أوقات الازدهار والرخاء ، أفلن تكون كذلك أو حتى أفضل من ذلك في أوقات الشدة؟ إن الكثير في هذا الصدد يعتمد على قدراتنا وعلى روح الوحدة الآسيوية والإيمان بالمساعدة المتبادلة . وفي اعتقادي أن تخفيض قيمة عملاتنا يمكن أن يساعد في تسهيل المبادلات التجارية فيما بيننا . وهناك العديد من الأشياء التي لا يمكن أن نشترها من بعضنا البعض والتي يجب أن نبقى على قدرتها التنافسية الآن ، إذا كنا نريد أن نظل أسعار تحويل وصرف العملات لدينا ، وكذلك أسعار السلع متوافقة مع أسواقنا المحلية . ولقد اكتشفنا في ماليزيا أن زيت النخيل ، على سبيل المثال ، يتم تحديد أسعاره بالدولار الأمريكي حتى بالنسبة للسوق المحلية رغم أن تكاليف الإنتاج تحتسب على أساس القيمة المنخفضة لعملتنا المحلية (الرينجت) . وبينما لا نحسد مصدرينا على الربح الذي يحققونه من وراء تخفيض الرينجت ، إلا أننا نعتقد أنه لا يجب أن نضيف عبئا آخر من جراء الربح الإضافي الذي يجنيه منتجو زيت النخيل عن طريق بيع منتجاتهم بأسعار التصدير في السوق المحلية .

وإنني أدرك ، بالطبع ، أن زيت النخيل ليس شيئا يمكن أن نشتره من بعضنا البعض . ولكن إذا تبيننا نظاما للأسعار في إطار منطقة التجارة الحرة فسوف تصبح أسعار زيت النخيل أقل من أسعار الزيت المستورد من الخارج . وهناك العديد من المنتجات التي يمكن أن تخضع لألية تسويق مماثلة كما هو الحال بالنسبة لزيت النخيل .

ويفترض العديد من الاقتصاديين أن تخفيض قيمة العملة يؤدي ، وبطريقة آلية ، إلى زيادة القدرة التنافسية ومن ثم زيادة الأرباح . ولكن الأمر ليس هكذا بالضرورة . ذلك أن الكثير من صادرات دول جنوب شرق آسيا بها عناصر ومكونات يتم استيرادها بعملات أقوى من عملتنا مثل الدولار الأمريكي . وتؤدي هذه الحكومات المستوردة إلى حرماننا من ميزة التكلفة المنخفضة . والشئ ذاته ينطبق على عمليات الشحن والتأمين في الداخل وفي الخارج . ومن ثم ، فإن تخفيض العملة بنسبة ٤٠٪ لم يمنحنا ميزة بنسبة ٤٠٪ أيضا .

وإذا تم بيع المنتج الذي يحتوى على مكونات وعناصر مستوردة في السوق المحلية ستكون هناك زيادة غير متعمدة في السعر . وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة . وستكون هناك بالتالي مطالب لزيادة الأجور والتي ستؤدي إلى زيادة التكلفة المحلية . وفي النهاية سوف نخسر تماما الفائدة من وراء تخفيض العملة المحلية .

ولذلك ، إذا أردنا أن نجعل من منطقة التجارة الحرة لمجموعة الآسيان شيئا له قيمته ، فإنه يتعين علينا أن نحاط للتأثير التضخمي لتخفيض العملة ، ومن الممكن أن نفعل هذا . وهو أمر يتطلب قدراً كبيراً من الانضباط والالتزام بين أفراد الشعب . ولكن نتائج زيادة المبادلات التجارية بين بلدان مجموعة الآسيان ستساعد في الحد من آثار تخفيض العملة وتقدير أمد انتعاشنا الاقتصادي .

وعندما بدأت ماليزيا الترويج لحملة شعارها «اشترى المنتج الماليزي» ، اتهمنا بأننا نطبق سياسة قومية الاقتصاد . والمسألة لا تتعلق بقومية الاقتصاد على الإطلاق . وحين نقوم بتخفيض قيمة عملتنا المحلية بصورة فعالة فإن من شأن هذا التخفيض أن يجعل سلعنا المستوردة أكثر تكلفة بقدر مماثل نسبة التخفيض للعملة . ولمواصلة شراء السلع ، علينا توفير المزيد من الرينجت لسداد قيمة هذه الواردات . وقد انخفضت قيمة الرينجت بنسبة ٤٥٪ . فكيف لنا العثور على عملات إضافية بنسبة ٤٥٪ لدفع فاتورة سلعنا المستوردة؟ والحقيقة أنه في ظل وضعنا الاقتصادي الحالي ، فإننا لا نستطيع حتى أن نجد كمية العملة

المحلية التي اعتدنا استخدامها لسداد قيمة وارداتنا من السلع . والواقع أنه لدينا الآن كميات أقل من الرينجت نظراً لسوء النشاط التجارى ولعدم القدرة على توليد الثروة . ومن ثم ، كيف يمكن أن نشترى نفس الكمية القديمة من السلع المستوردة؟ إن ما يمكننا شراءه من هذه السلع أقل بكثير من نسبة تخفيض العملة المحلية . وما أريد قوله هنا إننا لسنا من أنصار أو مؤيدى قومية الاقتصاد أو القومية الاقتصادية . وكل ما فى الأمر هو أننا عاجزون عن تدبير المال اللازم للشراء فليس من المعقول أن تتسبوا فى إفقارنا وتطلبوا منا بعد ذلك الاستمرار فى شراء ما تباعونه .

والحقيقة أن ما هو صحيح بالنسبة لماليزيا هو صحيح أيضا بالنسبة للدول الأخرى فى مجموعة الآسيان والتي قد عانت من آثار تخفيض عملاتها . فما حدث لنا ينطبق على هذه الدول أيضا . ولكن نظراً لارتباط عملاتنا ببعضها ، فإن قيمة التخفيض لم تكن عالية جداً ، وهو ما يعنى أن السلع من دول الآسيان ستكون أرخص لدول أخرى فى الآسيان . وبالطبع فإننا نفضل بيع منتجاتنا وسلعنا خارج الآسيان بالعملة الصعبة حتى نحقق أرباحاً أكبر من وراء الفرق فى أسعار تحويل العملات . ولكن إذا أردنا أن نزيد من قدرتنا التنافسية فى دولنا ، فإنه يجب علينا شراء المنتج الآسيوى .

وهنا أود أن ألفت الانتباه إلى أننى لست بصدد الدفاع عن النزعة الإقليمية الاقتصادية للآسيان . بيد أن الحقيقة هى أن لدينا الآن قدرأ أقل من المال وهو ما يحتم علينا الشراء من مصادر أرخص . ولن تكون هناك قيود على الآخرين تمنعهم من إدخال منتجاتهم إلى أسواقنا ، ولكن إذا كانت أسعارهم أعلى فلن نشترى منهم . وكما لا أخير يمكننا المقايضة من أجل زيادة تجارتنا لأننا لا نعرف متى سيزول الضغط الذى تتعرض له عملاتنا .

وما أقترحه هنا لا يعنى تجاهل قوى السوق . إذ تتطلب قوى السوق أن نشترى الأرخص والأفضل . ومن خلال الاستفادة من ميزة التخفيض المتزامن لعملاتنا ، فإنه باستطاعة دول الآسيان أن تزيد بالفعل من مبادلاتها التجارية مع بعضها البعض دون استبعاد

الدول الأخرى . وبهذه الطريقة سيساعد كل منا الآخر فى إنعاش اقتصاده وربما فى تنميته . وعندما أصبح أثرياء مرة أخرى وقادرين على تحمل تكاليف شراء السلع المستوردة من الخارج ، فسوف نفعل ذلك . والحقيقة أننا سنساعد فى استعادة مكانتنا فى التجارة العالمية من خلال العمل الجاد لإنعاش اقتصادنا بسرعة .

وهنا أود أن أقترح تكليف القطاع الخاص فى كل بلدان الآسيان بدراسة هذه الفكرة . وربما تعين على الحكومات أيضا دراستها . وقد نرفضها باعتبارها فكرة طائشة فى النهاية بيد أنه لن يضرنا أن ندرس ونبحث كل احتمال من شأنه أن يعيننا على استعادة عافية اقتصادنا . وينبغى دائما أن نكون متعقلين وعلى صواب ، ولكن فى مجالات كالتجارة والمال هنالك دائما طرق وأساليب جديدة لجمع المال . ولقد فقدنا ثروتنا إلى حد كبير لأننا لم نفهم ما كان يجرى فى العالم الفسيح من حولنا . وقد دأبنا على أن نطور الأسلوب العتيق والبالى الذى كانت تنتهجه بلادنا طوال ثلاثين عاما . وكنا نؤمن بالعمل الشاق والجاد وببذل العرق والجهد والدموع . ونحن نؤمن بالتعاون بين الدول وكذلك التعاون داخل المناطق وفيما بينها .

بيد أنه فى غضون الثلاثين عاما الماضية وجدنا أن المفاهيم والطرق والأساليب الخاصة بالتجارة قد تغيرت ، وعلى نحو مفاجئ فى بعض الأحيان . إذ أنه مع تطبيق الليبرالية ، اجتاحت بلادنا العولمة وقوى السوق . ومن ثم أخذنا على حين غرة ، وكان علينا أن ندفع الثمن وهو ثمن باهظ . ولكن بالنسبة للثمن الذى دفعناه فإنه يجب أن نحصل فى مقابله على شىء ولو بسيط ، ما لم يكن الخروج بدرس كامل عن كيفية تدبير وإدارة شئوننا وتحقيق النجاح .

ونحن نعرف أنه يتعين علينا قبول ما لا يمكن رفضه . ونحن نبذل قصارى جهدنا الآن . وما لا يمكن أن يدوم أو يبقى لابد من القضاء عليه حتى يتمكن الناجون من العمل فى حرية لتعزيز مواقفهم . إذ يجب على الأشخاص الذين لا ضرورة لعملهم أن يتقاعدوا .

وباعتبارى طبيبا أجرى عمليات جراحية يوما ما ، فإننى أتفهم مدى الحاجة إلى بتر السيقان المصابة بالغرغرينا لإتقاذ بقية الجسم . فلا بد لنا إذن من إجراء جراحة فعالة وناجحة . وسوف نفعلها فى النهاية . ولا بد من أن نطمئن العالم أننا سننفذ ما قد تعهدنا بأن نفعله ومهما كان الثمن ، ونأمل أن ننجح فى نهاية المطاف فى استعادة الثقة حتى نسترد ثروتنا المفقودة .

وفى الوقت ذاته ، لابد من أن نعالج مجموعة الآسيان . وفى هذه المناسبة التى نحتفل فيها بالذكرى الثلاثين على تأسيس الآسيان ، ينبغى أن نجدد تعهداتنا والتزامنا حيال إقامة منطقة تنعم بالسلام ، والحرية ، والرخاء . وينبغى أن نقف جنبا إلى جنب وأن نتكاتف وتتضافر جهودنا حتى نعزز من قوتنا جميعا .

ولابد من أن يعمل القطاع الخاص فى بلادنا من خلال التعاون الوثيق مع القطاع العام ، وأن يتحقق ذلك أيضا فى كل بلد وفى المنطقة كلها فى إطار الآسيان . لقد حققنا الشئ الكثير فى الماضى من خلال التعاون بيننا ، ومن خلال تشاورنا ومن خلال دعمنا القوى لبعضنا البعض . والآن فإننا بحاجة أكثر من أى وقت آخر إلى مواصلة ذلك التعاون ، والتشاور والدعم . ومن ثم ، فإن ما قد نفعنا فى أوقات الرخاء ، لابد من المحافظة عليه كى ينفعنا فى أوقات الشدة . ولقد اتهمنا البعض بالإنكار وعدم إثارة الذات . ولربما كان الإنكار مجدياً لو أننا لم نعترف بأننا نواجه مشكلة خطيرة يمكن أن تعيدنا إلى ماضينا الاستعمارى . ورحلة العودة هذه لن تستغرق شهوراً . بل إنها سوف تستغرق سنوات وسنوات من العمل الشاق . ولكننا ستمكن من العودة بمشيئة الله وسنعود سالمين معافين حتى إذا أصابنا مكروه .

والحقيقة أن لدى القطاع الخاص العديد من الأسباب لتحية الآسيان . وبعد توجيه هذه التحية ، دعونا نفكر معاً ، ونضع خطة للعودة إلى إنجازاتنا السابقة .

٦- عَلَى أَعْتَابِ ثَوْرَةِ الْمَعْلُومَاتِ . (*)

وضع الإنترنت والانفجار في مجال الاتصالات اللاسلكية العالمية البشرية كلها على عتبة ثورة الإنترنت . إذ تتحرك تكنولوجيا المعلومات بسرعة الضوء ، لتفتح الأبواب أمام فرص لا نهاية لها وخيارات لم نكن نحلم بها لاستكشاف مجالات التجارة والأنشطة التجارية . وأود أن أشارككم هنا بعض الأفكار عن القوى التي سوف تشكل مستقبلنا الرقمي المشترك ، وأقصد بذلك ما ينطوي عليه هذا المستقبل من وعد وما نفعله في ماليزيا من استجابة استراتيجية للاستفادة من هذا الوعد . وبشكل محدد ودقيق ، أود أن نستعرض معاً مبادرة الممر السريع للوسائط المتعددة والذي نعكف الآن على تطويره ، وأن ندعو إلى المشاركة الفعالة من جانب الشركات الكندية في هذه المبادرة غير المسبوقة .

وبادئ ذي بدء ، يمكن القول بأن هناك قوتين رئيسيتين تسهمان في تحول العالم : ظاهرة العولمة الجديدة ، والتقدم المطرد الذي تشهده التكنولوجيا . وليس أمامنا من خيار سوى عبور طريق المعلومات السريع . فمنذ اللحظة الأولى لاختراع الرقيقة الدقيقة طرأ تحول في وجودنا كله ، إذ غيرت الرقيقة الدقيقة من أسلوب حياتنا وطريقة إنجازنا للأعمال التجارية . وبالنسبة لنا جميعاً ، تصبح أجنحة تكنولوجيا المعلومات أمراً ملحاً إذا أردنا إعادة تحديد موقع لنا في عصر المعلومات الجديد .

وما أريد التأكيد عليه هنا هو أن الممر السريع للوسائط المتعددة في ماليزيا ليس مجرد كيان طبيعي قائم ، وهو ليس مجرد حديقة صناعية أخرى ، كما أنه ليس تقليداً لوادي السيليكون في الشرق الأقصى ، بل إنه يمثل نموذجاً جديداً لإيجاد وخلق قيمة لعصر المعلومات ، ومن المتصور أن يكون الممر السريع للوسائط المتعددة حقل اختبار للتكنولوجيا

(*) كمة في مؤتمر الاستثمار الكندي - أوتاوا - كندا ، في ٢١ نوفمبر ١٩٩٧ م .

الفائقة والذي سيشيح إمكانيات كاملة لهذه الوسائط المتعددة . ونحن نتطلع إلى أن نصبح مركزا عالميا لتطبيقات واختيار مجالات التقدم البارزة لتكنولوجيا المعلومات واستكشافاتها . وبالنسبة لنا ، سيكون هذا في الأساس الوسيلة التي تمكننا من الدخول إلى عالم الاقتصاد القائم على المعرفة الجديدة ، وانتقالنا من مرحلة الاعتماد على العمالة الكثيفة إلى مرحلة الصناعة ذات التكنولوجيا العالمية وصولا إلى عصر المعلومات . وسيكون هذا أيضا طريقنا السريع إلى الوضع المتطور تماما الذي حددناه كهدف لأنفسنا في العقد الثاني من القرن القادم ، والذي نطلق عليه رؤيتنا في عام ٢٠٢٠ .

وقد نجدون أن هذا الأمر يتسم بالتهور والاندفاع من جانب دولة نامية صغيرة . ونحن من أوائل الدول التي نعترف بأننا نخطو فقط خطواتنا الأولى في عالم الوسائط المتعددة المعقد والمتطور . ولكن بوسعنا أن نوفر بيئة مثالية لازدهار التكنولوجيا . والحقيقة أن ما يساعدنا في ذلك هو كوننا دولة نامية ، ونحن نؤمن في الحقيقة موقعا للحقول الخضراء بمنأى عن الأنشطة الصناعية أو المصالح المحضة ، وهو موقع مخصص للتجارة الإلكترونية في العصر الحديث .

وأمامنا في هذا المجال مثال جيد يتمثل في الولايات المتحدة . ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا مهدا للثورة الصناعية ، نجد أن أمريكا هي التي طورتها تطويرا كاملا . وكانت أمريكا بعدئذ بمثابة حقل أخضر ضخم يتيح الفرصة لخلق أفضل الظروف لازدهار التكنولوجيا والتجارة ، لتكون حافزا للتصنيع . وقد اتخذنا هذا نموذجا أو مثالا للاقتداء به . وبطريقة متواضعة فإننا نأمل أيضا أن نضطلع بدور نشط ومحفز . وسوف تنحصر مهمتنا في خلق بيئة مثالية لتكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة ، بيئة يمكن أن تحتوى على الإطار الطبيعي والاقتصادي والتنظيمي وإطار العمل السياسى الذى من شأنه أن يطلق العنان للآليات الإبداعية والخلاقة للابتكار والتقدم فى هذا المضمار .

وبالنسبة لدولة مثل ماليزيا ، والتي تعد أقل تقدما فى المجال الجديد للوسائط المتعددة ،

سيحتاج ذلك إلى قفزة تكنولوجية عملاقة . ولدينا الشيء الكثير الذي نتعلمه . وهنا فإننا نلجأ إليكم وإلى آخرين من أمثالكم . ونحن نعرف أن الممر السريع للوسائط المتعددة يمكن إنجازه فقط من خلال جهد جماعي هائل ، ومن ثم فإننا نسعى للتعاون مع العالم كله . وندعوكم إلى جلب عمليات التكنولوجيا الفائقة لديكم ، وجلب البحوث والتنمية ، ومهارات تكنولوجيا المعلومات لإجراء التجارب والمحاولات من جانبكم ، وبالتعاون مع شركات ماليزية في إطار مبادرة الممر السريع للوسائط المتعددة . ولذا فإننا بحاجة إلى قطاع عريض من شركات الاتصالات اللاسلكية ، والمعلومات ، والبرمجيات للاستفادة من الإمكانيات والطاقات المتاحة ولإثراء البشرية بأسرها .

ولا شك أننا اليوم متوافقون بالفعل مع إمكانية وجود عالم بلا حدود في إطار الاتصالات اللاسلكية . ولن يقضى ذلك على هويتنا ولكننا سنتطور إلى مجتمع قائم على المعرفة ، وهو أمر ينطوي على أهمية عظيمة نظراً لعدم وجود حدود أو حواجز فاصلة أمام المعرفة والتكنولوجيا ، وتختفى فكرة الميزة التنافسية لصالح المشاركة العالمية في الموارد والمهارات ، بينما توفر تكنولوجيا المعلومات الأداة لتحقيق هذا .

إن القوى التي توجه عصر المعلومات ، من قبيل شبكة الاتصالات اللاسلكية الضخمة التي يمكنها نقل المعلومات في أرجاء العالم وفي وقت واحد ، ستعمل على إزالة الحواجز الطبيعية ، والاجتماعية والاقتصادية ، وسيؤدي هذا بعدئذ إلى إنعاش النمو من خلال الشراء المتبادل ، إذا اخترنا أن نستفيد من الفرصة السانحة . والآلية التي تعمل هنا ستكون ذات الآلية التي تركز على مبدأ التعاون ، وبطرق عدة مختلفة ، عبر الحدود ، ودون أن تتأثر بالمسافات ، على أن تتضمن تحالفات فيما بين الشركات التي لم يعد بوسعها المحافظة على أنشطتها الاقتصادية داخل حدودها الخاصة . وهذا هو الأساس الذي يستند إليه برنامج الممر السريع للوسائط المتعددة . إذ سيكون «شبكة» تضم الشركات المتعاونة في ميدان تكنولوجيا المعلومات ، ومعنى آخر ، شبكة متعددة الثقافات للشركات الماليزية والدولية

التي تعتمد تبادلياً على بعضها الآخر والتي تتعاون لطرح منتجات وخدمات جديدة عبر قارة آسيا المتغيرة اقتصادياً ، وخارج حدودها . وشأنها شأن العنكبوت ، فإنها سوف تنسج حتى المزيد من الشبكات المتداخلة والمزيد من شبكات العلاقات وعلاقات التعاون بين الشركات المشاركة . ومثل هذه الشبكة يمكن أن تكون النموذج الجديد للتنمية في عصر المعلومات .

وفي إطار هذه الروح من الإثراء المتبادل فإننا ندعو الشركات الكندية للانضمام إلى الممر السريع للوسائط المتعددة . ولقد عملنا في ماليزيا ، ولفترة من الوقت ، على الدفاع عن سياسة «دع جيرانك يزدهرون» لتحل محل سياسة «افقر جيرانك» التي تعبر عن العقلية الأنانية الحالية حيث تعتبر مكاسب طرف ما خسارة لطرف آخر . ولا يجب أن تقوم الشراكة على لعبة الصفر . وبدلاً من ذلك ، يمكن لكلا الطرفين تحقيق مكاسب ويمكن أن يكون المكسب الإجمالي أكثر من المبلغ الذي يحصل عليه الطرفان .

ولقد قمنا من قبل بترويج فكرتنا عن هذا الملاذ للوسائط المتعددة في هوليوود ، ووادي السيليكون ، والمملكة المتحدة ، والمجر واليابان حيث حازت هذه الفكرة على استجابة قوية . ولدينا ثمة سبب خاص يدعونا للأمل بأن تصبح الشركات الكندية ممثلة قريباً في المشروع ، جنباً إلى جنب مع الشركات المتميزة والرائدة في ماليزيا .

والمعروف أن شركة بيل كندا تشارك بالفعل في مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . ولقد قبل لنيتون ويلسون ، رئيس الشركة ، دعوتنا للانضمام إلى اللجنة الاستشارية الدولية التي تأسست بهدف تقديم المشورة إلى ماليزيا بشأنه . كما أن جامعة سيمون فريزر تعمل كاستشاري رئيسي للمساعدة في إقامة جامعة الوسائط المتعددة التي سيوجد مقرها في محيطه . ونحن ندرك أيضاً أن كندا تحتل الصدارة في مجال تكنولوجيا الألياف البصرية وأنها هي التي قدمت أول كبل بحري من أوروبا إلى نيوفوندا لاند . ولا شك أن شبكة ألياف بصرية لديها القدرة على نقل ما يتراوح من ٢٥ إلى ١٠٠ جيجابايت في الثانية الواحدة ستوفر العمود الفقري للمشروع . إننا نعتبر كندا دولة لتكنولوجيا المعلومات من

الطبقة الأولى فى العالم . ذلك أن أربعمائة من شركات الوسائط المتعددة التى تعمل هنا فى عام ١٩٩٥ ، قد زادت الآن إلى ستمائة شركة تخدم صناعات التعليم ، والمعلومات ، والتسلية وتخدم أيضا احتياجات الشركات المختلفة . ولذا ، فإن عمليات اختراق شبكات الكبل لديكم ، وأيضا شبكات الهاتف والكمبيوتر تعتبر الأعلى فى العالم كله . وفى مسح أجره مؤخرا ، صنف قادة التجارة والأعمال كندا فى المرتبة الثانية بين دول مجموعة السبع فى مجال تكنولوجيا المعلومات ، أى بعد الولايات المتحدة مباشرة . وليس من الغرابة فى شىء إذن أن تردوا على كاليفورنيا الأمريكية بإقامة وادى السيليكون فى الشمال .

وكانت شركة نورتل الكندية لاعباً رئيسياً من البداية كمبادرة لصناعة الاتصالات . وهى قد باتت اليوم من بين الشركات العملاقة فى هذا الحقل ، حيث لديها بالفعل خمسة مصانع فى ماليزيا وحدها . ولدينا اهتمام خاص بالتعاون مع نورتل . فهذه الشركة يعمل بها ثمانية آلاف من العلماء والمهندسين فى شتى مجالات بحوث الاتصالات وهى تنفق ما نسبته ١٤٪ من عائدات مبيعاتها على برامج ومشاريع البحث والتطوير ، وهو ذلك النوع من البحث والتطوير الذى نريده والذى يمكن أن يترجم إلى إنتاج تجارى .

ورغم أن خبرتكم المعروفة فى لعبة هوكى الجليد لا يمكن أن تبلغها دولة أخرى مثل ماليزيا بسبب مناخنا الاستوائى ، فإننا نتطلع إليكم لتزويدنا بالتكنولوجيا ونقلها إلينا . ويسعدنى القول هنا بأن كندا قد كانت سخية فى هذا الصدد ، وهو ما تستحق عليه الشكر من ماليزيا .

بيد أنه لا بد لى أن أحذر من أنه بينما نواصل الاعتماد على نقل التكنولوجيا ، فإننا أصبحنا حتى أكثر طموحا . ونحن لا نريد أن نكون مجرد متلقين أو مستقبلين سلبيين ، وإنما مستقبلين إيجابيين ، وبمساعدة أناس مثلكم ، استطعنا أن نحدد لأنفسنا هدف تطوير تكنولوجيا جديدة تتوافق مع احتياجات ماليزيا ، وبشكل خاص ومحدد ، نأمل فى اجتذاب عمليات تتعلق بالبحوث والتنمية ونريد أن تكون جزءا من المحاولة التى تبذلها الصناعة

العالمية لتطوير حلول الوسائط المتعددة الذكية للتعامل مع الانفجار الهائل الذى نشهده اليوم فى خيارات المعلومات . ولكن الأهم من هذا كله ، وعندما يحصل العالم على الجيل القادم للتكنولوجيا الفائقة ، فإن ماليزيا نريد أن تكون هناك .

وهناك بالفعل بعض الأساس لذلك ، وأقصد تلك الحالة من الانجذاب بين ماليزيا وكندا والتي من شأنها أن تدعم التعاون بيننا . ولدينا أيضا الكثير من القواسم المشتركة التى تربطنا ، والتي من بينها على الأقل ، عامل التنوع الثقافى . إذ أن ماليزيا اتحاد فيدرالى . وفرض هيكل فيدرالى على عدد من الولايات مترامية الأطراف التى يقطنها سكان من أعراق وأديان متعددة لم يكن بالأمر السهل . وسوف تفهمون هذا جيدا . ولكننا نجحنا فى أن نصبح بمثابة نصير للفيدرالية كحل عملى لإدارة ومعالجة مشكلة التنوع العرقى . ومن ثم ، يمكن القول بأن «شبكةنا» متعددة الأعراق .

وثمة اعتبار آخر دفعنى للمجئء إلى هنا وهو السمعة القوية التى تحظى بها هذه البلاد بالنسبة لمفهوم الدولية . فالتجارة الكندية ليست غريبة أيضا عن ماليزيا . إذ أن التجارة الثنائية الكندية الماليزية قد تضاعفت خلال ثلاث سنوات بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٦ من أكثر من بليون دولار إلى ٢,١ بليون دولار أمريكى . وفى عام ١٩٩٦ ، بلغت القيمة الإجمالية للصادرات الكندية إلى ماليزيا ٥٣٦,٥ مليون دولار أمريكى ، فى حين بلغت قيمة صادرات ماليزيا إلى كندا ٦,١ بليون دولار أمريكى ، فكان الميزان التجارى لصالح ماليزيا . واشتملت الصادرات الكندية إلى ماليزيا على الورق ، وألواح المفاتيح الورقية ، والمواد الكيماوية العضوية والمركبات الفضائية . أما الواردات الرئيسية لكندا من ماليزيا فاشتملت على أجزاء الآلات والماكينات الكهربائية ، والآلات ، والمطاط والمنتجات المطاطية ، والملابس . وبالإضافة إلى السلع التجارية ، قدرت صادرات الخدمات الكندية بما يتراوح من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مليون دولار أمريكى سنويا .

ونحن فى ماليزيا نتطلع إلى توسيع نطاق العلاقات التجارية معكم . وبشكل

خاص ، فإننا نقدم إليكم الفرص التجارية الهائلة الكامنة فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، وما نقتصره أو نعرضه هنا هو شراكة ذكية . ونحن نقدم هذه الشراكة ليس كمجرد فكرة مثيرة وإبداعية ، ولكن كعرض تجارى ينطلق من تصورات سليمة درست بعناية . ولقد عملنا طويلا ويجد طوال العامين الماضيين وطورنا هذه الفكرة ونشرنا أساليب تخطيط حديثة ، والتي قد يحق لنا أن نقول بأنها منحتنا قدرة ترسخت لدينا بقوة .

ومن الناحية الواقعية ، فالمشروع منطقة كبيرة نسبيا . إذ يبلغ طولها ٥٠ كيلو مترا وعرضها ١٥ كيلو مترا ، أو ٣٠ ميلاً طويلاً و٩ أميال عرضاً . ومن خلال تركيز فرص تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة فى منطقة واحدة مخصصة لهذا الغرض ، يمكن إيجاد بيئة خاصة جدا ، بها تسهيلات أفضل ويتم إدارتها بفعالية أكثر . ويبدأ مشروع الممر السريع هذا من وسط العاصمة كوالالمبور ، والذي يضم حالياً أطول برجين فى العالم . وقد ساهمت التكنولوجيا الكندية فى إقامة وتشبيد المستويين الحادى والأربعين والثانى والأربعين من هذين البرجين . وينتهى المشروع جنوباً حتى مطار كوالالمبور الدولى الجديد ، والذي ، عندما يتم افتتاحه فى مارس القادم ، سيكون الأكبر من نوعه فى منطقة آسيا-الپاسيفيك وسوف يصبح ملتقى اتصالات إقليمى .

وهناك مدينتان ذكيتان مستقبليتان سوف تشكلان النواة لمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة وهما : مدينة بوتراجايا ومدينة سايبيرجايا . ومدينة بوتراجايا هى العاصمة الإدارية الجديدة للبلاد ، أما الأخرى فهى مدينة الإنترنت ، أو بالأحرى هى أشبه بمكة حيث ستكون بمثابة القبلة التى تتجه إليها شركات تكنولوجيا المعلومات التى توفر الخدمات والعمليات للشركات متعددة الجنسية لكى تتولى إدارة وتوجيه أنشطتها الصناعية والتسويقية فى أرجاء العالم فى مجال الوسائط المتعددة ، وأيضاً إنتاج وتسويق منتجاتها وخدماتها المختلفة .

وليس من السهل أن نصف فى كلمات قليلة المفهوم الواسع المدى لمشروع الممر

السريع للوسائط المتعددة . فالغرض من هذا المشروع هو توفير قاعدة خصبة وغنية للنشاط التجارى والشركات التجارية ، حتى تركز مهاراتها ومواردها الفريدة على تطوير صناعة الاتصالات فى العصر الجديد . وسوف يتعين على هذا المشروع دمج العديد من التكنولوجيات وإقامة بيئة تجارية موجهة تكنولوجيا . ويحدونا الأمل فى أن يمكن هذا التركيز للشركات فى مكان واحد من خلق هذه البنية التجارية التعاونية القوية التى تشجع على إقامة روابط واتصالات فيما بينها . بيد أننا لا نتحدث فقط عن مبان ، ومنشآت وأنظمة . إذ أن فكرة المشروع فى جوهرها تعتمد على توفير مساحة طبيعية وسيكولوجية للإبداع . ونحن نعتبر المشروع بمثابة مكان للاستعلام والتحقق والفضول الفكرى . والفكرة ليست جديدة . فمختبر كافيندش فى جامعة كمبريدج يعتبر تجمعا للمواهب والعقول العلمية وهو ملتقى للأفكار والمعلومات كذلك . وهكذا استطاع هذا المختبر أن يفرز بعضا من أعظم علماء الطبيعة فى العالم . ولكن مشروعنا ، ولأنه موجه تجاريا ويقوم على النشاط التجارى ، فسوف يركز على تطوير الاستخدمات والتطبيقات العملية للوسائط المتعددة من أجل التجارة ولتلبية الاحتياجات التجارية والشخصية لعامل المعرفة فى القرن الحادى والعشرين . وسيكون المشروع حقل اختبار عالمى حيث يمكن اختيار أساليب تكنولوجية جديدة .

وستكون مدينة بوتراجايا ، وهى المركز الإدارى الجديد ، حقل الاختبار للحكومة الإلكترونية الجديدة ، حيث توفر الفرص للشركات للأداء البيروقراطى الفعال الذى سيكون أقرب إلى البيروقراطية اللاورقية وفى ظل ظروف حقيقية لبيئة الحكم . ويشمل ذلك أيضا البحث الاجتماعى ، وهو ما يعنى اختبار مضامين وانعكاسات المعلومات اللامحدود على المجتمع وبشكل فوري .

وستوفر ماليزيا المحيط الطبيعى للمشروع ، وهو عبارة عن سبعة آلاف هكتار من الغابات الاستوائية الخضراء ، ومزارع زيت النخيل والمناطق الريفية . وسوف يتم المحافظة

على الكثير من المساحة الخضراء وحماتها . وستوفر الحكومة الحافز ، وقوانين الإنترنت التي تضع الأساس للنشاط التجاري ، وأيضا السياسات الودية التجارية واللوائح والنظم . ونأمل كذلك فى أن يستغل القطاع الخاص الفرصة للمشاركة فى تنفيذ هذا المشروع .

وفى محاولة لاختبار هذه الرؤية ، عقدنا الاجتماع الأول للجنة الاستشارية الدولية للمشروع بجامعة ستانفورد ، بولاية كاليفورنيا . وفى الاجتماع عكف أقطاب الصناعة من ذوى الشهرة العالمية على إخضاع الاقتراح لعملية تقييم دقيقة وصارمة . ونحن نتحدث هنا عن أشخاص من أمثال جيم باركسديل رئيس شركة نتسكيپ ، وبيل جيتس رئيس شركة ميكروسوفت ، وسكوت مكنيللى رئيس شركة صن ميكروسيسستمز وكثيرين غيرهم . وقد أبدى كل هؤلاء حماسهم للمشروع . وأشعر أن هذا يرجع فى الأساس إلى حقيقة مفادها أنه بالإضافة إلى المزايا الفعلية للمشروع ، فإننا حرصنا على الجدية فى إزالة العقبات البالية التى كانت تعترضه والتى كانت تتمثل فى سياسات العصر الصناعى ، وقوانينه ، وممارساته ، واتجاهاته . وستواصل اللجنة الاستشارية الدولية مراقبة ورصد تقدم المشروع كما تقدم المشورة على المستوى الاستراتيجى .

ويجرى العمل الآن على قدم وساق فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . ويتم حاليا تنفيذ البنية التحتية «الصلبة» وعلى مراحل سريعة . ومع هذا ، فإننا نعتبر أن البنية التحتية «المرنة» هى المنطقة التى من المرجح أن تحتاج إلى أقصى قدر من الإبداع والابتكار . ومن جانبها ، تعد الحكومة الماليزية ، التى هى دائما صديقة للتجارة ، والتى اعتادت على التعامل مع المستثمرين الأجانب ، تعد حتى بأن تكون أكثر مودة وكرما فى تعاملها مع الشعوب المشاركة فى المشروع :

- فالعاملون فى مجال المعرفة المصنفون من فئة الضيوف الخصوصيين سيدخلون إلى منطقة المشروع ويخرجون منها دونما أى تأخير .

- وسوف نسمح بالملكية بنسبة مائة بالمائة للشركات وبالتوظيف بدون أية قيود للعاملين من

الخارج .

- وهناك حوافز سخية مثل الإعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات .
- ولن نفرض رقابة على الإنترنت . ولكن إذا قام أى شخص بتفريغ وتوزيع مواد غير مرغوبة أو غير قانونية ، فسوف يخضع للقوانين المطبقة فى البلاد .
- وستجد الشركات أن بوسعها أن تتنفس هواءً جديداً من خلال آلية تنظيمية . إذ سيجرى تقليص الإجراءات البيروقراطية إلى أقصى حد ممكن . وستكون المتطلبات الرسمية قليلة وسيجرى تسريع الموافقات المطلوبة . فعلى سبيل المثال ، لن تستغرق الإجراءات الخاصة باستخراج تصاريح العمل وإصدار تأشيرات الدخول لمرات متعددة سوى ثلاثين يوماً .
- سيؤدى إيجاد نظام الوكالة المركزية ذات الرحلة الواحدة إلى توحيد العملية برمتها ، وذلك من خلال تعامل الشركات مع مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة والتي ستوجه إليها كافة الاستعلامات والاستفسارات . وهى الجهة التى تحصلون منها على أية تصديقات أو موافقات رسمية قد تحتاجونها .
- وقد استغنيا عن نظام المناقصات التقليدية لصالح «المقترحات ذات الأفكار والمفاهيم» ، وهو ما يعنى مرة أخرى تبسيط الإجراءات كلها .
- وقد أدركنا فى وقت مبكر أهمية حقوق الملكية الفكرية ومدى الحاجة إلى فئة خاصة لقوانين الإنترنت . ولذا ، فإن قانون تلاقى الوسائط المتعددة لسنة ١٩٩٧ ، يهدف إلى دعم ومساندة الشركات المشاركة فى التجارة الإلكترونية وإلى حل بعض المشكلات المرتبطة بتلاقى الاتصالات ، وصناعات البث الإذاعى والتليفزيونى والحاسبات الآلية .
- والحقيقة أن القوانين الخاصة بالإنترنت والتي وضعها البرلمان ووافق عليها تنطوى على قيود تنظيمية وتشريعية ، مداها أبعد مما كان عليه الحال من قبل ، وهى محاولة شجاعة للسيطرة على جرائم الكمبيوتر ، والدخول غير المشروع إلى شبكة الإنترنت ، والجاسوسية

التجارية والسرقة ، واستخدام وسائل غير مشروعة لتقليد التوقيعات الرقمية وتزويرها وأيضا الصفقات التي تتم عبر الكمبيوتر ، وذلك بالإضافة إلى إجراءات حماية أخرى لا تشملها القوانين الحالية . ونحن ندرك في الوقت ذاته أن قوانين الإنترنت ما زالت تتطور . ومن المؤكد أن هنالك تعديلات ستطرأ على هذه القوانين ، حتى يمكنها مواكبة الاستخدامات الجديدة للوسائط المتعددة في الوقت الذي تبرز فيه مشكلات جديدة من جراء التكنولوجيات الجديدة ، ولكن هناك إطار عمل قانوني كاف من شأنه أن يوفر مستوى الارتياح الذي ينشده المستثمرون المحتملون ، والذي يمكن أن يجعل ماليزيا زعيما إقليميا في مجال الحماية الفكرية .

ولكن بينما يجري تنفيذ هذا النظام ، فإننا ندرك أيضا أن السعي وراء التجارة يعنى السعي وراء الفرصة . ذلك أن إمكانات الاستثمار واسعة ولا حدود لها ، بيد أننا نود أن نلفت انتباهكم إلى بعض الفرص المحددة التي تتجسد في مشروعاتنا القومية السبعة ، وهي كلها مجالات رئيسية لاستخدام الوسائط المتعددة تهدف إلى صدارة التنمية لهذه الصناعة في إطار المشروع . ومن المقدر أن تختبر هذه المشروعات دور المعلومات والوسائط المتعددة في مواقف حياتية حقيقية ، وفي محيط المجتمع الإنساني كما نعرفه . وكمثال على ذلك ، فإننا نعكف حاليا على دراسة مقترحات مختلفة بشأن بطاقة ذكية قومية واحدة تحمل محل كل البطاقات التي من المتوقع أن تحملها بأعداد متزايدة . وستكون هذه بطاقة واحدة متعددة الأغراض سنصدرها لكافة المواطنين الماليزيين كي يستخدمونها كبطاقة هوية ، وبطاقة ائتمان ، وحافظة نقود إلكترونية وغير ذلك . وفي النهاية ، سوف تستخدم هذه البطاقة في جميع المعاملات الإلكترونية مع الحكومة .

والاستخدامات الأخرى للبطاقة الذكية تعد مبتكرة وإبداعية بطريقة متساوية . وسيتم إدخال الحكومة الإلكترونية ، التي تستخدم تكنولوجيا الوسائط المتعددة ، في مدينة بوتراجايا . والهدف النهائي لهذه الحكومة الإلكترونية هو تقديم خدمات إلى الأفراد أكثر

كفاءة وفعالية وأقل كلفة . وثمة مثال آخر يتمثل فى الطب العلاجى عن بعد . والعناصر الرئيسية هنا تضمن إجراء استشارة عن بعد ، وكذا العلاج التشخيصى لمعرفة أعراض المرض ، والسجلات الحقيقية للمريض وتوفير شبكة طبية إلكترونية طبيعية . وهذا كله يناسب ، وبطريقة فريدة ، احتياجات السكان لدينا فى المناطق الريفية النائية .

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن أعمال البحث والتطوير ، والتي تعتبر من أهم أولويات المشروع ، سوف تتعزز من خلال توفير مراكز للبحوث والتطوير وإقامة روابط وصلات بين قطاع الشركات والجامعات . وبالطبع فإن جامعة الوسائط المتعددة تعتبر صناعة مركزة وهى التى سوف تتصدر ظهور مجتمع بحوث لتكنولوجيا المعلومات وخلق عاملين معرفيين أكثر كفاءة . ونحن نحاول أن نراكم لدينا المزيد من الأصول الفكرية وأن نبني قاعدة فكرية . وسيعمل المشروع على تسريع هذه العملية .

وكما ترون ، فإنه من خلال تطوير العناصر والمكونات الرئيسية لمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، فإننا قد حاولنا أن نكون ناشطين فى توقعنا وتصورنا لعالم المستقبل وللعالم خارج ماليزيا . وهناك العديد من المجالات التى يمكن أن تشارك فيها الشركات .

وفى الوقت ذاته ، ندرك أن ما يخشاه القطاع الخاص هو أن الحكومة قد لا تفهم دائما واقع أو حقيقة عمل النشاط التجارى على الأرض ، ولا سيما فيما يتعلق بظروف التشغيل والقيود المفروضة . وفى ماليزيا ، لدينا عملية من الاستشارات المتطورة جدا بالتعاون مع القطاع الخاص والشركات الخاصة وهى عملية قد جرى إنجازها وبنائها فى إطار تنمية مشروع من البداية . ومن ثم ، فإن الشركات التى تتمتع بوضع المشاركة فى هذا المشروع لديها إمكانية الوصول المباشر إلى شخصياً وباعتبارى رئيساً لكل من المجلس التنفيذى واللجنة الاستشارية الدولية التابعين للمشروع كما يمكنها الوصول إلى نائب رئيس الوزراء ، الذى يتولى بدوره رئاسة مجلس المؤسسين .

وإذا كان هناك ثمة حاجة إلى دليل أو برهان آخر يثبت نيتنا الجادة أو حسن نوايانا وراء

فلسفتنا الصديقة للتجارة ، فسوف تجدونه في قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذى النقاط العشر . فالحكومة الماليزية تلتزم رسميا حيال جميع الشركات التي تتمتع بوضع المشاركة فى المشروع بما يلى :

- ستوفر ماليزيا بنية تحتية معلوماتية طبيعية على أعلى مستوى فى العالم .
 - سوف تسمح ماليزيا بالانتقال غير المقيد للعاملين فى مجال المعرفة داخل وخارج البلاد دونما أية قيود للتوظيف .
 - ستضمن ماليزيا حرية الملكية للشركات .
 - سوف تسمح ماليزيا بحرية جمع رؤوس الأموال على المستوى العالمى والخاصة بإقامة البنية التحتية لمشروع وأيضا حرية اقتراض الأموال .
 - ستقدم ماليزيا حوافز مالية تنافسية بما فى ذلك عدم فرض ضريبة على الدخل أو الإعفاء من ضريبة الاستثمار لفترة تصل إلى عشر سنوات ، كما لن تفرض رسوما على استيراد معدات الوسائط المتعددة .
 - سيصبح المشروع رائداً فى المنطقة فى مجال حماية الملكية الفكرية وقوانين الإنترنت .
 - ستضمن ماليزيا عدم فرض رقابة على الإنترنت .
 - سيحظى المشروع بتعرفة للاتصالات تتمتع بالمنافسة عالميا .
 - ستطرح ماليزيا عقوداً رئيسية خاصة بالبنية التحتية للمشروع للشركات الرائدة التى ترغب فى استخدام المشروع كمحور إقليمى لها .
 - ستوفر ماليزيا وكالة تنفيذ على مستوى عال من الكفاءة لكى تعمل كجهة «واحدة» للتأكد من أن المشروع يلبى الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالشركات .
- وكل ما يبقى بعد ذلك هو نظرة مستقبلية إلى الأمام . إذ أن المرحلة الثانية من المشروع

ستشهد ارتباط الممر السريع للوسائط المتعددة بمدن أخرى في ماليزيا وحول العالم وعندئذ ،
نتوقع مشاركة أكثر من ١٥٠ شركة فيه . وبحلول عام ٢٠٢٠ ، ستدخل البلاد كلها في إطار
المشروع حيث سيرتبط ملايين عن ١٢ مدينة ذكية بالطريق الرئيسي العالمى للمعلومات ،
وهكذا تصبح نقطة وصل عالمية بكافة المدن الذكية الأخرى فى هذا الكوكب . وسوف يزيد
عدد المشاركين فى المشروع إلى خمسمائة شركة من الشركات العالمية .

بل إنه سيكون لدى المشروع محكمة عدل الإنترنت . وفيما يتعلق بالخاوف
الاجتماعية ، فإننا نأمل أنه إضافة إلى كونه حقل اختبار لتكنولوجيات جديدة ، فإنه
سيساعد فى تطوير والتأثير على الثقافة الجديدة للمعلومات الكونية ، وعلى النحو الذى
يمكننا بالضرورة من إحكام السيطرة على الصراع بين الرقابة والترخيص والتعويض عن
الأثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن التدفق المستمر للمعلومات الفورية التى لا تخضع
للرقابة .

وليس هناك شىء جديد ، أو بالأحرى ليس هنالك تقدم تكنولوجى فيما نعرضه
هنا ، ولكننا نعتقد أن هذه المبادرة منظمة على أساس دقيق ، وأنها تتسم بشمولية غير
مسبوقة على الإطلاق . وعندما ندعوكم للمشاركة فى هذا المشروع ، فسيكون ذلك فى
المقام الأول بدافع من الاهتمام الذاتى الجماعى . وببساطة تامة ، فإننا نعتقد أن المشروع
صفة جيدة للجميع ، أى لكم ولنا أيضا .

٧- التَّعَاوُنُ بَيْنَ الْجَنُوبِ وَالْجَنُوبِ . (*)

هنا في العاصمة الماليزية كوالالمبور كان مولد مجموعة الـ ١٥ عام ١٩٩٠ . واليوم نلتقى معا مرة أخرى في القمة السابعة لمجموعة الـ ١٥ لكي نعاهد أنفسنا مجدداً على تكريس جهودنا لقضية التعاون بين الجنوب والجنوب . وأنا واحد من أشد المؤمنين بالتعاون من أجل المنفعة المتبادلة بين جميع الدول ، ولا سيما بين دول الجنوب ، والتي حرم العديد منها لفترة طويلة من أية منافع أو فوائد حقيقية من علاقاتها السياسية والاقتصادية الدولية .

والحقيقة أنه لفترة من الوقت ، دأبت ماليزيا على الترويج لسياسة «دع جيرانك يزدهرون» . ونحن نفعل ذلك لأننا اضطررنا إلى إدراك أن الجار المزدهر هو في الواقع جار مسالم وودود . وفي إطار مجموعة الـ ١٥ ، نريد أن نقترح بأن تمتد سياسة «دع جيرانك يزدهرون» لتشمل العديد من المناطق والقارات . وإلى جانب ذلك ، فإننا جميعا جيران في عالم معولم . وباستطاعتنا فقط زيادة تجارتنا وعلاقاتنا الاقتصادية إذا كنا جميعا مزدهرين . فالدول الفقيرة تدخل في علاقات مع شركاء تجاريين فقراء ، فإنه من الأمور التي تبدو ملحة أن نساعد بعضنا الآخر حتى نصبح أكثر ازدهارا .

وليس ثمة شك في أن عجائب التكنولوجيا الحديثة ومنجزاتها قد ساعدت في تقريب المسافات بين الدول . وتعتبر عولمة التجارة والاستثمار من الحقائق التي لا بد من أن نعترف بها . إذ لا نستطيع أن ننأى بأنفسنا عن عملية تحرير التجارة وممارسات الاستثمار . وبينما يتعين علينا قبول إزالة حواجز التجارة بين الشعوب ، فإنه يجب علينا أيضا أن نسعى جاهدين لتحقيق الانضباط والنظام في إدارة شئون التجارة للعالم كله . ذلك أن نظاما تجاريا عالميا فوضويا ، أي النظام الذي يستحوذ فيه الأقوياء على كل شيء لأنفسهم ، قد يؤدي إلى

(*) كلمة في افتتاح القمة السابعة لمجموعة الـ ١٥ في سرى كيمبانجان - ماليزيا ، في ٣ نوفمبر ١٩٩٧ م .

أن نخسر حتى النذر اليسير الذى قد حصلنا عليه من الاستقلال الذى نلناه مؤخراً .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة كى أنقل إلى زملائى فى مجموعة الـ ١٥ بعض التجارب المؤلمة التى قد مررنا بها فى جنوب شرق آسيا فى غضون الأشهر الماضية عندما أثار بعض مضاربي العملة الفوضى وأضعفوا اقتصاداتنا باسم حرية التجارة .

فى ماليزيا وفى بلاد أخرى فى جنوب شرق آسيا ، أمضينا عقوداً بذلنا فيها الجهد والعرق منذ الاستقلال لتطوير بلادنا وتنمية اقتصاداتنا . وسجلت دولنا أعلى معدلات للنمو بصورة مستمرة وعلى مدى سنوات . بيد أن هذا كله لا بد من أنه قد ذهب أدراج الرياح . عندما ، وخلال بضعة أشهر ، تسبب تجار ومضاربو العملة فى إضعاف اقتصادات دولنا وإفكارها ، وذلك فقط من خلال تخفيض قيمة عملاتنا . وتزعم المؤسسات الدولية التى قد وضعنا ثقتنا فيها أنها عاجزة عن اتخاذ أى إجراء ضد هؤلاء التجار والمضاربين . ومما يدعو للأسف أن قواعد المتاجرة بالعملات يضعها هؤلاء التجار وأن هذه القواعد قد استهدفت تحقيق منافعهم وحدهم . وهكذا ، فى مقابل كل دولار يودعونه ، يسمح المصرفيون لهم بأن يجنوا ما يعادله عشرين مرة . ولأن الأموال التى بحوزة هؤلاء التجار تتحول إلى مليارات الدولارات ، فإنه يصبح لديهم من الأموال التى يتلاعبون بها ما يفوق الاحتياطات المملوكة لمعظم البلدان النامية .

وقد تؤدي جوانب ضعف معينة فى اقتصاد دولة ما إلى تخفيض قيمة عملتها . وغالبا ما يشار إلى عوامل الضعف الرئيسية هذه كما لو كانت السبب المباشر فى إضعاف العملات . والحقيقة هى أن العملات تضعف فقط إذا باعها تجار العملة بالدولار الأمريكى ، وهؤلاء التجار لا يفعلون ذلك لإنقاذ استثماراتهم . وفى الحقيقة ، فإنه ليس لديهم استثمارات فى دولنا . وما يفعلونه فى الواقع هو اقتراض عملة معينة من مواطنين أجنبى أو محليين تم بيعها مقابل الدولار الأمريكى .

ووفقا لقواعدهم الخاصة بالاتجار فى العملة ، فإنه فى كل مرة يبيع فيها هؤلاء التجار

كمية كبيرة من العملة ، تنخفض القيمة بنسبة مئوية معينة . ومن خلال البيع المتكرر للعملة تأخذ قيمتها في الانخفاض . وعندما تنخفض العملة بما يكفي ، يقوم التجار بإعادة شرائها لتسليمها إلى المشتريين الذين كانوا قد باعوها إليهم في البداية بسعر أعلى . وبالطبع فإنهم يحصلون على ربح عال من هذه العملية .

وباستطاعة تجار العملة أن يفعلوا هذا مع أية عملة ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيضها وتحقيق أرباح ضخمة لأنفسهم في هذه العملية . ولقد رأينا الآن كيف أنه حتى العملة الأقوى لدى الدول ذات الاقتصاد الأقوى يمكن أن تتعرض للهبوط . والفقدان المتكرر للثقة لا يعدو أن يكون أكثر من ذريعة أو حجة لشن هجوم وتحقيق أرباح .

ولابد من أن يكون الهدف هو عملة دول على درجة من الرخاء . ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الدول الفقيرة لم تتكبد أبداً فقدان الثقة من جانب هؤلاء التجار والمضاربين . وكتيجة لذلك ، عندما تتصاعد الهجمات على عملة دولة مزدهرة ، فإنها تنخفض فعليا أمام عملة الدول الأفقر . وإذا كان فقدان الثقة أو العوامل الرئيسية السيئة هي أسباب انخفاض قيمة العملة ، فإن من المؤكد عندئذ أن عملة البلدان الفقيرة هي التي يجب أن تنخفض ، وإذا لم تنخفض فإن ذلك يعني ببساطة أن عملية التخفيض كانت مصطنعة .

وهذا التخفيض المتعمد لعملة دولة ما من جانب تجار العملة لمجرد تحقيق أرباح يعتبر إنكاراً خطيراً لحقوق الشعوب المستقلة . ذلك أن عملية التخفيض هذه تضعف اقتصاد الدولة لأنها تقلل من القوة الشرائية لتلك الدولة ، بل إنها تقلل من دخول الأفراد ، الأغنياء والفقراء على السواء . ويؤدي ذلك بدوره إلى تضخم وكساد اقتصادي . والأسوأ من ذلك أنه يقضي على العديد من سنوات العمل الشاق والتضحيات . ومن الناحية الأخرى ، يجني تجار العملة أرباحاً تصل إلى مليارات الدولارات ولا يدفعون أية ضرائب إلى الدول التي تسببوا في إفقارها وجنى أرباحها .

وبكل المقاييس ، فإن النظام الحالي للتجار بالعملة يعتبر غير أخلاقي وغير عادل

بالنسبة للدول التي تتعرض لهجوم تجار العملة . وإذا كنا سنقبل العوالة ، فإنه لابد عندئذ من وجود نظام عادل للمتاجرة ، سواء أكانت متاجرة بالسلع والخدمات ، أم بالأسهم أو العملات . وقوى السوق وحدها لا يمكن أن تحدد ما إذا كانت القواعد والنظم عادلة للجميع ، ومنذ البداية ، نجد أن قوى السوق وحدها كانت تميل إلى الاستغلال . وهكذا كانت بضع زجاجات من الويسكى هي الثمن الذي دفع لشراء جزيرة مانهاتن ، كما دفعت خرزات زجاجية مقابل شراء سلع قيمة وكنوز للسكان الأصليين .

وعلى ذلك ، لا يمكن أن يعتمد نظام تجارى عالمى على قوى السوق اعتماداً تاماً . وقد حان الوقت لوضع قواعد عادلة للسوق . وإذا لم نفعل ذلك ، فسوف يتعين أن يبدأ النضال من أجل الاستقلال مرة أخرى ، نظراً لأن قوى السوق الحالية ستؤدى حتماً إلى ظهور إمبريالية جديدة أكثر ضعفاً من القواعد القديمة .

وكما كان الحال فيما مضى ، يجب أن تواصل مجموعة الـ ١٥ المحافظة على المشاورات المباشرة والفعالة والمتظمة بين البلدان النامية والمتقدمة حول السياسات الاقتصادية العالمية ، وبدون تعريفات واضحة ومحددة لما تعنيه العوالة ، فإننا قد نجد أنفسنا عاجزين ومحرومين ، نظراً لأنه من المستحيل تماماً فى الغالب تصحيح الأمور وتقويمها بعدما تكون الحقائق قد تكشفت . ومرة أخرى ، أود أن أشير إلى أن نظام الاتجار بالعملة لم يكن لدينا أى رأى فيه ، ونجد أنه من المتعذر الآن تقريباً تصحيح هذا النظام حتى على الرغم مما يبدو واضحاً من أنه يعمل ضد مصالحنا .

وفى الاجتماع الوزارى الأخير لدول منظمة التجارة العالمية فى سنغافورة ، عمل وزراء التجارة فى دول مجموعة الـ ١٥ معاً لتحقيق نتائج مفيدة . ويجب أن نتطلع الآن إلى الاجتماع الوزارى لدول منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٨ فى جنيف ، وأن نطلب من وزرائنا المشاركة مرة أخرى فى مشاورات مكثفة قبل الاجتماع . ولدى اقتناع جازم بأن بوسع مجموعة الـ ١٥ القيام بدور فعال فى المفاوضات مع الدول المتقدمة .

لقد مر عامان الآن منذ اجتماع سنغافورة ولا يمكن القول بأن منظمة التجارة العالمية قد جلبت المنافع التي كانت تتوقعها الدول النامية . وعلى النقيض من ذلك ، بدأت اتجاهات مقلقة في الظهور على السطح . فنحن نواجه الآن تهديد العمل الأحادي ، وإنكار وضع ومكانة الدول النامية والليبرالية في تجارة المنسوجات ، والملابس ، والسلع . وقد نتعرض أيضا لتهديد متمثل في ظهور قيود جديدة ، وإجراءات مناهضة للإغراق وخلل في تجارة الخدمات . والواقع أن الأنظمة التجارية التي أمكن تصورها قبل ظهور منظمة التجارة العالمية والتي لم تكن معروفة للدولة النامية أصبحت الآن متأصلة حتى أن كثيرين يبدون الآن القليل من التعاطف للشكاوى من أنها باتت ضارة للرفاهية الاقتصادية للبلدان النامية .

وعندما تحدثنا عن الاستثمار المباشر الأجنبي والحاجة إلى انفتاح دولنا أمامه فإننا كنا نفكر عندئذ في إقامة صناعات مولدة للوظائف وموجهة للتطوير . وقد فشلنا في التمييز بين الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل . والآن أصبحنا ندرك كيف يمكن أن تدمر الاستثمارات أسواقنا وبورصاتنا المالية . فبعد أن يعمدوا إلى دفع أسعار الأسهم إلى مستويات عالية مبالغ فيها ، يقوم المستثمرون الأجانب بإغراق الأسهم وجمع أرباح مالية كبيرة . ولم يبق لدى المستثمرين المحليين سوى أسهم عديمة الجدوى قيمتها أقل بكثير من القروض التي حصلوا عليها من البنوك لشرائها . وأصبح العديد من هؤلاء المستثمرين مفلسين وواجهت الشركات الخطر نفسه .

ومن الأفضل كثيراً لنا الاستثمار في قدرات وطاقات إنتاجية في بلادنا وفي دول نامية أخرى بدلاً من الاعتماد على تدفقات الأموال داخل دولنا .

وكما نعرف جيداً ، يتألف الجنوب من دول في مراحل مختلفة من التنمية بمستويات متنوعة من الرخاء الاقتصادي . وما زالت مساعدة التنمية الرسمية عنصراً مهماً ومكوناً أساسياً للميزانية العامة لدى العديد من البلدان النامية . ولهذا ، لا بد من أن تتدفق مساعدة التنمية الرسمية على الدول التي ما زالت بحاجة إليها .

وفى ذات الوقت ، نجد أن مشكلة الديون ما زالت تجتاح بعض دولنا فى الجنوب . ونحن نرحب بالاتفاق الذى توصل إليه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى العام الماضى بشأن الدول الفقيرة المثقلة بالديون ، فالنسبة إلى العديد من هذه الدول ، فإن الحل الوحيد لمشكلة الديون هذه يكمن فى إلغائها .

وثمة واقع حقيقى آخر نواجهه اليوم وهو عصر المعلومات . إذ أن جوانب التقدم التى قد تم إحرازها مؤخراً فى مجال تكنولوجيا المعلومات قد باتت من الظواهر المألوفة إلى حد أنه أصبح من الصعب ملاحظتها ومواكبتها . ومع هذا ، لابد من أن نعترف بأن عصر المعلومات سوف تخيم أجوائه علينا جميعاً فى المستقبل القريب جداً ، ولابد من إعطائنا بعض الوقت وقدر من الدعم حتى نستطيع التكيف مع سلسلة المتغيرات التى من المرجح أن نشهدها من جراء ذلك كله .

وحتى يمكننا مسايرة عصر المعلومات ومواكبة أوجه التقدم فى عالم الوسائط المتعددة ، فقد دشنت ماليزيا مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، وهو مشروع عملاق ينفذ على مساحة من الأرض تبلغ ٥٠ كيلو متر طولاً و١٥ كيلو متراً عرضاً ويمتد من كوالالمبور حتى مطار كوالالمبور الدولى الجديد فى مقاطعة سيپانج . وسيكون مشروع حقل اختبار لتطوير الاستخدامات والتطبيقات المتنوعة لتكنولوجيا المعلومات . وبينما نتوقع مشاركة شركات الوسائط المتعددة من البلدان المتقدمة ، فإننا نعرف أن دولاً مثل الهند وإندونيسيا وغيرهما قد أحرزت تقدماً فى هذا المضمار ولديها مشروعاتها الخاصة بها . ونأمل أن تستفيد دول الجنوب أيضاً من المشروع المالىزى .

ولاشك فى أن مجموعة الـ ١٥ قد قامت لأسباب فريدة . فهى واحدة من التجمعات الاقتصادية القليلة للدول النامية التى تتخطى حدود منطقتها الجغرافية . ومن بين أعضائها البعض من أكثر الدول النامية نشاطاً فى العالم . باستطاعتنا أن نختار إما الاستفادة من هذه الطاقة الكامنة فى مجموعة الـ ١٥ أو إضاعتها وإهدارها . وما لا يمكننا أن نتحمله هو

التقاعس فى ظل عالم تجتاحه العولمة بسرعة . ونحن فى الجنوب بحاجة إلى تحديد رؤيتنا الخاصة فى ظل هذه الآفاق الجديدة ، وبحاجة أيضا إلى اقتحام أسواق غير تقليدية وإقامة روابط وصلات متعددة الجوانب وشراكات جديدة بين دولنا . وهذا الاجتماع الذى نعقده هنا فى كوالالمبور يتيح لنا فرصة سانحة للاستفادة من كل هذه الإنجازات ، ونحن بحاجة إلى معالجة عيوبنا ومكامن الضعف والقصور لدينا ، وإلى ترسيخ قدراتنا وتعزيزها . ولذا ينبغى ألا ندع التحديات التى تواجهنا تحجب عنا الرؤية التى يمكن من خلالها استشراف الغد ونحن نتقدم صوب الأفق الجديدة .

٨- مبادرات التعاون الاقتصادي لمجموعة الآسيان . (*)

أود بادئ ذي بدء ، أن أتقدم بالتهنئة إلى وزراء الاقتصاد في الدول الأعضاء في مجموعة جنوب شرق آسيا (الآسيان) لما حققوه من إنجازات رائعة في إطار التعاون الاقتصادي في غضون السنوات العشر الماضية . فهذه الإنجازات ، مقرونة بتقدم اقتصادي مستدام للدول الأعضاء في المجموعة ، كل على حده ، قد جعلت من الآسيان لاعبا مهما في ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية .

واسترجع هنا ما قلته أمام المؤتمر الاقتصادي الأول للآسيان قبل عشر سنوات في كوالالمبور حيث طرحنا آنذاك التحدي الرئيسي الذي يواجه دول المجموعة والمتمثل في إقامة علاقة أوثق وأكثر إيجابية وتكاملا في مضمار التعاون الاقتصادي . واليوم ، يحق لنا أن نشعر بالفخر لأن إرادتنا الجماعية قد حققت لنا أولى الثمار والنتائج الملموسة لجهدنا المشترك . فقبل عشر سنوات ، لم تكن فكرة إقامة منطقة تجارة حرة لمجموعة الآسيان فكرة مقبولة . وكان ينظر إلى هذه الفكرة باعتبارها خطوة من شأنها أن تعمل ببطء على تآكل سيادتنا الوطنية . واليوم ، ندخل السنة الخامسة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة الآسيوية ، والمعروفة اختصارا باسم أفتا ، وهي تلك المبادرة التي قد حققت نجاحا أكبر من ذلك الذي حققته المبادرة السابقة بشأن النظام التجاري التفضيلي . فقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين دول رابطة الآسيان في العام الماضي ١٥٥٢ مليار دولار ، أي بزيادة عشرة أضعاف من عام ١٩٨٧ عندما وصل حجم هذه المبادلات إلى ١٤٧ مليار دولار فقط . ويتم تغطية أكثر من ٩٥٪ من هذه المبادلات التجارية بامتيازات للتعرفة التجارية بموجب اتفاق التعرفة التفضيلية الفعالة

(*) كلمة في الاجتماع التاسع والعشرين لوزراء اقتصاد مجموعة الآسيان في پيتالنج جايا- ماليزيا ، في ١٦

المشتركة والذي سيؤدى إلى تحقيق منطقة التجارة الحرة الآسيوية أفتا .

وعندما شرعنا فى تنفيذ منطقة التجارة الحرة الآسيوية أفتا ، فإننا لم نقصد من ورائها فقط زيادة التجارة الإقليمية الداخلية فيما بين دول الآسيان . ذلك أن أكبر الأسواق لسلعنا تقع خارج الآسيان ، كما أن إمكانات التوسع وتحقيق النمو الإقليمى تكمن فى السوق الدولية . ونحن بحاجة إلى أن تزيد منطقة أفتا من المنافسة وأن ترفع من كفاءة صناعاتنا حتى تصبح أكثر تنافسا فى السوق العالمية . وهذا بدوره سيحول الآسيان إلى منطقة تجارية جذابة للاستثمار المباشر الأجنبى طويل الأجل ، وسيعمل كذلك على جذب المزيد من المنتجين الدوليين لإقامة مشروعاتهم التجارية فى المنطقة ، وأود أن نتذكر هنا أنه كلما زادت التجارة الداخلية بين دول الآسيان ، أصبحنا أكثر جاذبية للاستثمار المباشر الأجنبى .

إن القوة التى تدفعنا للأمام تتطلب منا أن نتجاوز حدود التخفيضات فى التعرف . وتحتاج مشاركة الآسيان فى الإنتاج الصناعى إلى تعزيزها ودعمها جنباً إلى جنب مع الاستثمار المباشر الأجنبى حتى نعمق ونتقاسم منافع وفوائد النمو ، وقد اتفقنا فى إطار الآسيان على زيادة وتفعيل التعاون الصناعى من خلال تنفيذ مشروع التعاون الصناعى للآسيان . وأدركنا أيضاً أن قطاع الخدمات سيكون القطاع الرئيسى الذى يطور قدراً أكبر من التنافسية ويوسع قاعدة النمو الاقتصادى للآسيان . ولتحقيق هذا ، وقعنا اتفاق عمل إطارى للتعاون فى مجال الخدمات وشرعنا فى إجراء مفاوضات حول الوصول إلى السوق فيما وراء التزاماتنا بشأن الاتفاق العام للتجارة فى الخدمات ، وقمنا بمراجعة خطوات العمل فى قطاعات النقل والاتصالات ، والطاقة والمعادن وركزنا بدرجة أكبر فى ذات الوقت فى خططنا على تفعيل التعاون فى الصناعة الغذائية ، والزراعة ، والغابات ، والسياحة . كما وقعنا اتفاق عمل إطارى للتعاون فى مجال الملكية الفكرية حتى نضمن أن توفر منطقتنا الحماية الفعالة للملكية الفكرية فى الداخل والخارج على السواء . ومن شأن هذه الحماية للملكية الفكرية فى الداخل أن تزيد من ثقة المستثمرين الأجانب ، بينما تعد هذه الحماية

الفكرية فى الخارج ضرورة نظراً لأن منظمى الأعمال لدينا لديهم القدرة الآن على إنتاج أعمال وأنظمة ومخترعات . ونحن عاكفون أيضا على صياغة إرشادات ووضع خطوط رئيسية باتجاه إقامة منطقة الاستثمار للأسيان ، والتي تتصور تدفقا لرأس المال وكذلك الشفافية الفعالة وإمكانية التنبؤ بالسياسات والممارسات فى مجال الاستثمار ، وذلك بهدف جعل منطقة الأسيان ملاذاً آمناً للمستثمرين .

ومع الأخذ فى الاعتبار مبادرات الدعم المتبادل التى طرحها وزراء الاقتصاد فى دول الأسيان ، فإنه لا يساورنى أدنى شك فى أننا ونحن ندخل السنوات الخمس الأولى من الألفية القادمة ، فسوف يرتقى التعاون الاقتصادى الآسيوى إلى «المرتبة الأعلى» التى تصورتها القمة الرابعة للأسيان فى سنغافورة فى عام ١٩٩٢ . ومع هذا ، وحتى نظل فى هذه «المرتبة الأعلى» فإننا بحاجة إلى أن نرتقى بأفكارنا وآرائنا . ولكى نجعل الأسيان فاعلة فى الألفية القادمة ، نحتاج إلى أن تكون لدينا رؤية طويلة الأجل لما نريده كاتحاد أو كمجموعة . وفى غضون ٢٥ عاما من الآن ، نتوقع أن تصبح الأسيان سوقا مشتركة مثل السوق الأوروبية المشتركة السابقة . فهل حددنا الرؤى الخاصة بنا بحيث تصبح سوقا موحدة أو اتحادا اقتصاديا على غرار الاتحاد الأوروبى؟ إن الشئء المؤكد هو أننا بحاجة إلى أن نتخذ خطوة شجاعة باتجاه تحقيق تكامل اقتصادى أكبر ، لأنه سوف يتعين علينا مواجهة بيئة غامضة . ويجب أن نعى جيدا وأن نستوعب الدرس من تجربتنا الأخيرة فى المضاربة بالعملة . وبينما يتعين علينا دائما تفادى إساءة استخدام نظام العملات وعدم انتهاكه ، فإنه لا بد من أن نحتاط أيضا للعواقب المحتملة والناشئة عن قيام الآخرين باستغلال نقاط ضعفنا لكى نزداد ضعفا على ضعف . ولدينا واجب مقدس يتمثل فى تحقيق النظام داخل دولنا وفيما بينها ، بل والمساهمة فى خلق بيئة عالمية أكثر تنظيما .

وما هو واضح لنا الآن هو أن التحديات التى سوف يتعين علينا مواجهتها هائلة . أولى هذه التحديات أنه بينما نقرب أكثر من تحقيق رؤية آباءنا المؤسسين بأن تحتضن الأسيان

كل الدول العشر في جنوب شرق آسيا ، ومع انضمام لاوس وفيتنام وميانمار وأخيرا انضمام كمبوديا إلى الآسيان ، فإننا بحاجة إلى تذكير أنفسنا بأن سد الفجوة القائمة بين الأعضاء القدامى والجدد أمر يتطلب اهتماما خاصا . ومن ثم فإننا بحاجة إلى البدء في جهودنا الجماعية في ميدان التنمية حتى نظل بمنأى عن المتغيرات والمستجدات . وعلينا تشجيع الأعضاء الجدد على مواجهة هذه المتغيرات بقدر أكبر من الإرادة والتصميم إن كان لنا أن نستفيد من تلك المتغيرات . وأرى أن مبادرة حوض ميكونغ للتنمية يمكن أن تعمل كأداة رئيسية لنا جميعا حتى نعزز ، وبصورة جماعية ، التنمية الاقتصادية للأعضاء الجدد ، فمن خلال هذه المبادرة يمكن أن نعمل معاً في تطوير البنية التحتية الصلبة التي نحن في أمس الحاجة إليها مثل الطرق ، والجسور ، والسكك الحديدية ، والمطارات ، والموانئ ، والمدن الصناعية ، والمدارس والمستشفيات وغيرها ، وكذلك البنية التحتية اللينة (الناعمة) مثل التعليم ، والتدريب ، والتجارة ، وتسهيلات الاستثمار ، والتحسينات في الإدارة وإدارة المشروعات ، وهذا الجهد الإقليمي لن يفيد الدول المطلة على الأنهار فقط ، وإنما سيفيد أيضا دول المنطقة بأسرها . وهذا الإصرار من جانبنا على المساعدة في تنمية الدول المطلة على الأنهار ينبغي أن تواكبه أفعال والتزامات مالية تنطوي على منافع متبادلة .

والتحدى الثانى هو أننا بحاجة إلى تحرير التجارة دون تجاهل أو إغفال للأخطار التي يشكلها هؤلاء الذين لا يرون سوى الفرص المتاحة لهم بفعل مكامن القوة لديهم وتجار بهم ، وأيضا بفعل نقاط الضعف التي يرونها لدى ضحاياهم . ولذا ، فإنه ينبغي ألا نفكر فقط في ساحات للعب المتكافئ ، وإنما أيضا في القوة النسبية لدى خصومنا ومنافسينا . وبينما نقف جنبا إلى جنب في مواجهة مشكلات قد لا تعنى الكثير لنا ، إلا أن هذا أكثر أمنا من عزل أنفسنا على أمل ألا تطلنا المشكلات ويدعنا الآخرون وشأننا . ويسلم البعض بأن مستقبل العالم سوف يتميز بالمسلك الجماعى والغرائز الجماعية أيضا ، أو بمعنى آخر سوف يتسم بغريزة القطيع . فالأسراب أو القطعان المختلفة سوف تتجه إما يسارا أو يمينا أو أنها ستواصل

تقدمها للأمام ، ومن ثم تدهس ما قد تصادفه في طريقها . وهذا لا يعكس جيدا التقدم الذي أحرزته الحضارة الإنسانية . ولكن يمكن القول بأن تاريخ الحضارة الإنسانية يزخر بصور شتى لاستغلال القوى للضعيف .

والتحدى الثالث هو أننا بحاجة لضمان أن يظل النظام التجارى متعدد الجوانب عادلاً ومفتوحاً . وقد ساهمنا بصورة إيجابية في اختتام جولة أوروجواى من خلال ممارسة تأثير إيجابى على المناقشات التى دارت حول القضايا المطروحة ومن خلال ما قمنا به لاثخاذ إجراءات فعالة فى مجال تحرير التجارة . ولقد واصلنا ممارسة نفوذنا فى إطار الآسيان خلال المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى ديسمبر عام ١٩٩٦ للتأكد من أن القضايا الداخلية والقضايا غير التجارية لن تدرج ضمن الأنظمة والقواعد الخاصة بمنظمة التجارة العالمية . ومن المهم هنا أن تصبح منظمة التجارة العالمية المنظمة الوحيدة لتسوية النزاعات التجارية . ومن ثم ، فإنه لا يجب السماح بالإجراءات التى تتم خارج نطاق منظمة التجارة العالمية كما لا يجب احترامها . ومن المسلم به أن أية منظمة لابد من أن يكون لديها قواعد حتى تصبح فاعلة ومؤثرة . ومثل هذه القواعد لابد من أن يكون لها قوة القانون ، وأن ترقى إلى قوة القوانين الدولية التى تطبق بطريقة سليمة وديمقراطية . إذ أن منظمة بلا قواعد أو قوانين لن يمكنها تحقيق منافع متساوية لأعضائها . وهنا فإن تحرير التجارة لا يعنى الاستغناء عن القواعد والقوانين معا . وإنما يعنى أن يخضع الكل لمجموعة القواعد والقوانين والنظم نفسها على نطاق عالمى بدلاً من النطاق المحلى .

والتحدى الرابع يكمن فى أنه يتعين علينا احتضان الجوانب الإيجابية لتنمية أسواق المال . إذ أن التطورات التى شهدتها أسواقنا وبورصاتنا المالية خلال الشهور الخمسة الماضية كشفت النقاب عن مدى تعرضنا لمخاطر التجاوزات والمخالفات المتنوعة . وينبغى أن نفرق هنا بين العمليات طويلة الأجل لأموال المضاربة فى البورصات ، والاستثمارات الجادة فى الأنشطة الإنتاجية . ويجب أن نواصل الترحيب بالاستثمارات طويلة الأجل الحقيقية بيد أنه

يجب أن نكون على وعى فى الوقت نفسه بالعمليات التى لا تخلق أية ثروة لنا . ونحن بحاجة إلى التعاون فى صياغة سياسة شاملة للاقتصاد لضمان تحقيق نمو مستقر ومستديم للمنطقة برمتها .

وهناك تحد خامس يكمن فى حاجتنا إلى تحقيق أقصى قدر من الفوائد من التطورات فى مجال تكنولوجيا المعلومات وذلك فى وقت مبكر جداً ، وقبل أن تحول ضخامة وسرعة هذه التطورات دون ملاحقتنا لها وتحقيق المنافع التى ننشدها . ولم يكن مسلك التجارة والأنشطة التجارية بمنأى عن التطور فى تكنولوجيا المعلومات ، والتجارة الإلكترونية هى ما نحتاج إليه بالفعل ، ولقد بدأت المناقشات المبكرة حول الحاجة إلى صياغة إطار عمل للتجارة الإلكترونية . وسواء كنا مدركين لهذه التجارة الإلكترونية أم لا ، فإننا جميعاً فى الآسيان قد أجرينا جزءاً من تعاملاتنا التجارية من خلال استخدام أساليب وطرق تشكل جزءاً من منظومة التجارة الإلكترونية ، ونحن بحاجة إلى المشاركة فى مناقشات خاصة بصياغة إطار عمل للتجارة الإلكترونية حتى نضمن أن المبادئ الإرشادية فى ذلك الإطار لا تحرمنا من أية مزايا وإنما تضعنا فى الحقيقة فى موقع يمكننا من تحقيق أقصى قدر من الفوائد . وهنا لا يمكن أن نغفل حقيقة مفادها أننا بحاجة إلى العائد والمردود المأمول حتى يتسنى لنا حكم أنفسنا مع ضرورة أن يأتى الكثير من هذا العائد من الأنشطة التجارية .

سادساً ، نحتاج إلى تحديث وتقوية وتوسيع نطاق قطاع خدماتنا حتى تكتمل قوتنا فى قطاع التصنيع والصناعة . إذ أن هذا القطاع الأخير لا يمكن أن يظل قاطرة النمو الوحيدة لأن إسهامه فى الإنتاج المحلى الإجمالى قد وصل أقصاه تقريباً ، بينما نجد أن الافتقار إلى القوة لدى قطاع الخدمات قد برز دائماً كعامل رئيسى يساهم فى زيادة العجز فى الحساب الجارى لدى معظم الاقتصادات الآسيوية .

سابعاً وأخيراً ، ينبغى أن نواصل الجهود الرامية إلى تحديث المعرفة والمهارات لدى أفراد شعبنا بقدر أكبر من القوة والنشاط والحماس ، إذا كنا نريد ملاحقة التغييرات

ومواكبتها . كما ينبغي أن نواصل التأكيد على زيادة مستويات الإنتاجية في كافة الأنشطة .

وبالتحرك صوب تكامل اقتصادى أكبر ، قد تحتاج الآسيان إلى تأمل الطريقة التى نتعاون من خلالها وبمنظور جديد . ولابد من أن تتركز أهدافنا فى الحصول على مزايا من نقاط القوة لدينا بدلاً من الاكتفاء بحماية نقاط ضعفنا . إذ أننا قد خضنا نضالاً مسؤولاً لنيل استقلالنا ولا يمكن أن نفرط فى سيادتنا أو نضيعها باسم الانتهاك الحر وغير المقيد لحدودنا الاقتصادية وغيرها . وعلى الأقل ، لابد من أن نتأكد من أن مثل هذه الانتهاكات سوف تخضع فى نهاية المطاف لقواعد قائمة على المنفعة .

وعلىنا أيضاً الاعتراف بأنه ونحن نقرب أكثر من تحقيق تكامل اقتصادى أكبر ، فإننا أكثر عرضة لتكرار حدوث النزاعات فيما بيننا فى خضم تنفيذ المبادرات الاقتصادية التى قد نضعها موضع التنفيذ . ويتعين أن نحل مثل هذه النزاعات بسرعة وفعاليتها . وفى هذا الإطار ، فإن اتفاقية تسوية النزاع فى المبادرات الاقتصادية ، والتى تم توقيعها فى أبريل من هذا العام ، توفر مرجعاً كفاً فى حاجة ماسة إليه .

وبينما نعكف على تنفيذ مبادرات باتجاه تحقيق تكامل اقتصادى أكبر فى الآسيان ، فإنه لا ينبغي أن يفوتنا العنصر الاقتصادى لتخفيض تكاليف أو تكلفة المعاملات التجارية فى الآسيان . فنحن نحتاج إلى مراجعة الإجراءات التنظيمية والإدارية على المستويين المحلى والآسيوى بهدف جعلها أكثر بساطة وشفافية وضمن أن يكون للإجراءات الجديدة التأثير المطلوب لتسهيل القرارات والمقترحات . وعلىنا محاربة ممارسات الفساد بقوة .

وباتجاه الحد من تكلفة إنجاز المعاملات التجارية فإنه يجب أن نراجع كفاءة صناعة المرافق المهمة ، إذ أن تكلفة الكهرباء ، والغاز ، والماء ، والاتصالات ستكون أقل عبئاً على القطاع التجارى إذا أضفينا الطابع الليبرالى على القوانين والنظم الأكثر تقييداً وتشدداً ، وبنفس المعنى ، نحتاج أن نجعل موانئنا ومطاراتنا أكثر فعالية وكفاءة ، وأن نجعل من خدماتنا فى مجال الشحن ونقل البضائع أكثر استجابة .

فى الوقت ذاته ، يتعين علينا تبني عملية مستدامة ، ونظيفة وصديقة للبيئة وذلك لتفادى التكاليف المرتبطة بالتآكل البيئى . ويجب أن نعلم ونشجع السكان فى المناطق الريفية على ترك ونبذ الممارسات البالية فى أنشطتهم الاقتصادية اليومية والتي يمكن أن تلوث البيئة . وهنا لابد من الإشارة إلى أن تقارب حدودنا من بعضها البعض يقتضى منا أن نعالج مشكلة التلوث من المنظورين المحلى والإقليمى على حد سواء ، ومن المؤكد أن الفشل فى القيام بذلك سيكلفنا الشىء الكثير بل وسيؤخر تقدمنا .

لقد قطع التعاون الاقتصادى الآسيوى شوطاً طويلاً منذ انطلاقتة عندما طرحنا أولى مبادراتنا الاقتصادية الجماعية قبل عشرين عاماً . والمرحلة الباقية من هذه الرحلة تبدو أطول وأكثر إلحاحاً . وبوسعنا أن نختصر هذه المرحلة الطويلة إذا ما أعددنا أنفسنا لها جيداً ، وإذا ركزنا جهودنا على معالجة المشكلات التى تواجهنا ، وإذا واصلنا التزامنا بشأن تحقيق أهدافنا الإقليمية .

٩- إِعَادَةُ اخْتِرَاعِ مُسْتَقْبَلِنَا الْمَشْتَرَكِ . (*)

منذ أن طرحنا فكرة مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة MSC في شهر أغسطس عام ١٩٩٦ ، انتشرت هذه الفكرة عبر المجتمع الدولي ومرت في أرجائه كسريان النار في الهشيم . وما من دولة واحدة إلا وتعرف ما هو هذا المشروع . بل إنني أسمع الناس يتحدثون عن هذا المشروع طوال الوقت ، وأينما ذهبت ، حتى في منغوليا . وهناك سألوني عنه وكيف يمكنهم أن يتعلموا منه . والواقع أن مشروع الوسائط المتعددة عبارة عن حقل اختبار عملاق لإجراء التجارب ، ليس فقط على تكنولوجيا الوسائط المتعددة بل أيضا ، وهو الأهم ، على تطوير طريقة جديدة للحياة في عصر المعلومات والمعرفة . ولهذا ، فإنه يعتبر «هدية ماليزيا إلى العالم» ، وهو ابتكار جديد يرحب بمشاركة المجتمع الدولي لاقتسام الدروس المفيدة لتطور الوسائط المتعددة .

لقد انقضى عام كامل وتدفق خلاله الماء أسفل الجسر . ومنذ ذلك الحين ، والتساؤلات صارت كثيرة حول ما إذا كان باستطاعة ماليزيا تحقيق النجاح في هذا المشروع رغم كل المصاعب . ومن ناحية أخرى ، كان هناك دائما الكثير من التأييد للمشروع . وأعتقد أن المجتمع الدولي والماليزيين على حد سواء ، لديهم فهم أفضل لفكرته الآن . وإنني على ثقة من أنه مع تنفيذ المزيد من البرامج في ظل هذا المشروع العملاق ، فإن ذلك سيؤدي إلى قدر أكبر من الفهم والوضوح .

والحقيقة أن عدة أحداث مصاحبة لبدء العمل به قد وقعت منذ الإعلان عنه في عام ١٩٩٦ . ففي يناير من عام ١٩٩٧ ، عقد أول اجتماع للجنة الاستشارية الدولية ، وهي لجنة

(*) كلمة في مؤتمر ملتيميديا - آسيا ١٩٩٧ - سرى كامبانيجان ماليزيا ١٦ سبتمبر ١٩٩٧ .

مؤلفة من كبار المسؤولين التنفيذيين فى الشركات البارزة لتكنولوجيا المعلومات حول العالم . وفى شهر مايو ، تم وضع حجر الأساس لسايرجيا ، وهى المدينة الذكية المخصصة من المشروع لشركات الوسائط المتعددة . وعلاوة على ذلك ، هناك مشروعات أساسية أخرى يتم تنفيذها فى إطار المشروع العملاق MSC ، ومن بينها بوتراجايا ، العاصمة الإدارية الجديدة الذكية ، ومطار كوالالمبور الدولى الجديد . كما تم صياغة أربعة قوانين جديدة للإترنت فى البرلمان الماليزى فى مايو والموافقة عليها . وفى شهر يوليو ، أصدرت مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة (MDC) ما عرف باسم مفهوم طلبات العرض (CRFPS) لترحها فى مناقصات على شركات القطاع الخاص من أجل تنفيذ أربعة من سبع مشروعات قوية فى مجالات : الحكومة الإلكترونية ، والمدارس الذكية ، والطب العلاجى عن بعد ، والبطاقة متعددة الأغراض . واليوم ، فإن مشروع MMA ، والذى يعنى «الحلول الذكية لتحديد العلامات» يعتبر محاولة للدعوة إلى محاكاة أفضل الممارسات من أرجاء العالم . فنحن نريد أن نتعلم ممن هم أفضل منا .

ونحن لدينا رؤية واضحة لماليزيا أطلقنا عليها رؤية ٢٠٢٠ ، والذى تهدف إلى أن تحظى ماليزيا بمكانتها كدولة متقدمة فى العالم بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ . ونحن نريد أن نصبح أمة متقدمة بطريقتنا الخاصة وضمن القالب الذى نريده لأنفسنا . ويحدد برنامج عمل تكنولوجيا المعلومات الخاص بماليزيا محتوى هذا القالب بأنه يتلخص فى إقامة مجتمع مدنى . ونعنى «بالمجتمع المدنى» ذلك المجتمع القائم على التنظيم الذاتى والذى يعمل من خلال استخدام المعرفة ، والمهارات ، والقيم المغروسة فى نفوس الناس . ومثل هذا المجتمع المنشود سوف يسمح لكل ماليزى بأن يعيش حياة يقرر فيها مصيره بنفسه ويتمتع فيها بكرامته ، ليس فقط الآن ، ولكن أيضا فى المستقبل . وبالطبع فإن سؤال المليون دولار هو كيف يمكن أن نحقق ذلك كله؟

وليس ثمة شك فى أن قطاع التصنيع قد أصبح الدعامة الأساسية للنمو الاقتصادى

المستدام للمليزيا والذي تراوح بين ٧ : ٨٪ خلال العقدين الماضيين . ووفقا لتقديراتنا فإنه حتى نحقق هدفنا فى أن نصبح دولة متقدمة ، لابد من أن يواصل الاقتصاد النمو بنسبة لا تقل عن ٧٪ حتى عام ٢٠٢٠ . ومع هذا ، نتوقع أن تقفز مساهمة قطاع التصنيع فى إجمالى الناتج المحلى إلى حوالى ٣٨٪ بحلول عام ٢٠٠٥ . ومن الواضح لنا أننا بحاجة إلى قاطرة ثانية للنمو إذا كان لنا أن نحقق رؤية ٢٠٢٠ . وهذه القاطرة الثانية للنمو يجب أن تبدأ العمل بحلول عام ٢٠٠٥ . والسؤال المطروح الآن هو : هل بوسعنا أن نفعل ذلك ؟

لقد قرأنا الخرائط والرسوم البيانية ودرسنا الاتجاهات المختلفة . ولقد حاولنا أن نضع إصبعنا على نبض القوى التى سوف تشكل نسيجنا الاجتماعى الاقتصادى فى المستقبل . وثمة هزيمة ساحقة وثقيلة دائمة كانت تواجهنا وهى التكنولوجيا الرقمية . وهكذا ، قررنا أن نجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) قاطرة النمو داخل كافة القطاعات الاقتصادية . وحتى نحصل على صورة أوضح لهذا العنصر الجديد والقوى ضمن عناصر التغيير ، قمنا بتشكيل المجلس القومى لتكنولوجيا المعلومات (NITC) فى عام ١٩٩٤ .

ويتمثل الدور الأساسى للمجلس القومى لتكنولوجيا المعلومات فى تقديم المشورة والنصح إلى الحكومة حول السياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذا الاستراتيجيات اللازمة فى هذا الشأن والمساعدة فى تنفيذها . ولأننا نتجه الآن صوب المجهول ولأننا نتوقع تغييرات سريعة وجذرية ، فإنه من قبيل الحكمة والتعقل أن نختبر أفكارنا أولاً قبل الإقدام على تنفيذها فى أنحاء بلادنا تفادياً للوقوع فى أخطاء مكلفة وفادحة . ومن ثم ، جاء مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة كحقل اختبار . ويحدونا الأمل فى أن يفرز أول موجة صغيرة والتى سوف تتحول فيما بعد إلى موجة كبيرة للمد والجزر تغطى البلاد كلها وتحولها إلى محور عالمى للوسائط المتعددة . ويوفر برنامج العمل الوطنى لتكنولوجيا المعلومات إطار سياسة واسع لدفع هذا التحول باتجاه خلق مجتمع مدنى . ويلخص برنامج العمل هذا استراتيجية من ثلاث مراحل لإقامة مجتمع يعتمد على المعرفة من خلال

الأشخاص ، والبنية التحتية ، وتطبيق التنمية . ولسنا بحاجة إلى القول بأن التكنولوجيا الرقمية ستوفر القوة الإبداعية الأساسية .

وربما لاحظتم أنني استخدمت كلمة «خلق» في معرض الإشارة إلى رؤية ٢٠٢٠ . والحقيقة أنني تعمدت استخدام هذه الكلمة ، ذلك أن كلمتي «تطور» أو «تنمية» ينطويان على المحافظة على الوضع أو الحالة الراهنة ، ولجرد الاستمرارية لا أكثر . ولذا فإن الرياح الرقمية هي التي تنذر وتبشر بعدم استمرارية الأوضاع الراهنة . ولسوف تحدث عمليات توقف وسيتعين أن تعترض عمليات التوقف هذه طريقة تفكيرنا ، وعملنا ، وعيشنا ، وبالنسبة إلى عقولنا ، فإن التوقف أو الانقطاع عن الماضي سيكون أهم جسر عبورنا إلى المستقبل . ومشروع الممر السريع للوسائط المتعددة هو أول جسر مؤقت نعبر من خلاله إلى هذا المستقبل . ولا بد من النظر إليه في هذا السياق . إذ أننا نعتبر هذا المشروع العملاق الركيزة الأساسية التي سيقام عليها المجتمع المدني . ومن ثم ، فإنه استثمارنا الأولي في المستقبل . وفي الحقيقة ، يعتبر هذا المشروع أدواتنا التجريبية لإعادة اختراع مستقبلنا المشترك .

إن اختراع المستقبل لا يعنى التنبؤ بالمستقبل وتوقعه ، فليس هناك مخلوق عادى يمكنه أن يفعل ذلك . وهو يعنى فى الحقيقة الشروع فى تحريك عناصر معينة للتغيير الآن ، مع الأخذ بعين الاعتبار الحقائق الراهنة لواقعنا والشكوك المستقبلية ، وذلك على أمل أن يتحقق ما نصبو إليه ونتصوره . وهذا بدوره يتضمن إعادة الاختراع ، والحقيقة أنه إعادة اختراع لكل مجال من المجالات المهمة فى حياتنا . وهذا هو على وجه التحديد ما نحاول أن نفعله من خلال هذا المشروع . وعلى سبيل المثال ، ومن خلال تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية ، نأمل فى إعادة اختراع الحكم ، ومن خلال مشروع الطب العلاجى عن بعد ، نأمل فى إعادة اختراع الرعاية الصحية ، ومن خلال مشروع التسويق بلا حدود ، نأمل فى إعادة اختراع الممارسات التجارية .

إننى أعتبر الحكم بمثابة «المفهوم الشامل» الذى يحوى ويحدد هذه العملية الخاصة

بإعادة الاختراع ، ومن ثم فإنها من أهم العمليات على الإطلاق . إذ أن إعادة اختراع الحكم ليس بالشىء الذى قد فكرنا فيه لتونا . وفى الحقيقة ، فإننا قد اعتدنا أن نفعل ذلك لفترة من الوقت ، وكخطوة أولى ، بدأنا فى إعادة هيكلة آلية الحكومة وأدواتها وأجهزتها المختلفة من خلال تقليصها وتخفيض أعدادها حتى نجعلها أكثر كفاءة وفعالية . والفكرة من وراء هذا كله هو الإبقاء فقط على الحقائق الوزارية الاستراتيجية مثل الدفاع ، والعدل ، والمالية ، وأيضا خصخصة الكثير من الوزارات الباقية . وفى هذا الصدد ، فإنه قد جرى الآن خصخصة خدمات عامة جيدة من قبيل الاتصالات اللاسلكية ، والطاقة والنقل بالسكك الحديدية ، وهى الخدمات التى ظلت ، وبصورة تقليدية ، مملوكة للدولة وتحت رعايتها ، وهذه العملية ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة أخرى قمنا بتجربتها ، ألا وهى فكرة ماليزيا المتحدة ، حيث عملت الحكومة والقطاع الخاص جنبا إلى جنب لتطوير البلاد . ولا بدلى من القول هنا بأننا قد أحرزنا نجاحا تاما فى تنفيذ هاتين الفكرتين كليهما .

والحقيقة أن فكرة الحكومة الإلكترونية هى المرحلة الثانية فى سعينا المستمر لتحسين وتقويم الحكم . إذ أن الحكومة الإلكترونية لا تؤدى مهام الحكم من خلال الوسائل الإلكترونية فقط . فالتكنولوجيا مجرد وسيلة لتحقيق غاية ، وهى تحسين الهياكل ، والنظم ، والإجراءات لإحداث التغيير المنشود ، والعمل الجاد والدؤوب لتحقيق التفوق والامتياز على نحو يتجاوز المستويات التى حققناها فيما مضى . ولهذا ، فإن الانتقال من كوالالمبور إلى بوتراجايا يعد أكثر من كونه هجرة طبيعية أو انتقال من مكان إلى آخر . بل إن هذا الانتقال تجسيد رمزى للخروج عن القوالب والممارسات القديمة ، وهو بالأحرى انتقال باتجاه أطر عمل تركز على المعلومات ، وتهدف إلى تحقيق إدارة وخدمات تقوم على الأداء الجيد . ويحدونا الأمل فى أن يؤدى هذا التحرك إلى تغيير شامل فى أساليب وطرق تفكيرنا ، وكذلك أنماط حياتنا وعملنا .

وبالطبع ، فإننا فى ماليزيا ندرك تماما أن اختراع المستقبل ، وبالتالي إعادة اختراع

الحقائق القائمة على أرض الواقع ، ليس بالمهمة اليسيرة أو السهلة كما يبدو . فالرحلة ستكون بالغة الصعوبة ، وستكون محفوفة بالمخاطر والتحديات فى كل مراحلها . ونحن ندرك أيضا أنه لا يمكننا السير فى هذه الرحلة والقيام بها بمفردنا ، ونحن نعتزف هنا بأننا لا نملك كل التكنولوجيات المطلوبة ولا المعرفة التى تمكننا من أن نفعل ما نريد . بيد أن روحنا كلها رغبة وحماس وأجسادنا قوية وصلبة ، ومقوماتنا الاقتصادية سليمة ، ونحن نريد أن نعمل بالتعاون مع الآخرين ونريد أن نتعلم منهم وبسرعة . والتعلم من خلال الفعل هو ما اعتدنا عليه فى الماضى وهو ما سوف نعتمد عليه لمواصلة الرحلة . فمن خلال فكرة ماليزيا المتحدة قد تطورنا وبنجاح ، من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد يعتمد على الصناعة وذلك خلال عقدين فقط . كما أننا لم نتجاهل المخاوف بشأن التوزيع العادل والمساواة . فلدينا الآن أساليب صهرتها تجارب الزمن ، ونحن على ثقة من أنها سوف تفيدينا وقت الحاجة .

ونود أن نجعل من فكرة ماليزيا المتحدة خطوة إلى الأمام فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، وباتجاه شراكات ذكية عالمية ، كما نود أن ندعو المجتمع الدولى للانضمام إلينا فى صياغة وتشكيل مستقبلنا المشترك معاً . ومن ثم ، فإننا نرحب بالتعاون بدلاً من المواجهة ، ونرحب بالإثراء بدلاً من الاستغلال ، وبالمشاركة بدلاً من الانعزالية . ولا بد أن تظل هذه شعاراتنا ومبادئنا ، وأن نوفر الأساس وصولاً إلى تطوير مجتمع عالمى عادل ومتكافئ .

وتدافع المبادرة التى طرحتها الولايات المتحدة مؤخراً بشأن «إطار عمل لقيادة إلكترونية عالمية» عن قيادة للقطاع الخاص غير منظمة . فالسوق ، كما نعرف ، تكافئ المجتهد وتعاقب المقصر والأقل اجتهادا . ولا شك أن الكفاءة والمساواة أو العدل لا ينفصلون . ولهذا ، فإن ترك الاقتصاد الرسمى لسوق منظمة ذاتيا سيؤدى فقط إلى توسيع الفجوة بين الدول الغنية بالمعلومات وتلك الفقيرة بالمعلومات . والسوق القائمة على سياسة عدم

التدخل الحكومى سوق تتسم بقصر النظر وتبدى اهتمامها فقط بالمكاسب ولا تعير بالأو اهتماماً للعدل الاجتماعى . فهل يمكن أن تحل السوق الحرة فعلا محل الحكومة المسئولة؟ والشىء المؤكد هو أن القوانين والنظم واللوائح الحكومية شىء مثير للضييق والضجر . ومن ثم ، يتعين الحد من أدوارها ، غير أن من المؤكد أيضا أن الفوضى لا يمكن أن تكون أفضل بالنسبة للسوق .

وفى عصر المعلومات ، ستكون القاعدة الجديدة للقوة والثروة والنفوذ هى المعرفة . فما من أحد يمكنه احتكار المعرفة أو الحكمة ، وهو ما يعنى أنه ليس بوسع أحد أن يمتلك لنفسه القوة ، والثروة ، والنفوذ . ولا بد من أن يؤدي هذا كله إلى وجود مجتمع أكثر انفتاحا وعدلا . وفى الوقت الحالى ، برغم هذا ، تميل المعرفة إلى أن نلتصق بهؤلاء الذين وهبنا الله إياهم ، ألا وهم الأطفال فالأطفال من أبناء الأثرياء وأيضا المتعلمين تعليماً جيداً سوف يتقدمون ويتقدمون ، بلا شك ، على الأطفال الآخرين ممن لديهم آباء أقل ثراء وتعليماً ، بحيث يمكنهم بذلك الحصول على القوة والثروة . وهذا بدوره سيؤدي إلى مجتمع سيصبح فيه الأغنياء والمتعلمين أكثر ثراء وقوة ، بينما سيصبح الفقراء وغير المتعلمين أفقر وأضعف . فكيف يمكننا إذن أن نحول دون حدوث مثل هذا الأمر؟

الحقيقة أن هذه الأسئلة ، أكثر من أى شىء آخر ، تشير إلى الحاجة لإطار عمل جديد للحكم ، حيث توجد اهتمامات التوزيع العادل جنبا إلى جنب مع نظام السوق الحرة للاقتصاد الرقوى . وهكذا ، فإن ثمة حاجة إلى أن يبدأ المجتمع الدولى حواراً باتجاه صياغة إطار عالمى جديد للحكم فى عصر المعلومات وأيضا باتجاه إقامة وخلق مجتمع مدنى عالمى . وهنا اسمحوالى أن أقترح عقد منتدى يحمل اسم «كومولث حقيقى للشعوب» حيث تمثل كافة الشعوب فى إطاره تمثيلاً متساوياً وتكون مشاركتها فيه ديمقراطية حقا .

وأود أن أشير فى هذا المقام ، وإن كان بصورة مجازية ، إلى أن العالم يتقلص وينكمش بسرعة . ذلك أن الوسائط المتعددة وتكنولوجيا الاتصالات ، سوف تسهل ومن

خلال الهواتف التلفزيونية والمؤتمرات التي تنقل عبر شاشات التلفزيون ، سوف تسهل عمليات الاتصال وجها لوجه بين الأشخاص من جميع أنحاء العالم . وهكذا ، ستكون التعددية الثقافية هي أسلوب ونمط الحياة في المستقبل ، ونحن نجد هنا بالفعل علامات ودلائل القرية العالمية . ونريد إجراء التعديلات والتحسينات الضرورية . لئلا يؤدي الارتباط الوثيق بين بعضنا البعض إلى أن يعتمد كل منا على الآخر بصورة متكررة . وبدلاً من ذلك ، فإن ارتباطنا الوثيق هذا وتعرفنا على بعضنا البعض بدرجة أكبر وتعرضنا للمعلومات عن أنفسنا سوف يساعدنا في تطوير إحساس قوي بمعنى علاقة الجوار والارتباط الوثيق . وفي وقت معين يجب أن تكون لدينا القدرة على تطوير مجتمع عالمي متعدد الثقافات .

وفي الوقت الذي نشهد فيه آلام الموت المفاجئ للعصر الصناعي ، وبدء ميلاد عصر آخر ، فإنه يجب أن نسأل أنفسنا : ألم يحن الوقت بعد لكي نعتمد على أنفسنا في تقرير مصائرنا ومقدراتنا بدلاً من أن نتركها تماماً في أيدي نظام السوق الحرة؟ إننا لا نراجع أو نتخلف عن ركب العالم المفتوح بلا حدود أو عن ركب التجارة غير المقيدة . وببساطة فإن المجتمع الإنساني بحاجة إلى النظام وإلى درجة من اليقين حتى يتسنى له أن يضطلع بمهامه كلها . ورغم أنه يمكن السيطرة على الفوضى التي قد تحدث بين الحين والآخر ، إلا أنه لا بد من أن تؤثر الفوضى المزمنة والمستمرة على المجتمع والحياة بشكل سلبي . ويعنى زوال واختفاء الحدود بين الشعوب والدول ببساطة ، أن كيانا أكبر أو عالماً جديداً يضم هذه الدول والشعوب سوف يظهر . والمعرفة بحد ذاتها لن تجعل هذه القبيلة الإنسانية الواحدة تعيش في سلام . والشئ المؤكد هو أن التجارة الحرة غير المنظمة ، حتى وإن كانت مدعومة بالمعلومات الكثيفة ، لم تجلب الثروة والسعادة لكل فرد .

وبوسعنا أن نغوص جميعاً في عصر المعلومات وعيوننا مغمضة . ولكن لماذا يتعين علينا أن نفعل ذلك في وقت توجد فيه إمكانية اختيار واكتشاف لما يمكن أن يسير الأمور ويجعلها تنجح . والواقع أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة في ماليزيا يعد محاولة

لخلق بيئة لاختيار ليس فقط التكنولوجيا ولكن أيضا طريقة الحياة ذاتها . وهنا ، فإن فرص التجريب المتاحة لا حدود لها . وكل ما هنالك هو أننا بحاجة إلى التفكير في سيناريوهات محتملة من أجل الاختبار والتجربة . ومع أننا لن نحصل على كل الأجوبة التي نحتاجها ، إلا أنه لا يجب علينا أن نتلمس طريقنا وسط ظلام دامس ونحن ندخل إلى الألفية القادمة وعصر المعلومات .

١٠- مَجْمُوعَةُ آسِيَان تَتَمَتَّعُ بِالسَّلَامِ وَالْأَزْدِهَارِ . (*)

إننا على وشك تحقيق رؤية الآباء المؤسسين لمجموعة الآسيان في عام ١٩٦٧ للم شمل كافة دول جنوب شرق آسيا العشر في إطار تجمع إقليمي واحد . وبالرغم من أن هذه الرؤية لم تتحقق بعد ، إلا أن انضمام لاوس وميانمار الرسمي للآسيان يعتبر معلماً في تاريخ جنوب شرق آسيا . وتشعر ماليزيا بالفخر لاستضافة هذا الحدث الهائل . واسمحوا لي باغتنام هذه الفرصة لتهنئة أصدقائنا من لاوس وميانمار والترحيب بهم في مجموعة دول الآسيان .

ولا يزال لدينا من الأسباب ما يدعونا للاحتفال ، ولكن دعونا لانسى الصعوبات التي تواجه دول جنوب شرق آسيا في محاولاتهم المبكرة لتشكيل تجمع إقليمي ، وبشكل أساسي لتسهيل حل المشكلات بين الجيران المستقلين حديثاً . والواقع أن الضرورة السياسية وليس الحتميات الاقتصادية هي التي جمعت هذه الدول معا . بيد أن الأهم هو أن هناك حديثاً عن هذه الدول التي تحاكي المجموعة الاقتصادية الأوروبية لكي تصبح كتلة تجارية .

والحقيقة أن مستوى التنمية الاقتصادية لهذه الدول كان متدنياً جداً آنذاك ، ومن ثم ، فإن وجود كتلة اقتصادية للآسيان كان سيصبح بلا معنى تماماً . وبالإضافة إلى هذا ، فإن ادعاءات السيادة على أراضي بعضها البعض ظل يفسد العلاقات بين كل دولتين من دول الآسيان ، ويعد ذلك مقياساً لبراجماتية هذه الدول التي ظلت مجتمعة في إطار الآسيان ، وذلك على الرغم من أن العلاقات الثنائية بين أعضاء بعضهم كانت متدهورة .

إن إدعاءات السيادة ما زالت قائمة ، بيد أنها لاتعوق مجموعة الآسيان عن تطوير نفسها لتصبح تجمعا إقليمياً . وكان هذا هو النجاح الأول للآسيان . والذي أظهر بوضوح أن

(*) الكلمة الرئيسية في افتتاح الاجتماع الوزاري الثلاثين لمجموعة الآسيان في پيتالنج جايا- ماليزيا ، في ٢٤

لدى الدول الأخرى فى جنوب شرق آسيا ، وحتى الدول التى تقع خارجها ، رغبة أكيدة فى الانضمام إليها .

والواقع أن الإنجازات التى حققتها الآسيان ملحوظة بصورة أكبر عند الأخذ فى الاعتبار أنه منذ فترة قصيرة كانت هناك حروب وصراعات فى المنطقة وداخل الكثير من دول المجموعة . وكانت هناك توقعات تفيد بأنه إذا حققت فيتنام الشمالية انتصارا ، فإن الدول الأخرى فى المنطقة ستصبح الواحدة تلو الأخرى ، وكما تتساقط قطع لعبة الدومينو ، شيوعية ، ومن ثم سيعقب ذلك حالة من الفوضى . وقيل لنا آنذاك ، مثلما يقال لنا الآن ، إننا بحاجة إلى حماية أجنبية من الجيران المهاجمين مثل فيتنام المنتصرة والدول الشرقية القوية الأخرى .

وخلافا لكل التوقعات ، انتصرت فيتنام وجنودها ، الذين استهزئ بهم كثيرا ، على القوى العظمى فى العالم . ولكن قطع الدومينو لم تسقط . وبدلاً من ذلك ، نجحت فى أن تثبت لنفسها أنها مستقرة وقادرة على إدارة دولها على أكمل وجه ، وبدت مستعدة لنبذ العادات الأيديولوجية المتعلقة بالماضى وقبول الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية من أجل توفير حياة أفضل لشعبها . وقد مهد التخطيط المركزى الطريق أمام قوى السوق لتعزيز التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية . ويبدو أن الاستحواذ على الأراضى عن طريق العدوان كان آخر شىء راود أذهان زعماء جنوب شرق آسيا . ويبدو أن السلام وحسن الجوار من العقائد المفضلة . وما كان واضحا تماما هو تلك الرغبة فى التعاون لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية تنعم بالسلام والحرية والحياد .

وليس ثمة شك فى أن العضوية فى إطار الآسيان قد أسهمت كثيرا باتجاه عقلانية الحكومات والاهتمام الجاد برفاهية الدول الأعضاء وتنميتها السريعة . ويبدو أيضا أن الدول الأعضاء تتعلم من بعضها البعض كيفية إدارة دولها وتنميتها . وهى تؤمن جميعا بالعمل من أجل مصلحة شعوبها حتى لو اختلفت أساليبها الفردية . ولذا ، فقد أثبتت الآسيان أن

التعاون الإقليمي بين الدول النامية أمر ممكن ، بل ويمكن أن يؤتي ثماره ونتائجه .

لقد اعترف البنك الدولي مؤخراً بأن الحكومة الجيدة هي السبيل لتنمية الاقتصادات الفقيرة . وعلى العكس من ذلك ، يجب الاستنتاج بأن الاقتصادات الفقيرة التي تطورت تحظى الآن بحكومة جيدة .

لقد اعتادت الدول الأعضاء في الآسيان على أن تكون فقيرة ، بيد أنها تعتبر الآن من بين أنشط الاقتصادات في العالم . وهذا يعني أن حكومات دول الآسيان تعرف ما تعنيه الحكومة الجيدة والتي يتعين محاكاة نموذجها .

ويجب على العالم أن يستنتج من ذلك أنه سيكون لعضوية الآسيان تأثير مطرد على السياسات المحلية وأنها سوف تساعد على تقدم الدول الأعضاء . ويجب على العالم أن يرحب بانضمام أية دولة للآسيان بحيث تصبح هذه الدولة جديرة بتلك العضوية . ولكن مما يؤسف أنه كان هناك من لم يفتنوا إلى ذلك بوضوح . وبدلاً من أن يشجعوا الآسيان على ضم كافة دول جنوب شرق آسيا في أقرب وقت ممكن ، فقد حثوا الآسيان على إصدار حكم بعدم منح عضويتها لمرشح محتمل ، بل ومارست ضغطاً عليها من أجل إرغام هذه الدولة على أن تظل فقيرة ، ومن ثم غير مستقرة . ولذا ، فإنه يتعين على الآسيان مقاومة ورفض هذه المحاولات للإكراه . فهذه الأساليب ليست جزءاً من نسيج الآسيان الأخلاقي . وسوف نحل مشكلاتنا بطريقتنا وفي إطار ما يسمح به وقتنا . ولا يتعين أن يفترض أحد أنه يعرف الحلول لكافة مشكلاته . لقد اخفقوا دائماً في الماضي في إقناعنا بأنهم وحدهم الذين يعرفون ما هو الصواب وما هو الخطأ .

والحقيقة أن الدول الأعضاء في الآسيان ، شأنها شأن كل الدول ، بحاجة إلى أن تنعم بالأمن والسلام . وقررنا ألا تصبح الآسيان تحالفاً عسكرياً لكي نحمي أنفسنا ، وذلك على الرغم من أن كل دولة عضو لديها الحرية في أن تتخذ ترتيبات ثنائية مع الأعضاء الآخرين من أجل ضمان الأمن المتبادل . ويتعين على المهتمين بأمنا دعم وتأييد مفهومنا الرامي إلى إقامة

منطقة خالية من الأسلحة النووية تتمتع بالسلام والحرية والحياد . ومن ثم ، فنحن لا نرى أن هناك أعداء ولا نريد أن نصف أى فرد بأنه عدونا المحتمل . وإذا كانت لدينا مشكلات مع دول غير آسيوية ، فسوف نسعى لإيجاد حل من خلال المفاوضات معتمدين فى ذلك على وحدتنا .

ورغم أننا نقدر ذلك العرض الخاص بالدفاع عنا ، إلا أننا لسنا متأكدين من أن هذه المساعدة الموعودة ستكون متاحة عندما نشهد استسلام الكثير من الدول لمصيرها بمجرد أن تواجهها المشكلات . ونحن نعلم أن الأولوية القصوى لمن يعرضون حمايتنا ستكون سحب قواتهم . وقد أثبت التعهد بحماية حقوق الإنسان ، وبغض النظر عن الحدود والسيادة ، عدم جدواه المرة بعد الأخرى . ونعلم جيداً أننا لنترك ؛ لنواجه المشكلة وندفع الثمن من أرواحنا وثوراتنا . وفى التحليل النهائى ، لا نستطيع سوى أن نعتمد على أنفسنا . فمن المؤكد أننا لا نؤمن بأن تكون القوة هى السبيل لتسوية المشكلات فيما بيننا ، فنحن نستطيع ضمان أمننا من خلال وجود رغبة فى تسوية المشكلات على طريقة الآسيان .

وبالنسبة لنا ، فإن أقصى دفاع لنا سيكون الاستقرار والقوة الاقتصادية ، وكذلك رغبتنا فى أن تبقى متعاونين ، وذلك بالرغم من أننا لم نعد بأن نحارب إلى جانب بعضنا البعض ، وبألا نكون كتلة عسكرية .

فالقوة الاقتصادية هى الأهم ، وفى عالم بات يكرس نفسه للنمو الاقتصادى من خلال نظام للسوق الحرة ، لم تعد مسألة الاستيلاء على الأراضى ذات شأن الآن . ولم تعد الآن مصدراً للثروة والطاقة . وهؤلاء الذين يتحدثون عن الفتوحات العسكرية والأراضى الاستعمارية يعيشون فى الماضى ، وهم يعلمون جيداً أن الأشكال الأخرى للهيمنة ممكنة . والتهديد الذى يواجه الأمم والشعوب هو العقوبات الاقتصادية لإفقار الناس ولإثارة الصراع الداخلى . ومن ثم ، فسوف يتعين على البلدان الضعيفة والمنحوسة الخضوع تماماً كما لو كانت مستعمرات . ولذا فإنه يتعين علينا أن نركز على التنمية الاقتصادية ورفاهية شعبنا .

وقد أثبتت دول الآسيان أنها تعرف كيف تقوم بذلك . وتستطيع دول جنوب شرق آسيا الآن ، مع أعضائنا الجدد ، التعاون ومساعدة بعضها البعض على الازدهار اقتصاديا . وبهذه الطريقة سنصبح مستقرين داخليا وأقل عرضة لذلك النوع من الضغوط الخارجية التي يمارسها من يقللون من قدرنا .

فالازدهار الاقتصادي حتما هو الحل لمشكلاتنا الأمنية ، وسيتم النظر إلى الآسيان بجدية كما ستخدم وجهات نظرها . ولهذا السبب ، فإنه عندما يجتمع وزراء خارجيتنا ، فإن الاقتصادات الرئيسية في العالم عادة ما تجرى حواراً وزارياً معنا . وحتى في إطار المسائل الأمنية ، قمنا بتشكيل منتدى إقليمي من أجل حل المشكلات البارزة . ولا يوجد لدى أية منظمة إقليمية أخرى مثل هذا الترتيب . والواقع أن القوة العسكرية قد تولد الخوف ولكنها ستفضي إلى سباق تسلح مكلف . وهكذا لن يعود النفع إلا على الشركات التي تقوم بصنع تلك الأسلحة والمتاجرة فيها . والازدهار الاقتصادي يولد الاحترام ، ولكن بتكلفة أقل ، بينما نظل نحفظ بالفوائد .

وفي ديسمبر عام ١٩٩٧ ، سوف يجتمع رؤساء حكومات دول الآسيان رسميا هنا في كوالالمبور ، وسوف يرسى هذا الاجتماع عهداً جديداً لرؤساء حكومات تسع دول في جنوب شرق آسيا ، سيجمعون كزعماء لواحد من أكبر التجمعات الإقليمية في العالم . وستكون هنالك الكثير من الأشياء الجادة التي يتم اتخاذها . فهم لن يحتفلوا فقط بمرور ثلاثين عاما على تأسيس الآسيان ، بل سيكون لديهم أيضا الكثير من الأمور والقضايا الإقليمية التي يبحثونها .

والحقيقة أن العالم يتحدث الآن بشكل عفوى عن عالم بلا حدود ، وعن العولمة ، وعصر المعلومات ، والأسواق والمجتمعات المفتوحة . ومن ثم ، فإن الآسيان ، وهي مجموعة من البلدان النامية ، سوف تحتاج إلى معرفة الكيفية التي ستؤثر بها كل هذه المفاهيم الجديدة بشأن التجارة الدولية علينا . ومن الملائم أن تعلم أن كافة الأسواق الضخمة للدول المتقدمة

ستكون مفتوحة أمامنا مقابل قيامنا بفتح أسواقنا الصغيرة . ولكن هل نستطيع حقا دخول هذه الأسواق ، أم أن إزالة الحدود والحواجز سيؤدي إلى تدفق في اتجاه واحد فقط؟

إننا نشهد الآن جهداً مخططاً بصورة جيدة لتقويض اقتصادات كافة دول الآسيان ، وذلك بزعزعة استقرار عملاتها . أساسات اقتصاداتنا جيدة . ولا يستطيع أى شخص لديه بضعة دولارات أن يدمر كل التقدم الذى حققناه . لقد طلب منا الانفتاح وأن تكون التجارة الداخلية والخارجية حرة تماما . ولكن حرة لمن؟ للمضاربين المحتالين؟ للفوضويين الذين يريدون تدمير بلادنا الضعيفة فى حملتهم الصليبية من أجل مجتمعات مفتوحة لإرغامنا على الرضوخ لديكتاتوريات المضاربين الدوليين؟ إننا نريد احتضان فكرة عدم وجود حدود ، بيد أننا ما زلنا نحتاج إلى حماية أنفسنا من المحتالين الذين يسعون لتحقيق مصالحهم فقط .

ونحن نشهد بالفعل الشركات العملاقة وهى تبتلع أحجاماً كبيرة من الأنشطة التجارية فى العالم النامى . وهذه الشركات تحتكر قطاع الخدمات من خلال شركات الشحن والخطوط الجوية والتأمين الضخمة . فهى تسيطر الآن على وسائل الإعلام ، المطبوعة والإلكترونية ، فى شتى أرجاء العالم . فالكثير ممن ينادون بقوة بحرية الصحافة يحرموننا من حرية الصحافة . إذ يتم فقط نشر الأخبار السيئة عنا ، أما الأخبار الجيدة فعادة ما تدفن فى أرشيفاتها ولا ترى النور أبداً .

نحن نشعر بالقلق ، ويجب أن نقلق بشأن هذا العالم ، عالم عصر المعلومات والسوق المفتوحة التى ليس لها حدود . إننا لا نرفض هذا العصر برمته . بيد أنه يتعين علينا أن نعرف أين نقف ، ويجب أن نعرف كيفية معالجتنا للمشكلات التى سوف تظهر . لقد تشكلت بالفعل كتل تجارة إقليمية قوية . وقررت ثمان من أقوى الدول أنه يتعين عليها وحدها تقرير مصير كل دولة . وعندما تتفق على أى شىء ، على سبيل المثال ، كتحديد قيمة جديدة للين اليابانى ، فإنه علينا أن ندفع الثمن . وعندما تتشاجر فإنها سوف تسحقنا بأقدامها .

ولن نستطيع أى من دول جنوب شرق آسيا حماية نفسها بمفردها . بيد أن دول

الآسيان التسع التي يصل تعداد سكانها إلى مليار نسمة قد تكون قادرة على فعل شيء لمساعدة نفسها .

إننا سعداء بأنه عندما سيجتمع زعماء الآسيان ، سوف يعقد كذلك اجتماع لزعماء أكبر ثلاثة اقتصادات في شمال شرق آسيا وستتاح لنا حيثذ الفرصة لتقديم وجهات نظرنا لهم حول الكثير من القضايا الدولية ، حيث إن اقتصاداتهم مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاداتنا وما يؤثر علينا سوف يؤثر عليهم أيضا . ونحن نمقت بشدة التكتلات التجارية ، ولكننا نحتاج إلى أن يتفهم أكبر عدد من الدول مشكلاتنا . وربما نكون متجهين نحو عالم بلا حدود ، بيد أننا نرى أيضا أنه مقصور بصورة أكبر على الأغنياء . إننا نحتاج أكثر من ذي قبل إلى اكتساب أصدقاء حتى من بين هذه المجموعة الخاصة .

والواقع أننا نؤمن بسياسة «دع جيران يزدهرون» في هذه المنطقة . وهذا لا يرجع إلى الإيثار ، وإنما الدافع وراءه في الحقيقة هو الأثانية . ذلك لأن الجيران المزدهرين يمثلون شركاء تجاريين جيدين ولا يتسببون في مشكلات كثيرة لبعضهم البعض ، ولأن مشكلات الجيران الفقراء تمتد عبر حدودهم . ولهذا السبب الأثاني ، فإننا نرفض سياسات «افقر جيرانك» . بيد أنه لا يجب أن نكون سلبيين في ممارسة سياسة «دع جيرانك يزدهرون» . ويتعين علينا أن نساعد بعضنا الآخر بنشاط . فالأعضاء الجدد في مجموعتنا سيحتاجون بالتأكيد إلى المساعدة من أجل اللحاق بركب الأعضاء القدامى . إننى أعتقد أن هناك وصفا للآسيان من أجل النجاح والتي نستطيع أن نوضح من خلالها السبب وراء نجاح كل دولة في المجموعة في تحقيق نمو اقتصادى سريع واستقرار سياسى . ويجب علينا مساعدة كل دولة في الاستفادة من هذه الوصفة حتى نتمتع كلنا بالاستقرار والازدهار .

كما أود مرة أخرى التأكيد هنا على أهمية أن تكون مزدهرا اقتصاديا . فالازدهار ضرورى من أجل تفادى الصراع الداخلى . وقد أشار روبرت مكنامارا وزير الخارجية الأمريكى الأسبق إلى أن تفجر صراع داخلى هو الاحتمال الأكثر فى البلدان الأفقر

والاحتمال الأقل في البلدان الأغنى . ومن خلال مساعدة زملائنا على الازدهار ، فإننا نساعد في الحقيقة على الحد من الصراعات في دولنا . ومن ثم سنزدهر جميعا وستصبح دولنا خالية من الصراعات . ونحن كجيران ، سوف نستفيد من الثروة وغياب الصراعات في المنطقة . هكذا نرى مرة أخرى الأثنية المتمثلة في سياسة العمل على ازدهار جارك .

يوجد الآن تقريبا نصف بليون نسمة في منطقة الآسيان ، وهم ليسوا الأغنى بين شعوب العالم ، ولكن بالرغم من أن دخل الفرد قد يكون منخفضاً ، إلا أن إجمالي قوتهم الشرائية ما زال كبيراً . وعلاوة على ذلك ، فإنه مع ارتفاع معدلات نموها ، يجب أن يزداد هدفها الاقتصادي بشكل سريع . إذ أن تكاليفها المنخفضة للإنتاج ومهاراتها واجتهاد شعوبها تعتبر كلها أصول تجعلها جذابة بالنسبة للمستثمرين والتجار على السواء . والحقيقة أن المستقبل مشرق أمام الدول الأعضاء بالآسيان . ونحن نعلم ما يتعين علينا القيام به بشكل جماعي ، وأيضا بشكل فردي ، ولدينا القوة للقيام بما هو في مصلحتنا والدفاع عن أنفسنا . وإذا فشلنا فلن نلوم سوى أنفسنا . ويجب ألا نفشل ، وينبغي أن يكون هذا هو تصميمنا وإرادتنا .

لا شك أن الاجتماع الوزاري الثلاثين للآسيان يعتبر حدثا مهماً في تاريخ جنوب شرق آسيا . كما أنه حدث مهم في تاريخ التعاون الإقليمي . إننا نؤمن بالقوة من خلال الوحدة ، ونرفض أسلوب الاستبعاد . لقد عانينا في ظل عالم أحادي القطب . ونعلم الآن أن وجود هذا العالم ليس بالشيء الأفضل . ونعلم أن كلامنا سيعاني لو كان بمفرده ، وأنا من خلال الاتحاد فقط ، نستطيع المحافظة على استقلالنا الذي نلناه بصعوبة والاستفادة منه ومن ثماره .

١١- الممرّ السريع للوسائط المتعدّدة: جسركوني إلى القرن العالَمي (*).

أود أن تشاركونني أفكارى وآرائى بشأن القوى الرئيسية التى تشكل عصر المعلومات وبعض الفرص التى سيوفرها هذا العصر لكل من شركات تكنولوجيا المعلومات البارزة فى أوروبا وفى ماليزيا على السواء . وهذا الحوار الذى نجريه معاً ملاءم جداً لأننى أعتقد أن التزام أوروبا التقليدى بالسعى الدائم للمعرفة ، من شأنه أن يوفر لها بنية تحتية تعد حاسمة لتطوير قطاع للمعلومات فى اقتصاداتكم يتميز بأنه على درجة عالية من المنافسة .

واليوم ، نأتى معاً إلى هنا فى ظل ما يمكن أن أطلق عليه «القرن العالَمي» ، وهو قرن ربما يكون غير مسبوق ولا مثيل له من حيث السلام الذى يعم أرجاء العالم والرخاء المشترك الذى يشهده . ولعل السبب فى وجود مثل هذا القرن العالَمي أيضاً يكمن فى أن القوى التى توجه عصر المعلومات سوف تؤدى إلى إزالة الحواجز الطبيعية ، والاجتماعية والاقتصادية بما يمكنها من حفز النمو من خلال «الإثراء المتبادل» ، وذلك إذا ما اخترنا أن نفعل هذا .

والحقيقة أننا قد دخلنا عهداً جديداً . ففي هذا العالم الذى لم يعد يعرف الحدود ، يمكن أن يكون إنتاج السلع والخدمات عالمياً بحق . وإذا اخترنا التعاون بدلاً من مواجهة واستغلال كل منا الآخر ، فإنه من الممكن عندئذ تحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء فى شتى أرجاء هذا العالم . وما من شك فى أن الإبداع والابتكار والتجديد والالتزام بالتنظيم والتخطيط للأعمال تعتبر كلها من الموارد النادرة فى اقتصاد المعرفة ، وهى موارد لا يمكن أن تنحصر داخل حدود جغرافية ، وتتطلب حرية الحركة والانتقال للأشخاص والأفكار التى

(*) حديث عن الممر السريع للوسائط المتعددة : جسر من أوروبا إلى آسيا نحو القرن العالَمي - الكلية

سوف تمكن الشركات والدول ، والأفراد من الاستفادة من الإثراء المتبادل ، كما يجب على كل دولة وعلى كافة شعوب العالم الوصول إلى جميع المزايا التنافسية من كل أنواع وفي كل مكان .

ويمكن تحقيق الإثراء المتبادل من خلال العمل المشترك لإيجاد قيمة عبر «الشبكات» القائمة على التحالفات والتكتلات بين الشركات . وأفضل الشركات لن يكون بمقدورها أداء أنشطتها الاقتصادية داخل حدودها . وهذه الشركات ، شأنها شأن «العناكب» سوف تنسج المزيد من الشبكات المتداخلة للعلاقات مع الشركات الأخرى حتى تتمكن كل واحدة منها من أداء نشاطها الاقتصادي بصورة أفضل وعلى أكمل وجه . وسوف تتعاون كل هذه الشركات عبر الحدود ، دون أن تتأثر بالمسافات . وستعمل على توليد عائدات متزايدة والمزيد والمزيد من الشركاء والعملاء الذين ينضمون إلى شبكتهم . وربما يكون هذا هو النموذج الجديد للتنمية في عصر المعلومات ومن المحتمل أنه ما لم نكن مرنين ومستجيبين للتغيرات في مجالات التكنولوجيا ، والصناعة أو الأفضليات والأولويات الاستهلاكية ، فسوف يتفوق علينا الآخرون ولن نتمكن من مواكبتهم .

وفي عالم بات يعتمد على بعضه البعض بصورة متزايدة ، سوف تنتشر هذه الشبكات في كل مكان ، ومن ثم فإن الأنشطة المتضاربة للشراكة والتجارة سوف تلحق أضراراً متساوية بالأفراد . والخط الرفيع الذي يربط بين كل هذه الشبكات العالمية لا ينكسر أو حتى ينشئ عند حدود إقليمية أو قارية أو عند حدود ثقافية .

وهناك أربع قوى أساسية وجوهرية هي التي ستوجه حركة العولمة هذه : شبكة اتصالات هائلة يمكنها إرسال المعلومات إلى مختلف أرجاء العالم في وقت واحد ، ورأسمال يمكن أن يكون عالمياً بحق وبحاجة إلى سوق تتعدى الحدود الجغرافية أو السياسية ، وشركات لديها تطلعات وآمال لقيادة السوق العالمية وإنجاز عمليات في أي مكان يجدونه مناسباً للإنتاج والتوزيع أو التسويق لمنتجاتهم ، ومستهلكون يحددون ما يمكنهم

شراؤه اعتماداً على تذوقهم وموقفهم لما هو أفضل في أسواق العالم .

ولا شك في أن المتنبئين باليوم الآخر يؤمنون بأن صدام الحضارات واقع لا محالة ، بيد أنه عندما تصبح التجارة عالمية الطابع وتتعدى حدود الدول كما سيكون عليه الحال في عالم بلا حدود ويقوم على الاعتماد المتبادل ، فإنه سيكون من غير المرجح حدوث مثل هذا السيناريو . وسوف تتداخل الحضارات وتتشابك إلى الحد الذي يجعل من المواجهات التقليدية أمراً مستحيلاً من الناحية الطبيعية . وقد تحدث توترات داخل المجتمعات والشعوب لأن القرن الحادى والعشرين سيرغم كل دولة على أن تصبح متعددة الأعراق ومتعددة الأديان أيضاً ، غير أنه من الممكن احتواء مثل هذه التوترات . ولدى ماليزيا ، مثلاً ، ذلك النوع من الخليط العرقى والدينى الذى سيصبح شائعاً ومألوفاً فى كل بلدان العالم فى القرن الحادى والعشرين ، وهنا نجد أن ماليزيا قد أظهرت أنه من الممكن لأشخاص من عرقيات وأديان مختلفة أن يتعايشوا وأن يعملوا معاً .

والواقع أن القرن العالمى سيكون عصر الترابط بين الأشخاص والأماكن والمعلومات والأفكار . وفى هذا السياق ، لدى آسيا دورها الخاص الذى يمكن أن تلعبه فى صنع القرن العالمى . إذ أنه وعلى مدى فترة زمنية طويلة ، ظلت الشعوب والدول أسيرة سياسة «افقر جيرانك» . وسواء شئنا أن نعترف بهذه الحقيقة أو لم نشأ ، فإن معظم الأشخاص والدول قد جبلت على أن تغبط جيرانها على ما يحققونه من النجاح . ولو أنهم حققوا النجاح لأنفسهم ، فإنهم لا يتمنون أن يحرزهم جيرانهم سواء البعيدين أم القريبين منهم . ولكن فى آسيا فى الوقت الحاضر ، وعلى الأقل فى شرق آسيا ، فإننا قد استطعنا التخلص من سياسة «افقر جيرانك» واستبدالها بسياسة «دع جيرانك يزدهرون» . وهذه السياسة لا تتسم بالإيثار . وثمة حقيقة بسيطة مفادها أنه عندما يكون الجيران مزدهرين ، فإننا نتعرض لمتاعب أقل من جانبهم . ولكن من الأفضل برغم ذلك أن يصبحوا شركاء جيدين لنا . وفى غضون العقد الماضى أو نحو ذلك ، صارت التجارة بين الجيران فى شرق آسيا أسرع من التجارة بين

المناطق الأخرى فى العالم ، وسياسة «دع جيرانك يزدهرون» هى التى قد جعلت الآسيان من أسرع المنظمات والتكتلات الإقليمية نمواً فى العالم . ومن أجل هذا السبب أيضا ، فإننا نريد توسيع الآسيان من خلال قبول آخر ثلاث دول فى جنوب شرق آسيا فى عضويتها .

ولا يخفى عليكم أنكم تعانون من مشكلة ناجمة عن وجود قلة من الأفارقة والآسيويين الذين يعيشون بينكم بيد أنه إذا ظل الجنوب فقيراً ، فمن المرجح أن تصبح مشكلة المهاجرين غير الشرعيين أشبه بالطوفان . ونحن نواجه فى ماليزيا المشكلة نفسها . ولمواجهة هذه المشكلة ، فإننا نستثمر فى صناعات كثيفة العمالة فى الدول المجاورة . وإذا أصبح العالم بلا حدود ، سيكون من الأفضل لكل فرد ضمان أن يصبح الجيران مزدهرين بصورة متساوية ، وإلا ستحدث هجرة جماعية هائلة ، من المتوقع أن تثير موجة من الاضطرابات والتوترات فى كل دولة . وأوروبا بشكل خاص تعتبر ذات جاذبية للمهاجرين الفقراء من الجنوب ومن الشرق .

لقد نجحنا حتى الآن فى التعامل مع العصر الصناعى ومشكلاته . فما هى المشكلات التى سيفرزها عصر المعلومات؟ إننا لانعرفها بالتأكيد . وبوسعنا أن نسلم بهذا أو بذاك ، بيد أننا قد كنا دائما مخطئين فى تنبؤاتنا وتوقعاتنا للمستقبل . فما من أحد هنا أمكنه التنبؤ بالرقيقة الدقيقة (الميكرو شيب) . ولكن هذه الرقيقة الدقيقة قد غيرت بالفعل من حياتنا بصورة جذرية . والآن ، وفى ظل جوانب التقدم فى مجال الاتصالات ، فإننا سوف نشهد حتى تغيرات أكثر جذرية يمكنها أن تجعل الحدود الطبيعية ، بل والدول الأمم شيئا من الماضى .

لقد تمكنت أوروبا من إزالة الحواجز بين الدول لفترة زمنية طويلة وحتى الآن . ولم يتحقق ذلك لأن عصر المعلومات قد ظهر فى أوروبا فى وقت مبكر ، ولكنه تحقق ببساطة لأنكم خضتم حروبا مدمرة ضد بعضكم وبشكل متكرر . وأنتم تعرفون أنه مع التقدم الهائل فى الأسلحة الحديثة فإنه لا يمكنكم تحمل أعباء ونتائج اندلاع حرب أوروبية أخرى . ولذا ،

فمع بدء تشكيل جماعة اقتصادية استطعتم أن تطوروها الآن لتتحول إلى اتحاد أوروبي حيث لم تعد الحدود بين دولكم تعنى الكثير . ومع ذلك ، وحتى إذا كانت لديكم بعض الخبرات بشأن عالم بلا حدود ، فإنكم بحاجة إلى معرفة كيف سيعمل هذا العالم فى عصر المعلومات .

ومن أجل هذا ، تقدم ماليزيا مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة باعتباره حقل اختبار ضخمة لإجراء تجارب ، ليس فقط على التكنولوجيا وإنما أيضا على طريقة الحياة فى عصر المعلومات الفورية وغير المحدودة . وفى ظل الليبرالية والحرية فى مجتمعاتكم ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو : كيف سيكون حال هذه المجتمعات فى بيئة تتسم بالشفافية التامة؟ وكيف ستعالجون ، مثلا ، مشكلة الفساد والانحلال الكاملين لأطفالكم من جراء شبكة الإنترنت والشبكات الأخرى وهى تعرض هذا الحكم الهائل من مواد الإثارة والعنف والإباحية؟ وكيف ستعاملون مع مشكلة هذه الأرواح التى ستفقدونها والتى قد تصل إلى حد عمليات الانتحار الجماعى ، أو كيف ستعالجون مشكلة الوصول إلى التكنولوجيات البسيطة التى تستخدم فى صنع قنابل رخيصة وأسلحة أخرى ، أو حتى أسلحة نووية؟ وهل ستكون هنالك حالة من الفوضى أم سوف تكتشف الحكومات أنفسها فى الوقت المناسب تماما قبل أن تسقط إلى الهاوية . ولا أعتقد أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة سيقدم كل الأجوبة عن هذه الأسئلة ، ولكن بإمكاننا أن نصبح أكثر حكمة وتعقلاً .

وفى شهر يناير ، ترأست أول اجتماع للجنة الاستشارية الدولية للمشروع التى تضم قادة الصناعة مثل جيم باركسدیل رئيس شركة نتسكيب ، ولارى أليسون رئيس شركة أوراكل ، وبيل جيتس رئيس شركة ميكروسوفت ، ونوبويكى إيدى رئيس شركة سونى ، ولو جيرستتر رئيس شركة آى بى إم ، ويون موكورئيس شركة لاقى جولدستار ، وجيم مانزى ، وسكوت مكنيللى من شركة صن ميكروسيستمز ، وكينيشى أوهمای ، وإيكهارد فايفر من شركة كومباك ، ولويس پلات من شركة هيوليت پاكارد ، وهاسو پلاتر من شركة

«ساپ» ، وماسايوشى سون من شركة سوفت بانك . وقد أبدى كل هؤلاء حماسهم الشديد لمشروعنا ورؤيتنا له لأنهم رأوا أننا جادون بشأن إزالة العقبات التى وضعتها أمامهم سياسات العصر الصناعى ، والقوانين والممارسات والمواقف والاتجاهات الأخرى . وهم بالطبع متحمسون للأسلوب أو النهج الكلى الذى نقترحه لتنفيذ هذا المشروع .

وبداية ، يمكن القول بأن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة يبلغ طوله ٥٠ كيلومتراً بينما يصل عرضه إلى ١٥ كيلومتراً ، وهو يبدأ من أطول مبنى فى العالم ، وهو كوالالمبور سيتى ستر ، وهو مدينة ذكية بحد ذاته ، ويمتد إلى منطقة ستكون أكبر مطار دولى فى آسيا عندما يتم افتتاحه فى عام ١٩٩٨ . وهذه المنطقة التى سيقام عليها المشروع تعتبر فى الحقيقة موقعا تكثرت فيه الحقول الخضراء وستقام فيه مدن وشبكات على أعلى مستوى من الطراز المعماري . وفى منتصف المسافة بين كوالالمبور سيتى ستر ومطار كوالالمبور الدولى سيتم انشاء مدينتين : الأولى هى العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا ، والثانية هى مدينة الإنترنت حيث ستركز فيها الصناعات ، ومرافق البحث والتطوير R&D ، وجامعة الوسائط المتعددة والمؤسسات العلمية ، والضواحي الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات التى ستتولى إدارة أنشطتها الصناعية والتجارية فى أنحاء العالم باستخدام الوسائط المتعددة .

وسوف تقام فى هاتين المدينتين منشآت رائعة للاتصالات اللاسلكية تتراوح من منشآت الألياف البصرية إلى المكاتب ، والمقار التجارية والمنازل . كما ستوجد بهما مدن ومناطق خضراء بها كميات هائلة من المياه لجعل الحياة ممتعة وجميلة ، ولتحفيز روح الابتكار والإبداع بين العاملين فى مجال المعرفة والذين نتوقع أن يعيشوا فيها . وسوف يتم ربط المدينتين بالعاصمة كوالالمبور ومطار كوالالمبور الدولى من خلال خط سكة حديد حديث وطرق سريعة رئيسية ، فى حين ستقوم شبكة سكة حديد خفيفة بنقل الركاب داخل وبين المدينتين .

وبالنسبة لمدينة پوتراجايا ، العاصمة الإدارية الجديدة للحكومة الفيدرالية ، فسوف تصبح ذاتها حقل اختبار كحكومة إلكترونية ، وسيكون لدى الشركات ، المزودة بأحدث الأساليب فى تكنولوجيا الاتصالات ، ستكون لديها الفرصة لتوفير ، واختبار وتجربة حكومة إلكترونية فى بيئة حقيقية للحكم . ولست بحاجة إلى القول بأن توفير متطلبات الحكم فى هذا المجال سيكون لصالح الشركات الموجودة فى نطاق مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة .

والحقيقة أن الحكومة الماليزية قد كانت دائما صديقة للتجارة ، وستكون حتى أكثر مودة وصداقة مع هؤلاء الذين يشاركون فى المشروع . وسيكون بوسع عمال المعرفة الدخول إلى والخروج من منطقة المشروع بدون أية قيود أو عقبات . وسيعامل هؤلاء باعتبارهم يحظون بمكانة خاصة . سيحصلون على تأشيرات دخول متعددة المرات . وبالطبع لابد من أن يكون هؤلاء العمال المعرفيين عباقرة ولا بد من أن ترشحهم الشركات العاملة فى المشروع . وسوف تسمح بتملك الشركات بنسبة مائة بالمائة ، وبالتوظيف لعمال المعرفة من الخارج وبلا حدود ، ونشعر أنه من المؤكد أنه عندما يصبح موظفونا مؤهلين حين يصبح الكثيرون كذلك ، فسوف تقوم الشركات الأجنبية بتشغيلهم . ومع هذا ، فإننا لن نصر على ذلك .

فى الوقت ذاته ، لن نفرض رقابة على شبكات الإنترنت ، ولكن إذا قام أى شخص بتحميل أو توزيع مواد غير قانونية ، فسوف يخضع لقوانين البلاد . ويحددنا كل الأمل فى أنه يوما ما سيكون هناك تفهم فى أنحاء العالم لما يجب وما لا يجب أن ينشر على شبكات الإنترنت ، ولكن حتى يحين ذلك الوقت ، ستكون الشركات حرة فى مشروع الممر السريع .

علاوة على ذلك ، سيتم تقليص الإجراءات الروتينية والبيروقراطية إلى أقل حد ممكن لأننا سوف نستخدم وكالات وأجهزة ذات مرحلة واحدة . وفى الوقت الحاضر ، تعمل

مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة (MDC) كوكالة ذات مرحلة واحدة لديها صلاحية وسلطة تحديد الاستثمارات المؤهلة للدخول في مشروع الممر السريع . ولهذا ، فإن الشركات بحاجة فقط إلى الاتصال بهذه المؤسسة لتبديد أية شكوك قد تساورها أو للحصول على أية موافقات رسمية .

وسوف يتم الإسراع في إصدار الموافقات الخاصة بالمتطلبات والشروط الرسمية القليلة . ففي ماليزيا ، نحرص على أن نتحرك بسرعة . وعندما شيدنا أعلى مبنى في العالم ، كنا نبني طبقاً كل أربعة أيام . كما أن لدينا مهارة في إقامة المباني من أعلى إلى أسفل . وسوف يعكف كونسورتيوم جيد على بناء مدينة سايبيرجايا للإنترنت كما سيقوم بتشيد أى مبنى فى زمن قياسي . وسيكون أول مبنى فى مدينة سايبيرجايا ، وهو جامعة الوسائط المتعددة ، جاهزاً فى عام ١٩٩٩ . ولكن حتى قبل هذا التاريخ ، سنبداً هذه الجامعة فى العمل . ومن ثم ، إذا أرادت أية شركة إقامة مقرها الرئيسى أو أية مبان أخرى فى مشروع الممر السريع ، يمكنها أن تتوقع البناء السريع وعلى أعلى مستوى وبأقل تكلفة . أما المبنى الأول فى مدينة بوتراجايا ، وهو العاصمة الإدارية الجديدة للحكومة الفيدرالية ، فإنه يشهد أعمال الإنشاء بالفعل وسيتم شغله فى العام القادم . وبالطبع هناك العديد من مؤسسات الوسائط المتعددة التى تعمل بالفعل فى المشروع .

بيد أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ليس بالطبع مجرد مبان وطرق رئيسية . وحتى يعمل هذا المشروع ، لابد من أن يكون لدينا القوانين الضرورية ، وقوانين الإنترنت والمعلومات . التى تهدف إلى تسهيل استخدام الوسائط المتعددة وهى تتضمن حماية الملكية الفكرية ومنع جرائم الكمبيوتر ، والتثبت من صحة التوقيعات الإلكترونية والتحقق من سلامة المعاملات الإلكترونية ، علاوة على تطبيق قوانين لتحقيق التقارب بين الاتصالات اللاسلكية وعمليات البث الإذاعى والتليفزيونى ، وبرامج الكمبيوتر والأنظمة الأخرى وغيرها من المجالات والأنشطة التى لا تغطيها أو تشملها القوانين الحالية . وبعض هذه

القوانين قد وافق عليها بالفعل البرلمان الماليزى بينما يجرى صياغة البعض الآخر منها . ونحن لا نعتقد أن هذه القوانين ترقى إلى درجة الكمال . إذ يتعين إدخال التعديلات عليها ونحن نتعلم المزيد من استخدام الوسائط المتعددة وبينما تفرز التكنولوجيات الجديدة مشكلات جديدة .

ولقد بدأنا العمل أيضا فى سبع مشروعات قومية والتي سوف تختبر دور المعلومات والوسائط المتعددة فى إطار مجتمع إنسانى يعيش حياة حقيقية . ونحن ندرس الآن عدة مقترحات بشأن إصدار بطاقة ذكية واحدة تحمل محل البطاقات الذكية العديدة التي بدأت تشكل عبئا ثقيلاً فى استخدامنا لها . ومن الممكن أن تحتوى هذه البطاقة الذكية الواحدة على كل المعلومات الخاصة بالشخص الذى يحملها بما فى ذلك هويته ، والرخص التي يحوزها وغيرها من الوثائق أو المستندات الرسمية ، وأيضاً توقيعها الإلكتروني الخاص بالمعاملات اليومية والرسوم التي يدفعها لكافة أنواع المواصلات . وستكون كل هذه المعلومات آمنة وسرية . ومن خلال هذه البطاقة الذكية ، سوف نستطيع حل بعض المشكلات التي تواجه المواطن والمتعلقة بالمجتمع الذى يعيش فيه .

كما سنبدأ فى تنفيذ مشروعات الحكومة الإلكترونية . وجامعة الوسائط المتعددة ، وصناعات الوسائط المتعددة ، وشبكة عملاقة تمكن الشركات من ممارسة أنشطتها التجارية عبر العالم بدون الحاجة إلى سفر العاملين بها مرات كثيرة ، وكذلك إنشاء مدارس ذكية إضافة إلى تنفيذ أكثر النظم للتعليم عن بعد والطب العلاجى عن بعد .

وكما ترون ، فإن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن نشارك فيها شركات الوسائط المتعددة لتطوير أفضل شبكة للحاضر والمستقبل . وبالطبع فإن ما تطورونه وتختبرونه فى إطار مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة سوف تستطيعون تسويقه فى شتى أنحاء العالم . وستكون هناك فرص لا حصر لها للتجارة فى الصناعات التي تعتمد على المعلومات .

ولكن الأفضل من هذا كله هو أنكم سوف تشاركون في صياغة وتشكيل مجتمع عصر المعلومات . وشأن جميع الأشياء الأخرى ، فسوف يصاحب الأشياء الجيدة دائماً أشياء سيئة . ولا شك أن قدرتنا على الاتصال مع المزيد من الأشخاص من خلال الإنترنت سوف يعطى المالىزين الفرصة لكسب ومعرفة أصدقاء جدد من أنحاء العالم . ومع هذا ، إذا ظللنا منكبين على أجهزة الكمبيوتر لدينا لساعات طويلة ، فإننا قد نفقد علاقات المودة والاتصالات الشخصية . ولن يكون أصدقاءنا أكثر من كلمات وصور على شاشات الكمبيوتر لأن الكلمات والصور ليست لحما ودماً مثل الأدميين . ومن ثم ، سوف نصبح أقل إنسانية إذا حرمانا أنفسنا من الاتصال الطبيعي بأصدقائنا ، أو حتى بأعدائنا .

والواقع أن كمية المعلومات التى سيتم استيعابها قد تتسبب فى أن يطور الناس شخصيات «جديدة» ، بل من المرجح أن يصبحوا «غير متوازنين» تماماً . ولعلنا قد سمعنا هنا عن قصة أعضاء جماعة بوابة الجنة والذين انتهى بهم الحال إلى الانتحار الجماعى . فهل هؤلاء هم الوحيدون؟ وهل هناك كثيرون آخرون لديهم مثل هذه الأفكار الغريبة؟ وهكذا ، هنالك حاجة إلى حقل جديد للدراسة للتعامل مع النتائج والعواقب السيكولوجية لعصر المعلومات . وبالإمكان استخدام مشروع الممر السريع فى دراسة مثل هذه الآثار . وقبل أن نتبنى ثقافة الإنترنت باعتبارها الثقافة القياسية أو المعيار للثقافة العالمية ، فإنه يجب علينا معرفة المحتويات والعناصر المحتملة لتلك الثقافة ، وكيف نتعامل معها أو نؤثر فيها بطريقة عملية . ويتعين أن يفرز عصر المعلومات حضارة عالمية أعظم من أى حضارة عرفناها فى الماضى . بيد أن الكثير فى هذا يعتمد على فهمنا للعصر الجديد .

ومن الواضح أن الدور الذى يمكن أن يلعبه مشروع الممر السريع يبدو غير محدود . والواقع أن لدى كل دولة مشروعها الخاص الذى سيختبر تكنولوجيات عصر المعلومات والوسائط المتعددة . وكل هذه المشروعات مهمة وربما تعتبر فريدة فى نوعها . وهى قد تؤدى إلى أن نعرف المزيد عن استخدامات وتطبيقات الوسائط المتعددة والمعلومات غير المحدودة

والفورية . ولكننى أود القول بأن مشروع MSC يعتبر أكثر المشروعات شمولاً والتي تهدف إلى التعلم واختبار التكنولوجيات واستخدامها فى عصر المعلومات .

وتعى ماليزيا تماماً أنها ليست المعلم الأول الذى يتفوق على الآخرين فى أى من مجالات التكنولوجيا ، وحتى فى العصر الصناعى كنا متخلفين عن الركب ، حتى بعد أن تمكنا من تحقيق مكانة الدولة حديثة العهد بالصناعة . ومن المؤكد أننا لانتبأ الصدارة أيضاً فى مجال الوسائط المتعددة . كما أننا لسنا خبراء فى احتياجات الوسائط المتعددة وعصر المعلومات حتى نتمكن من التنبؤ بالبنية التحتية والإعداد لها .

غير أننا مستعدون للاستماع إلى النصيحة والعمل بها . وفى ماليزيا ، نجرى حوارات مكثفة حول الميزانية مع القطاع الخاص ، وأيضاً مع نقابات العمال ، والمنظمات غير الحكومية فى كل عام وقبل إعداد ميزانيتنا . ويعقد وزير التجارة والصناعة حوارات مماثلة مع القطاع الخاص للحصول على مقترحات مباشرة حول ما يجب أن تفعله الحكومة من أجل تطوير الاقتصاد ، ومن أجل تلبية احتياجات القطاع الخاص . نحرص على الإصغاء والاستماع باهتمام شديد للأفكار والآراء السياسية لأننا نعتقد أن الاستقرار السياسى ضرورى لتنمية البلاد وتطورها .

وهكذا ، فقد أنشأنا مشروع MSC اللجنة الاستشارية الدولية (IAP) ، وهى لجنة قوية تتمتع بصلاحيات واسعة وتضم فى الواقع عدداً من الأسماء الكبيرة فى مجال تكنولوجيا المعلومات من الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا . ونحن جادون فى الاستماع إلى آرائهم حول كيفية تنفيذ مشروع MSC ونعلم أنهم جادون بدورهم ، لأن العديد منهم كان قد بدأ العمل بالفعل خارج ماليزيا وهم قد حجزوا مواقعهم فى المرافق والمنشآت الخاصة بمشروع MSC . وقد تلقينا أكثر من ألف طلب جاد بشأن الاستعلام من أجل المشاركة فيه ، وهناك ثلاثون شركة من الشركات الرئيسية من بين هؤلاء الذين قد أصبحوا ملتزمين بالعمل فى المشروع . والحقيقة أن هذه الشركات باتت تشارك بالفعل فى تنفيذ مشروع MSC . وقد

خصصت شركات مثل ميكروسوفت ، وأوراكل ، وهيليت باكارد ، وسوني ، وصن ميكروسيستمز ، ونيتسكيپ ، وإي دي إس ، وإن إي سي اليابانية ، وآي بي إم ، خصصت أكثر من خمسين خبيراً من خبرائها المتفرغين للعمل مع موظفي وزارة الاتصالات وشركتها الاستشارية ماكنزي آند كومپاني وذلك من أجل صياغة وإعداد نوع جديد لطلبات العرض لتعظيم مجال المقاييس الخاصة بالعطاءات والمناقصات التي سوف تطرح وفقاً لهذه المعايير الجديدة . وهؤلاء الذين قد لا يستطيعون المشاركة في المشروع الآن ، سيجدون صعوبة أكثر في القيام بذلك في وقت لاحق ، وأود أن أذكركم بأننا لا نطور مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة لأنفسنا فقط . بل إنه اسهامنا وفي القرن العاشر لعصر المعلومات . وما تفعلونه وما سوف تكتشفونه في المشروع سيكون له تطبيق وتأثير واسع لديكم وعلى مستوى العالم كله . ونحن لا نريد أن نكون أنانيين . فهناك الكثير في هذا المشروع الذي نتوقه لنا ولكن هنالك أيضاً الكثير من الفوائد للآخرين . فهو يعتبر حقاً تجربة مثيرة وينبغي أن تعترفوا أنه قد أثار اهتمام العالم كله سواء في ميادين الصناعة أم خارجها .

ولو أنكم ما زلتم غير مقتنعين بأننا جادون وأصدقاء للتجارة والأنشطة التجارية ، فإنني أود أن تطالبوننا بتقديم المزيد من الأدلة والبراهين على جدية التزامنا .

وتعرض ماليزيا قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذي النقاط العشر . وتتعهد الحكومة الماليزية رسمياً بما يلي تجاه كافة الشركات التي تحظى بوضع الشركات العاملة في مشروع MSC من مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة (MDC) داخل الحدود الطبيعية لمشروع MSC :

(١) ستوفر ماليزيا بنية تحتية معلوماتية ذات مستوى عالمي (٢) سوف تسمح ماليزيا بحرية الانتقال غير المقيدة لعمال المعرفة داخل البلاد وخارجها دون أية قيود على التوظيف (٣) ستضمن ماليزيا حرية الملكية للشركات (٤) سوف تسمح ماليزيا بحرية تدفق رأس المال عالمياً من أجل البنية التحتية لمشروع MSC وحرية اقتراض الأموال (٥) ستوفر ماليزيا حوافز مالية تنافسية ، من بينها عدم فرض ضريبة على الدخل والإعفاء من ضريبة الاستثمار لمدة

تصل إلى عشر سنوات ، وعدم فرض رسوم على استيراد معدات الوسائط المتعددة (٦) سوف يصبح مشروع MSC مشروع رائداً في المنطقة الآسيوية في مضمار حماية الملكية الفكرية وقوانين الإنترنت والمعلومات (٧) لن تفرض ماليزيا رقابة على الإنترنت (٨) سوف يحظى مشروع MSC بتعارفات للاتصالات ذات قدرة تنافسية عالية على المستوى العالمي (٩) ستطرح ماليزيا عقوداً للبنية التحتية الرئيسية للمشروع على الشركات الدولية الراغبة في استخدامه كمركز إقليمي لها (١٠) ستوفر ماليزيا جهازاً تنفيذياً على مستوى عالٍ للعمل «كجهة واحدة» لتلبية احتياجات الشركات العاملة في المشروع .

أما المحطة الثالثة التي أود أن أتوقف عندها في حديثي فهي ضرورة حشد الاهتمام والدعم لمشروع MSC . وإنني على ثقة تامة بأن الشركات الأوروبية النشطة في ميدان تكنولوجيا المعلومات سوف تبدي استجابة جيدة لهذا المشروع . ونحن بحاجة إلى نصحك ومساعدتكم . ونحن بحاجة طبعاً إلى استثماركم التي ستعود بالنفع علينا وعليكم أيضاً .

وكما نعلم ، فإن أوروبا الآن عبارة عن اتحاد يضم دولاً عديدة ذات لهجات وثقافات مختلفة ومتباينة . بيد أن توحيد الأنظمة في أوروبا لم يكن بالأمر اليسير . كما أنه من الصعب تغيير قوانين أوروبا ، والممارسات والسياسات الصناعية بحيث تتلائم وعصر المعلومات . وفي مشروع MSC توفر لشركات الوسائط المتعددة الأوروبية بيئة لا تعوقها أو تقيد سياسات وممارسات لا يمكن أن تتغير بسهولة ، بل سياسات وممارسات مرنة يمكنها أن تتكيف مع مجموعة كاملة من الأنشطة التجارية ، والممارسات والتكنولوجيات التجارية المختلفة . وإنني على ثقة من استعداد الشركات الأوروبية للاستفادة من الفرص والتحديات التي كانت قد استفادت منها الشركات الأمريكية والأوروبية البارزة . وأود أن أدعوكم للانضمام إلينا في صنع القرن العالمي من خلال تكنولوجيا المعلومات التي يوفرها مشروع MSC ، الذي نعتبره هدية ماليزيا للعالم .

١٢- سايبيرجايا، حيث يُمكن أن يَزدهر الإبداع والابتكار.*

أود الإشارة في البداية إلى أن المفهوم من وراء مدينة سايبيرجايا، وهي مدينة الذكاء النموذجية، باعتباره عنصرا جوهريا لمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة، أو مشروع MSC، هذا المفهوم لم يتبلور بين ليلة وضحاها، فقد استغرق الأمر سنوات من التفكير والبحث والتخطيط للخروج بخطة رئيسية استراتيجية حول كيفية تحقيق رؤية ٢٠٢٠. وقد تم إجراء الكثير من الأبحاث لدراسة العناصر الجوهرية اللازمة والطريقة الصحيحة التي نتصور أنها المحور الحقيقي للوسائط المتعددة في العالم. ومن ثم، فإن الخطة التي وضعناها لسايبرجايا لم تكن تقضى بأن هذه المدينة الذكية النموذجية مجرد مكان يمكن أن تعمل به الشركات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة، وإنما مكان يمكن أن يزدهر فيه الإبداع والابتكار. وعلى ذلك، فإن تنفيذ مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة والسايبرجايا، على نحو خاص، سوف يمكن الماليزيين من دخول عصر المعلومات بسرعة، ونحن نأمل في تهيئة المناخ المثالي الذي يجذب الشركات العالمية لاستخدامها كمحور إقليمي لعصر المعلومات متعدد الثقافات، فهدفنا بعيد المدى هو التشجيع على تطوير مجموعة عالية التنافس من شركات الوسائط المتعددة وتكنولوجيا المعلومات الماليزية التي ستصبح في نهاية المطاف عالمية.

ومن المتوقع أن تدعم، سايبيرجايا، التي تحتل مساحة سبعة آلاف هيكتار تقريبا وعندما يكتمل إنشاؤها، عددا مستهدفا من السكان يبلغ ٢٤٠ ألف نسمة في ظل مناخ يعتبر الأول من نوعه للعمل والمعيشة في عصر المعلومات، وسيتم تجهيز سايبيرجايا، باعتبارها مدينة ذكية، ببنية متقدمة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية

* كلمة بمناسبة بدء العمل في إنشاء مدينة سايبيرجايا، في ١٧ مايو ١٩٩٧م، في سيبانج - ماليزيا.

الاحتياجات التجارية والسكنية والترفيهية للسكان فى إطار عملية التطوير ، بما فى ذلك حوالى ١٠ آلاف من عمال المعرفة المتوقع أن يعيشوا فى المنطقة . وسيتم تزويدها بشبكة اتصالات حديثة تتراوح قدرتها بين ٢,٥ : ١٠ ميجا بايت فى الثانية ، والتي ستقوم بتركيبها شركة ماليزيا للاتصالات ، الأمر الذى سيمكن من إجراء التحويلات عالية السرعة للصوت والصورة والبيانات بين الشركات بين سايبيرجايا وسائر أنحاء العالم . وستمكن هذه البنية التحتية العالمية من دعم التطبيقات الرائدة للوسائط المتعددة ، وخدمات الوسائط المتعددة المتفاعلة ، والإرسال التليفونى المتقدم ، وخدمات البيانات ، وكذا خدمات الاتصالات المحمولة .

ويغض النظر عن كونها عبارة عن بنية تحتية طبيعية ممتازة تضم ، من بين أشياء أخرى ، وسائل نقل مريحة وفعالة ومرافق للوسائط المتعددة والأعمال ، فإنه سيتم دعمها أيضا بمجموعة من «البنى التحتية اللينة» فى صورة سياسات ، وممارسات ، وحوافز مالية تنافسية ، ومجموعة جديدة من قوانين التكنولوجيا الحديثة من أجل تهيئة مناخ يؤدي بشكل كامل إلى تسريع نمو صناعات الوسائط المتعددة .

وثمة صفة فريدة أخرى تفرض نفسها وتتميز بها سايبيرجايا وهى أنه سيتم أنشاؤها على أساس انسجام تكافلى بين الإنسان والبيئة والتكنولوجيا . وهذا يقوم على الاعتقاد الأساسى بأن التكنولوجيا ستقدم نوعية حياة أفضل للإنسان داخل هذه البيئة وأن هذه التكنولوجيا ستكون مستخدما وصديقا للبيئة معاً . وخلال عملية إنشاء سايبيرجايا ، سيتم الاهتمام تماما بتعظيم أصول البيئة الطبيعية . كما ستضمن الجهات التى ستتولى أعمال الإنشاء تهيئة مناخ مناسب لتعزيز الصحة الروحية والعقلية والبدنية والتمتع بالطبيعة والمجالات الثقافية . وفى ظل هذا كله ، هنالك هدف نبيل وهو توفير مناخ للعمل والمعيشة يتفاعل فيه العاملون فى مجال المعرفة مع غيرهم من السكان فى حرية وفى إطار بيئة اجتماعية مريحة ، الأمر الذى يهيب مناخاً يساعد على تعزيز الإبداع والابتكار ، ويمثل ذلك

المناخ السائد فى وادى السيليكون بالولايات المتحدة .

إن الإعلان عن موعد تدشين السايبرجايا لم يكن أفضل ولا أنسب منه الآن حيث يتزامن هذا التوقيت مع احتفال العالم باليوم العالمى للاتصالات بمناسبة ذكرى تأسيس الاتحاد الدولى للاتصالات قبل حوالى ١٣٢ عاما . وقد قطعت صناعة الاتصالات الماليزية شوطا كبيرا منذ خصخصة شركة الاتصالات الماليزية وترشيد الصناعة . واليوم ، هناك سبع شبكات مركزية تقدم خدمات للشبكات الأساسية أو الثابتة ، ومن بينها خمس شبكات تقدم خدمات دولية ، وأيضا سبع شبكات لخدمات الهاتف المحمول . وتقدم كل هذه الشبكات ، بشكل آخر ، تكنولوجيات رقمية اعتماداً على بنى تحتية متقدمة للشبكات ، وهناك حالياً نحو ٣,٨ مليون مستهلك للخطوط الثابتة ، و ١,٨ مليون مستخدم للهاتف المحمول فى ماليزيا . وتعتبر معدلات الاختراق لدينا مرتفعة جداً بالمعايير العالمية وتنمو بخطى سريعة . فعلى سبيل المثال ، يصل اختراق إرسال الهاتف المحمول لأول مرة فى هذا البلد إلى ٩٪ وهو أعلى من اليابان عندما أدخلت خدمة الهاتف المحمول .

وقد دار الكثير من الجدل والحديث حول أن الخطوط الفاصلة بين صناعات الاتصالات والكومبيوتر والبث الإذاعى والتليفزيونى أخذت تختفى بسرعة . ولا يمكن أن يكون هذا أقرب إلى الواقع حيث بدأت ملامح مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة تتضح . وستمكن شبكة عالية القدرة ، مثل الشبكة التى تقوم شركة الاتصالات الماليزية بإنشائها داخل المشروع ، من إتمام تحويلات للبيانات والصوت والإرسال التليفزيونى فى نفس الوقت وبسرعات عالية جداً . ولهذا السبب نعمل على سن قانون التقارب متعدد الوسائط الذى يهدف فى المقام الأول إلى معالجة الخلافات الناجمة عن هذا التطوير . وستعمل الشبكة الرئيسية ، التى ستم اقامتها فى المشروع وفى سايبيرجايا على الأخص ، ستعمل بمثابة خط الأنابيب الرئيسى الذى يمكن من خلاله الاستفادة من خدمات الوسائط المتعددة . بيد أن هذا لا يعنى أنه لن تكون هناك فرص للآخرين ، بل سيكون هناك مجال

واسع لتوفير المحتوى وخدمات القيمة المضافة ، ويتم تشجيع الشركات المحلية على بحث إقامة تحالفات استراتيجية ومشروعات تعاون مع الشركات العالمية لاستكشاف هذا النطاق الواسع من تنمية المحتوى ولاسيما للوفاء باحتياجات منطقة آسيا-الپاسيفيك التي قد تختلف نظم قيمها الثقافية والاجتماعية عن تلك الخاصة بالغرب .

وليس ثمة شك أن إقامة مشروع الممر السريع ، والتي تعد سايبيرجيا نواته الحقيقية ، هو بمثابة خطوة نحو احتضان المستقبل ، والتي تهدف إلى تسهيل انتقالنا من اقتصاد يقوم على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على الوسائط المتعددة في عصر المعلومات ، مما سيجعل البلاد تتمتع بقدرة تنافسية في الاقتصاد العالمي . بيد أن هذا لايعنى أن الصناعات الأخرى ستحتل المقعد الخلفي . ولايتعين أن تكون تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة غاية في حد ذاتها . وعند استخدامها بصورة فعالة ، ستعمل بمثابة مدخل قيم ، وفي حالات كثيرة ، باعتبارها حافزا لكثير من الصناعات الأخرى ، إن ما يتم إحرازه من تقدم في تكنولوجيا الوسائط المتعددة سيقود بدوره إلى تطبيقات جيدة وسيعمل على تحفيز نمو التجارة الداخلية والخارجية ، وكذلك زيادة الإنتاج والكفاءة في كافة القطاعات . والواقع أن هناك فرصا هائلة ومنافع كثيرة سيكون تأثيرها محسوسا بالنسبة للأجيال الكثيرة القادمة . وكل ما يتطلبه الأمر هنا هو أن نفتح عقولنا أمام الإمكانيات والفرص واسعة النطاق .

والحقيقة أنني لم أحظ علما بالمفاهيم الأولية لتنمية السايبيرجيا إلا منذ فترة قصيرة فقط . وقد علمت الآن أن تخطيط المناطق الحضرية وتصميم الشبكات الأساسية لها قد تم إنجازه بالفعل من خلال اتحاد شركات سيرفيو هولدينجز المؤسس حديثا والذي سيتولى مهام التطوير الطبيعي لهذا المشروع على أساس سريع . أما الجوانب الأخرى للتخطيط التنموي ، مثل تحسين خطة سايبيرجيا الرئيسية ، ودراسة تأثير البيئة ، وحياسة الأراضي لمنطقة التنمية الرائدة ، فقد اكتملت بالفعل أو وشكت على الانتهاء . وقد تم حتى الآن تحديد سبع مناطق محددة لنقل بعض المشروعات الرائدة إلى المنطقة الرائدة ، وهي محور

سايبيرجيا وستغطي مساحة قدرها ٢٨٠٠ هكتار تقريبا . وبحلول أواخر عام ١٩٩٨ ، يكون قد تم الانتهاء من المرحلة الأولى التي تتكون من تنمية ٧٥٠ هكتارا بينما ستم تنمية المناطق الباقية على مراحل حتى عام ٢٠٠٥ .

وحتى الآن ، تعهدت ٣٩ شركة ، محلية وأجنبية بالفعل بأن تتمركز أعمالها في مشروع MSC ، كما تدل البالونات الهوائية الكبيرة التي ترونها حولكم ، مطالبين بالحصول على قطع من الأرض التي سوف ينشئون عليها أعمالهم في مدينة التكنولوجيا . وأود تهئة هذه الشركات الرائدة باتخاذ هذه الخطوة الجريئة نحو المستقبل . واستناداً إلى الفوائد الناتجة والتغذية الاسترجاعية الايجابية التي تم الحصول عليها خلال الشهور القليلة الماضية ، فإنني واثق من أن الكثير من الشركات الأخرى ستحذو حذونا . وأعتقد أن لدينا ما يجعلنا ندعوكم للمجيء إلى هنا ومشاركتنا لبناء محور الوسائط المتعددة المثالي من خلال علاقات قائمة على المنفعة المتبادلة . كما ندعوكم لاستخدام وضعنا الاستراتيجي للاستفادة من ثقافات وأسواق منطقة آسيا-الپاسيفيك .

والحقيقة أن التقدم الذي تم إحرازه في مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة لم يكن مفاجئاً بأي حال من الأحوال . وعندما أعلننا في بادئ الأمر نوايانا لتنفيذه ، كان هناك قليلون من المشككين الذين اختاروا التركيز على حقيقة أن هذه المنطقة مغطاة في المقام الأول بأشجار المطاط والنخيل ، ومن ثم تشككوا في قدرتنا على إنهاء المشروع خلال الإطار الزمني الذي حددناه . بيد أننا لسنا بحاجة إلى القلق بشأن هذه الملاحظات . إذ أن سجلنا السريع والقوى يتحدث عنا . فقد أثبتنا المرة تلو الأخرى أن التزامنا ومثابرتنا أدت إلى النجاح النهائي لكثير من المشروعات الكبرى في بلادنا وتحقيق الكثير من المنافع المشتركة بيننا . ذلك أن مشروعاتنا القومية للسيارات ، ومشروع كوالالمبور سيتي سنتر KLCC ومشروع برجى پتروناس ، والطريق السريع بين الشمال والجنوب ، ومصنعنا الحديث للدراجات البخارية في جوردن ، كل هذه مجرد أمثلة قليلة على مشروعاتنا الناجحة . ويعد بناء مطارنا الدولي

الجديد الذى سيتم تشغيله من أجل دورة ألعاب الكومنولث فى عام ١٩٩٨ مثلاً آخر على ذلك مع عدم نسيان تنمية مشروع MSC الذى يضم كلاً من سايرچايا وپوتراجايا .

ومنذ بدء تنفيذه فى عام ١٩٩٦ ، سعينا للاتصال بالشركات المحتملة لتوضيح خططنا الزمنية من أجل بناء ممر ممتاز للوسائط المتعددة والبنى التحتية الطبيعية والحقيقية الجذرية التى تصاحبها . وكانت الاستجابة التى تلقيناها حتى الآن مدهشة على الأقل . وكما تعلمون فقد تم تشكيل لجنة استشارية دولية تضم مديرين تنفيذيين كبار من بعض أكثر الشركات إبداعاً ونجاحاً فى العالم وعقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول بنجاح فى يناير من هذا العام . كما تم القيام بمهام ترويجية فى الولايات المتحدة ، واليابان ، والهند فى الربع الأول من هذا العام بقيادة هيئة التنمية للوسائط المتعددة . ومن المقرر القيام بزيارة ترويجية أخرى ، وهذه المرة من أجل الاجتماع بالمستثمرين المحتملين فى أوروبا ، فى العشرين من هذا الشهر .

وبالنسبة للمشروعات القومية السبعة ، فقد تم إشراك مختلف الوكالات من القطاعين الخاص والحكومى ، محلياً وعالمياً ، بشكل فعال فى تنمية المفاهيم وخطط التنفيذ . وهذه المشروعات تمر الآن بمراحل مختلفة من التخطيط للتنفيذ ومن المتوقع البدء فى تشغيل المشروعات النموذجية اعتباراً من يوليو عام ١٩٩٧ فصاعداً .

١٣- القرن الرقْمى: فُرْصٌ لِلتَّعَاوُنِ الْمَالِيَّيِّ-الْيَابَانِيِّ الْمُتَبَادِلِ . (*)

إنه لمن دواعى السرور والشرف بالنسبة لى فى آن واحد أن أكون بينكم هنا لأشاطركم بعض الأفكار والرؤى حول موضوع : «القرن الرقْمى : فرص التعاون المتبادل بين ماليزيا واليابان» . ذلك أن القرن الرقْمى يحمل الكثير من الآمال ولاسيما فى سياق ثورة تكنولوجياية تشهد العديد من المتغيرات فى شتى أرجاء العالم .

والحقيقة أن الاقتصاد الرقْمى يؤكد على أهمية ربط الأفراد فى أنحاء العالم ، أو تضافر الجهود الإنسانية فى مجال استكشاف طرق جديدة وقوية لتحقيق الإثراء المشترك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات . ومن المؤكد أن هذا واحد من المجالات التى يمكن من خلالها أن تجنى ماليزيا واليابان ثمار المنفعة المتبادلة . إذ أن لدى ماليزيا مهارات من القوى العاملة فى مجالات معينة ، التى تعتبر رخيصة نسبياً ويمكن أن تصل إليها الشركات اليابانية حتى إذا لم تكن موجودة فى ماليزيا ، فى حين أن لدى اليابان ، بطبيعة الحال ، تكنولوجيا للوسائط المتعددة يمكنها أن تلعب دوراً فى عالم اقتصادى بلا حدود .

وحتى يكون هناك شركات تكنولوجيا ذات قدرة تنافسية على المستوى الدولى فى صناعات النمو فى القرن الحادى والعشرين ، فإننا بحاجة إلى إعادة تحديد معايير عالمية صناعية جديدة ، حتى مع تطوير منتجات وخدمات ثورية لتكنولوجيا المعلومات . وتضمن عملية الترقيم قدراً أكبر من الدقة ، بل يقال إنها العامل الرئيسى الذى يقود صناعة الإليكترونيات الاستهلاكية فى اليابان فى التسعينيات . ومع هذا ، فإنه لم يتحقق أقصى استغلال للترقيم فى العديد من المجالات . ومع خبرة اليابان وما لديها من معرفة واسعة فى

(*) حديث فى المؤتمر الخاص بالمستثمرين فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، فوكوكو- اليابان ،

هذا المجال وأيضا في ميدان استخدام الوسائط المتعددة ، فإنه يمكن القول بأن هناك تقريبا إمكانيات غير محدودة لصناعات جديدة يمكن تطويرها والتوسع فيها في شتى أنحاء العالم ، مع عدم الحاجة تقريبا إلى أى تفاعل مباشر بين الأفراد .

وبينما نقرب من القرن الـ ٢١ ، يشهد العالم تغيرات هائلة جعلت ما كان مستحيلا في الاقتصاد القديم للعصر الصناعي يبدو ممكنا فجأة في عصر المعلومات . ولأغراض عملية ، اختفت الحدود وتلاشت بالفعل ، لأن المعرفة ورؤوس الأموال وأنشطة الشركات والأفضليات الاستهلاكية تتجاهل الخطوط المرسومة على الخريطة . وبينما كانت الدول تتنافس ذات يوم حول الفائض التجارى لدولة ما ، والذي كان يؤدي إلى عجز تجارى لدى دولة أخرى ، نجد أنه في المستقبل يمكن أن تستفيد كلتا الدولتين ، لأن شبكات الشركات تتعاون وتترابط عبر الحدود لإعطاء قيمة للعملاء من خلال أفضل الطرق من المنظور الاقتصادى .

ولأول مرة في التاريخ ، نجد أن عصر المعلومات قد خلق ظروفًا سوف تمكن الدول والشركات من إثراء بعضها البعض بطريقة متبادلة ، ولم يعد الأمر مجرد لعبة الصفر التي يشارك فيها الرابحون والخاسرون . إذ أن هناك فرصة هائلة لتلك الدول والشركات التي لديها الشجاعة لاحتواء هذه التحديات . ولفترة محدودة من الوقت ، هناك الآن ساحة للعب المتكافئ نسبياً حيث يمكن أن تعمل الدول النامية والمتقدمة معاً ، ومن خلال طرق تحقق المنافع للطرفين . وهذا يرجع إلى أن العديد من الدول المتقدمة والأكثر ثراءً باتت حبيسة هياكل ونظم صناعية عتيقة وبالية وأطر عمل تشريعية مهجورة . ولذا ، فإن الاهتمامات بهذه الأنظمة ستتعارض بشدة مع أى تغيير . ولحسن الحظ ، فإن هذه الاهتمامات من جانب الشركات لم تتوفر لها الوقت الكافى للتطور لكي تصبح قوية في بلدان نامية مثل ماليزيا .

واسمحوا لى أن أشرح لكم بإيجاز خططنا بشأن تطوير صناعة تكنولوجيا

المعلومات . وبداية ، أود الإشارة إلى أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، سيكون أول مكان في العالم يجمع معاً كافة العناصر المطلوبة لخلق بيئة خاصة تضم تكنولوجيا المعلومات البارزة في العالم والبنية التحتية الطبيعية وتربطها ببرنامج استثماري شامل صديق للبيئة ينطوي على العديد من الحوافز والدعم ، وهو برنامج يمكن أن تطور شركات الوسائط المتعددة من خلاله تكنولوجيات جديدة وأيضاً تطبيقات جديدة . ومن ثم ، سيكون المشروع بمثابة «شبكة» متعددة الثقافات تضم شركات دولية وماليزية تعتمد على بعضها البعض ، وتتعاون فيما بينها لتقديم منتجات وخدمات جديدة إلى مستهلكين في أنحاء آسيا والعالم . وهذه «الشبكة» تمتد في نهاية المطاف إلى ما وراء حدود ماليزيا وخارج نطاق الروابط الثقافية المتعددة لماليزيا لتشمل جيراننا . وبعبارة أخرى ، فإنه عندما نصنع منتجاً معيناً ، يمكن تصنيع مكوناته في الصين ، واستخدام ماكينات مبرمجة في اليابان ، مع برمجيات مكتوبة في الهند ، وتمويل يأتي من مركز لابوان المالي الدولي . وقد يتم تجميع هذا المنتج في پينانج ، ثم يتم شحنه إلى عملاء عالميين مباشرة من مطار كوالالمبور الدولي الجديد داخل مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة .

ويجب أن تشهد المرحلة الأولى من المشروع المئات من الشركات الكبيرة والصغيرة التي تعمل مع بعضها والتي تتعاون مع شركاء عبر منطقة آسيا-الپاسيفيك والعالم . ومن المؤكد أن بعض هذه الشركات ستصبح زعماء اليوم . وستصبح الشركات العديدة الأخرى الشركات الأصغر الأعضاء في كل «شبكة» من شبكات هذه الشركات . والشئ الذي يبعث على الأمل ، أن القليل من شركات الغد الكبرى ستكون من ماليزيا حيث تقدم منتجات وخدمات جديدة في إطار المشروع .

وفي النهاية ، فإنه من المتصور أن يصبح مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة مجتمعاً عالمياً يعيش على قمة الصدارة لمجتمع المعلومات . ومن شأن هذا أن يعد المسرح لدخول الماليزيين إلى القرن الرقمي .

ولهذا نود أن ندعو شركائكم إلى إقامة مراكز للبحوث والتطوير R&D في الممر السريع للوسائط المتعددة لدينا ، وهو عبارة عن منطقة من المساحات الخضراء والتي تبدأ من أطول مبنى في العالم ، وهو «كوالالمبور سيتي سنتر» ، وتمتد إلى ما سيكون أكبر مطار دولي في آسيا ، وهو مطار كوالالمبور الدولي الجديد والذي سيتم افتتاحه في العام القادم . ونسعى إلى تعاونكم وإلى تضافر جهودنا الجماعية لما فيه منفعتنا المتبادلة في إطار تطوير المشروع .

وبالإضافة إلى هذا فإن الحصول على وضع الشركة العاملة في المشروع يؤهل الشركات لبرنامج من الحوافز المالية وغير المالية . إذ قد تحصل الشركات على المنح والحوافز المالية التالية : (١) إعفاء ضريبي مدته خمس سنوات ، الذي يمكن تجديده لمدة عشر سنوات ، أو إعفاء من ضريبة الاستثمار بنسبة مائة في المائة ، و(٢) استيراد بدون رسوم جمركية لمعدات الوسائط المتعددة .

وعلاوة على الحوافز المالية ، سوف تتمتع الشركات التي تحظى بوضع المشاركة في المشروع بالحوافز غير المالية التالية : التوظيف بلا قيود لعمال المعرفة الأجانب ، وحرية الملكية ، وحرية تمويل رأس المال عالميا للبنية التحتية للمشروع والحق في اقتراض أموال من المؤسسات الدولية ، إضافة إلى حوافز أخرى .

ومن الفوائد الأخرى للمشروع توفير بنية تحتية طبيعية وبنية لتكنولوجيا المعلومات على مستوى عالمي ، وحماية الملكية الفكرية ، وتعرفات للاتصالات ذات منافسة عالمية ، وعدم فرض رقابة على الإنترنت ، وتوفير منشآت تعليمية ممتازة . ومن بينها أول جامعة للوسائط المتعددة في المنطقة .

وقد حددنا هذا المسار الذي نأمل أن يحول ماليزيا إلى مجتمع للمعرفة . وكخطوة أولى ، فإنه بحلول نهاية عام ألفين ، نتوقع رؤية سبعة مشروعات قومية يتم تطويرها في إطار مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة بالتعاون مع شبكات الشركات الدولية والماليزية العاملة فيه . وهذه المشروعات السبعة هي الحكومة الإلكترونية ، والبطاقة الذكية متعددة

الأغراض ، والمدارس الذكية ، ومراكز البحث والتطوير R&D ، والطب العلاجي عن بعد ، وشبكة تصنيع وتسويق عالمية بلا حدود . ونعتزم أن نكون من الرواد على المستوى العالمى فى مجال هذه المشروعات . وقد شرعت دول أخرى فى تنفيذ مبادرات مماثلة . ومع هذا ، فإن العديد من هذه المبادرات أو المشروعات قد واجه عقبات من جراء تضارب المصالح وتباينها كما أن معظمها لا يوفر احتياجات صناعة تكنولوجيا المعلومات بنفس القدر الذى نوفره نحن .

ومرور الوقت ، سيعمل كل مشروع من هذه المشروعات القومية إلى توليد شبكة من الشركات العالمية والمالية والمليزية ، التى تتعاون معاً لتطوير وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة . وفى هذا السياق ، سيكون من الأمور المثيرة لمشروع رئيسى ، مثلاً ، أن يتحدد ويتم التعرف عليه فى نطاق مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . ولن تكون هناك شركة واحدة بعينها رائدة فى كل مجال من المجالات المتاحة . وهكذا ، بوسعنا أن نتعاون فى التعرف على الشركات المناسبة التى يمكنها تنفيذ تطبيقات ترى أنها الأفضل لها ، ومن خلال التعاون مع شركائها الآخرين . وعندئذ يمكن لهذه الشركات أن تطور تطبيقاً بعينه ، إلى آخرى يمكن استخدامه كنموذج للعالم كله .

وعلى رأس قائمة الأولويات الخاصة بالتعاون المتبادل ، سنقوم بإنشاء وبناء ممرات يمكن أن تعيدنا إلى الأسس التى قامت عليها الإنسانية . وبالنسبة إلى جميع التكنولوجيات والاستراتيجيات والهياكل والأنظمة الجديدة ، سواء أكانت الطبيعة أم غير المرئية والتى تحدث داخل المؤسسات والشركات المختلفة ، فإن العنصر الحاسم الرئيسى للنمو المستمر للإنسانية هو ذلك العنصر الذى يركز على حشد وتعبئة الفكر والروح لدى الإنسانية . ومن خلال استعادة عناصر الإنسانية والهوية الذاتية فقط يمكن أن تتنافس هذه الشركات والمؤسسات فى هذا القرن الرقمى ، والذى وصفه ليستر ثوروب بأنه «عصر ساعات طاقة العقل البشرى» .

ورغم كل الآثار والتأثيرات المذهلة لتكنولوجيا المعلومات ، إلا أنه لا ينبغي أن ننسى أبداً أن الذكاء الصناعي لا يمكن أن يحل محل الفكر الإنساني أبداً . وينبغي على الأشخاص ، ولاسيما مديري الشركات ، قيادة الأنشطة التجارية والاجتماعية بروح من المسؤولية الاجتماعية التي تظهر ، ليس فقط مجموعة متوازنة من القيم والمثل الأخلاقية ، بل تظهر أيضاً روح التكامل بين الشركات . وفي القرن الرقمي ، الذي سوف يتقلص فيه كل شيء ليتحول إلى أجزاء وجزيئات ، سيكون المرء بحاجة إلى وجود شيء ما صلب وحقيقي يمكنه اللجوء إليه . وهكذا ، سوف تتوجه أنظارنا إلى قادة شركات من دولتنا لصياغة ووضع فلسفة للمعرفة تتواءم وتتوافق مع نسيج قيمنا ومثلنا الآسيوية .

ويجب أن تتعاون اليابان وماليزيا لإيجاد المجتمعات الإلكترونية التي سوف تنتج نشاط المحتوى الأصلي الملائم لاحتياجاتنا . وفي هذا الشأن ، سوف يوفر مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة أفضل الفرص لتحقيق ذلك . ومرة أخرى ، ندعو ونرحب برجال الأعمال اليابانيين ، ونرحب أيضاً بخبراء تكنولوجيا المعلومات في مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة في ماليزيا لكي يشاركوننا مهاراتهم ومعارفهم ، ولكن نظور معاً العناصر المحلية لتطبيقات الوسائط المتعددة والتي ستكون وفقاً لأعلى المقاييس العالمية .

وفي مواجهة الهجوم الشرس لعصر المعلومات ، يتعين علينا أن نتبنى أسلوب معالجة فعال ونشط من أجل التصدي للهيمنة الغربية على مجالات الإنترنت وثورة المعلومات . نحن لا نقول إن التأثير الغربي ضار كله . ولكن ما نؤكد هنا هو أنه من خلال مواكبة القرن الرقمي والثورة الرقمية ، ومن خلال تبني تكنولوجيا المعلومات والتقدم التكنولوجي فإن ذلك لا يعني انفصالنا عن قيمنا ومثلنا الآسيوية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن هذه القيم والمثل ستكون حتى أكثر ارتباطاً والتصاقاً برجالنا ونسائنا في سعيهم لتأكيد هوياتهم في ظل عالم بلا حدود .

هذه الروح الجديدة تعبر عن نفسها في كافة الأنشطة الإنسانية ، ولكنها تعبر عن ذاتها

بطريقة أفضل وأعمق تأثيراً في قوة الدفع الجديدة وفي أهمية الفنون . ذلك أن المذهب العقلي العلمي الذي كان سائداً في العصر الصناعي قد قلل من شأن هذه الفنون حتى صارت ضرباً من الرفاهية ، أو شيئاً يمكنك الانغماس فيه حين لا يكون لديك ما هو أهم من ذلك لتقوم به . ومن ثم ، فإنه يجب أن تتبنى ثقافة الشركات معنى يتجاوز حدود الحياة الحقيقية داخل الشركة . ويتعين أن يعتمد قادة الشركات إلى ربط أنفسهم وربط شركاتهم بالإبداع والابتكار في الألفية الجديدة . وهذا لا يعنى ببساطة اقتناء تحف فنية باهظة الثمن أو رعاية حدث موسيقى موسمى أو حيازة قطع تاريخية نادرة في المتاحف . وسوف يتعين على قادة الشركات مواجهة تحديات الفكر المستقل ، وأن تكون لديهم قوة البصيرة التي تمكنهم من التمييز بين الجودة الفائقة والأصالة الزائفة . ومن ثم ، فإنهم سيلجأون إلى الفنون لاكتشاف المصدر الحقيقي للروح الإنسانية .

ويحلول القرن الـ ٢١ ، ستكون الحياة والمواقف والاتجاهات قد شهدت تغيرات متسارعة . وتحتاج بلادنا إلى المزيد من الرجال والنساء الذين لديهم القدرة على المنافسة في مجالات الصناعات وتكنولوجيا المعلومات حتى يمكننا البقاء في الصدارة في الألفية الرقمية ، كما سنحتاج إلى القدرة على الابتكار والإبداع الخلاق وإلى الروح الحرة ، التي تعبر عنها الفنون والعلوم الإبداعية بصدق . وسيكون ذلك ممكناً فقط إذا ما استطاع قادة الشركات مواصلة خلق السبل الكفيلة بحشد الطاقة ، والروح والقوة الداخلية الكامنة في القوى العاملة .

وغنى عن القول إن ماليزيا يمكن أن تتعلم الشيء الكثير من اليابان . وفي الحقيقة ، فإننا قد تبيننا سياسة النظر شرقاً لما يقرب من ١٥ عاماً ، وهي الفترة التي تطلعنا خلالها إلى اليابان كنموذج لتطورنا . ولدينا حماس خاص لتعلم قيم وأخلاقيات العمل وممارساتكم الصناعية والتكنولوجيا الحديثة لديكم . ولذا فقد دأبنا على إرسال طلابنا إلى اليابان لكي يتعلموا المزيد من اليابان وشعبها . ولهذا ، فإن علاقتنا الثنائية قد ازدادت قوة .

وفي هذا السياق ، يمكن أن تشكل الشركات اليابانية تحالفات استراتيجية مع شركات ماليزية من أجل التعاون التجاري في دول العالم الثالث . وسوف تعود مثل هذه الشراكات الذكية بالمنفعة على الشركات الثلاث . والأكثر من هذا أن مثل هذه العلاقات الثلاثية يمكن أن تكون ذات مغزى ونحن نقبل على القرن الرقمي .

ويمكن لماليزيا واليابان أن تتحركا معا صوب دول في الجنوب ، كما يمكننا توحيد مواردنا وطاقاتنا معا وأن نتجه إلى دول القارة الأفريقية ، وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية . ويمكن أن يكون للموقع المحوري لماليزيا بين دول مجموعة الـ ١٥ والبلدان الإسلامية ذات مزايا استراتيجية لليابان . إذ يمكننا معا أن نحدد وأن نتعرف على الفرص المتاحة في هذه الدول ، وأن نقدم إليها التكنولوجيات التي تحتاجها لمساعدتها في التقدم نحو القرن الرقمي .

لقد رحبنا دائما بالمستثمرين اليابانيين في ماليزيا ، وتعتبر اليابان حاليا أكبر مستثمر أجنبي في ماليزيا . وزادت الاستثمارات من اليابان بنسبة ٢ , ٩١٪ من ٣ , ٢ بليون رينجت ماليزي في عام ١٩٩٥ إلى ٤ , ٤ بليون في ١٩٩٦ . واحتلت اليابان المركز الأول بالنسبة لعدد الطلبات والاستثمارات المالية المقترحة والتي تركز معظمها في صناعة الأجهزة الكهربائية والمنتجات الإلكترونية . وقد أدى التوقيع على اتفاقية بلازا بين البلدين إلى توافد أعداد ضخمة من المستثمرين اليابانيين على جنوب شرق آسيا في منتصف الثمانينيات ، وهو ما ساعد اليابان على التغلب على المشكلات التي أثارها إنداكا .

وبينما نوشك على الدخول إلى القرن الرقمي ، فإنه يتعين علينا النظر إلى هيكل وزخم الاستثمارات اليابانية في ماليزيا على الأخص ، وفي دول جنوب شرق آسيا بشكل عام . نحن نحتاج في ماليزيا إلى المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات في مجال التكنولوجيا الفائقة ، واليابان في وضع يسمح لها بتلبية هذا المطلب ، ولا سيما في عصر المعلومات ، حيث تحظى الخبرة اليابانية بسمعة عالية .

١٤- جسرٌ عالميٌّ إلى عصرِ المعلوماتِ . (*)

لقد جئت إلى عاصمة الترفيه في العالم هنا لمشارككم رؤية بناء جسر بين الشعوب والأماكن لربط إبداعكم وقدرتكم على تنظيم الأعمال ، بيئة خاصة جدا نقوم بصنعها في ماليزيا . وبإنجازنا هذا العمل ، يمكننا أن نحصد معا فوائد يعجز أي منا عن تحقيقها وحده .

ولا شك أن نجاح أي دولة يعتمد على قدرتها على تبني القوى العالمية والتكيف معها وليس الاقتصار على المميزات المقارنة مثل الموارد الطبيعية أو السكان أو تكاليف العمالة . وتستطيع الدول التي لديها رؤية خاصة اختيار خلق قيمة ، بدلا من السعي فقط للإفادة من الظروف القائمة . ومثلما لا تستطيع الشركات النجاح عندما تحاول القيام بكل شيء بنفسها ، فإن الشيء ذاته صحيح بالنسبة للدول ولاسيما الدول النامية . ماليزيا لا تحاول أن تكون نسخة من وادي السيليكون أو هوليوود ، وسوف نخدع أنفسنا إذا تصورنا أن المشاهد الرئيسية للفيلم لن تكون في هوليوود أو أن عمليات البحث والتطوير R&D في مجال المكونات ذات القيمة الأعلى المضافة لن تتم في وادي السيليكون .

ونحن ندرك أنكم أكثر تقدما وأن هنالك الكثير الذي يمكن أن نتعلمه منكم ، ولكن لأنكم متطورون للغاية ، فإن هناك أشياء مهمة جدا نستطيع القيام بها ولا تستطيعون أنتم القيام بها ، إذ توفر ماليزيا بيئة خاصة من الحقوق الخضراء التي تهدف إلى تمكين الشركات من التعاون بطرق جديدة حتى تجني منافع عصر المعلومات . لا يوجد لدينا إرث من القيود الصناعية التي تخلقها أو ترسخها المصالح الراسخة ، ونحن نقدم مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة هدية للعالم . فهو جسر عالمي لعصر المعلومات وسيحقق إثراء متبادلاً

(*) كلمة في مؤتمر المستثمرين في مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة- جامعة كاليفورنيا- لوس

أنجلس- ١٥ يناير ١٩٩٧ م .

فعليا لشركائنا الذين يؤمنون برؤية المشاركة .

ومشروع MSC يعد حقا أول مشروع من نوعه فى العالم . وهو عبارة عن خلق متأن لمنطقة ذات بنية تحتية وقوانين وسياسات وممارسات تمكن الشركات من استكشاف عصر المعلومات دون القيود المعتادة التى تسبب لها الإحباط . والحقيقة أن مشروع MSC يغطى مساحة طولها ٥٠ كيلو مترا وعرضها ١٥ كيلومترا ، وهو يبدأ من أطول المباني فى العالم فى كوالالمبور سیتی ستر ويمتد إلى ما سيكون أكبر مطار فى المنطقة عندما يفتتح فى عام ١٩٩٨ م .

لقد أمضينا أكثر من عامين من الدراسة المتأنية لتطوير مجموعة من الأفكار ذات أربعة عناصر رئيسية والتي ستجعل البيئة داخل مشروع MSC خاصة جداً .

أولاً ، سوف يتمتع مشروع MSC ، بأفضل بنية تحتية طبيعية يمكن أن نجدها فى العالم . وهذا يشمل كوالالمبور سیتی ستر ، والمطار الجديد ، وقطار سريع مرتبط بكوالالمبور ، وطريق سريع خاص ، ومدينتين جديدتين من الحدائق الذكية . ويعتبر كوالالمبور سیتی ستر البوابة الشمالية لمشروع MSC ، وسيحتوى مطار كوالالمبور الدولى الجديد ، والذي سيفتتح فى عام ١٩٩٨ م ، سيحتوى فى البداية على ٨٠ بوابة ومدرجين متوازيين . كما سيصبح المطار محورا لوجيستيا مجمعا يتمتع بأحدث ما تم التوصل إليه من تكنولوجيا المعلومات لتسهيل انتقال الأفراد والبضائع .

وستكون أول مدينة ذكية هى مدينة پوتراجايا ، عاصمتنا الإدارية الجديدة حيث سيتم إعادة نقل مكاتب معظم الوزراء ابتداء من مكتب رئيس الحكومة فى عام ١٩٩٨ م . وستصبح پوتراجايا مركزا إداريا حكوميا إلكترونيا جديدا فى ماليزيا مزودا بنظم اتصالات ونقل حديثه . أما مدينة سايرجايا المجاورة ، فهى مدينة مخصصة لتوفير المساحات الطبيعية والسيكولوجية اللازمة للابتكار والإبداع ، ومتابعة تكنولوجيا وأعمال عصر المعلومات . وسيتم بناء هذه المدينة حول جامعة الوسائط المتعددة الجديدة . وستوفر سايرجايا مبان ذكية

فائقة الجودة ، وعقارات لشركات الوسائط المتعددة ، ومساكن للإقامة ، ومرافق للترفيه والتسلية والاستجمام وبنية تحتية حديثة . وهذه المدينة ستأوى عدداً من العاملين يصل إلى ما يقرب من ١٥٠ ألف شخص بالإضافة إلى أكثر من مائة ألف من السكان المقيمين بها .

ثانياً ، سوف يتمتع مشروع MSC بأفضل بنية تحتية لينة فى العالم مكونة من القوانين والسياسات والممارسات الداعمة . ويشمل هذا إطاراً واسعاً من القوانين الخاصة بالتكنولوجيا الاجتماعية الحديثة والمتعلقة بالتجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية ، والتوقيع الرقمى ، وجرائم الكمبيوتر ، والتعلم عن بعد ، والعلاج عبر الاتصال التليفزيونى ، والحكومة الاليكترونية . فنجد ، مثلاً ، أن قانون التوقيع الرقمى يخلق إطاراً منظماً للسلطات التى تشهد على صحة التوقيع وتفرض عقوبات على الغش الإليكترونى . وبالإضافة إلى ذلك ، نعكف على إعداد قانون للتقارب فى الوسائط المتعددة والذى سيؤدى إلى دمج وتحديث قوانين الاتصالات والبث الإذاعى والتليفزيونى للمعلومات ، ليعكس بذلك التقارب التكنولوجى السريع فى عالمنا اليوم . وفى النهاية ، فإننا نعرف كيف يكون العمال المهرة ، ولدينا سلسلة من المبادرات التعليمية والتدريبية فى جميع أنحاء العالم . وسيتم ربط جميع المدارس بالإنترنت بحلول نهاية عام ألفين ، وستقدم إحدى جامعات الوسائط المتعددة خريجين يفون بمتطلبات المهارات التى تحتاجها شركات مشروع MSC .

ثالثاً ، سيوفر مشروع MSC بنية تحتية متاحة للمعلومات ، ذات شبكة مفتوحة للوسائط المتعددة تتراوح قدرتها بين ٢,٥ : ١٠ جيجابايت والتى سوف تستخدم أحدث تحويلات ATM لتوفير الألياف للمبانى . وسيكون لهذه الشبكة بوابة دولية سعتها ٥٠ جيجابايت ترتبط مباشرة بالولايات المتحدة واليابان وأوروبا وغيرها من دول مجموعة الآسيان ، وسوف يبدأ تشغيلها فى عام ١٩٩٨ . وستتمكن شركات خدمات القيمة المضافة من التنافس بحرية من خلال هذه الشبكة دون أية قيود على الملكية الأجنبية ورسوم التوصيلات القائمة على التكلفة . وتتعهد شركة ماليزيا للاتصالات بتقديم رسوم تنافسية

يمكن مقارنتها برسوم الشركات العالمية الأخرى أو ربما تكون أفضل منها ، وستقدم معايير عالمية لأداء الشبكات .

رابعاً ، تم تشكيل مؤسسة ذات صلاحيات كاملة يطلق عليها مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة MDC لإدارة مشروع MSC وتسويقه . وسوف تفتح مؤسسة MDC عشرة مكاتب في جميع أنحاء العالم خلال العامين القادمين حتى تكون قريبة من الشركات التي ستعمل معها . وعلاوة على ذلك ، فقد تم إدراج مؤسسة MDC ضمن قانون الشركات لعام ١٩٦٥م حتى يمكن أن تعمل بمنأى عن لوائح وقواعد العمل الحكومي . وتتمتع مؤسسة MDC بحرية توظيف أفضل الناس في العالم ، ووضع خطة أعمال للوفاء باحتياجات الشركات التي ستنتقل إلى مشروع MSC ، وذلك قبل وبعد أن تقرر إقامة عملياتها في ماليزيا . وسوف أراقب بنفسى ومعى نائب رئيس الوزراء أنشطة مؤسسة MDC وسنعمل على حل المشكلات التي تلفت انتباهنا .

وسوف تعمل ماليزيا على تغيير الطريقة التي يعيش ويعمل بها شعبها ، ولا سيما داخل مشروع MSC ، إذ ستكون هذه المنطقة الخاصة بمثابة «حقل اختبار» عالمي للأدوار الحكومية الجديدة ، والقوانين الإلكترونية الجديدة والضمانات ، والتعاون بين الحكومة والشركات ، والشركات والشركات ، والتعليم ، وتوفير الرقابة الصحية ، وتطبيقات التكنولوجيا الجديدة . ونحن نتطلع إلى «شراكات ذكية» وعلاقات متكافئة بين الشركات والحكومة . فعلى سبيل المثال ، لن يطلب بعد الآن من شركات الوسائط المتعددة أن تجتاز عملية تقديم طلب بالمقترحات التي تطلب منا أن يكون لدينا فهم شديد الوضوح لما يتعين أن تقدمه الشركة بالضبط . فقد قالت لنا الشركات الكبرى إنه أمر غير ملائم للمجالات الجديدة للوسائط المتعددة حيث تتطور الحلول بدلاً من أن تتجمع من المعرفة القائمة . وبدلاً من المناقصات التقليدية وعمليات تقديم طلب بالمقترحات (REP) ، سنطلب من الشركات «مقترحات المفهوم» والتي ستصف النهج الذى ستشكله لتطوير أو تحقيق المنافع التي

نشدها . وهذا يسمح لنا باختيار اتحاد من شركات كشرية ذكية لابتكار منتجات وخدمات جديدة فى مشروع MSC . وسوف نقوم بعمل هذا كله فى مجالات تطبيق متعددة سوف أشرحها بإيجاز .

وباختصار ، تتبع ماليزيا أسلوباً فريداً لتطوير البلاد باستخدام أدوات جديدة أتاحها عصر المعلومات . وسيكون مشروع MSC بمثابة مركز البحث والتطوير R&D للصناعات القائمة على المعلومات لتطوير مجموعة جديدة من الأخلاقيات فى عالم أخذ فى التقلص والانكماش فى حجمه ويعتبر كل فرد فيه جارا للجميع ، حيث يتعين علينا العيش مع بعضنا البعض دون توتر أو صراعات غير ضرورية . ويعتبر مشروع MSC حقا مشروعا نموذجيا للعمل على انسجام بلادنا كلها مع القوى العالمية ، التى تشكل عصر المعلومات . وتشمل المرحلة الأولى العمل على إنجاح مشروع MSC ، وذلك بالتعلم من شركائنا والاستفادة من الخبرة التى حصلنا عليها ، وستربط المرحلة الثانية بالجزر الأخرى ذات الامتيازات داخل ماليزيا . وتتضمن المرحلة الثالثة جعل ماليزيا كلها ممرا سريعا للوسائط المتعددة يرتبط بالمناطق الذكية الأخرى فى العالم . ومن ثم ، أتوقع أن تصبح ماليزيا دولة متقدمة ، وذلك فى المرحلة النهائية بحلول عام ٢٠٢٠ .

وبقدر علمنا ، فإنه لا توجد دولة تفكر فى أى شىء مماثل لما تفكر فيه ماليزيا . فقد تبدو الخطط الأخرى متشابهة لأنها تستخدم جميعا «تكنولوجيا المعلومات» أو «الكمبيوتر» أو «الوسائط المتعددة» لتسويق إنجاز أو آخر . بيد أننا لانضيف مرافق جديدة إلى المرافق القائمة أو نتبنى مفهوم منطقة قائمة ، بل إننا نبني ونشيد أحدث تكنولوجيا فى موقع ضخم من الحقول الخضراء يصل طوله إلى ٥١ كيلومترا وعرضه ١٥ كيلومترا ، وهو مخصص لتحقيق الإمكانيات الكلية للوسائط المتعددة . ويحدونى كل الأمل فى أن يرتبط الآخرون بمشروع MSC ويصبحون إحدى الدعائم الرئيسية فى جسرنا العالمى الذى يربط المدن الذكية فى العالم . ومن صميم المصلحة المتبادلة أن نتعاون معا بدلا من تقويض بعضنا

البعض ، لأننا جميعا سوف نستفيد من هذا المشروع .

وبينما تقترب من القرن الحادى والعشرين ، تحدث تغييرات مذهلة تجعل ما كان مستحيلاً فى الاقتصاد القديم للعصر الصناعى ممكناً فجأة فى عصر المعلومات . ولأغراض عملية ، بدأت الحدود تتلاشى وتختفى بالفعل بسبب المعرفة ورأس المال ، وأنشطة الشركات وتفضيل المستهلكين تجاهل الخطوط على الخريطة . وبينما كانت الدول تتنافس يوماً ما بسبب الفائض التجارى ، مما يسبب عجزاً تجارياً لدولة أخرى ، ونجد أن الشركات فى هذه الدول يمكن أن تستفيد فى المستقبل ، لأن شبكات الشركات تتعاون عبر الحدود لتقديم قيمة للمستهلكين بأفضل الأساليب الاقتصادية . وبالرغم من أن الاحصاءات الاقتصادية التى تطورت فى العصر الصناعى لم تسجل أيًا من هذا النشاط ، إلا أن تأثيره واضح ويتطلب أشكالاً جديدة من المؤسسات الصناعية . وباختصار ، فإن عصر المعلومات قد هيا ظروفًا للمرة الأولى فى التاريخ ، ستمكن الدول والشركات من إثراء بعضها البعض بشكل متبادل . فلم يعد الأمر لعبة للرابحين أو الخاسرين . بل إنها فرصة هائلة لهذه الشركات والدول التى لديها الشجاعة فى احتضان هذه المتغيرات . ولفترة محدودة ، سيظل المجال مهاد نسبيًا حيث تستطيع الدول المتقدمة والنامية التعاون من خلال طرق ووسائل تحقق النفع لكل منها ، ويرجع ذلك إلى أن الكثير من الدول المتقدمة والأكثر صحة قد باتت حبيسة للهيكل الصناعية والأطر التشريعية البالية . ولحسن الحظ ، فإن مصالح الشركات هذه لم يكن لديها الوقت للتطور ولتصبح قوية فى دول نامية مثل ماليزيا .

إن مشروع MSC هو أول مكان فى العالم يجمع كافة العناصر اللازمة لخلق نوع من البيئة لتوليد هذا الإثراء المتبادل . وأرى أن مشروع MSC «شبكة» متعددة الثقافات للشركات الدولية والماليزية التى تعتمد على بعضها البعض وتتعاون فيما بينها لتقديم منتجات وخدمات جديدة إلى ما وراء حدود ماليزيا وعبر الروابط الثقافية المتعددة فى ماليزيا ، إلى جيراننا . يمكن القيام بتصنيع المكونات فى الصين ، واستخدام آلات البرمجة

من اليابان ، وبرامج الكمبيوتر المكتوبة في الهند ، والحصول على التمويل من مركز لابوان المالى الدولى للأوفشور . ويمكن تجميع هذا المنتج فى پینانج وشحنه إلى المستهلكين العالميين مباشرة عن طريق مطارنا الجديد .

وتعمل الشركات الماليزية بالفعل مع شركات عالمية متعددة الجنسيات وتجري عملية نقل للتكنولوجيا . وعلاوة على هذا ، تستفيد الشركات والدول المجاورة أيضا لأن هناك أجزاء معينة من هذه المنتجات يتم تصنيعها فى مواقع أخرى . ويصبح المستهلك أكثر المستفيدين لأنه يحصل على منتجات عالمية الجودة بأفضل سعر ممكن . وباختصار ، فإن كافة الأطراف المرتبطة بهذه «الشبكة» سوف تستفيد ويتم إثراؤها .

سوف تنتهى المرحلة الأولى عندما يضم المشروع مئات الشركات الكبيرة والصغيرة التى تعمل بشكل تعاونى مع بعضها البعض ، ومع الشركاء فى جميع منطقة آسيا-الپاسيفيك والعالم . وستصبح بعض هذه الشركات بالتأكيد زعماء اليوم ، كما ستصبح شركات أخرى هى الأصغر بين أعضاء هذه الشبكة . ومن المأمول أن يأتى عدد قليل من زعماء الغد من ماليزيا مع استخدام منتجات وخدمات جديدة فى مشروع MSC .

إننى أحب الوسائط المتعددة لأن مطعم الشركات الناجحة هى تلك التى تتعاون مع شركاء كثيرين وتنقل التكنولوجيا بصورة سليمة إليها ، ليس بدافع الإحسان ولكن بدافع المصلحة الشخصية الجماعية . وتعرف هذه الشركات أنها لا تستطيع البقاء فى الصدارة إذا ما حاولت أن تفعل كل شىء بنفسها . فهى تدرك أن وجود شبكة من الشركات الأصغر التى تعمل وفقا للمعايير المشتركة يمكن أن يقدم المزيد من المنافع للمستهلك . وأعرب هنا عن أملى فى رؤية بعض الشركات الماليزية متعددة الثقافات إلى جانب الشركات الدولية ، وهذا يدعم بشكل متبادل قدرات كل منها .

وسوف تكتمل المرحلة الثانية لربط مشروع MSC بالجزر الأخرى ذات الامتياز عندما يصبح المشروع أكثر من مجرد تنمية للأعمال التجارية . عندئذ ، سيصبح مشروع MSC

مجتمعا عالميا يعيش فى صدارة مجتمع المعلومات . وسيتم ربط المنازل الذكية للمواطنين بشبكة يمكنهم من خلالها التسوق ، وتلقى المعلومات ، والتسلى والترفيه ، والتفاعل مع الآخرين ، وتعليم أنفسهم .

وستكتمل المرحلة الثالثة الخاصة بوضع ماليزيا كلها فى قلب عصر المعلومات ، عندما تعيش البلاد بأسرها وتعمل بهذه الطرق الجديدة . وعندما يشعر الماليزيون بالملل من كل هذه التطورات الجديدة ، فسوف يستطيعون بالتأكيد التمتع ببيئة أصلية ويدائية حافظنا عليها فى ماليزيا .

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية ، أعتقد أنه من الأهمية بمكان تحديد طريق يقود إليها . وبحلول عام ألفين ، أتوقع رؤية تطوير سبعة تطبيقات رائدة فى مشروع MSC من خلال «شبكات» للشركات الدولية والماليزية ، وذلك على النحو التالى :

أولاً ، ستكون ماليزيا رائدة فى تكوين حكومة إلكترونية . وستكون إدارة لا تعمل باستخدام الأوراق ، وإنما تعمل من خلال شبكات الوسائط المتعددة التى تربط بوتراجايا بالمراكز الحكومية فى جميع أنحاء البلاد لتسهيل التعاون الحكومى وتمتع المواطنين بالخدمات الحكومية . وسنبداً هذه العملية بمكتب رئيس الوزراء عندما ينتقل إلى بوتراجايا فى عام ١٩٩٨م على أن يعقب ذلك انتقال الوزارات الأخرى إلى هناك .

ثانياً ، ستصدر ماليزيا أول بطاقة ذكية قومية متعددة الأغراض . وسوف تشمل هذه البطاقة الموحدة على بطاقة الهوية ، والتوقيع الإلكتروني للأفراد ، والتمتع بالخدمات الحكومية والمصرفية والائتمانية ، والخدمات الهاتفية ، وخدمات النقل والنادى . ومن المؤكد أن الأمن أمر حاسم ، بيد أننى أعتقد أن التكنولوجيا متاحة بالفعل هنا لتجعل كل هذه الشركات فى برنامج واحد آمن . وللمرء أن يتخيل مدى الراحة التى ستوفر له عندما يتخلص من حمل مجموعة ضخمة من البطاقات البلاستيكية واختيار إحداها فى كل مرة يحتاج فيها لاستخدام بطاقة ما . ولتصور فرصة ألا يكون لدى الشركات أدنى شك فى

حيازة كل ماليزى لهذه البطاقة .

ثالثاً ، سيكون لدى ماليزيا برنامج شامل للمدارس الذكية . إذ سيتم ربط كافة المدارس داخل مشروع MSC بشبكة الإنترنت بحلول عام ١٩٩٨ م ، على أن يعقبها بعد ذلك سائر أنحاء البلاد ، ويجرى حالياً وضع منهج دراسى جديد ، وسيتم تدريب مدرسينا حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا للقيام بما هو أكثر من عملية نقل للمعرفة بالطريقة التقليدية . وسيتم بناء منشآت للتعليم عن بعد على المستوى العالمى فى جامعة الوسائط المتعددة ، ونأمل فى إقامة فصول فعلية مع مدرسين وطلبة فى جامعات أخرى فى جميع أنحاء العالم . وسيتم تزويد الطلبة بالمهارة والقدرة على إصدار أحكام سليمة ، اعتماداً على الكم الهائل من المعلومات ، وسوف نستخدم مدارسنا لمساعدة الطلبة على تعلم كيفية إصدار الأحكام السليمة واكتساب المهارات اللازمة للاختيار بين الكم الهائل من المعلومات التى ستتاح لهم .

رابعاً ، سيصبح مشروع MSC مجموعة تعاونية من مراكز البحث والتطوير R&D فى الأكاديميات والشركات باستخدام التعلم عن بعد ، لتوفير خريجين بالمستوى العالمى وابتكارات جديدة للأجيال القادمة . وستكون جامعة الوسائط المتعددة مركزاً لهذا ، وأود دعوة أعضاء هيئة التدريس والطلبة من جامعة كاليفورنيا فى لوس أنجلوس للمساعدة فى تطوير مؤسساتنا الجديدة فى ماليزيا ، من خلال تبادل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس . كما أوجه الدعوة إلى الشركات المهتمة بإقامة شراكة مع جامعة الوسائط المتعددة للاتصال بنا .

خامساً ، ستصبح ماليزيا مركزاً إقليمياً للطب العلاجى عن بعد ، وذلك اعتماداً على ما تتمتع به من معرفة بالطب الصينى والهندوسى والماليزى والغربى وموارد وراثية حيوية هائلة ، مما يجعلنا محورياً طبيعياً . ويمكن ربط المستشفيات الريفية بخبراء الطب من داخل البلاد وبالمستشفيات الكبرى فى أنحاء العالم باستخدام أدوات تليفزيونية للتشخيص أو العلاج أو حتى إجراء جراحة عن بعد . فلم تعد هنالك حاجة إلى وجود الطبيب فى نفس

الغرفة مع المريض . ومن الممكن تجميع المعلومات الرئيسية وتحويلها باستخدام أدوات جديدة مثل «سماعات الطبيب الإلكتروني» التي يمكن أن يستخدمها الممرضون والفنيون . ويستطيع أفضل الأطباء في العالم عندئذ الاطلاع على المعلومات الرئيسية لمرضى آخرين ومقارنتها ، وبالتأكيد أيضا بيانات الملايين من المرضى الموجودة بالفعل في أجهزة الكمبيوتر في العالم .

سادسًا ، أمل أن يكون المشروع شبكة دعم عن بعد للتصنيع والهندسة والوصل الإلكتروني بين شركات التكنولوجيا الراقية والمصانع في ماليزيا وآسيا كامتداد لعملياتها . وبالرغم من أننا متقدمون في عمليات التصنيع ، إلا أننا ندرك حاجتنا لشركات تقوم بتشغيل شبكة من التسهيلات حول المنطقة .

سابعًا ، يتعين أن يصبح المشروع محورًا لخدمات التسويق والوسائط المتعددة بالنسبة للمستهلك ، برفع مستوى الروابط الثقافية المتعددة والفريدة في ماليزيا لتوفير النشر الإلكتروني وتمركز المحتوى والتسويق التليفزيوني عن بعد ، ورعاية المستهلك عن بعد في سوق قوامها ٢,٥ مليار نسمة . فعلى سبيل المثال ، يمكن ترجمة أى كتالوج لشركة يابانية إلى اللغة الصينية أو الماليزية أو الأندونيسية أو الهندية عن طريق شركة تتلقى الطلبات من خلال نظام يحدد تلقائيًا الأحجام والعملات .

وبمرور الوقت ، سيفرز كل من هذه التطبيقات الرائدة شبكة من الشركات العالمية والماليزية التي تتعاون لتطوير المنتجات والخدمات الإبداعية وتوفيرها ، وسوف تتأصل وتنمو في ظل بيئة توفر أسلوب الحياة المطلوب والبنية التحتية والقوانين والسياسات اللازمة . وتأتي على نفس الأهمية تنمية الروابط التي ستصل كل من هذه الشبكات بشبكة أكبر للمشروع . فهذه الروابط هي التي سوف تسمح حقًا للمشروع بالمحافظة على قدرته التنافسية بمرور الوقت .

إن ماليزيا دولة ذات رؤية واستراتيجية لتحقيق ما أطلقنا عليه رؤية عام ٢٠٢٠م والتي

نهدف من ورائها إلى أن نصبح دولة متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠م. ولا شك أن هذه الشبكات المرتبطة بعضها بالأخرى سوف تسمح لنا بتحقيق أهداف رؤية عام ٢٠٢٠، وذلك بتنمية قطاع خدمات قوى، لإحداث توازن في قطاع التصنيع القوى بالفعل لدينا، وفي الوقت نفسه المساعدة على تحسين الإنتاجية ونوعية الحياة في بلادنا. وعلى نفس القدر من الأهمية، سيقدم مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة برنامجا يربطنا ببعضنا البعض ويحتفل بثقافتنا بينما يساعد على تعليمنا بطرق جديدة.

فيما وراء حدود ماليزيا، سيصبح المشروع جسراً عالمياً يتم ربط شبكته بشبكات المناطق الأخرى في جميع أنحاء العالم. وآمل أن يربط الجسر بمجتمع الترفيه والتسلية الرقمية في هوليوود والشركات ذات التكنولوجيا الفائقة في وادي السيليكون. فعلى سبيل المثال، يمكن عمل المشاهد الرئيسية للفيلم في كاليفورنيا بينما يتم تنفيذ الرسوم المتحركة في مشروع MSC لدينا ثم إعادتها إليكترونيا إلى لوس أنجلوس من أجل التحرير، وإعادتها إلى المشروع مرة أخرى لعمل التوافق اللوني، ثم إعادتها إلى الاستوديو من أجل الحصول على الموافقة النهائية والتوزيع. دعونا نستكشف سبل الإثراء المتبادل بيننا من خلال مشروع MSC والذي يعتبر هدية ماليزيا للعالم.

وربما لم يتم القيام بما أحاول أن أصفه لكم الآن في أي مكان آخر في العالم. وقد تتساءلون «لماذا ماليزيا؟». والحقيقة أن التفاؤل الذي يحيط بإمكانات المشروع قد تعزز بنجاح ماليزيا في جذب الاستثمارات العالمية وتعزيز التجارة والصناعة الدوليين. إذ أن مميزات ماليزيا كمركز إقليمي للعمليات متعددة الجنسيات كثيرة. وتواصل البلاد استكشاف مميزات الطبيعية والتقليدية، بينما تحسن بنيتها التحتية التكنولوجية والمادية والبيئة لضمان استمرارها كمركز اختيار محقق للأرباح في المنطقة. ذلك أن لدى ماليزيا ما لا يقل عن ثمانى مواطن قوى رئيسية:

أولاً، الموقع الاستراتيجي لماليزيا في قلب جنوب شرق آسيا. وهو أحد أسرع المناطق

النامية فى العالم ، حيث يمكنها من الوصول إلى الأسواق الآسيوية الثلاث : الهند والصين وأندونيسيا . وستظل ماليزيا ، التى تعتبر من الناحية التاريخية ميناء دخول مزدهر ، بمثابة نقطة وصل مهمة لآسيا جويًا وبحريًا . إذ أنه بيننا وبين العواصم الآسيوية الكبرى رحلة تستغرق ست ساعات فقط . وقد أصبحت ماليزيا ، التى تنعم بمناخ جيد وموارد استوائية غنية وسكان منحدرين من أقدم الحضارات فى آسيا ، أصبحت جذابة بشكل متزايد للتجارة والاستثمارات والسياحة .

ثانيًا ، النمو الاقتصادى المستقر . فخلال العقد الماضى . حققت ماليزيا نموا مرتفعًا بشكل مستمر يصل إلى ٨٪ فى إجمالى الناتج المحلى . إن الاقتصاد حسن الإدارة والمدعوم بسياسات التنمية الاستراتيجية ، يضمن الاستقرار على المدى الطويل . وقد تم تنفيذ سلسلة من خطط التنمية الخمسية فى ماليزيا فى ظل خطة صناعية رئيسية ورؤية عام ٢٠٢٠ . ومن شأن هذا أن يضمن وجود برنامج مستمر وأن يؤدى إلى تحول البلاد من دورها كمنتج ومصدر للسلع الأولية إلى إحدى الدول المصنعة والمصدرة للمنتجات الإلكترونية ، والسلع الاستهلاكية القائمة على الموارد . ذلك أن قوة الدفع الحالية لدى ماليزيا تتجه نحو صناعات التكنولوجيا الفائقة التى تعتمد على المعلومات .

ثالثًا ، الاستقرار السياسى : إذ أظهرت ماليزيا ، التى حصلت على استقلالها سلميًا فى عام ١٩٥٧ فوائدها الحكمة السياسية وسعت إلى إقامة علاقات حسن جوار طيبة فى إطار نظام الحكم والعلاقات الدولية . ويدير شئون البلاد ائتلاف من الأحزاب السياسية ، الأمر الذى يحدث انسجامًا بين الاحتياجات السياسية للمجموعات العرقية المختلفة ، مما وفر الاستقرار السياسى تحت القيادة الهراجماتية على مدى السنوات الأربعين الماضية . وستعمل الحكومة ، التى تتولى دور الوسيط لتسهيل الأمور للشركات الخاصة فى ظل مفهوم ماليزيا المتحدة ، ستعمل بشكل جاد لوضع أساس قوى للنمو الصناعى .

رابعًا ، البيئة متعددة الثقافات ومتعددة اللغات والأعراق ، إذ يقدم السكان متعددو

الأعراق والأجناس فى ماليزيا ، والمنحدرون من الكثير من الحضارات الآسيوية ، تنوعاً فريداً فى الحياة الماليزية . فالماليزيون متعددو الثقافات من خلال التربية والسلوك ، وهم يشجعون على احترام الشعوب من المجتمعات الأخرى والثقافات الأخرى أيضاً فى مناخ من التسامح . وهم يتحدثون لغات ولهجات مختلفة (بما فيها الإنجليزية والماليزية وغيرهما) ، وكذلك لهجات صينية وهندية مختلفة . ويتسم سكان ماليزيا ، الذين يتجاوز عددهم ٢٠ مليون نسمة بالشباب والحيوية نسبياً حيث أن ٤٧٪ منهم فى المجموعة العمرية بين ١٥ و ٣٩ عاماً . كما أن علاقات ماليزيا متعددة الثقافات مع أكبر الأسواق الآسيوية علاقات فريدة . ويتكون الماليزيون من سكان من أصل ملايو و إندونيسى وهندى وصينى . ونحن نتمتع بمهارات لغوية ومعرفة ثقافية يمكن أن تكون مفيدة جداً . ويتحدث معظم السكان الإنجليزية وكذا لغة أو أكثر مثل اللهجات الصينية أو الهندية أو الملايوية .

خامساً ، سجل المسار التنموى . فماليزيا لا تقدم أية مبررات لقيامها بوضع مشروعاتها الخاصة بالبنية التحتية والبنية التحتية الفائقة الخاصة على الممر السريع . فقد سجل قطاع التشييد عامه الثامن من النمو الذى يزيد عن ٩٪ فى عام ١٩٩٦ مما يعكس التنفيذ الناجح لعدة مشروعات كبرى فى القطاعات السكنية والتجارية والصناعية . والطريق الرئيسى الجديد بين الشمال والجنوب ، ومطار كوالالمبور الدولى الجديد ، و برج الاتصالات ، ونظام الإنترنت للسكة الحديد ، وقرية ألعاب الكومولث ، والطريق الرئيسى بين الشرق والغرب ، كلها مجرد أمثلة قليلة على تطورات البنية التحتية التى اكتملت أو أوشكت على الاكتمال . وبإقامة هذه البنية التحتية الجديدة من الاتصالات ، ستصبح ماليزيا محوراً على الكفاءة والفاعلية فى المنطقة .

سادساً ، ميزة التكلفة . ما زالت ماليزيا تتمتع بميزة التكلفة مقارنة «بالنمور» الأخرى فى المنطقة . والحقيقة أن دراسة أجراها مؤخراً مستشارون دوليون حول تكلفة القيام بالأعمال التجارية فى ماليزيا ، أشارت إلى أنها من بين الأكثر تنافساً فى المنطقة الآسيوية .

ومن أجل الحفاظ على ذلك ، ستواصل الحكومة تهيئة البيئة اللازمة . وبعد شعبنا من بين أكثر الشعوب إنتاجية في آسيا .

سابعًا ، كون الوسائط المتعددة مجال جديد بالنسبة لماليزيا يعتبر ميزة هامة ، فليس لدينا نظم موروثية أو مصالح محضة نريد الدفاع عن مواقعها الحالية ، ونحن نتمتع بالإرادة السياسية والقوة لكي نغير بسرعة أية قوانين أو سياسات قائمة تعوق قدرة الشركات على الاستفادة من المنافع التي يوفرها عصر المعلومات . ولن يؤدي الانغماس في السياسة بشكل مبالغ فيه في بلادنا إلى تحويلنا عن المسار المحدد ، فالأشياء التي تقتضى الحاجة القيام بها سيتم إنجازها سريعاً ولن يعوقها الفساد .

وفي النهاية فإننا نتعهد بتحقيق النجاح لمشروع MSC حيث لدينا سجل يثبت قدرتنا على تنفيذ التزاماتنا . فنحن حكومة پراجماتية تثبت دوماً أن متقديها على خطأ ، حتى عندما نتبنى سياسات أو استراتيجيات غير تقليدية . فقد أظهر تاريخ ماليزيا منذ الاستقلال تماسكاً وقدرة على التنبؤ والاستعداد للتوقعات حتى لا تتخوف الاستثمارات طويلة الأجل من حدوث تقلبات في سياسات محلية غير مستقرة . وتعتبر الحكومة الماليزية الوسائط المتعددة بمثابة القطاع الاستراتيجي لتحقيق رؤيتنا لعام ٢٠٢٠ ، والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال النمو القائم على الإنتاجية ، بحيث يكون مشروع MSC في صدارة هذا القطاع الرئيسي . ومن ثم ، فإننا لا نستطيع ولن نسمح للمشروع بالفشل .

لقد انهمكنا خلال العامين الماضيين مع شركات كبرى مثل شركة «نيبون» اليابانية للهاتف والبرق لفهم الاحتياجات المستقبلية للشركات ذات المستوى العالمي . وأجرت شركة مكسي وشريكاتها مقابلات مع المئات من الشركات لفهم متطلباتها وهي تعمل معنا لتعلم دروس من تجارب الدول الأخرى . ومن أجل ضمان عدم إخفاق مشروع MSC ، تقدم ماليزيا قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذي النقاط العشر حيث تتعهد الحكومة بما يلي لكافة الشركات التي تحصل على وضع المشاركة في مشروع MSC من مؤسسة تنمية

الوسائط المتعددة MDC :

- ستوفر ماليزيا بنية تحتية طبيعية وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات على المستوى العالمى .
 - سوف تسمح ماليزيا بالتوظيف ، وبلا قيود ، للعمال الأجانب فى مجال المعرفة .
 - ستضمن ماليزيا حرية الملكية للشركات الأجنبية .
 - ستسمح ماليزيا بحرية الحصول على رأس المال من أى مصدر عالمى من أجل البنية التحتية لمشروع MSC وكذلك حق اقتراض الأموال عالميا .
 - ستقدم ماليزيا حوافز تنافسية بما فى ذلك عدم فرض ضرائب على الدخل أو على الاستثمار لمدة عشر سنوات ، ولن تفرض رسوم على استيراد معدات الوسائط المتعددة .
 - سيصبح مشروع MSC مشروعاً رائداً فى المنطقة فى مجال حماية الملكية الفكرية والقوانين والمتعلقة بالكمبيوتر .
 - ستضمن ماليزيا عدم فرض رقابة على الإنترنت .
 - سيقدم مشروع MSC تعرفه اتصالات تنافسية وخدمات للخدمات .
 - ستطرح ماليزيا مناقصات لعقود البنية التحتية الرئيسية على الشركات الكبرى الراغبة فى استخدام مشروع MSC كمحور إقليمي لها .
 - ستضمن ماليزيا أن تعمل مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة ، والتي تأسست حديثاً ، «كجهة واحدة» وشاملة للوفاء باحتياجات الشركات .
- ويجب أن تكون هذه الشركات منتجة أو مستخدمة للوسائط المتعددة أو منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات وأن توظف عدداً كبيراً من عمال المعرفة . وتقوم مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة بتسجيل الشركات المهتمة بالمشاركة فى المشروع ، وسوف تتلقى الطلبات الرسمية من الشركات التي ترغب فى الحصول على وضع المشاركة فى شهر

مارس . وعلاوة على سعيها لاستقدام الشركات العالمية ، تسعى المؤسسة أيضا إلى استقدام الموظفين العالميين لمساعدتها في تنفيذ مشروع الممر السريع .

أما بالنسبة للطلبة ، فإنني أدعوكم إلى تقديم أوراقكم إلى مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة وملء طلب التوظيف على موقعها على الإنترنت . وهناك فرص في مكاتبها العشرة في كافة أنحاء العالم ومقرها الرئيسي في ماليزيا . وبالنسبة للشركات ، أرحب بمشاركتكم ومدخلاتكم . فنحن بحاجة إلى رؤيتكم وإبداعكم ، وقدرتكم على تنظيم الأعمال ، وإلى مهارتكم لبث الحياة في المشروع . وبالنسبة إلى المجتمع الدولي ، فإننا نقدم لكم مناخا ممتازا لمحاولة إيجاد حلول للمشكلات الصعبة التي يجب أن تعبر حلولها الحدود .

● كيف يمكن حساب الضرائب على القيمة التي تنتج بشكل جماعي في عدة دول ولكنها تباع في دول أخرى؟

● كيف يمكن تحديد حقوق الملكية الفكرية للمنتجات والخدمات التي تعتمد على المعرفة وحمايتها؟

● كيف يمكن ضمان المسؤولية عن دقة المعلومات وسلامتها على الإنترنت؟

● كيف يمكن حماية المجتمع من الأساليب الجديدة للغش والتزوير والقرصنة والهجمات الفيروسية على النظم التي تدير الشركات أو حتى الدول .

إننا نبحث في ماليزيا إمكانية إقامة محكمة عدل جديدة للجرائم المتعلقة بالكمبيوتر كمركز دولي لبحث هذه القضايا . قد تبدو طموحين جداً كدولة صغيرة ولكن أمريكا نفسها كانت دولة صغيرة في القرن التاسع عشر . في ذلك الوقت ، كانت إنجلترا قد بدأت الثورة الصناعية ، بيد أن أمريكا هي التي فازت بثمارها . لماذا؟ السبب ببساطة هو أن تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تنتقل إلى بيئة أكثر خصوبة لتحقيق إمكاناتها الشاملة . وقد وصلت ماليزيا متأخرة إلى المحطة الصناعية ، وهذا يعطينا الرغبة والمهارة لإحداث تغييرات

كاسحة لا يستطيع الآخرون القيام بها .

ويوفر مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة كافة المكونات الخاصة لخلق المناخ المثالي لتحقيق طموحات عصر المعلومات . واليوم ، أصبح نقل التكنولوجيا والمعرفة أسهل مما كان عليه قبل قرن . ولهذا السبب نؤمن بأننا نستطيع إقامة الجسر العالمي اللازم للتحرك فيما وراء حدود العصر الصناعي . وبينما أبدو متفائلاً ، فإنني أعتقد أنه سيتم اختيار هذا الطريق نحو الازدهار وكبديل للهيمنة والعلاقات الاقتصادية التي يكون فيها رابحون وخاسرون . إن القوى المتعولة والمنسجمة لعصر المعلومات سوف تمنع حدوث صدام الحضارات أو تحقق القرن الآسيوي . بل ستخلق القرن العالمي ، وهو الكومنولث الصحيح للعالم .

ويحدونا الأمل في أن تصبحوا شركاء لنا في هذا المسعى المثير لإقامة جسر للوفاء بآمال وطموحات عصر المعلومات . فمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة لا يمكن أن يحقق النجاح وحده ، ومن ثم سيكون لدينا جزيرة بدلاً من جسر للطموحات والقدرات والرؤى لكثير من الشركات العالمية الكبرى المستعدة للتعاون في ظل مناخ جديد . ونأمل أن تنضموا إلينا في بناء جسر متين وصلب يقودنا إلى عصر المعلومات والتي تحقق وعد القرن العالمي القادم .

١٥- التَّسْلِيَةُ الرَّقْمِيَّةُ فِي الْعَالَمِ الْمُتْرَابِطِ بِالشَّبَكَاتِ . (*)

أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى كل من توم ليفين عمدة لوس أنجلوس ، وغرفة التجارة في بيشرلي هيلز ، والجمعية الآسيوية لتوجيه الدعوة إلى المتحدث إليكم عن التسلية الرقمية في القرن الحادي والعشرين . وأشعر بالخرج والتردد في الحديث عن هذا الموضوع في مدينة أضحت عاصمة العالم في مجال الترفيه والتسلية . ومع هذا ففي عالم بلا حدود وتحاصره العوامة من كل جانب حتى صار أشبه بالقرية المعولة ، لا أملك سوى التفكير دائماً في هذا الموضوع والذي أود أن تشاركونني تأملاتي وأفكارى بشأنه ، ثم أستمع وأتعلّم بعد ذلك منكم عن نواحي الصواب أو الخطأ فيما قلته .

ورغم ذلك ، لست بحاجة إلى القول بأن العديد منكم يوفرون الطاقة التي تمد هوليوود بأسباب القوة وتتيح لها إمكانية العمل ، حتى أصبحت حقاً مستودع الإبداع والابتكار في العالم وبلا حدود . وبينما أعتقد أن العديد من الأنشطة المرتبطة بالتسلية والتي تضطعون بها هنا سوف تتغير ، إلا أنني أرى أن هذه المدينة سوف تظل دائماً «عاصمة الإبداع» في عالم التسلية والترفيه ، وأعتقد أن أحد الأسرار وراء نجاحكم يكمن في أنكم قد استطعتم تحقيق الترابط في مدينتكم من خلال الشبكات حتى قبل أن تترابط بقية مدن العالم الأخرى وقبل أن تصبح كلمة الترابط عبر الشبكات أشبه بالأغاز . فقد مرت الآن عقود طويلة . منذ أن أصبح لدى استوديوهاتكم كل شيء : المؤلفون والكتاب ، والممثلون ، والأشخاص القائمون على المؤثرات الخاصة ، والمصممون ، وأطقم الأفلام السينمائية ، والمحررون ، والمنتجون والمخرجون . والآن يتم إنجاز معظم هذه الأنشطة من قبل أفراد

(*) كلمة في حفل غداء حضره كبار العاملين في مجال الترفيه والتسلية في بيشرلي هيلز ، لوس أنجلوس ،

مستقلين وشركات صغيرة متخصصة تتعاون فيما بينها لتنفيذ مشروع ما ، ثم تقوم كل واحدة منها بإنجاز ما عهد إليها بطريقتها الخاصة ، وتركز كل واحدة من هذه الشركات على أفضل ما يمكنها عمله ، وتستطيع كلها أن تنجز العمل بصورة جماعية وعلى نحو أفضل بكثير من العمل بشكل منفرد .

وبعد هذا عملاً رائداً حقاً لأنكم أظهرتم للعالم كيف أنه ، فى عالم الإبداع والابتكار ، من الأفضل أن يكون لديكم شبكات من الأخصائيين الذين يتعاونون ويرتبطون بعضهم ببعض . وهذا النموذج من النشاط التجارى قد استخدمته فيما بعد شركات التكنولوجيا الفائقة مثل ميكروسوفت ، وإنتل ، ونتسكيب وصن ميكروسيستمز حتى يمكنها أن تتنافس بنجاح فى مواجهة قادة الصناعة القدامى الذين حاولوا أن يفعلوا كل شىء بأنفسهم وفقاً لمعايير المالك أو صاحب رأس المال ، وذلك تماماً مثل تلك الأيام الماضية التى شهدتها الاستوديوهات القديمة ، وقبل أن يطرأ أى تحسن على الممثلين والمنتجين والمخرجين وقبل أن يقوموا باستخدام وتوظيف وكلائهم .

ومع هذا ، نجد أن الأشياء تحركت بسرعة مؤخراً وباتت الشبكة بحاجة إلى أن تصبح أكثر انتشاراً . واليوم ، فإن عملية خلق المضمون برمتها أصبحت تتركز بكثافة داخل هذا المحيط الذى تبلغ مساحته ٣٠ ميلاً والواقع حول هذا الفندق . وهذا أمر ضرورى عندما تطلبت الشبكة علاقات طبيعية وأشخاص للعمل فيها . ومن ثم ، لم يعد الاتصال الطبيعى الآن أمراً ضرورياً . إذ أصبحنا نرى بالفعل أفلاماً سينمائية ، وألعاباً ، وفقرات وبرامج موسيقية تتولد من خلال الكمبيوتر إلى حد كبير . وباستطاعة أجهزة الكمبيوتر أن تتصل وترتبط ببعضها وأن تعمل معاً دون الحاجة إلى أن تكون قريبة من بعضها . ومن خلال أجهزة الكمبيوتر ، قد يعود المبت للمبت والحياة مرة أخرى ، وهكذا نرى أداء تمثيلاً حقيقياً من خلال ممثلين لا ضرورة لهم تماماً . ومن الناحية الأخرى ، قد يكون لدى الممثلين القدامى الآن حقوق ملكية تتعلق بصورهم التى بوسعها أن تعمل الآن وتتكلم بصورة مستقلة . بيد

أن الإبداع لن يظل مجرد حاجة فحسب ، وإنما سيصبح حقاً ، أكثر من مجرد كونه مصدر قوة له قيمته .

وليس ثمة شك في أن قدرة الإبداع على صنع قصة وعرض شخصياتها بصورة حية على شاشات الكمبيوتر سوف تصبح أمراً له قيمته الخاصة . وقد نرى على شاشات الكمبيوتر ثلاثة ألعاب لها أبعادها النسبية والتي ربما أعد برامجها مبرمجون مجهولون في دول عديدة ولم يلتق أى منهم بالآخر أبداً لأن تلك هي ببساطة الفكرة من وراء هذه الألعاب التي تفرز لنا قيمة حقيقية . ومن ثم فإن الفكرة ، أو بالأحرى القصة ، تعتبر بحق التفكير الإبداعي الذي نجده غزيراً هنا . ولديكم الأفضلية في هذا المجال ، وأعتقد أنكم ستواصلون لعب الدور الرئيسي في عصر تكنولوجيا المعلومات ووسائل الترفيه والتسلية التي تولدها أجهزة الكمبيوتر ، والتي أفرزت لنا الآن مولوداً جديداً يطلق عليه اسم (Edutainment) .

إن المحافظة على سيادتكم العالمية في هذا المضمار قد تتطلب منكم تنوع بعض العناصر الأخرى لخلق المحتوى أو المضمون لمراكز ثقافية أخرى حول العالم . ذلك أن التسلية في الوقت الحاضر ووسائلها المختلفة تعتبر أمريكية كلها تقريباً في محتواها ومضمونها الثقافي . فالشخصيات أمريكية ، ومشكلاتها أمريكية ، وحوارها أمريكى . ومعظم بقية دول العالم تقدم هذه التسلية بمستوى سطحى نسبياً . فهذه الدول لا تفهم في الحقيقة الكثير من الأمور الدقيقة في القصص الأفضل . واليوم ، ربما يكون ذلك كافياً بسبب وجود المؤثرات الخاصة والقيم الإنتاجية العالية . وأعتقد أن هذا هو السبب الذي يجعل أفلام الحركة والإثارة هي الأكثر شعبية خارج أمريكا . بيد أن التكنولوجيا ستؤدى إلى اختفاء هذه المزايا قريباً نظراً لأن التسلية الرقمية التي تعتمد على الحركة والإثارة على طريقة بروس لى أو هاريسون فورد ، وعلى المؤثرات الخاصة وغير ذلك يمكن تطويرها في أى مكان ، وسوف يصبح أبطال التمثيل الرقمية أكثر واقعية .

وبينما تصبح الدول النامية أكثر ثراءً ، فإنها ستحتاج إلى المزيد من المضمون المحلى

لوسائل التسلية لديها . وقد تكون الموضوعات البارعة والمطورة عالمية الطابع ؛ غير أن الآسيويين سوف يفضلون ، وبصورة متزايدة ، موضوعات للتسلية تتسم بأنها محلية في لغاتها ولهجاتها وأساطيرها وشخصياتها وموسيقاها وأماكنها . ونحن نرى هذا بالفعل في إطار الموسيقى والتلفزيون في آسيا ، وعاجلاً أم آجلاً سنرى نفس الاتجاه سائداً في الأفلام السينمائية وألعاب الكمبيوتر . فلماذا حدث هذا؟ الجواب ببساطة هو أن الناس في أي مكان تريد أن تتوافق مع ما اعتادت عليه من موضوعات للتسلية وأن ترتبط بها لاسيما إذا كانت تعكس آمالهم وتصور تطلعاتهم . وفيما بعد ، وبينما يصبح هؤلاء أكثر أماناً من خلال نجاحهم ، سوف يبحثون عن تحقيق إنجاز أعمق . وهم يعرفون من هم ويريدون تحسين أنفسهم بأن يلمسوا شيئاً ما أعمق من أن تصل إليه النزعة المادية أو الهروب من الواقع . وهذا في الحقيقة مجال الدين ، والثقافة ، والقيم الأخلاقية . فهي تبحث عن معنى ، وهذا يتطلب سياقاً ثقافياً يتجاوز حدود ثقافة موسيقى الپوپ الأمريكية .

وحتى يمكنهم المحافظة على هيمنتهم العالمية في القرن الحادى والعشرين ، فإنه يتعين على قادة وزعماء التسلية الرقمية أن يرتبطوا بعضهم ببعض ، من خلال مراكز المضمون متعددة الثقافات . وسوف تأتى أفضل النتائج من ربط الأنواع الفريدة للابتكار والإبداع والموجودة بوفرة وغزارة في هوليوود وبيفرلى هيلز حيث القصص والرموز والحكايات الخرافية والشخصيات الخاصة بكل من الثقافات الرئيسية في العالم . ففي آسيا ، نجد أن الثقافات الرئيسية هي الكونفوشية ، والإسلام ، والهندوسية . وكل من هذه الثقافات الثلاث لديها تاريخها الثرى الذى يمكن أن يكون مصدراً عميقاً لأفكار جديدة بالنسبة للمضمون والمحتوى . وبوسع التكنولوجيا السماح بخلق شخصيات جديدة عبر الوسائل الإلكترونية وعلى النحو الذى يمكن أن يجسد هذه الأفكار وأن يؤثر على الناس بشدة . وهكذا نجد أنه فى مجال التسلية الرقمية ، هناك العديد من الطرق التى تمنح الحياة للأشياء وبصورة تبدو أفضل من مجرد ترديد الممثلين لكلمات جامدة أو استخدام مؤثرات خاصة مذهلة ورائعة .

والشيء الوحيد الذى لم يتغير هو قيمة الابتكار الخام ، إذ أنه سيصبح ، فى الحقيقة ، أكثر قيمة بينما تعمل التكنولوجيا على خلق المزيد والمزيد من القنوات الخاصة بهذا الابتكار هنا وبشكل يفوق أى مكان آخر ، ولهذا السبب أعتقد أن مستقبلكم يبدو مشرقاً .

وفى ماليزيا ، نعكف على العمل الجاد لإيجاد أفضل بيئة تساعدنا على أن نفى بعودنا فى العصر الرقمى . وهذه البيئة لدينا نطلق عليها اسم الممر السريع للوسائط المتعددة (MSC) . وأود دعوتكم للتعاون معنا لأن هذا المشروع سيكون المكان المثالى والمتكامل لإجراء تجارب على إنشاء أول مركز فى العالم للمضمون متعدد الثقافات للتسلية الرقمية . وسيكون له البنية التحتية الضرورية ، والقوانين والسياسات فى إطار ما يوصف بأنه القلب الثقافى لآسيا . فنحن نعتبر حقاً دولة متعددة الثقافات ، حيث تزدهر الثقافات الكونفوشيوسية والإسلامية والهندوسية للصينيين والمسلمين والهندوس ، وحيث تظل هذه الثقافات متفاعلة نوعاً ما فيما بينها . وليس هناك من مكان أفضل لربط الإبداع المذهل لهوليوود بالظروف الضرورية لإضفاء الطابع المحلى على التسلية الرقمية الخاصة بالكثير من مناطق آسيا وبقية دول العالم أكثر من ماليزيا .

ويعتبر مشروع MSC حقاً مشروعاً للعالم كله أولاً وأخيراً ، وهو منطقة شاسعة تضم بنية تحتية ، وقوانين ، وسياسات وممارسات تجعل بإمكان الشركات أن تستكشف عصر المعلومات دون أن تتعرض للقيود العادية التى تسبب لها الإحباط . والمشروع ينفذ على مساحة من الأرض طولها ٥٠ كيلومتراً وعرضها ١٥ كيلومتراً ويمتد من أطول برجين فى العالم فى كوالالمبور سيتى سنتر وينتهى فى الجنوب حيث سيتم بناء أكبر مطار فى المنطقة .

والواقع أن أكثر من سنتين من الدراسة المتأنية قد أدتا إلى تطوير خطة من أربعة عناصر رئيسية والتى من شأنها أن توفر بيئة خاصة له :

وأول هذه العناصر أن مشروع MSC سوف تتوفر به أفضل بنية تحتية طبيعية فى العالم . وهذه البنية تتضمن المباني الخاصة بالمدينة الذكية : كوالالمبور سيتى سنتر ، والمطار

الجديد ، والطريق الرئيسي الذكى الجديد ، وذلك إضافة إلى اثنتين أخريين من المدن الذكية الجديدة . وسيكون فى مطار كوالالمبور الدولى الجديد ، والذي سيكون جاهزاً للعمل قبل دورة ألعاب الكومنولث فى عام ١٩٩٨ ، ٨٠ بوابة ومدرجين متوازيين للطائرات فى البداية . وسيكون هذا المطار أيضا بمثابة محور لوجيستى رئيسى متكامل مزود بأحدث وسائل التكنولوجيا المعلوماتية لتسهيل حركة الركاب والبضائع . وستكون أول مدينة ذكية ، وهى بوتراجايا ، أول عاصمة إدارية جديدة لماليزيا حيث سيتم إعادة توزيع معظم الوزارات بداية بمكتب رئيس الوزراء فى عام ١٩٩٨ . ومن ثم ، ستكون بوتراجايا الحكومة الإلكترونية والمركز الإدارى الجديد لماليزيا . وسوف توفر هذه المدينة بيئة حضرية متوازية لربع مليون نسمة تقوم على خدمتهم أحدث وسائل الاتصالات وشبكات النقل . وإلى جانب بوتراجايا وبالقرب منها ستكون هناك مدينة سايبراجايا والتي صممت بحيث توفر المساحات الطبيعية والسيكولوجية المطلوبة للتفكير المنتج والتأمل المبدع فى ظل مناخ يتميز بالهدوء والراحة . وسيتم بناؤها حول جامعة الوسائط المتعددة الجديدة ، على أن يتم افتتاح المرحلة الأولى منها فى عام ١٩٩٩ . وستوفر سايبراجايا مبان ذكية ذات جودة عالية ، وشركات للوسائط المتعددة ، ووحدات سكنية ، ومنشآت ترفيهية ، وبنية تحتية على أحدث مستوى . وستدعم هذه المدينة السكان العاملين فى مشروع MSC والذين يبلغ عددهم ١٥٠ ألف نسمة تقريبا ، إضافة إلى أكثر من مائة ألف آخرين يعيشون بالمدينة .

والعنصر الثانى فى الخطة هو أن مشروع MSC ستوفر بنية تحتية لينة تدعم القوانين ، والسياسات والممارسات . وهذه البنية تتضمن إطار عمل شامل للأنشطة الاجتماعية والتجارية ، الأمر الذى يساعد فى تطبيق قوانين الإنترنت الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والتوقيعات الرقمية ، والتعليم عن بعد ، والطب العلاجى عن بعد والحكومة الإلكترونية . وعلى سبيل المثال ، يوفر قانون التوقيع الرقمية لدينا إطار عمل تنظيمى يمكن للسلطات المعنية أن تتحقق من خلاله من صحة التوقيعات الرقمية والتثبت من فرض العقوبات

الصارمة على عمليات تزوير التوقيعات عبر الإنترنت . وسوف تفرض حقوق الملكية الفكرية الخاصة بنا وكذا القوانين المناهضة لأعمال القرصنة على الإنترنت . وسيقوم البرلمان الماليزي بتمرير وإقرار مجموعة القوانين الخاصة بالإنترنت فى غضون الأشهر القليلة القادمة . وعلاوة على ذلك ، نقوم بتطوير قانون دمج الوسائط المتعددة ، والذي سيعمل على دمج وتحديث وسائل الاتصالات اللاسلكية لدينا ، وقوانين البث الإذاعى والتليفزيونى وقوانين المعلومات لكى تعكس عملية التلاقى والاندماج للأساليب التكنولوجية فى عالمنا اليوم . ونأمل فى إعداد هذا القانون الجديد والموافقة عليه قبل نهاية ١٩٩٧ . وأخيراً ، فإننا نعرف كيف أن عمال المعرفة يحظون بوضع خاص وقدر ما لديهم من المبادرات التعليمية والتدريبية فى أنحاء البلاد . وسوف ترتبط جميع المدارس بشبكة الإنترنت بحلول عام ٢٠٠٠ ، ومن المخطط أن تبدأ جامعة الوسائط المتعددة العمل بالمشاركة مع شركات مشروع MSC لضمان تلبية خريجها لمتطلبات وشروط العمل .

ثالثاً ، سوف يتفوق مشروع MSC على البنى التحتية المعلوماتية المتاحة من خلال وجود شبكة وسائط متعددة مفتوحة ذات قدرة تتراوح من ٥ , ٢ إلى ١٠ جيجابت ، والتي سوف تستخدم أحدث أجهزة ATM لتوفير الألياف للمبنى . وسيكون لهذه الشبكة بوابة سعتها ٥ جيجابت ترتبط مباشرة بالولايات المتحدة ، واليابان ، وأوروبا ، والدول الأخرى فى آسيا . وسوف تبدأ هذه البوابة العمل فى عام ١٩٩٨ . وسيكون بوسع مزودى الخدمة ذات القيمة المضافة التنافس فى حرية من خلال هذه الشبكة دون فرض أية قيود على الملكية الأجنبية أو تعرفه على الاتصال . ومن ثم ، فقد التزمت شركة الاتصالات الماليزية بتقديم تعرفه تنافسية تعتبر حتى أفضل من التعرفات العالمية الأخرى حيث ستقدم الشركة معايير للأداء ذات مستوى عالمى .

والعنصر الرابع والأخير هو الذى يتمثل فى وجود جهة ذات محطة واحدة تعمل بكامل طاقتها ويطلق عليها مؤسسه تنمية الوسائط المتعددة (MDC) والتي تأسست بهدف

إدارة وتسويق مشروع MSC ، وتنحصر مهمة MDC فى خلق أفضل بيئة فى العالم لشركات القطاع الخاص لمتابعة أنشطتها وأعمالها فى مجال الوسائط المتعددة . وستقوم MDC بافتتاح عشرة مكاتب حول العالم خلال العامين القادمين حتى تكون قريبة من الشركات التى ستصبح عملاء لها . وعلاوة على ذلك ، فإنه قد جرى تأسيس MDC بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٩٥ ، ومن ثم سوف تتمتع بالاستجابة المطلوبة وعدم الخضوع للقيود البيروقراطية . ولدى مؤسسة MDC مطلق الحرية فى توظيف وتشغيل أفضل الأشخاص من أنحاء العالم ، كما سيكون لديها خطة عمل لخدمة احتياجات الشركات التى تعمل فى إطار مشروع MSC ، وذلك قبل وبعد أن تقرر إقامة عمليات تجارية لها فى ماليزيا . وسوف أتولى أنا شخصيا ومعى نائب رئيس الوزراء الإشراف على أنشطة مؤسسة MDC وسنقوم بحل كافة المشكلات التى سترد إلينا .

وباختصار ، يمكن القول بأن ماليزيا وحكومتها تتجهجان أسلوب عمل مستقل لتطوير البلاد باستخدام الأدوات الجديدة التى يوفرها العصر الرقمى . ويعتبر مشروع MSC مشروعاً رائداً يهدف إلى توافق أنحاء ماليزيا مع القوى العالمية التى تشكل عصر المعلومات . وتتضمن المرحلة الأولى من هذا المشروع تحقيق النجاح له من خلال التعلم من شركائنا ومن الخبرة التى نكتسبها ، وتهدف المرحلة الثانية إلى ربط كافة الجزر الماليزية ، وفى حين تتضمن المرحلة الثالثة جعل سائر أنحاء ماليزيا ومناطقها ومدنها تعمل فى إطار الممر السريع للوسائط المتعددة والمرتبطة من المشروعات الذكية الأخرى فى العالم . وأتوقع أن تصل ماليزيا إلى المرحلة النهائية للمشروع بحلول عام ٢٠٢٠ لنصبح عندئذ دولة متقدمة .

ولتلبية احتياجات شركات الوسائط المتعددة والتسلية البارزة ، تقدم ماليزيا قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذى النقاط العشر . وتلتزم ماليزيا بما يلى حيال جميع الشركات التى تشارك فى مشروع MSC :

• ستوفر ماليزيا بنية تحتية طبيعية ومعلوماتية على أعلى مستوى فى العالم .

- ستسمح ماليزيا بالتوظيف والدخول ، وبلا أية قيود ، لعمال المعرفة الأجانب إلى مشروع MSC ، كما لن تفرض قيوداً على تشغيلهم .
 - سوف تضمن ماليزيا حرية الملكية لشركات تكنولوجيا المعلومات الموجودة في مشروع MSC .
 - سوف تسمح ماليزيا بحرية جمع رأس المال عالمياً للبنية التحتية لمشروع MSC وأيضاً حرية الاقتراض من أى مكان .
 - ستقدم ماليزيا حوافز مالية تنافسية ، من بينها عدم فرض ضريبة على الدخل أو ضريبة على الاستثمار وذلك لمدة تصل إلى عشر سنوات ، كما لن تفرض رسوماً جمركية على استيراد معدات الوسائط المتعددة .
 - سوف يصبح مشروع MSC مشروعاً رائداً في مجال حماية الملكية الفكرية وقوانين الإنترنت .
 - لن تفرض ماليزيا أية رقابة على شبكة الإنترنت .
 - سيكون لدى مشروع MSC تعرفات تنافسية للاتصالات .
 - ستطرح ماليزيا عقوداً رئيسية للبنية التحتية لمشروع MSC على الشركات الكبرى الراغبة في استخدام المشروع كمحور إقليمي لها .
 - ستوفر ماليزيا وكالة تنفيذ تعمل بكامل طاقتها «كجهة واحدة» لضمان تلبية احتياجات الشركات العاملة في مشروع MSC .
- وتعكف مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة MDC على تسجيل أسماء الشركات التي لها اهتمام بالمشروع كما تتلقى الطلبات الرسمية من الشركات التي تسعى للحصول على وضع في MSC في مارس عام ١٩٩٧ . ويسمح هذا الوضع للشركة بالحصول على الحوافز

المالية والمزايا المتضمنة في قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذى النقاط العشر إذا كانت العمليات الجديدة للشركة تتمركز في مدينة مثل مدينة سايبيرجيا .

ويحدوني كل الأمل في أن تصبحوا شركائنا في هذا الجهد الرائع والمثير لبناء أفضل بيئة في العالم للوسائط المتعددة والتسلية الرقمية . ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هوليوود ستظل عاصمة السينما العالمية بلا منازع . ومن خلال العمل معاً ، قد نستطيع التوسع في هذه العاصمة لتمتد إلى آفاق أرحب أخرى مثل الألعاب أو التسلية التفاعلية . وعلى الرغم من أن التكنولوجيا والمعلومات سوف يمضيان قدماً إلى الأمام ويقدر أكبر من الحرية في غضون العقود القادمة ، إلا أن المصدر النادر سيظل دائماً متمثلاً في الإبداع والابتكار . ولأن لديكم مثل هذا المصدر بوفرة ، فإنني أأمل في أن تتمكن من التعاون والاتصال ، واستخدام بعض هذا الإبداع والابتكار في تحديد عملية خلق المضمون متعدد الثقافات في العصر الرقمي .

١٦- إقامة مُجْتَمَعِ أَيْبِك (*) .

دعوني أستهل خطابي إليكم بكلمات قليلة عن أيبك APEC حتى يكون لدينا فهم واضح لما لنا ولما علينا . وهناك بعض النقاط الرئيسية عن الأيبك يجب وضعها في الأذهان ، ألا وهي أن الأيبك (١) عملية تطوعية تعتمد على الإسهامات أحادية الجانب للأعضاء (٢) يعمل على أساس التوافق في الرأي ، بأقل حد ممكن من البنية المؤسسية (٣) يؤمن بأن التحررية تنجح بشكل فعال عندما يدعمها ويسهلها التعاون الاقتصادي والتكنولوجي (٤) وهو نتاج أسلوب فريد ، حيث التشاور والإقناع والحجج الأخلاقية تتفوق على العقود القانونية وإجراءات التقاضي (٥) تم تأسيسه بتفاعل مفتوح ومتكامل داخله مع سائر أنحاء العالم (٦) وهو عبارة عن اتحاد بين دول ذات تباينات كبيرة في حجم التنمية ومراحلها .

وخلال العقود الماضية ، سجلت اقتصادات منطقة آسيا-الپاسيفيكية ، ولا سيما شرق آسيا ورغم الاختلاف من حيث مراحل التنمية ، سجلت معدلات نمو أعلى من مثيلاتها في المناطق الأخرى ، وهناك أسباب كثيرة لذلك ، بيد أن الجميع يؤمن بأن التنمية الاقتصادية بالغة الأهمية حتى يكون لكيانهم الوطني واستقلالهم معنى .

ولقد دأبت الدول الأعضاء في أيبك على تحقيق معدلات للنمو تبلغ في المتوسط ٦,٧٪ سنويا ، وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي . ويعنى هذا المتوسط بالتأكيد أن البعض ينمو بصورة أسرع ، بيد أنه نظراً لأننا لم ننطلق من نقطة البداية نفسها ، فإنه لا يمكن قياس النمو بصورة مطلقة اعتماداً على الرقم الذي أشرت إليه . ولا يمكن قياس الأداء الاقتصادي إلا على أساس التعادل في القوة الشرائية ، لأن هذا يعكس بصورة أكثر دقة ، الثروة الحقيقية لأمة ما لشعبها . ويتعين إبقاء هذه الحقيقة دائماً في الأذهان .

(*) حديث في حوار مانيللا- الفيلبين- ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦ م .

فقد اتسعت التجارة داخل المنطقة بشكل سريع بنسبة بلغت حوالى ٨٧٪ فى غضون السنوات الخمس الماضية . إذ تنتج هذه المنطقة ٤٤٪ من صادرات العالم . كما أن النمو فى الاستثمارات أصبح أمراً ملحوظاً . وقد تأثر النمو السريع للاستثمارات بعدة عوامل مثل الاستراتيجية الخاصة بعملة الشركات متعددة الجنسية ، وكذلك إلغاء القواعد من جانب واحد ، والإصلاحات الرامية إلى تسهيل تدفقات رأس المال التى تقوم بها دول أريك .

والحقيقة أن التأكيد على هذه التطورات يعتبر تحركاً مهماً باتجاه إجراءات إضفاء الطابع الليبرالى وفتح الأسواق التى تبناها غالبية الاقتصادات الأعضاء . وبالرغم من التنوع فى السرعة والكثافة ، إلا أن هناك تحركاً واسعاً أحادى الجانب نحو الليبرالية عبر الاقتصادات والذى بدأ مبكراً فى اقتصادات أريك النامية ، وكذا فى استراليا ونيوزيلندا عنه فى سائر أنحاء العالم . وقد تحقق إضفاء الطابع الليبرالى أحادى الجانب عقب انتهاء جولة أوروجواى من المحادثات متعددة الأطراف وغيرها من الترتيبات التجارية الإقليمية فى منطقة آسيا-الپاسيفيك ، وفى الحقيقة ، فإن التفاعل والتعاون النشطين أصبحا سمة الليبرالية على الجبهات أحادية الجانب والإقليمية والمتعددة الأطراف . بيد أنه سيكون أمراً غير واقعى أن نتوقع معدلاً معيارياً لليبرالية من جانب كافة الدول الأعضاء ، وبغض النظر عن مراحل تطورها .

وفى الأعوام الأخيرة ، ركزت برامج عمل أريك بدرجة أكبر على تحرير التجارة والاستثمارات وتسهيلها ، فقد تمت صياغة إعلانات سياتل ويوجور وأوساكا لأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ على التوالى بهدف واحد وهو الليبرالية والتسهيل . وليست لدى مشكلات فى تحرير التجارة بحد ذاتها ، فنحن فى ماليزيا ملتزمون بتحقيق الليبرالية وإلغاء القيود ، وستتحرك فى هذا الاتجاه بخطى متناسب مع مستوى تنميتنا . كما أصبحنا سوقاً مفتوحة تستوعب السلع من كافة الدول بما فيها السلع المتميزة عنا . بيد أن ما يشغلنى هو الطريقة والخطى التى تتبع بها إجراءات تحرير السوق فى عملية أريك .

ويضم الأبيك ، كما أشرت ، اقتصادات ذات مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية وحجم الدخل . فهو يضم بعض أكثر الدول الأعضاء تقدماً في العالم من جانب والدول ذات العضوية الكاملة منذ فترة مبكرة جداً من ناحية أخرى ، مع وجود فجوات واسعة جداً في الدخل فيما بينها ، ناهيك عن حجم الاقتصاد بسبب كثافة السكان . وفي ظل هذه الظروف ، سيكون أمراً غير واقعي وينطوي على ظلم شديد أن تجبر ، خاصة الاقتصادات الأعضاء الأقل تقدماً ، على القيام بإجراءات الليبرالية بخطوات وطرق تفوق قدراتها ، وبينما نعترف بأن اتباع الليبرالية سيكون أمراً طيباً لنا جميعاً ، إلا أنه يتعين علينا الاقتراب من هذا النهج الليبرالي بحذر ، لئلا تحدث اضطراباً أو عرقلة للصناعات التي تمر بمراحل تنمية مختلفة . ولا شك أن وجود أسلوب مفترض فيما يتعلق بالليبرالية التقدمية والمرونة سيساعد على ضمان النمو المستدام لهذه الاقتصادات ، الأمر الذي يمكنها من الإسهام بشكل إيجابي في عملية تنفيذ النهج الليبرالي . وعلاوة على هذا ، فإن البرامج والمشروعات الرامية إلى تعزيز مستوى التنمية ، ومعالجة مستويات التفاوت الاقتصادية لدى الاقتصادات الأقل تقدماً في المنطقة ، تعد مهمة أيضاً . إذ لا يجب أبداً أن يفرز الأبيك دولا أعضاء فقيرة تصبح معتمدة أكثر فأكثر على الدول الأغنى . وبدلاً من هذا ، يجب أن يثرى الأبيك الدول الفقيرة ويمكنها من الإسهام باتجاه إثراء هذا التجمع .

ومع وضع هذا الأمر في الأذهان ، يساورني القلق من ألا يتم إعطاء التعاون التنموي ، والذي يمثل دعامة هامة جداً للتعاون في إطار الأبيك ، الاهتمام الذي يستحقه . إذ أنه يحتل دائماً المكانة الثانية وتحرير السوق وتسهيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وذلك أمر غير صحي ويتعين تصحيحه . ويرجع ذلك إلى سببين أولهما أن النهج الليبرالي وحده لن ينجح إذا لم يصاحبه تعاون تنموي ، والثاني هو الاعتمادية التبادلية والتدعيم المتبادل . وحتى تتمكن الاقتصادات النامية من تحقيق النهج الليبرالي على أساس مستمر ، فإنه من الأهمية بمكان أن يساعد الشركاء المتقدمون الأعضاء الأقل تقدماً على تعزيز قدراتهم الاقتصادية ،

وبعبارة أخرى ، أن يمكنهم من إثراء أنفسهم من خلال جهودهم المستقلة الخاصة .
 ولن يتحقق «مجتمع الأبيك» الذي تصورناه إلا إذا أبدى الأعضاء رغبة واستعدادا
 لتعزيز التعاون التنموي . ويشير تنوع منطقة الأبيك للحاجة إلى الرعاية والإبداع لتحقيق
 التعاون التنموي الجوهري . إذ أن فتح أسواق الأغنياء أمام الفقراء سيكون بلا معنى إذا لم
 يكن لدى الفقراء شيئا يبيعونه . بيد أنه ، ومن ناحية أخرى ، قد يكون فتح أسواق الفقراء
 أمام الأغنياء لا معنى له بدرجة أكبر اقتصاديا . ومن ثم ، يتعين أن تسبق الاستثمارات
 الأجنبية المباشرة ، التي يمكن أن تساعد على إثراء أية دولة نامية ، تسبق فتح السوق ومنح
 الوضع الوطني للشركات الأجنبية . وعندما تصبح الاقتصادات الأشد فقرا اقتصادات
 مصدرة للسلع والخدمات وتستفيد من المواد الخام ، فإنها تعتبر عندئذ فقط مستعدة لتحرير
 أسواقها .

ومثلما هو الحال بالنسبة لإضفاء الطابع الليبرالي ، حيث يكون لدينا خطط عمل
 فردية وجماعية ، فإننا بحاجة أيضا ، وفي إطار التعاون التنموي ، إلى برنامج مفصل يركز
 على خطط عمل ملموسة . ونحتاج في هذا البرنامج إلى توضيح خطط العمل الخاصة
 بالتعاون التنموي الذي تقوم به الشركات الصغيرة والمتوسطة ، والعلوم والتكنولوجيا
 والتدفقات المالية والبنية التحتية ، والاتصالات ، وتنمية الموارد البشرية . وإذا أمكن التأثير
 على خطط العمل هذه والخاصة بالتعاون التنموي بنفس الطريقة وينفس الحماس مثل
 خطط العمل الخاصة بليبرالية التجارة والسوق والاستثمارات ، فسوف نستطيع في المستقبل
 القريب أن نقيم «مجتمع أبيك» الذي لن يكون مزدهراً فحسب ، بل إن توزيع الثروة سيكون
 أكثر مساواة وعدلا .

وقد تم الاعتراف منذ فترة طويلة بدور قطاع الأعمال في المحافظة على الدينامية
 الاقتصادية للمنطقة . وقام قادة الأبيك في اجتماعهم الذي عقد في أوساكا في نوفمبر
 الماضي بتكوين المجلس الاستشاري التجاري (ABAC) لأبيك ، وذلك كجزء دائم لا يتجزأ

من عملية الأبيك ، ودوره هو توجيه النصح للقادة وتقديم مدخلات لعملية الأبيك .

ومن المفهوم أن المديرين التنفيذيين من اقتصادات الأبيك أصبحوا غير صبورين وغير راضين عن المعدل البطيء للتقدم في تطبيق النهج الليبرالي ، والتوافق ، والتعاون ويريدون من القادة السياسيين أن يشاركوهم شعورهم بمدى الإلحاح .

ويتعين على قادة الأعمال التجارية أن يفهموا أن الزعماء السياسيين يجب أن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل اقتصاداتهم ككل . وبينما نجد الأعمال والاقتصادات مهمة بشكل حيوى ، فإنه يتعين أن يضع الزعماء السياسيون فى أذهانهم دائما الحقائق الاجتماعية والسياسية . ونظرا للمستويات المختلفة للتنمية الاقتصادية والسياسية فى الاقتصادات الأعضاء بالأبيك ، فإنه يمكن تصديق أن خطى النهج الليبرالي وإلغاء القواعد داخل كل دولة عضو فى الأبيك ، وخاصة ذوى العضوية الكاملة ، سوف تعتمد على هذه الحقائق . بيد أن الزعماء السياسيين يتفهمون أن السياسات المحلية تحتاج إلى مراجعة لتسهيل التجارة عبر الحدود والاستثمارات .

وكما هو الحال بالنسبة للحكومة ، فإن لدى قطاع الأعمال دور مهم يقوم به لإصلاح أوجه التفاوت الاقتصادية السائدة بين أعضاء الأبيك . كما أن لديه دوره المهم كذلك فى إقامة «مجتمع الأبيك» الذى أشرنا إليه من قبل . والأعضاء بحاجة إلى أن يتذكروا أنه لا يتعين عليهم فقط التحرر من مسئوليتهم المشتركة ، بل أن عليهم السعى أيضا لتحقيق مصلحتهم ورفاهيتهم على المدى الطويل . ومن ثم ، فإن مصلحتهم طويلة الأجل تقتضى إسهامهم من أجل استقرار ونمو دولهم المضيفة .

وفى ظل رعاية التعاون التام ، يمكن أن تدخل قطاعات الأعمال فى تحالفات استراتيجية فيما بينها لتطوير الإمكانيات الهائلة للمنطقة . فعلى سبيل المثال ، يمكن استهداف الاقتصادات الأقل تقدما بين الاقتصادات النامية للأبيك وحشد موارد القطاعين العام والخاص من أجل تطوير البنية التحتية واستخدام القوى البشرية . والهدف هو تسريع

التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء الأقل تقدماً في أريك .

وبينما قد يكون هذا أسلوباً جديداً للأريك ، فإنه ليس بالأمر الغريب في التجمعات الإقليمية الأخرى ، فعلى سبيل المثال ، في الاجتماع الآسيوي الأوروبي ، دخلت حكومات الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية في شراكة لتطوير منطقة حوض الميكونج ، من حيث البنية التحتية والصناعات . إذ أن استثمارات الدول والشركات في البنية التحتية ستساعد على الإسراع في تنمية هذا الحوض وشعبه .

وليس ثمة شك في أن الأريك يقدم الفرصة لحكومات الدول الأعضاء للتعاون فيما بينها والتعاون أيضاً مع القطاع الخاص لتوفير السلع الإقليمية العامة اللازمة لدعم شركات القطاع الخاص وتنشيطها . وتشمل بعض هذه السلع العامة : (١) المبادرات المشتركة لتعزيز كفاءة وانسجام البنية التحتية للنقل والمواصلات (٢) الاعتراف المتبادل بنطاق واسع من معايير المنتج والقواعد والإجراءات الإدارية ، بما في ذلك تبسيط قواعد الجمارك ومتطلبات السفر التجاري (٣) العمل نحو تسهيل وتوحيد المعايير وكذلك الحد من القيود الحدودية المفروضة على السلع والخدمات وفقاً لمرحلة تنمية الاقتصاد المعنى (٤) التعاون في مجال البنية التحتية للطاقة والشركات الصغيرة والمتوسطة ونقل التكنولوجيا .

لقد أصبحت مجموعة دول الأريك محظوظة بكونها قادرة على التعلم من خبرة مجموعة الآسيان . فقد اجتازت الآسيان عملية التعلم من أخطاء الآخرين وكذلك من الاستراتيجيات الناجحة . وتقدم خبرة الآسيان الثقة في قدرة الأريك على مواصلة التطور سريعاً بدون قانونية هياكل موسعة . وتظهر خبرة الآسيان أن أي تعاون ناجح في منطقة آسيا-الپاسيفيك بحاجة إلى أن يقوم على أساس المبادئ المرشدة للانفتاح والمساواة والتطور ، وأن أية محاولة لاستخدام القوة الاقتصادية الحالية أو التأثير السياسي أو حتى قوة أغلبية للتعامل بشدة مع تحفظات حقيقية لها ما يبررها ، سيؤدي إلى فشل أي جهد جاد لبناء مجتمع اقتصادي مفتوح متماسك في منطقة آسيا-الپاسيفيك .

ويتعين على قادة الأعمال من اقتصادات الأبيك المتقدمة تفهم هذه التحفظات ولا يتعين عليهم حشد تأييد حكوماتهم لاستغلال وتحقيق هدفهم بإزالة الحواجز الفعلية الملحوظة أمام العمليات التجارية لشركاتهم في الدول الأخرى ، ولا سيما في اقتصادات الأبيك النامية . ذلك أن الأبيك ليس تجمعاً أيديولوجياً للدول والشعوب . والشغل الأساسي للأبيك هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأعضائه . وإذا كانت هناك منافع سياسية واجتماعية من وراء عملية الأبيك ، فإنه يجب النظر إليها على أنها أرباح . ولا يساورني أدنى شك في أنها سوف تتحقق . والتحدى الأكبر الذي يواجه قادة الأعمال في الأبيك وبعض الحكومات أيضا هو أن يكون لديها صبر كاف للاستفادة من الإمكانيات الهائلة للمنطقة من أجل التعاون والتنمية .

وختاما ، أود التأكيد مجدداً على أن بناء مجتمع مقترح في منطقة آسيا-الپاسيفيك لا ينبغي أن يكون مسؤولية الموظفين والحكومات وحدها . كما يضطلع قطاع الأعمال بدور مهم ، وهو دور ليس أقل أهمية من اجتماعات رؤساء الحكومات . وإننى على ثقة من أنه من خلال التعاون سوف نستفيد من دينامية منطقة الپاسيفيك هذه . ويتعين الارتقاء بآسيا وأمريكا اللاتينية من خلال عملية الأبيك إلى مستوى أوروبا وأمريكا الشمالية ، ليس فقط من حيث إضفاء الطابع الديمقراطي ، ولكن أيضا من حيث الثروة والمكانة . ويستطيع رجال الأعمال بأنشطتهم ، متعدية القوميات ، المساعدة في تحقيق ذلك .

١٧- المَرَّ السَّرِيعُ لِلْوَسَائِطِ الْمُتَعَدِّدَةِ: تَحْقِيقُ رُؤْيَا (*).

أود أن أرحب بكم جميعاً في مؤتمر آسيا للوسائط المتعددة ، لا أرحب فقط بهؤلاء الذين يتواجدون معنا هنا في كوالالمبور بصورة طبيعية ، بل أرحب أيضاً بأولئك الذين معنا من خلال تلك الشبكة السحرية : الإنترنت . وإنني لأشعر بالغبطة والسعادة لإتاحة هذه الفرصة لي لاستخدام هذه الوسائط الجديدة من أجل عملية البث الإذاعي والتلفزيوني الحي والتي ستكون متاحة كمرجع من خلال الموقع الخاص بمشروع MSC على شبكة الإنترنت .

والحقيقة أن هدفنا من وراء عقد هذا المؤتمر هو تدشين مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة (MSC) وأن نشرح للعالم أننا نعمل على أن يصبح واقعاً حقيقياً . وآمل في أن تغادروا هذا المكان ولديكم فهم كامل لما نعتقد أنه يعد حقاً خلقاً متأنياً ومدروساً لمنطقة ذات بنية أوجدناها بشكل خاص ، لتلبية احتياجات الشركات العالمية المتميزة والبارزة التي تسعى لجنى ثمار ومنافع عصر المعلومات في آسيا .

ولا توجد دولة أخرى تفكر حتى في أي شيء مماثل لمشروعنا هذا . وإنني أعتبر مشروع MSC بمثابة وسيط عالمي لعصر المعلومات ، وآلية تم انشاؤها بعناية لتحقيق الإثراء المتبادل بين الشركات والدول التي تستخدم التكنولوجيات المتقدمة ، والعالم الذي لا حدود له . وقد تبدو خطط أخرى مماثلة لمشروعنا لأنها تستخدم كلها «تكنولوجيا المعلومات» و«الإنترنت» أو «الوسائط المتعددة» لتسويق تطور ما أو آخر . بيد أننا لا نضيف منشآت أو مرافق أخرى لتلك القائمة والموجودة بالفعل ، وإنما نبني ونشيد أحدث المنشآت والمباني على

(*) كلمة عن الممر السريع للوسائط المتعددة في افتتاح مؤتمر «ملتيميديا ١٩٩٦» - كوالالمبور : ماليزيا - «١»

مساحة خضراء طولها ٥٠ كيلومتراً وعرضها ١٥ كيلومتراً . فنحن لانعمل على تحسين الجودة أو رفع الكفاءة فقط .

إننا نتحدث هنا عن شيء بعيد الأثر وأوسع نطاقاً إلى حد كبير . نتحدث عن تغيير الطريقة التي نحيا ونعمل بها داخل مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة .

وستكون هذه المنطقة الخاصة «حقل اختبار» عالمي للأدوار الجديدة للحكم والقوانين الجديدة للإنترنت وضمائنها ، ومجالات التعاون بين الحكومة والشركات ، والشركات فيما بينها ، ووسائل البث الإذاعي والتليفزيوني الجديدة ، والأنواع الجديدة للتسلية والترفيه ، والتعليم ، وتقديم خدمات الرعاية الصحية ، وتطبيقات التكنولوجيات الجديدة . وفي هذا كله ، نحرص على أن نتبع أسلوباً فريداً ومتميزاً في تطوير البلاد باستخدام الأدوات الجديدة التي يوفرها عصر المعلومات . وسيكون مشروع MSC بمثابة المركز الجديد للبحث والتنمية R&D للصناعات القائمة على المعلومات ، وحتى يمكن تطوير قوانين جديدة للأخلاق في عالم أخذ في التقلص ، بينما أصبح كل فرد جار لشخص آخر ، وحيث يتعين علينا العيش مع بعضنا البعض دون توتر أو صراعات لا ضرورة لها .

ولقد استطاعت ماليزيا أن تحقق نهضة صناعة سريعة إلى حد أن السلع شكلت ذات يوم نسبة مائة في المائة من صادراتنا ، واليوم تمثل السلع المصنعة نسبة ٧٨٪ من صادراتنا التي تبلغ قيمتها ٧٥ بليون دولار . ومع هذا ، فإن ماليزيا ليست دولة متقدمة . وحتى تصبح دولة متقدمة وفقاً لرؤية ٢٠٢٠م التي وضعناها ، فإننا لانستطيع المضي في الصناعات التقليدية . ومن ثم ، علينا أن نتحرك نحو صناعة المعلومات . ونحن بحاجة إلى جلب مواهب العالم كله حتى نحقق ذلك . وكما حدث في الماضي ، فإن أولئك الذين يستجيبون لدعوتنا بالاستثمار في ماليزيا سوف يجنون ثماراً هائلة .

وكما هي العادة في ماليزيا فإننا نتحرك بسرعة كبيرة . وفي عصر المعلومات والاتصال الفوري ، سيكون هنالك أناس يعملون في أي وقت على مدار ٢٤ ساعة

وسيكونون بحاجة إلى خدمات تقدم لهم . وتعى ماليزيا هذه الحقيقة جيداً . ونحن لانعمل ٢٤ ساعة فقط يوميا لكى نبني ونصنع ، بل إننا نتوقع أيضا توفير خدمات معلوماتية على مدار ٢٤ ساعة يوميا من خلال مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . وعلى ذلك ، قد قمنا بالفعل بوضع مخطط عمل لتنفيذ مشروع عملاق على مساحة من الأرض تبلغ ٧٥٠ كيلومترا مربعا . وقد استكملنا تقريبا بناء مطار كوالالمبور الدولى وأيضا كوالالمبور سیتی سنتر اللذين يقعان عند طرفى الممر السريع للوسائط المتعددة ، كما بدأنا العمل فى إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة للبلاد ، وهى مدينة ذكية تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ، والتي ستقوم على خدمتها شبكة هائلة من الطرق والسكك الحديدية . ولحماية حقوق الملكية الفكرية ، تجرى صياغة قوانين جديدة للإنترنت كما يجرى وضع قانون للضمانات التي تكفل حرية العمليات والأنشطة التي تقوم بها الشركات المحلية والأجنبية العاملة فى المشروع .

ويعتبر مشروع MSC مساحة طبيعية ونموذجاً جديداً فى وقت واحد لإيجاد قيمة فى عصر المعلومات . فمن الناحية الطبيعية ، سيغطى المشروع MSC منطقة طولها ٥٠ كيلومترا وعرضها ١٥ كيلومتراً ممتداً جنوباً من العاصمة كوالالمبور . ويبدأ موقع المشروع من كوالالمبور سیتی سنتر فى الشمال حتى مطار كوالالمبور الدولى فى مقاطعة سيپانج فى الجنوب . والمشروع محاط بطريق الشمال الجنوب فى الشرق وطريق «كوستال لينك» الساحلى الرئيسى الحديد فى الغرب ، ويشتمل مشروع MSC على مشروعين عملاقين آخرين فى وسطه هما : بوتراجايا ، العاصمة الإدارية الجديدة ، وسايبرجايا ، وهى مدينة تكنولوجيا المعلومات ، وهى مجموعة متطورة من المباني الذكية التي بها أحدث بنية تحتية معلوماتية يمكن أن تلبى الاحتياجات المعيشية والتجارية لعامل المعرفة . ويجرى العمل الآن فى معظم هذه المشروعات حيث يوجد كل منها فى موقعه الصحيح .

فمدينة كوالالمبور سیتی سنتر هى البوابة الشمالية لمشروع MSC وبها أطول برجين فى العالم . وهما يهيمنان بالفعل على خط السماء فى ماليزيا حيث يبلغ ارتفاع كل منها

٤٥٠ متراً ليشكل معاً مدينة داخل المدينة .

وسيكون مطار كوالالمبور الدولي الجديد جاهزاً للعمل قبل إقامة دورة ألعاب الكومنولث في عام ١٩٩٨ وسيكون به في البداية ٨٠ بوابة إضافة إلى مدرجين متوازيين للطائرات . وسيكون مطاراً في وسط الغابات لضمان أن يصبح بوابة دولية ملائمة تقود إلى مشروع MSC الذي يتمتع بيئة جميلة . كما سيصبح مطار كوالالمبور الدولي محورياً لو جستياً متكاملماً مزوداً بأحدث أساليب تكنولوجيا المعلومات لتسهيل حركة انتقال الأشخاص والبضائع .

وتعتبر مدينة بوتراجايا المركز الإداري للحكومة الإلكترونية الجديدة لماليزيا وسيجرى تطويرها كمدينة خضراء «ذكية» . وستوفر بيئة حضرية متوازنة لربع مليون نسمة تقوم على خدمتهم أحدث شبكات الاتصالات والنقل في العالم .

وستقع مدينة تكنولوجيا المعلومات في غرب بوتراجايا وستوفر هذه المدينة منشآت ومرافق تجارية عالية الجودة ، ومبان سكنية ، ومنشآت ترفيهية ، وبنية تحتية متقدمة . وستدعم هذه المدينة ما يقرب من ١٥٠ ألفاً من السكان العاملين بها ، إضافة إلى أكثر من مائة ألف شخص يعيشون بالمدينة . وبين هذين المشروعين العملاقين ، ستكون هناك مساحة من الأرض سيجرى تطويرها وبنائها بشكل خاص لصناعة الوسائط المتعددة والشركات الأخرى التي تستخدم البنية التحتية المعلوماتية المتقدمة لتوفير المنتجات والخدمات للعملاء . وسيعمل على خدمة هذه المنطقة بأسرها ما يتراوح من ٢,٥ : ١٠ جيجابايت ، أى شبكة ليفية بصرية رقمية مائة بالمائة ، والتي ستعمل مباشرة على ربط مشروع MSC بدول مجموعة الآسيان ، واليابان ، والولايات المتحدة وأوروبا . وستكون هناك أيضاً شبكات سكك حديدية وطرق فائقة السرعة . ولا شك أن وجود مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة بين المطار وكوالالمبور يضعه في أهم المواقع وأكثرها سهولة ويسراً لمبدعى ومبتكرى تكنولوجيا المعلومات ولعمال المعرفة .

وكان ذلك فى الحقيقة وصفا للجانب الطبيعى للمشروع ، بيد أننا نتحدث عن إقامة شىء أعظم من هذا بكثير . ومن ثم ، فإن أفضل طريقة لوصف المشروع وصفا كاملاً هو تقديم توفير رؤية لما نأمل أن يتحقق بحلول عام ٢٠٢٠ .

وبينما نقرب من القرن الـ ٢١ ، فإننا نشهد تغييرات رائعة من شأنها أن تجعل ما كان مستحيلاً فى الاقتصاد القديم للعصر الصناعى يبدو ممكناً فجأة فى عصر المعلومات ، إذ أن الحدود بدأت تتلاشى وتختفى بفضل سهولة ويسر الاتصالات العالمية ، وتدفقات رؤوس الأموال ، وانتقالات السلع والأفراد وبناء مقار رئيسية عاملة . وبينما كانت الدول تتنافس فيما بينها يوماً ما على الفائض التجارى لدولة ما والذى كان يؤدى إلى عجز تجارى لدى دولة أخرى ، نجد أنها فى المستقبل سوف تتمكن من الاستفادة من بعضهما لأن شبكات عمل الشركات تتعاون عبر الحدود لتقديم قيمة للعملاء ويأحدث الأساليب والطرق الاقتصادية .

وباختصار ، يمكن القول بأن عصر المعلومات قد خلق ظروفاً لأول مرة فى التاريخ ، ستجعل بإمكان الدول والشركات أن تشرى بعضها البعض بطريقة تبادلية ، فلم تعد اللعبة لعبة الناتج الصفر حيث يكون هناك رابحون وخاسرون . وفى اعتقادى أن الجيران يزدهرون أكثر عندما يساعدون بعضهم البعض ، أكثر من نزوعهم إلى الأناية أو النظر بعين الحسد إلى الآخرين . وأحياناً يحتاج الجيران إلى أفكار وأدوات جديدة لمساعدتهم على تجاوز الصراعات البسيطة التى نشبت فى الماضى . ربما يكون هذا باعثاً على الخوف فى البداية ، لأنه يحتاج إلى تغييرات جوهرية فى المواقف والاتجاهات ، ولكن بمجرد قبولهم لهذه التغييرات ، سوف ينسى الناس أحقادهم وصراعاتهم البسيطة ، وذلك يعزى ببساطة إلى كونهم مختلفين عرقياً أو قومياً . وإذا استطعنا أن نتخيل كيف كان شعور أجدادنا إزاء حرية الانتقال والحركة عندما ظهرت السيارات لأول مرة ، فإننا يمكن أن نقدر معنى الحرية ، والذى ، على سبيل المثال ، أتاحته شبكة الإنترنت فى عصر المعلومات . ومع هذا ، مازال

الكثيرين منا يخشون الذهاب لأداء اختبار القيادة .

وَأمل أن يعمل مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة على تغيير هذا في ماليزيا . ذلك لأنه أول مكان في العالم يجمع كافة العناصر اللازمة لخلق وإيجاد هذا النوع من البيئة الكفيلة بتحقيق الإثراء المتبادل . وأتوقع أن يكون المشروع في عام ٢٠٢٠ بمثابة «شبكة» متعددة الثقافات تعتمد عليها ، وبطريقة تبادلية ، الشركات الدولية والماليزية التي تتعاون من أجل تقديم منتجات وخدمات جديدة للعملاء عبر منطقة آسيا التي تتغير دوماً من الناحية الاقتصادية وعبر العالم كله أيضاً .

وأتوقع تماماً أن تمتد هذه «الشبكة» إلى ما وراء حدود ماليزيا لتشمل جيراننا . وعندئذ يمكن ، مثلاً ، تصنيع المكونات في الصين ، وتصنيع الماكينات والآلات في اليابان ، وكتابة البرمجيات في الهند ، والحصول على التمويل اللازم من مؤسسة لابوان (IOFC) . ويمكن تجميع المنتج في بنالنج وشحنه إلى عملاء عالميين مباشرة من ماليزيا الجديد في سيبانج .

وتعمل الشركات الماليزية بالفعل مع شركات دولية ذات مستوى عالٍ وبدأت عملية نقل التكنولوجيا لأن كل شركة ستعكف حقاً على إضافة قيمة إلى المنتج . وعلاوة على ذلك ، فإن الشركات والدول المجاورة تستفيد هي الأخرى نظراً لأن أجزاء من هذا المنتج يتم تصنيعها في أماكن أخرى . والمستهلكون هم الذين يحصلون على أهم المنافع وأكثرها لأنهم يحصلون في الواقع على منتج عالي الجودة وبأفضل سعر ممكن . ويإيجاز ، فإن كافة الأطراف المرتبطة بهذه «الشبكة» سوف تستفيد وسوف يثرى بعضها الآخر من خلال مساهمتهم في تلك الشبكة .

وبحلول نهاية عام ٢٠٢٠ ، أتوقع أن يكون لدى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة المئات من الشركات الكبيرة والصغيرة التي تتعاون فيما بينها وتعمل مع شركاء غير آسيا . ومن المؤكد أن بعض هذه الشركات ستصبح شركات تتولى القيادة والزعامة في عالم اليوم . والعديد من الشركات الأخرى ستكون الشركات الأصغر الأعضاء في كل شركة من

شركات «الشبكة» . ويحدوني الأمل في أن يصبح القليل من هذه الشركات الرائدة عالميا من ماليزيا استناداً لما يتوفر لديها من المنتجات والخدمات في مشروع MSC . وآمل أن يكون مشروع MSC أكثر من مجرد كونه تطويراً أو تنمية تجارية بحلول نهاية ٢٠٢٠ . وأتوقع ظهور مجتمع عالمي يعيش على قمة مجتمع المعلومات . وسيتم ربط المنازل الذكية لهذا المجتمع المعلوماتي بشبكة ضخمة والتي من خلالها يمكن لهذه المنازل أن تتسوق ، وتتلقى المعلومات ، وتحصل على وسائل التسلية والترفيه ، وتتفاعل مع بعضها ، وتعلم نفسها . وبالطبع فإنه عندما تبدأ هذه المنازل في الشعور بالملل والضجر من كل هذه الأشياء الجديدة سيصبح بوسعها الاستمتاع بالبيئة الأصلية والقديمة التي قد استطعنا المحافظة عليها في ماليزيا .

وبحلول نهاية عام ٢٠٢٠ ، أتوقع أن يتم تطوير سبعة تطبيقات محددة في إطار المشروع ومن خلال «شبكات» الشركات الدولية والماليزية ، وهي :

أولاً ، ستكون ماليزيا رائدة في مجال الحكومة الإلكترونية ، وستكون هذه الحكومة عبارة عن إدارة لا ورقية تعمل من خلال شبكات للوسائط المتعددة (المليديا) والتي تربط بوتراجايا بالمركز الحكومية حول البلاد لتسهيل التعاون فيما بين الأجهزة الحكومية والمواطنين من أجل حصولهم على الخدمات الحكومية .

ثانياً ، ستكون ماليزيا مركزاً إقليمياً للطب العلاجي عن بعد . إذ أنه بفضل ما لدينا من المعرفة الطبية والصينية والأوروبية والغربية ، فإننا نعتبر محوراً طبيعياً . ويمكن ربط المستشفيات الريفية بخبراء طبيين من ماليزيا وبالمستشفيات الكبيرة في أنحاء العالم باستخدام أجهزة جديدة تعمل عن بعد من أجل التشخيص للأمراض . ومن ثم ، لن تكون هنالك حاجة إلى وجود الطبيب المعالج مع المريض في نفس الغرفة . ويمكن جمع المعلومات الرئيسية باستخدام آلات جديدة مثل «سماعات الطبيب الإلكترونية» التي يقوم بتشغيلها ممرضون أو فنيون . وهذا كله يمكن رؤيته ومقارنته بمرضى آخرين يعالجهم أفضل

الأطباء فى العالم وبالطبع بالمعلومات والبيانات عن ملايين المرضى والموجودة بالفعل فى أجهزة الكمبيوتر فى العالم .

ثالثاً ، أمل أن يصبح المشروع مجموعة تعاونية من الجامعات والشركات ومراكز البحوث والتنمية ، التى تستخدم التعليم عن بعد لكى تفرز خريجين على أحدث مستوى عالمى وابتكارات للأجيال القادمة .

رابعاً . أمل أن يكون المشروع محور دعم هندسى ومحور تنسيق للتصنيع عن بعد والذى يمكن ، وبطريقة إلكترونية ، الشركات فى الدول ذات التكلفة العالمية من الوصول إلى المصانع عبر ماليزيا وآسيا كامتداد فعلى لعملياتها المحلية .

خامساً ، يجب أن يصبح المشروع محوراً لخدمة عملاء الوسائط المتعددة مستخدماً فى ذلك الروابط متعددة الثقافات لدى ماليزيا لتوفير عمليات النشر الإلكتروني ، وجعل المضمون مركزياً ، والتسويق عن بعد وتوفير الرعاية للعملاء عن بعد لكى تصل إلى سوق قوامه ٢,٥ مليار نسمة . فعلى سبيل المثال ، يمكن ترجمة كتالوج شركة يابانية إلى اللغة الصينية ، أو التاميلية أو الهندية وذلك بواسطة شركة تتلقى الطلبات من خلال شبكة تعمل على مركز الأحجام والعملات آليا .

سادساً ، سيكون مشروع الممر السريع جميلاً وبديعاً من الناحية البيئية كما سيكون ملاذاً مالياً مناسباً إلى حد كبير ويرتبط مباشرة مع مركز لابوان الدولى المالى - أوفشور- وبالمراكز المالية العالمية الأخرى . وسيعمل هذا على إعادة «الاستثمار العكسى» من خارج ماليزيا كما سيفيد جيراننا .

وأخيراً ، سيكون لدى ماليزيا أول بطاقة قومية ذكية فى العالم . إذ سيكون لدى المواطن فى ماليزيا بطاقة ذكية واحدة تحتوى على هويته ، وتوقيعاته الإلكترونية ، ودخوله إلى المصالح الحكومية ، والمصارف ، والائتمانات والقروض ، والخدمات الهاتفية ، والنقل

وخدمات الأنديّة . وبالطبع سيكون الأمن من الأمور الحاسمة في إصدار هذه البطاقة الذكية الموحدة ، بيد أن التكنولوجيا المتطورة تمكن كل هذه الخدمات أن تتوحد وتتجمع في قناة آمنة . ولكم أن تتخيلوا الشعور بالراحة والأمان الذي سنحصل عليه وقد تحررنا من حمل حافظة بداخلها عدد كبير من البطاقات البلاستيكية التي تخرج أو تختار واحدة منها في كل مرة نحتاج استخدامها .

والحقيقة أن مشروع MSC هو الجزء البارز ضمن استراتيجية قومية جديدة تبنتها ماليزيا لتحقيق الأهداف التي حددتها في رؤية عام ٢٠٢٠ . وإنني أتوقع رؤية عدد قليل من الشركات الماليزية المتميزة تبرز من هذا المشروع . وسيعمل هذا المشروع على تسريع تطوير قطاع وقوى للخدمات لتحقيق التوازن مع قطاع التصنيع لدينا والقوى بالفعل ، في الوقت الذي يساعد فيه على تحسين إنتاجية البلاد ومستواها المعيشي . وبنفس القدر من الأهمية ، سيوفر مشروع MSC برنامجًا لتوحيدنا معًا وللاحتفال بثقافتنا بينما يعلمنا بطرق جديدة ومختلفة . وسوف يتيح لنا نافذة نطل منها على عالم من المعرفة متعدد الثقافات والعلاقات ، الأمر الذي سيساعد في إثراء شركائنا ، وجيراننا وإثرائنا كذلك .

والواقع أن ما وصفته لتوى ربما لم يقدم عليه أو حتى حاول أن يقدم عليه أحد في العالم كله . وربما تتساءلون : «لماذا ماليزيا؟» .

أولاً ، بسبب الموقع الطبيعي لماليزيا في وسط آسيا وروابطها متعددة الثقافات مع أكبر الأسواق الآسيوية فيما يعد في الحقيقة موقعا فريداً ومتميزاً . فلدينا مهارات لغوية ومعرفة ثقافية يمكن أن تكون عوناً لنا إلى حد كبير . إذ أن معظم الناس يتحدثون الإنجليزية إضافة إلى لغة أو أكثر مثل اللغات الصينية أو الهندية ، أو اللغة الماليزية . ومع بناء البنية التحتية للاتصالات في المطار الجديد ، ستكون ماليزيا بمثابة محور فعال وعلى مستوى عال من الكفاءة في المنطقة .

ثانياً ، ما زالت ماليزيا تتمتع بميزة التكلفة بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة .

ثالثاً ، حداثة الوسائط المتعددة فى ماليزيا يمكن أن يوفر لها ميزة هامة ، إذ أنه ليس لدينا أنظمة موروثية أو مصالح قومية مصممة على الدفاع عن مواقعها الحالية . ولدينا فقط الإرادة السياسية والقوة على النمو الذى يمكن معه أن نغير ، وبسرعة ، القوانين القائمة أو السياسات التى تعوق قدرة الشركات على الاعتماد على المنافع والفوائد التى يتيحها عصر المعلومات . ولن يثينا عن عزمنا التيار السياسى المفرط والزائد وعن حدوده فى ماليزيا .

وأخيراً ، فإننا ملتزمون بشدة بتحقيق النجاح لمشروع MSC ولدينا سجلا للمتابعة بشأن هذه الالتزامات والعمل على تنفيذها . فنحن حكومة پراجماتية وواقعية وقد أثبتت دائماً أن متقديها على خطأ حتى عندما كنا نتبنى سياسات غير تقليدية . ولقد أظهر تاريخ ماليزيا منذ الاستقلال الكثير من المثابرة والقدرة على التنبؤ ، وهو الأمر الذى يجعل الاستثمار طويل الأجل بمنأى عن المخاطر والتهديدات الناشئة عن سياسة محلية متقلبة . وترى الحكومة الماليزية الوسائط المتعددة باعتبارها القطاع الاستراتيجى الذى يمكنه تحقيق رؤية عام ٢٠٢٠ ، والمتمثلة فى الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال النمو الذى تقوده الإنتاجية ، ولذا فإن مشروع MSC يأتى فى صدارة هذا القطاع الاستراتيجى . ونحن نتحدث بنشاط إلى الشركات المختلفة للوقوف على احتياجاتها ، كما نؤسس لجانا استشارية حتى نضمن إننا فى الحكومة نفهم تماماً كل ما هو مطلوب لتوفير بيئة تنظيمية ، وإدارية واجتماعية داخل المشروع .

وهكذا فقد كنا مشغولين طوال الأشهر العديدة الماضية فى تفهم احتياجاتكم والاستجابة لها من خلال إجراء التغييرات المطلوبة فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ومن ثم ، أجرينا دراسة شاملة فى العام الماضى ، وأيضاً دراسة متابعة هذا العام ، واستطعنا أن نحدد عدة عوامل أساسية للنجاح . وهذه العوامل تعتبر السبيل الذى يفضى إلى الموارد البشرية الماهرة بشكل كاف وإلى المرونة فى توظيفها واستخدامها ، والذى يؤدي أيضاً إلى إقامة بنية تحتية للمعلومات والاتصالات على أعلى مستوى عالمى ، وإلى بنية مالية ليبرالية لا

تحتاج إلى أية متطلبات أو شروط تتعلق بالمضمون المحلي / الملكية / الشراكة ، وجودة الحياة وبنفس القدر الذى توفره الدول أو الأوطان الأم فيما يتعلق بسبل الراحة وتسهيل الإجراءات للأنشطة التجارية .

ولمعالجة هذه الأمور ، نعكف حالياً على تنفيذ مبادرات رئيسية عديدة . أولاً ، سوف يضرب مكتب رئيس الوزراء المثال لبقية البلاد . إذ سيكون مكتبا لاورقيا بحلول نهاية عالم ١٩٩٨ عندما ينتقل المكتب إلى بورتاجايا . وسيكون الوزراء بحاجة إلى الاتصال بمكتب رئيس الوزراء إليكترونيا ، وهو الأمر الذى آمل أن يشجعهم على أن يجعلوا أنفسهم لا ورقين مثلى .

ثانياً ، سيتم ربط جميع المدارس فى مشروع MSC بشبكة الإنترنت بحلول عام ١٩٩٨ على أن يتبعها فى ذلك بقية البلاد . وتقود وزارة التعليم عدة مبادرات لزيادة دور الوسائط المتعددة فى مجال التعليم . ونحن نخطط لزيادة كبيرة فى عدد المهندسين الذين يتخرجون فى الجامعات كل عام . وسيحتاج المدرسون إلى تغيير دورهم فى الفصول الدراسية الإليكترونية ليتحولوا من مجرد مزودين بالمعلومات إلى مستشارين وموجهين من أجل مساعدة الطلبة فى اختيار مصادر المعلومات ، وحتى يتمكنوا من الوصول إلى آراء شخصية حول ما يستخرجونه من الإنترنت . وباختصار ، تحتاج التكنولوجيا المتقدمة إلى اتصال متقدم نظراً لأن مفتاح النجاح فى عصر المعلومات سيكون إصدار الآراء والأحكام الصحيحة بين سلسلة متنوعة ومغايرة من الخيارات . ومن ثم ، نفحص نظامنا التعليمى حتى نوفر مناهج دراسية حيث يتعلم الناس كيفية التعلم لكى يمكنهم مواصلة تعليمهم طيلة الفترة الباقية من حياتهم . وسيكون معيار نجاحنا فى عام ٢٠٢٠ هو عدد ونوعية مواطنينا الذين بوسعهم إضافة قيمة إلى المعلومات . ولتحقيق هذه الغاية ، سنقوم بتأسيس جامعة الوسائط المتعددة ومدارس التكنولوجيا فى إطار مشروع MSC .

ثالثاً ، بينما تعتبر هذه الحلول طويلة الأجل مهمة ، فإننا بحاجة أيضاً إلى سد الفجوة

فوراً إذا كنا نريد النجاح للمشروع . وهذا سوف يتطلب منا إجراء تجربة والسماح لشركات مشروع MSC بأن تستقدم ، وبلا قيود ، عمال المعرفة خلال السنوات العشر القادمة . وعلاوة على ذلك ، لن تكون هنالك قيود على التوظيف بالنسبة لشركات المشروع ، كما لن تكون هناك قيود على الملكية الأجنبية .

والحقيقة أن هذه الالتزامات ، إضافة إلى التزامات عديدة أخرى غيرها ، ستكون جزءاً من قانون ضمانات الوسائط المتعددة للشركات العاملة في المشروع ، وهي على النحو التالي :

- الوسائط المتعددة أو تكنولوجيا المعلومات قطاع يحظى بالأولوية المطلقة لتحقيق رؤية عام ٢٠٢٠ وسيكون مشروع MSC موطناً لتطويرها في ماليزيا .
- سوف تتوفر أفضل بيئة للمشروع في آسيا كلها وذلك من خلال وضع قوانين محددة له ، وسياسات وممارسات فعالة .
- سيكون للمشروع بنية تحتية طبيعية ومعلوماتية على مستوى عالمي .
- سيكون باستطاعة شركات للمشروع الوصول إلى القوة العاملة تبعاً للحجم والمهارات المطلوبة .
- سيصبح المشروع مركزاً إقليمياً للامتياز والتفوق في مجالات تعليم الوسائط المتعددة ، وتطبيقات البحوث المتقدمة .
- لن تكون هناك قيود على التوظيف أو الملكية بالنسبة لشركات المشروع .
- سيصبح المشروع رائداً في مجال قوانين ونظم الوسائط المتعددة ، وقوانين الإنترنت ، وذلك لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لتوفير قيمة بطرق جديدة (أي الطب العلاجي عن بعد ، والتعليم عن بعد ، والتوقيع الإلكتروني) كما سيتم تقنين حماية الملكية الفكرية .

- سيقدم المشروع أفضل الحوافز وأفضل بنية مالية مشتركة .
 - سيتم طرح عقود البنية التحتية الرئيسية للمشروع على الشركات الراغبة في استخدامه كمحور إقليمي لها .
 - سيتم تقوية مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة لكي تعمل «كجهة واحدة» للتأكد من تلبية المشروع لاحتياجات الشركات .
 - على الرغم من أنه يجري حالياً وضع التفاصيل الخاصة بالحوافز التي ستحصل عليها شركات المشروع ، إلا أنه يمكن القول بأنها سوف تتضمن الإعفاء من ضريبة الشركات لمدة تتراوح من ٥ إلى ١٥ عاما اعتماداً على تطبيقات مقترحة تؤديها تلك الشركات داخل المشروع وعلى النحو الذي يتفق مع التزاماتها حياله وذلك في غضون العام التالي من انضمامها إليه .
 - سيتم أيضاً ترسية عقود البنية التحتية ، على أساس تفضيلي ، على شركات المشروع .
 - إتاحة الفرصة للجنة استشارية توفر مدخلاً مباشراً للرئيس الوزراء أو لنائبه عن البيئة التي يوفرها المشروع .
- وقد دعونا خبراء الوسائط المتعددة وكبار المسؤولين التنفيذيين في الدول الأجنبية للانضمام إلى عضوية اللجنة الاستشارية الدولية التي سوف أتولى رئاستها بنفسى ، وهى اللجنة التي ستوفر المشورة والنصح على أساس منتظم ومستمر بشأن جودة المشروع برمته . كما أننى أعتبر أعضاء هذه اللجنة شركاء فى تحقيق النجاح له .
- وبالإضافة إلى هذا كله ، فقد شكل مجلس الوزراء لجنة مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة وعهد إليها بمهمة ضمان أن يكون لدى شركات المشروع أفضل بيئة فى العالم لتقديم خدمات الوسائط المتعددة . ولدى هذه اللجنة التفويض بأن تكون «الجهة الوحيدة» لإدارة وتسويق المشروع . ومع أنه سيكون لدى اللجنة صلاحيات حكومية ، إلا أنها سوف

تعمل كمؤسسة خاصة بهدف خدمة شركات المشروع وعملائه .

وسوف تتلقى المؤسسة طلبات من الشركات التي تسعى للحصول على وضع في المشروع . والذي يعطى للشركة الحق في الحصول على الحوافز ومزايا قانون الضمانات السابق ذكرها . وباستطاعتكم تقديم طلباتكم إلكترونيا من خلال موقع المشروع على الإنترنت .

نأمل في أن تصبحوا شركاءنا في هذا الجهد المثير . فمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة لا يمكن أن ينجح وحده . إذ أنه يستمد قوته الحقيقية من تضافر الطاقات والجهود والقدرات والرؤى الخاصة بالشركات الرائدة التي لديها الاستعداد للتعاون في ظل بيئة جديدة . ومن خلال التعاون بين هذه الشركات والشركات الماليزية والأسبوية ، فإننا نعتقد أنه بوسعنا إقامة شبكة تثرى تبادليا كل أولئك الذين يشاركون فيها أو يرتبطون بها . وفي الوقت ذاته ، ستكون هذه الشبكة بمثابة حلقة اتصال داخلية أفضل بالنسبة للقريه العالمية وتتيح للعالم مكانا ، حيث يمكن استكشاف عصر المعلومات دون أية حدود مصطنعة .

١٨- الممر السريع للوسائط المتعددة: فرصة للصناعة اليابانية. (*)

مع اقترابنا من فجر القرن الحادى والعشرين ، نجد أن العالم يموج بتغيرات لم يشهدها من قبل ، ولا سيما فى المجالين الاقتصادى والتكنولوجى ، فى عالم الاقتصاد القديم ، كانت الحدود القومية هى التى تحدد مواقع المواد الخام ومصادر الطاقة والبنية التحتية للنقل والأسواق ، وفى الاقتصاد الجديد ، تختفى المسافات والحدود ببطء . وسبب تكنولوجيا الاتصالات الجديدة ، فإن ما قد بات أكثر أهمية هو آثار أقدام الأعمار الصناعية ، والمناطق التى تصلها الإشارات اللاسلكية ووسائل الإعلام الإليكترونية والمعلومات والأخبار غير المحدودة . ويجرى تحويل الأذواق القديمة والأعراف الاجتماعية والقيم وحتى الاتجاهات والميول السياسية عن طريق الحصول على المعلومات . ولا شك أن هذه الروابط فى مجال الاقتصاد الدولى قد انفتحت وأدت إلى تعاون متعدد الجنسيات بصورة سليمة ، الأمر الذى يجعل المجموعة الأوروبية واتفاقية التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية ومجموعة التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا-الپاسيفيك حقيقة أكثر من أى وقت مضى . إذ لم تعد المنتجات تصنع فى دولة واحدة . فربما يتم تصميمها فى اليابان ، وتأتى مكوناتها من تايوان ، ويجرى تجميعها فى ماليزيا وتعبأ فى النهاية فى تايلاند حتى تطرح فى السوق العالمى .

وتمثل منطقة آسيا-الپاسيفيك جزءاً كبيراً من هذا السيناريو الاقتصادى . وحيث إن الاقتصاد العالمى يبحث عن مواقع للتصنيع والإنتاج ربما تكون أكثر فائدة ، فإن المؤسسات الصناعية الصغيرة القديمة ذات الكثافة العمالية والعالية التى لا تتمتع بمهارات والمتمركزة

(*) كلمة فى اجتماع قيادات الأعمال التجارية اليابانيين ، عن الممر السريع للوسائط المتعددة- طوكيو :

فى منطقة آسيا-الپاسيفيك ، تتحول الآن إلى اقتصادات صناعية تتمتع بالمهارات وكثافة رأس المال . وتسجل الدول حديثة العهد بالصناعة فى منطقة آسيا-الپاسيفيك معدلات نمو إيجابية . وسجل تقرير القدرة التنافسية العالمية لعام ١٩٩٥ أن إجمالي الناتج المحلى لمنطقة آسيا-الپاسيفيك (باستثناء الصين) يصل بالفعل إلى ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلى للدول الأعضاء فى الـنافتا ، وإنه يفوق معدلات دول المجموعة الأوروبية بنسبة ٢٠٪ . ويقدر تقرير التنمية العالمى أن حجم اقتصاد الجانب الآسيوى لمنطقة آسيا-الپاسيفيك سوف يتجاوز حجم اقتصاد الولايات المتحدة . وينقل موقعها الاستراتيجى واقتصاداتها الصناعية الأصغر نسبيا ، ستمتع ما يسمى بالنمو الآسيوية بنمو اقتصادى أكثر قوة يتراوح بين ٧ و ١٠٪ سنويا ، مقارنة بالنمو الاقتصادى للدول الأخرى فى منطقة الپاسيفيك .

وتعتبر ماليزيا عضوا قياديا فى مجموعة دول الآسيان من حيث النمو الاقتصادى . وتمتع كافة قطاعات الصناعة فيها ، التى تسترشد بها رؤية عام ٢٠٢٠ ، بنمو سريع . فقد سجل قطاع التصنيع نموا بنسبة ١٥٪ فى عام ١٩٩٥ ، بينما حقق قطاع الخدمات نموا بنسبة ٦٪ . وبدأت ماليزيا الآن تنفيذ استراتيجىة وبرنامج جديدين للتحويل إلى صناعات التكنولوجيا الفائقة التى تعتمد على رأس المال الكثيف ، مع التركيز بشكل خاص على الصناعات القائمة على المعلومات والاتصالات ، والتى تشمل خطة طموحة جداً لما يطلق عليه الممر السريع للوسائط المتعددة .

ويقع هذا المشروع فى منطقة جنوب العاصمة الماليزية كوالالمبور . وهو يضم مشروعين كبيرين تجرى بالفعل إقامتهما حاليا ، وهنالك أيضا مشروع كبير يجرى تنفيذه وهو كوالالمبور سیتی سنتر ، وپوتراجايا وهى العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا ، ومطار كوالالمبور الدولى . ويوجد فى كوالالمبور سیتی سنتر أطول برجين فى العالم ، حيث يصل ارتفاع كل منهما إلى ٤٥٠ متراً ، ليصبحا بذلك أطول برجين ، بل أكثر ارتفاعا من برج سيرز فى الولايات المتحدة . ويجرى تصميمهما ليصبحا مدينة داخل مدينة ، متكاملة ، متعددة

الطوابق تتمتع باكتفاء ذاتي . وسيكون بها أحدث بنية تحتية للاتصالات وسيتم بناؤها كمجمع من المباني الذكية التي تحيط بها حدائق طبيعية خلابة . وسيصبح مطار كوالالمبور الجديد شديد الخضرة وسط غابة من الأشجار والنباتات المزدهرة المنتشرة في أركانه . وسيتم تشغيل المطار قبل افتتاح دورة ألعاب الكومنولث في عام ١٩٩٨ . وفي البداية سيكون بالمطار ٨٠ بوابة ومدرجين متوازيين للطائرات . وتعتبر بوتراجايا المركز الإداري للحكومة الإلكترونية الجديدة في ماليزيا وسيتم تطويرها لتصبح مدينة حدائق تحمل سمات «الذكاء» . وسوف توفر مناخا حضريا متوازنا لنحو ربع مليون شخص تقوم على خدمتهم شبكات اتصالات ونقل حديثة . وسوف تشكل هذه المشروعات الرئيسية الثلاثة النواة لمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة .

ويين هذه المراكز الثلاثة ، ستكون هناك أراض شاسعة يتم تطويرها بشكل خاص من أجل صناعة الوسائط المتعددة ، سواء الأجهزة أو برامج الكمبيوتر ، وكذلك مواقع الإدارات الرئيسية لتصميم وتوجيه الصناعات متعددة الجنسية التي تستخدم شبكة الاتصالات التي سيتم تشغيلها . وتعتمد شركات البرق والهاتف المشهورة بالفعل نقل مقار عملها من أجل القيام بعمليات دولية في المشروع .

سيتم بناء المشروع من الصفر . ونحن نرحب بمدخلاتكم في مرحلة عمل التصميمات ، ومن ثم مشاركتكم . إذ سيضم المشروع الصناعات كثيفة المعرفة والمعلومات . وهو نوع الصناعات التي ستدفع منطقة آسيا-الپاسيفيك إلى عصر المعلومات . ويمكن إقامة صناعات الوسائط المتعددة المستقبلية عالية النمو ، مثل التصنيع عن بعد ومعالجة العمليات ، وتطوير أشباه الموصلات ، والتعلم عن بعد ، والطب العلاجي عن بعد ، والحلول الموجهة للكمبيوتر والاتصالات في المشروع ، الذي يمكن أن يصبح بمثابة مركز إنتاج وتنسيق متعدد الثقافات .

ويرفع مستوى هذه المشروعات الرئيسية الثلاثة والجاري تنفيذها ، سيصبح لمشروع

الممر السريع للوسائط المتعددة واحد من أحدث المطارات فى العالم ، مع احتمال أن يصبح محورا مهماً فى جنوب شرق آسيا . وسيكون المشروع على اتصال وثيق بأحدث حكومة لا ورقية ، الأمر الذى سيعمل على تسهيل الأنشطة المالية والاستثمارية . كما أنه سيكون قريباً من منازل عمال المعرفة ، مما سيوفر ظروف عمل مريحة جداً . ومع وجود كل هذه البنية التحتية المتقدمة جداً ، وبمساعدة تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة ، يمكن أن يعزز مشروع MSC إنتاجية منطقتنا ، ويمتد إلى أسرع الاقتصادات النامية فى شرق آسيا والعالم .

وتتمتع ماليزيا بميزة تكلفة مقارنة بالدول الصناعية الجديدة الأخرى فى المنطقة ، فنحن لدينا مجموعة متزايدة من المهندسين المهرة الذين يستطيعون العمل مع مستثمرين أجانب لتطوير محتوى الوسائط المتعددة المحلية والإقليمية . ولدى ماليزيا اتصالات ثقافية مع الدول الكبرى فى منطقة آسيا-الپاسيفيك . ويتحدث سكان ماليزيا اللغات الماليزية والأندونيسية ولهجات صينية أخرى مثل الماندارين والكانتون ولهجات أخرى خاصة بالقارة الهندية-الباكستانية . ويتحدث معظم السكان الإنجليزية بطلاقة بينما يتمتع العمال بمعرفة فى مجال العمل بهذه اللغة . ومن ثم ، تستطيع ماليزيا خدمة كل من الشرق والغرب من خلال مشروع MSC . وكمثال على هذا يمكن أن يصبح المشروع بمثابة محور للوسائط المتعددة يساعد على بيع منتجات الوسائط المتعددة التى تم تصميمها وإنتاجها فى منطقة آسيا-الپاسيفيك ، فى نصف الكرة الأرضية الغربى . ويمكن أن يصبح هذا أمراً ممكناً باستخدام الموارد متعددة الثقافات فى المشروع لترجمة لغات منطقة آسيا الپاسيفيك إلى الإنجليزية .

ويعتمد النظام القانونى والحكومى الماليزى على مثيله فى المملكة المتحدة ، وبالإضافة إلى هذا ، فإن لدى ماليزيا الرغبة السياسية فى تغيير أية قوانين قائمة قد تعوق سرعة عصر المعلومات الجديد والقدرة على الدخول إليه ، ولاشك أن ظهور الوسائط المتعددة يجلب معه مطالب بشأن إعادة التفكير فى القوانين التقليدية التى تحكم الاتصالات ومراجعتها ،

وسوف تتغير الحاجة إلى استخدام التوقيعات الإلكترونية والاعتراف بصحة الوثائق الإلكترونية في المحكمة وقوانين الملكية الفكرية بحيث تتوافق مع البيئة الجديدة للوسائط المتعددة . والواقع أن استقرار الساحة السياسية الماليزية سيضمن أن الإجراءات السياسية المفرطة لن تعوق التغييرات القانونية وغيرها عن التقدم . وقد ثبت أن تاريخ ماليزيا منذ الاستقلال يتسم بالثبات والقدرة على التنبؤ به حتى لا تهدد التقلبات في السياسات المحلية الاستثمارات والمشروعات طويلة الأجل .

والحقيقة أننا قد أثبتنا التزامنا بتطوير تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة في البلاد من خلال تأسيس المجلس الوطني لتكنولوجيا المعلومات (NITC) في عام ١٩٩٤ . ويتكون هذا المجلس من ممثلين عن القطاعين العام والخاص ، ويقوم بصياغة استراتيجيات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وتطويرها ، بما في ذلك مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . وكانت إحدى توصيات هذا المجلس ، إقامة مؤسسة تنمية الملتيميديا (MDC) والتي ستكون مسؤولة عن تشغيل المشروع بمجرد إقامته . وقد وافقت الحكومة الماليزية على إقامة هذه المؤسسة بميزانية أولية قيمتها ٣٠ مليون رينجت ، ودمجها بموجب قانون الشركات لعام ١٩٦٥ ، ومن ثم ستكون متحررة من قيود البيروقراطية والروتين . ويتمثل دور هذه المؤسسة في خدمة العملاء المتمركزين في المشروع وتقديم الحلول الفعالة لهم . وكما نبحت إمكانية أن يكون لهذه المؤسسة مكاتب في كافة أنحاء العالم لتسويق المشروع وتوفير نقطة اتصال واحدة للصناعات المهمة بالاستثمار بداخله على أن يتم نقل مقارها إليه .

وبالإضافة إلى مشروع MSC ، يشكل مجلس (NITC) بالفعل لجنة استشارية لتقديم المشورة والمساعدة لكي تجهز ماليزيا نفسها بالبنية التحتية الضرورية . وسوف تتكون هذه اللجنة من جهات تظلم بدور عالمي في مجال الترفيه والأخبار والوسائط المتعددة وتكنولوجيا المعلومات ، وغيرها من المجالات المهمة . ويتم دعوة هذه اللجنة التي تضم خبراء دوليين للحضور إلى ماليزيا للمشاركة في أول معرض آسيوي للوسائط المتعددة يعقد في

كوالالمبور فى الأول من أغسطس عام ١٩٩٦ . وسوف يصبح معرض آسيا للوسائط المتعددة لعام ١٩٩٦ ، مع الاعتذار لجيراننا ، أول معرض ومؤتمر للوسائط المتعددة فى آسيا . وسيكون محور هذا الحدث الكبير عرض مشروع MSC على العالم كله . ونحن نرحب جميعا بالمشاركة فى هذا المعرض .

وفى إطار البرنامج الذى يهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب للانتقال إلى مشروع MSC ، تبحث الحكومة الماليزية إعداد مجموعة من الحوافز التى تستهدف المشروع بالتحديد . وسوف تتضمن هذه الحوافز إعفاءات ضريبية عدة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات إلى غير ذلك من الحوافز . وفى صدارة هذه المجموعة من الحوافز ، ويسبب طبيعة الوسائط المتعددة ، تبحث الحكومة سلسلة من الضمانات التى تمكن المستثمرين الأجانب من تعظيم استثماراتهم فى المشروع . ويمكن أن تشمل هذه المجموعة من الضمانات بندا يلزمها بتوفير بنية تحتية طبيعية ومعلوماتية على المستوى العالمى حتى تصبح كافة القدرات اللازمة والخدمات المدعمة متاحة للمستثمرين . وتبحث الحكومة توفير موارد بشرية كافية تتمتع بالمهارات اللازمة ، وذلك من خلال توسيع البرامج التعليمية والتدريبية لتعليم مهارات الوسائط المتعددة وتكنولوجيا المعلومات . ويمكن السماح للخبراء الأجانب المتمركزين فى المشروع بالدخول إليه دون أية قيود ، وذلك بتسريع إجراءات الهجرة وإزالة أية عقبات . ويمكن تسهيل قيود التوظيف فى المشروع لتمكين المستثمرين من توظيف الأفراد أو الاستغناء عنهم بغض النظر عن العرق والدين . وسوف تطبق الحكومة الماليزية قوانين تحمى حقوق الملكية الفكرية من أجل التشجيع على الإبداع ووضخ المزيد من الاستثمارات ، ويتم توجيه كل هذه الحوافز لجعل المشروع يبدو من النواحي الطبيعية والبيئية والثقافية كأفضل الأماكن فيما يتعلق بالوسائط المتعددة .

ويعتبر مشروع MSC مشروع الفرصة الواحدة بالنسبة للصناعة اليابانية حتى تحتل مركز الصدارة فى مجال المنافسة العالمية ، إذ أن نافذة الفرصة الواحدة لهذه المشروع سوف

تغلق في وقت قريب . وبينما نتحدث الآن ، تقوم شركات أخرى في الولايات المتحدة وأوروبا بالفعل بتخطيط مناطق للوسائط المتعددة والمدن الذكية لديها . ويمكن أن تصدر ماليزيا هذا الجهد في منطقة آسيا-الپاسيفيك وتقدم للصناعة اليابانية الفرصة لمناطق شركاتها وتعزيز الربحية والإنتاجية . ومن ثم ، أود دعوتكم جميعا لاغتنام هذه الفرصة لتوسيع إمكانية وصول شركاتكم إلى العالم بأسره من خلال مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة في ماليزيا .

١٩- تَطَوُّرُ مَجْتَمَعِ مَعْلُومَاتِ كَوْنِيَّ*. (*)

ليس ثمة شك في أن التطور في مجتمعا لا تحكمه وتؤثر فيه العمليات الطبيعية وحدها ، كما أنه يعتبر نتيجة لرد فعل الإنسان إزاء بيئته ومحاولاته التأثير في هذه البيئة . وهكذا ، نجد أن احتياجات ووسائل الدفاع على مر العصور قد أدت إلى ظهور أسلحة وجدت طريقها فيما بعد إلى الاستخدام في مجالات سلمية . وبالطبع ، كان العكس صحيحاً أيضاً . وهذه العملية أبعد ما تكون عن الوصول إلى نهايتها . والكثير من تكنولوجيا العصر الحالي كانت لها أصولها في البحث عن المزيد من الأسلحة الأكثر فعالية في الحروب وساحات المعارك إلا أن الحروب والدفاع ليست هي السبب دائما . وهكذا ، أدى البحث عن المأكّل والملبس إلى ظهور التجارة من خلال نظام المقايضة ، ثم مبادلة المسكوكات المعدنية الثمينة ، والآن التجارة الإلكترونية .

وبينما كانت المجتمعات الإنسانية منعزلة ومستقلة تماما في الماضي فإننا نرى الآن ظهور مجتمعات معتمدة على بعضها ، بل ونرى عالما بلا حدود يبتغ أماننا . إن كتاب الخيال العلمي وعلماء المستقبلات محقون دائما في تصورهم لشكل ما سيحدث في المستقبل ، إلا أن الواقع قد يكون له شكل مختلف عما تنبؤوا به . وهكذا فإن أحدا لم يفكر من قبل في الرقائق الدقيقة وتأثيرها على المجتمع الإنساني وعلى أساليب الاتصال بيننا . ولهذا السبب لم نكن مستعدين تماما لهذا الانفجار الذي حدث في مجال المعلومات ومقدم المجتمع الغنى بها .

وسوف يسهم هذا المؤتمر بقدر ما في فهمنا لعصر المعلومات الجديد ويشير إلى الاتجاه والاستخدام المحتمل للإعلام الجماهيري ومعالجة وإدارة تدفق المعلومات ، والذي يهدد

(*) حديث في مؤتمر «تيليپورت ١٩٩٦» - طوكيو : اليابان - ١٣ مايو ١٩٩٦ م .

بإغراقنا فى بعض الأحيان .

والواقع أن التطور فى مجال الاتصالات وصناعات المعلومات قدم تعريفاً جديداً لما يشكل دولة غنية أو فقيرة . واليوم ، فإن الخاصية أو السمة المحددة لدولة غنية أو فقيرة تتركز على ثروتها الاقتصادية وحالة التصنيع بها . وفى المستقبل من المرجح أن تتمثل خاصية تحديد الدولة الغنية أو الفقيرة فى إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات واستخدامات هذه المصادر . فمن خلال المعلومات ، قد تستفيد الدول من الثروة والأنشطة الاقتصادية لدى الآخرين ، أو تنتج سلعا وخدمات من مواد ومرافق ومنشآت قد لا تكون متوفرة لديها محلياً .

وسوف تتسارع عوامة التجارة والصناعة مع تقدم تكنولوجيا المعلومات . وقد أصبحت الشركات الآن أكثر قدرة على النظر والتطلع إلى ما وراء حدودها القومية للاستفادة من الموارد الأرخص ، والمهارات ، والمعرفة من أجل البحث ، والإنتاج ، والتسويق ، ومن ثم ، بدأت تزدهر شركات خدمات الإنترنت والأفرع التابعة لها . والواقع أن أدوات السياسة التقليدية لإدارة وتنظيم التجارة والصناعة أصبحت غير فعالة بصورة متزايدة . ولذلك ، يتعين على الحكومات البحث عن أدوات تنظيمية جديدة للتعامل مع هذه الأشكال الجديدة للكيانات التجارية ، أو بالأحرى للتعامل مع انتشار المعلومات ذاتها .

وفى المجال السياسى ، نجد أن الحدود القومية باتت عديمة الصلة أو التأثير تماماً فى عصر المعلومات . فمع تدفق واستيعاب الإعلام الجماهيرى من خلال شبكات الاتصال العالمى الناشئة ، سوف يصبح من الصعب بدرجة أكبر بالنسبة للحكومات أن تحكم سيطرتها على التفاعل الاجتماعى ، والاقتصادى والسياسى عبر الحدود . كما سيكون من الصعب ، وبنفس القدر ، التحكم فى تدفق المعلومات داخل حدود الدولة نفسها ، وبينما يستفيد المواطنون من الثورة المعلوماتية بحرية كاملة ، فإنه سيصبح من الضرورى إعادة تحديد دور الحكومات ونظم الحكم ، ونظراً لأن المعرفة هى القوة ، فإن توفر المعرفة وجعلها

متاحة لكل شخص لابد من أن يوزع هذه القوة وينشر مراكزها . وهذه المراكز الجديدة للقوة سوف تقوض السلطة التقليدية للحكومات ، بل وستقوض سلطة الأجهزة التنظيمية الدولية .

ومع الزيادة فى أعداد المجتمعات والمنظمات التى ترتبط فيما بينها بشبكات ، سوف تتعزز عملية المشاركة فى أسمى معانيها . ويغض النظر عن الحالة الاجتماعية ، أو التنوع الاقتصادى وبعد المسافة ، فسوف يصبح بوسع الأشخاص من كافة فئات وطبقات المجتمع اقتسام المعرفة والمشاركة فى تجارب الآخرين بسهولة غير مسبوقة . وسوف تساعد شبكات الوسائط المتعددة على حدوث هذا التبادل باستخدام واقع فعلى ، حتى يكون أكثر مصداقية . وهكذا ستصبح عملية التعلم أكثر فعالية كما سيصبح بالإمكان تكرار التجربة الفعلية والحقيقية ، حتى يتم تعلم الدروس واستيعابها جيداً .

ولا شك أن عالمنا اليوم قد تضاعل ويات صغيراً بسبب هذا الكم الهائل من شبكات المعلومات المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها ، مثل شبكة الإنترنت . ومع وجود ما يربو على ٣٥ مليون شخص يستخدمون الإنترنت والذين تتزايد أعدادهم يوماً بعد يوم فى شتى أرجاء العالم ، ومع إضافة شبكات جديدة إلى ٣٥ ألفاً من الشبكات الموجودة حالياً ، فإن العدد الإجمالى لهذه الشبكات والكم الهائل لثروة المعلومات قد يعجز العقل البشرى عن تخيله . لقد فجرت الوسائل والطرق التى لا حصر لها والمستخدمه فى الحصول على المعلومات ، ثورة أثرت فىنا بعمق وبشدة ، وبدرجة تفوق تأثير المحرك البخارى الذى ظهر فى عصر الثورة الصناعية فى القرن الـ ١٩ . وبنفس الطريقة التى أحدثت من خلالها الثورة الصناعية تحولاً فى النسيج الاجتماعى الاقتصادى فى الماضى ، فسوف تحدث ثورة المعلومات تغييراً جذرياً فى شئون حياتنا الاجتماعية والاقتصادية . وهذا التأثير يتحدى الخيال نفسه ، بل ويتحدى قدرة البشرية على تصور وتشكيل المستقبل . وفى المستقبل القريب ، أعتقد أن المعلوماتية ، وليس التصنيع ، قد تصبح تعبيراً أفضل عن تطور أمة بعينها .

والواقع أن تطور وسرعة شبكة المعلومات الحديثة قد ساعد على تسهيل نمو الاقتصاد العالمي . فقد ازدهرت الأنشطة والمبادلات التجارية داخل الدول وفيما بينها ، مع عمليات الانتقال الهائلة للسلع ، ورأس المال ، والأفراد ، والتكنولوجيا . واعتماداً على وسائل النقل ، والخدمات المصرفية والمالية ، وباستخدام كافة وسائل الاتصالات والبيانات التجارية الجديدة ، فسوف تتزايد حركة انتقال السلع والخدمات بمعدلات أعلى وأسرع . ولا شك أن إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة قد أدت بالفعل إلى قيام أشكال جديدة للتعاون الدولي حتى في البلدان النامية . ومع القدرة على إرسال معلومات كاملة ومفصلة ، فإن التصنيع لم يعد حكراً على الدول التي تمتلك التكنولوجيا والموارد . ولذلك ، أصبح التصنيع الآن عالمياً ، حيث يجري وضع التصميمات في دولة ما ، والأعمال الهندسية في دولة أخرى ، بينما يتم الحصول على الأجزاء والمكونات من أنحاء العالم والإنتاج في أكثر الدول تنافساً . ويمكن انتقاء واختيار المعلومات الفنية من شتى أنحاء العالم من خلال المكتبات التي لا حصر لها والتي نجدها على الشبكات .

حتى في مجال الأنشطة الاجتماعية والثقافية ، يمكن أن تحقق ثروة المعلومات قدرًا أكبر من التفاهم الدولي . إذ يمكن أن يعرف الناس الكثير عن الثقافات والقيم الأخرى والتي من المأمول أن تتمكن من القضاء على التوجه إلى الانعزالية ، والنظر إلى الآخرين باعتبارهم غير أسوياء أو عاديين . وهذا يمكن أن يعطي بعداً جديداً لحياتنا ، ويعمل على تقليص النزعة القومية الضيقة ويخلق مواطنين أكثر توجهها نحو العالمية .

والحقيقة أن عصر المعلومات الجديد لا يوفر فرصاً فحسب ، وإنما يخلق العديد من التحديات للمجتمع العالمي كذلك ، إذ اقتضت التطورات الأخيرة حدوث تغييرات في الهياكل الاجتماعية ، والأسرية ، والاقتصادية والسياسية والحكومية . وتميل الاتصالات الأكثر سهولة إلى خلق وتسهيل قيم جديدة ، وعلى وجه الخصوص حرية التعبير ، وتبادل الآراء ووجهات النظر وشمولية وعالمية الوصول إلى المعلومات . إن قدرة وسائل الإعلام

على تسليط الضوء على ما تختاره فقط من مواد إعلامية ، بينما تعتمد التعقيم على الآراء والحجج المضادة ، سوف تنقلص لأنه بات باستطاعة كل شخص أن يرد من خلال شبكة الإنترنت وبدون أى مراجعة تحريرية .

والواقع أن كل هذه الحريات تعتبر من صميم وجوهر النظام السياسى الديمقراطى - الليبرالى ونظام السوق الحرة الذى تشارك فيه معظم الدول الآن . ومع شمولية أو عالمية الوصول إلى المعلومات هذه تأتى الحاجة إلى اتباع سياسات عالمية عامة ، ولاسيما لمنع إساءة استخدام الوصول إلى هذه المعلومات . ولن تستطيع دولة معينة بمفردها أن تحول دون حدوث ذلك . ولا بد من التذكير هنا بأن حرية الوصول للمعلومات والمتاحة لكل شخص ، تعنى أيضا إمكانية وصول الإرهابيين والمجرمين إلى تلك المعلومات ، والتي تعتبر مهمة لهم أو قد تعنى الشئ الكثير بالنسبة لأنشطتهم غير المشروعة .

وبالطبع ، وعلى الجانب الإيجابى ، فإن توفر البنى التحتية للنقل والوصول إليكترونيا إلى المعلومات يعتبر أمراً حاسماً لتحقيق قدر أكبر من الأهداف الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية . وبالنسبة للدول النامية والأقل تقدما ، فإن توفر البنى التحتية المعلوماتية هو السبيل الوحيد للمضى قدما فى عملية التنمية ومواكبة الآخرين . وسيؤدى الوصول الكافى إلى شبكات الاتصالات إلى تعزيز التصنيع ، وتقليل معدل البطالة ، واحتواء التدفق من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، ومن الدول الفقيرة إلى الدول الغنية . وهكذا ، فإن المبرمجين العاطلين عن العمل فى الدول النامية يمكنهم العمل الآن والحصول على دخول جيدة من خلال العمل فى قطاعات صناعية فى العديد من الدول دون أن يتركوا بلادهم بحثاً عن عمل .

وإننى لشديد الإيمان بأنه ينبغى على الدول النامية والدول الأقل تقدما أن تعتبر الانضمام إلى الجهد العالمى فى تشكيل مجتمع المعلومات أمراً ضرورياً لأنه سوف يفتح نوافذ لتحقيق قفزات كمية فى تنمية التكنولوجيا . ومن شأن توفير بنية تحتية عالمية

للاتصالات أن يساعد في تحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى وثقافى ، وأيضا تضيق الفجوة مع الدول المتقدمة ، وعند هذه النقطة ، فإنه يتعين على الدول النامية والمتخلفة إعادة تقييم نماذجها وأن تتحلى بالشجاعة الكافية للمشاركة الفعالة في تشكيل مجتمع غنى بالمعلومات . بيد أن الطريق إلى إحداث تغيير جذرى ، وتحول فى النماذج ، لن يكون بلا صعوبات أو عقبات . إذ ستكون هناك العديد من القيود : المالية ، والقوة العاملة المدربة ، والوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة ، وهى مجرد أمثلة قليلة لسلسلة من قيود عدة . ولذا فإن تقديم يد العون من جانب الدول الغنية سيكون أمراً حاسماً . وإذا شاركنا فى وجهة النظر القائلة بأن مساعدة الآخرين على تحقيق الازدهار ستعود فى النهاية بالمنفعة علينا ، فإنه لا يجب عندئذ أن يتردد الأغنياء فى مساعدة الدول الأفقر فى الانضمام لمجتمع المعلومات .

وبينما قد يكون هنالك العديد من المنافع والفوائد ، فإن ثمة اختلالات اجتماعية ربما تبرز بالفعل من جراء تكنولوجيا المعلومات ، الأمر الذى يوسع من الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء . فشركات الاتصالات الضخمة فى الدول المتقدمة تستحوذ بالفعل على شبكات الاتصالات فى أنحاء العالم ، أما الدول الفقيرة فربما تخسر فرصتها للحصول على نصيب من الكعكة حتى فى عقر دارها . وفى هذا الإطار ، ربما تفقد السيطرة على اقتصادها أيضا .

وسوف تستمر الزيادة بشكل مضطرد فى التوجهات غير الصحية ، مثل انتشار المواد الإباحية بشكل متزايد وبصعب اكتشافه ، وجرائم الموظفين وفقدان الخصوصية وأمن المعلومات .

ومع هذا ، فبالنسبة للمجتمع الكونى من المتوقع أن تفوق مزايا وفوائد التكنولوجيا الجديدة هذه المساوىء والممارسات الخاطئة . ولا شك أن تحرر الإنسان من أعباء ومهام التفكير الأكثر روتينية ، سوف يمكنه من تكريس أفكاره ووقته وجهده لعمل معرفى أكثر قيمة من خلال تكنولوجيا المعلومات التى تعد بحد ذاتها تعويضا كافيا . ومن ثم ، فإن

الإسهام الفكرى للإنسان فى تنمية المجتمع وتطوره يمكن أن يزداد .

وبالطبع ، فإن تكنولوجيا المعلومات سوف تجعل من الممكن اقتسام المعلومات والمعرفة بطريقة أوسع وأكثر شمولاً . ويقدر ما يتعلق الأمر بهذه التطورات فإنه من المتوقع عندئذ ظهور مستوى أكثر تكافئاً . بل ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مستوى عال من التعاون بين المجتمعات العالمية من أجل معالجة المشكلات المحلية والعالمية والقضايا التى من المأمول أن تساعد فى إيجاد حياة أكثر أمناً وسلاماً وأفضل لسكان العالم .

والحقيقة أن التناقض الظاهرى لتكنولوجيا المعلومات يكمن فى أنه بينما قد تعمل الاتجاهات الحالية على توسيع الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء ، إلا أنها يمكن إذا وجهت توجيهها صحيحاً ، أن تساعد فى تضييق هذه الفجوة . إذ أن الخدمات الاجتماعية التى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات ، مثل الطب العلاجى عن بعد ، والتعليم عن بعد وتوفير الخدمات عبر شبكة الإنترنت ، من الممكن استخدامها فى وضع المجتمعات الأقل تقدماً والمجتمعات النائية ضمن الاتجاه العام لحركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

إن تكنولوجيا المعلومات لديها القدرة على تعظيم الإمكانيات والطاقات العالمية . ويمكن للمستهلكين فى العالم بأسره الاستفادة من التكلفة الأقل للبحوث والإنتاج من خلال تسهيل الحصول على المعرفة والمواد والسلع من أفضل المصادر وأرخصها . ويجب أن تستفيد اقتصادات الدول الأقل تقدماً من هذا كله . ومع ذلك ، فإن مثل هذه المشاركة فى الفوائد والمنافع ستكون ممكنة فقط إذا لم تكن هناك حدود أو حواجز صناعية تقيدها إما الحكومات أو القطاع الخاص لعرقلة التدفق الحر للمعلومات ، أو ربطها بالقضايا السياسية والاقتصادية الشائكة .

ويجب استخدام الطاقة الهائلة لمجتمع عالمى تربطه الشبكات فى خلق مجتمع كونى واحد يعطى الأولوية القصوى لجودة الحياة والعمل على تحسينها للجميع . ويمكن أن يحدث هذا فقط إذا كان عصر المعلومات ومفهوم المشاركة واقتسام المعلومات يرتكزان على

قيم مشتركة وعلى مبادئ المساواة واللعب النظيف والعدالة . وفي هذه اللحظة ، فإن رأس المال الهائل والمطلوب استثماره في البنية التحتية يمكن أن يفرز فقط القليل من الشركات العملاقة ، التي تحتكر الفوائد والمزايا التجارية على حساب الاقتصادات التي تفتقر إلى رأس المال والتكنولوجيا . ولعل مما يؤدي إلى تفاقم حدة المشكلة هو طلب منظمة التجارة العالمية بالانفتاح على الأسواق . وفي الوقت الذي لا بد من أن تستعد فيه الدول النامية والدول الأقل تقدماً للمساعدة في تحقيق هذه الرؤية ، فإنه ينبغي مساعدتها على تطوير مواردها البشرية والمالية إضافة إلى تطوير مهاراتها الإدارية والتكنولوجية . وبدون نوع ما من المساندة أو الدعم المؤكد ، فإن طاقات القوة العاملة في هذه الدول وقدراتها على المساهمة في البنية التحتية المعلوماتية العالمية سوف تضيع هباء .

ومن جانبنا ، نعلن هنا أن ماليزيا ملتزمة بتطوير مجتمع معلومات عالمي . وباعتبارنا دولة نامية ، ندرك أننا بحاجة إلى تغيير أساليبنا ونماذجنا الحالية ، إذا كنا نريد أن نصبح جزءاً من عملية التغيير برمتها . وبغض النظر عن القيود المفروضة ، فإننا مستعدون لوضع الأساس لمجتمع غني بالمعلومات . وتبعاً لذلك ، قمنا بتأسيس المجلس القومي لتكنولوجيا المعلومات (NITC) لتوجيه الحكومة والأمة كلها في التقدم صوب القيام بدور مهم في مجتمع المعلومات العالمي الذي يتقدم بسرعة مذهلة . والحقيقة أن المجلس ، وهو عبارة عن مشروع مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص ، سيتولى التنسيق للمهام والأنشطة فيما بين الطرفين ، ومهمته الأساسية تنحصر في تقييم احتياجات الحكومة والقطاع الخاص وجهودهما في مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات والصناعات الأخرى المرتبطة بها . كما سيقدم المجلس توصياته بشأن السياسة العامة التنظيمية التي تؤدي إلى تقارب صناعات الاتصالات والبث الإذاعي والتليفزيوني . ولتحقيق هذه الغاية ، فإننا قد شرعنا في تنفيذ برنامج طموح بشأن إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات المتقدمة تمتد فيما بين كوالالمبور ومطار كوالالمبور الدولي الجديد والتي يطلق عليها اسم الممر السريع للوسائط المتعددة .

وبين كوالالمبور والمطار الجديد سيتم بناء مدينة بوتراجايا ، وهي العاصمة الإدارية الجديدة المقترحة لماليزيا . ومشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، الذي يعتمد على أحدث أجهزة تكنولوجيا المعلومات سيصبح ، فى الحقيقة ، بمثابة مركز يوفر المعلومات عن بعد وعلى نحو دائم ومستمر . وسيكون المشروع أيضا بمثابة مركز الأعصاب الذى يوجه ويقود البلاد لمواجهة تحديات مجتمع غنى بالمعلومات . ونأمل أن يقود المشروع نهجاً مؤسسياً يمكنه احتضان واستيعاب كافة التكنولوجيات للوصول إلى المعلومات ، وربط ماليزيا بقاعدة المعلومات العالمية والخبرات المعلوماتية ، ومن ثم يوفر مساعدة قيمة جداً لكل من القطاعات الخاصة والعامة لتنفيذ قرارات استراتيجية ، وأيضاً لتعزيز الإنتاجية والكفاءة وفقاً للمقاييس والمعايير العالمية . وبالنسبة لصناعات الكمبيوتر ، والبث الإذاعى والتليفزيونى ، والاتصالات ، وأيضاً الوسائط المتعددة ، فسوف تندمج معاً فى إطار هذا الممر السريع . وسيكون المشروع فى الحقيقة دفعة كبيرة للمستثمرين الأجانب والمحليين فى هذه الصناعات الذين سوف يستفيدون من التكنولوجيات المتقدمة لتطور الوسائط المتعددة والمنتجات المرتبطة بها ، وأيضاً لتطوير الخدمات ذات القيمة المضافة ، الأمر الذى يساعد فى تسريع خطى التقدم التى تخطوها ماليزيا وصولاً إلى المجتمع الغنى بالمعلومات . ومع التنفيذ الكامل لمشروع الوسائط المتعددة واستقراره ورسوخه فى موقعه ، يمكن لكل من المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء استخدام ماليزيا كنقطة انطلاق لتوسيع آفاقهم إلى الأسواق الناشئة فى منطقة آسيا-الباسيفيك . ولست بحاجة إلى القول بأننا بحاجة إلى جهد منسق لتنفيذ هذا المشروع بنجاح . وستقوم مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة بتسهيل الاستثمارات المباشرة فى المشروع .

التنبؤ بالمستقبل ليس أمراً سهلاً . بيد أنه فى هذه الحالة ، لا يساورنى أدنى شك بأننا سنصل فى النهاية إلى تحقيق هدفنا وهو خلق مجتمع المعلومات . وسوف يتطلب تحقيق هذا الهدف جهداً منسقاً من جانب كل منا . ولكن يتعين علينا بذل جهد أكبر لأن المكافأة

ستكون هائلة للجميع . ونحن بحاجة إلى موقف مشترك وإلى تعاون عالمي لتحقيق رؤيتنا المشتركة . ويسعدني أن أشير هنا إلى أن الدول الأعضاء في مجموعة السبع (G7) قد بدأت خطوة شجاعة وبعيدة النظر لتقديم الدعم الضروري للدول النامية والأقل تقدما حتى يمكنها أن تصل ، ويشكل متكافئ ، إلى المعلومات ، وأن تحقق في النهاية حلمها في إقامة مجتمع معلوماتي كوني .

٤٠ - بِنَاءُ مَنطِقَةٍ أَقَلَّ تَمَرُّقًا وَأَكْثَرَ زِدْهَارًا مِنْ خِلَالِ التَّعَاوُنِ (*)

فى كلمتى أمام مؤتمر الحوار الپاسيفيكي الأول فى پيناىج فى ٣١ نوفمبر عام ١٩٩٤ ، تحدثت عن بعض الإنجازات التى حققتها ماليزيا وعن آمالها وتطلعاتها ، وعن الإسهام المستمر الذى سعينا للحصول عليه من أصدقاءنا فى الخارج ، من أجل تحقيق حلمنا فى أن نصبح دولة متقدمة تماما . كما دعوت فى كلمتى إلى بذل جهد مشترك لتعزيز كومنولث كونى واحد يرتكز على مبدأ الازدهار التعاونى . إذ يتعين على الجميع العمل لكى يتحقق الازدهار للجميع . واسمحوالى هنا أن ننحى جانبا سياسات «افقر جيرانك» ونتبنى بدلا منها سياسات «دع جيرانك يزدهرون» .

كما دعوت إلى المشاركة الكاملة لأمرىكا وأوروبا ، بل والعالم كله ، فى التنمية التى أصبحت ظاهرة تجتاح شرق آسيا . فنحن نريد أن يأتى العالم بأسره إلى شرق آسيا ، حتى يتسنى له أن يحقق الازدهار حتى نزهدهر بدورنا .

وأخيراً ، دعوت إلى المزيد من التفاهم المتبادل ، وإلى التقدير المتبادل ، وكذا الاحترام المتبادل فيما بين حضاراتنا وثقافاتنا وشعوبنا . إذ أن لدينا الكثير الذى نتعلمه من بعضنا الآخر ، ولا بد من أن نحصل على أفضل ما يمكن أن يقدمه الآخرون . وبدلاً من صدام الحضارات ، يتعين علينا أن نتمتع ونحتفل ونسعى لخلق مجموعة وفيرة وسخية من الحضارات .

واليوم ، أود أن أقترح أن يتركز حوارنا على موضوع عام واحد ، ألا وهو : كيف

(*) كلمة فى الحوار الپاسيفيكي الثانى ، فى كوالالمبور - ماليزيا : ٨ يناير ١٩٩٦ م .

يمكن أن نبني معاً منطقة أقل تمزقا وصراعاً ، وأكثر ازدهارا ورخاءً من خلال التعاون .
واختياري لهذا الموضوع قد يبدو أمراً غريباً نوعاً ما بالنسبة للبعض منا . والحقيقة أنه على
مدى مائة عام لم تنعم منطقة الپاسيفيك بمثل هذا المناخ من السلام الذي يخيم عليها الآن ،
كما لم يحدث طوال تاريخها أن تمتعت بهذا القدر من الازدهار الذي نعيشه .

لقد أمضينا فترة طويلة من هذا القرن في حروب وصراعات ، والتي إن لم تكن قد
تفجرت بيننا ، إلا أنها قد اندلعت داخل حدودنا . إذ كانت بعض دولنا مستعمرات لقرون
طويلة . وفي ذلك الوقت لم تكن مؤهلين للممارسة الديمقراطية . ومن ثم فقد فرضت
على كثير منا نظم شمولية واستبدادية من قبل ديمقراطيات متحضرة جداً . ولعل أكثر من
يعبر عن ذلك كله مفكر عظيم مثل توماس جيفرسون (١٧٤٣-١٨٢٦) ، والذي تناول
بدقة واجتهاد «حقوق الإنسان» في دراسته ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى إحدى المروج الخضراء
الأمامية لتناول الشاي والكعك الذي يقدمه خدم لا يتمتعون بمثل هذه الحقوق الإنسانية ، بل
إنه كان يطيل النظر بطريقة تنم عن الاحتقار ، وربما الإعجاب ، إلى العبيد وهم يعملون في
الحقل بجدية ودأب شديدين .

وكانت بعض أكثر الاقتصادات تقدماً في العالم قد ظهرت في منطقتنا ، بيد أن
الأغلبية من دولنا كانت فقيرة ، بل كانت تعيش في فقر مدقع .

أما اليوم ، نجد أن المدافع قد صممت في معظم المناطق . ولم نعد نسمع الطلقات
تدوى عبر حدودنا ، ويات كل الدول تنعم بالسلام ، إلا أن هناك صراعات مسلحة
محدودة تعاني منها أربع دول فقط في المنطقة .

بل إن التحسن الذي طرأ على رفاهيتنا المادية كان أكثر إثارة . ففي عام ١٩٩٠ ، كان
لدى دول شرق آسيا ١٨٠ مليون فقير فقط بالمقارنة مع ٤٠٠ مليون فقير قبل عقدين ، وذلك
على الرغم من زيادة سكانية قدرها ٤٢٥ مليون نسمة خلال الفترة ذاتها . علاوة على
ذلك ، فقد ضاعف الكثيرون منا دخولهم الفعلية ثلاث أو أربع مرات في غضون الثلاثين

عاما الماضية ، وهى نسبة لم تتحقق فى أية منطقة أخرى فى العالم . كما لم تحققها أية تجربة أخرى فى التاريخ كله . وهناك كثيرون آخرون بيننا ، بدأوا السير فى طريق الإصلاح الاقتصادى المنتج وعلى وشك الانطلاق .

والمعروف أن منطقة شرق آسيا كلها حققت نموا سنويا بلغ ٥, ٧٪ فى هذا العقد ، وبالمقارنة ، فقد سجلت أمريكا الشمالية نمواً بنسبة ٧, ٢٪ ، وهى نسبة المعدل العالمى . وهنا نجد أن أكبر ثلاثة اقتصادات فى العالم من حيث القوة الشرائية ، وهى الولايات المتحدة ، واليابان ، والصين ، تتركز كلها فى منطقة الپاسيفيك . ونحن نتج فى هذه المنطقة ما يربو على نصف ما ينتجه العالم من السلع والخدمات .

وهناك البعض ممن يعتقدون أن هذه الديناميكية لدى دول شرق آسيا عمرها قصير وأنها تدوم طويلا . ومع هذا ، يتنبأ الكثيرون أن تواصل دول شرق آسيا النمو بخطى سريعة حتى على الرغم من التباطؤ الاقتصادى ، وذلك لأن اقتصادات هذه الدول قد بدأت تنضج الواحدة تلو الأخرى . وأنا واحد من أولئك المتفائلين .

وسيتم إنقاذ ملايين آخرين من الفقر ، ومن ثم سوف يطرأ تحسن مفاجئ على الحياة الاقتصادية لبلبون نسمة . وخلال الخمسة والعشرين عاما القادمة ، وما لم يحدث شىء ما خطأ ، فإنه من المرجح أن يكون هناك سبعة من بين أفضل عشرة اقتصادات فى العالم فى هذه المنطقة .

يبدو أننا نسير بطريقة جيدة . فلماذا عندئذ اعتقد أنه يجب علينا الاعتماد على الحاجة إلى تعزيز وتقوية بيئة أقل تمزقا وصراعا وأكثر ازدهارا ورخاءاً من خلال التعاون؟ إن السبب ، بالطبع ، هو أن ما يعد جيداً يمكن تحسينه ، الأمور ليست كلها على ما يرام فى منطقة الپاسيفيك .

وفى اعتقادى أن السلام مع الأمن ، وأقصد بذلك السلام الحقيقى ، لابد من أن يكون هدفنا النهائى فى هذه المنطقة . إذ ينبغى أن يكون سلاماً آمناً يخيم على كل فرد ، ويخيم

وعلى كل بيت وكل مجتمع ، بل وكل شاطئ في الپاسيفيك . ومن ثم ، فإن هذه الرؤية للسلام والأمن ، سواء الشامل أم الخاص ، وسواء أكان دائماً أم عرضياً ، هي التي لا بد من أن تكون دليلنا ومرشدنا .

والواقع أن تعزيز هذا السلام لن يكون بالأمر السهل بالنسبة للبعض منا . فهو سلام سوف يتعين بناؤه من خلال تضافر الجهود ، وسيكون البعض أقوى وأكثر قدرة من الآخرين . بل إنه لا بد من زرع هذا السلام في العديد من البيئات السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة ، والتي قد يكون بعضها مشبهاً للعزيمة . وكما هو الحال دائماً ، فإن العبء الأكبر سوف يقع على من هم أقل قدرة على تحمله .

ولتحسين قدرتنا على المرونة ، فسوف نحتاج إلى مواصلة حربنا ضد الفقر . ولا بد من أن نخلق المزيد من الوظائف وأن نوفر فرص العمل ، أن نرفع الدخل ونوزع ثروتنا بطريقة أكثر انصافاً وعدلاً ، وينبغي أن نهتم بالمظالم السياسية ونعالج الأمراض والآثار الاجتماعية . فالاستقرار سيكون بحاجة إلى أن يركز على شيء أكثر استمراراً وأقل ترويعاً من فوهات المدافع .

ونحن في منطقة الپاسيفيك معروفون بأننا أكبر منتج ومستهلك في العالم للمخدرات . ففي عام ١٩٩٣ ، أسهمنا بنصف إنتاج العالم من المخدرات . وهذه المشكلة تزداد سوءاً في كل مكان . ولذا ، ينبغي علينا منع المخدرات - والمرض - والحيلولة دون أن يدمر الركائز الحيوية لمجتمعاتنا . كما لا بد من أن نخلص شوارع مدننا من الجريمة المنتشرة ، وأن نعيد الأمان إلى أحيائنا .

وكما ذكرت من قبل ، فإن المسؤولية عن هذه المشكلات كلها تقع ، إلى حد كبير ، على عاتق الحكومات المعنية والشعوب نفسها . ومن غير المنطقي بالنسبة لأي فرد أن يظن بأن الدول المتضررة من تلك المشكلات لا تريد ، أو أنها أقل التزاماً بإيجاد الحلول المناسبة . بيد أنه في ظل عالم بات متداخلاً وتجتاحه العولمة بسرعة ، فإن هناك الكثير الذي

يمكننا ، بل والذي ينبغي أن نفعله لمساعدة كل منا الآخر .

وثمة ميل بين الدول الأكثر ثراءً في المنطقة وفي الدول الصناعية للنظر إلى نمو الاقتصادات في شرق آسيا بقدر من العصبية والقلق . وهناك خشية من فقدان الحافة التنافسية وتآكل السيادة أو التفوق الاقتصادي . هناك إذن خوف من حدوث تحول في ميزان القوة .

ويوفر مثل هذا الموقف للأغنياء أرضية خصبة للمخاوف القديمة التي تستمد استمراريتها من التعصب العرقي والثقافي ومن الصراعات الماضية . ومن ثم ، عمدت الدول الصناعية إلى التفكير في أساليب مختلفة ومتنوعة لاحتواء أو تعقيد مسيرة النمو في اقتصادات في شرق آسيا . ومن جانبنا ، فإننا نبحث عن كافة الطرق التي تلجأ إليها تلك الدول لمنافستنا بشكل غير عادل ، ونطالب بسرعة إلغاء كافة الإجراءات الحمائية . ونحن نتجاهل حقيقة مفادها أنه برغم أن التجارة الحرة والمفتوحة سوف تكون لصالح الجميع ، فإن من المرجح أيضاً أن تحتاج الاقتصادات الناشئة في القريب العاجل إلى حماية بعض صناعاتها الرئيسية نظراً للضعف قدرتها على المنافسة . ونحن نمارس ضغوطاً ونفرض عقوبات من أنواع مختلفة عندما لا تريد هذه الدول الانصياع والإذعان .

وإذا سألنا عن المشكلات الأمنية الخارجية الرئيسية التي تواجهنا في المنطقة في الوقت الحاضر ، فسوف نشير ويلا تردد إلى شبه الجزيرة الكورية ، ومشكلة المضائق ، ومشكلة بحر الصين الجنوبي باعتبارها من أبرز وأهم هذه المشكلا . وأعتقد أن القليلين لن يتفقوا معي في هذا الأمر . بيد أنه إذا أمعنا التفكير في المشكلات الرئيسية التي تثير التوتر في منطقة الپاسيفيك ، فإننا سوف نشير بالتأكيد إلى النزاعات الدائرة حول التجارة والوصول إلى الأسواق ، وإلى الضغوط التي تُمارس باسم حقوق الإنسان والبيئة وصولاً إلى القضايا الاجتماعية . وفي مناسبتين في الاثني عشر شهراً الماضية ، كان العالم يحبس أنفاسه وهو يشهد حروب التجارة التي شاركت فيها بعض أقوى الاقتصادات في العالم وهي الحروب

التي بدت حتمية ولم يكن ثمة مفر منها .

وينبغي أن يكون واضحاً لنا جميعاً أن هذه الطريقة في تناول العلاقات الأمنية والاقتصادية في المنطقة لن تعود بالفائدة على أحد وأنها ستلحق الضرر بالجميع . ومن ثم ، فإن أفضل ضمان لتحقيق الأمن المستدام في بلدان شرق آسيا النامية وفي منطقة الپاسيفيك الأكبر يكمن في النمو الصحي والسليم لاقتصاداتها .

وليس سرّاً ، مثلاً ، أن نجاح ماليزيا في التغلب على الاضطرابات الداخلية والمحافظه على التناغم فيها يرجع ، وإلى حد كبير ، إلى تنميتها السريعة والمستدامة وإلى التوزيع الأكثر عدلاً لثروتها . إذ أن الفقر يولد السخط والتوتر ، والدول غير المستقرة تؤثر سلباً على رفاهيتنا بعدة طرق .

ولهذا فإنه من مصلحتنا العمل على تشجيع الأسس الاقتصادية لأمننا في المنطقة . بيد أن الفوائد تتخطى أيضاً هذا الأمر . وإذا كان تحرير العدد الأكبر من البشرية هو هدفنا حقاً ، فإنه يتعين علينا أن نريد لكل دولة ، ولا سيما الدول الأفقر أن تزدهر . وإذا كانت الديمقراطية وحقوق الإنسان هي شغلنا الشاغل حقاً ، فإنه يجب علينا تشجيع التنمية في كل مجتمع ، ذلك أن الديمقراطية وحقوق الإنسان تزدهر على نحو أفضل عندما تكون الظروف الاقتصادية مواتية ومشجعة .

ولعل أقوى الأسباب وأكثرها إقناعاً بالرغبة لدينا في تحقيق الازدهار لشركائنا في المنطقة يكمن ، رغم هذا ، في مصلحتنا الاقتصادية . فنحن نشهد أعظم عملية تحول في تاريخ شرق آسيا الآن . وبغض النظر عن كونها تشكل تهديداً وتحدياً ، فإن الاقتصادات النامية والإصلاحية في منطقة الپاسيفيك تقدم في الحقيقة فرصاً لا مثيل لها في مجالات التجارة والاستثمار ، إذ أن بعضاً من أكبر وأسرع الأسواق النامية لمنتجات الدول الصناعية يتركز في شرق آسيا .

ونظراً لأن الملايين من الآسيويين قد أصبح لديهم قوة شرائية متنامية ، فإن طلبهم على السلع والخدمات الاستهلاكية سوف يتزايد . وفي ظل هذه الظروف ، فإن الاقتصادات المؤهلة بشكل أفضل لجنى أكبر قدر من الفوائد . هي في الحقيقة اقتصادات العالم المتقدم . إذ أن لديها الموارد والتكنولوجيا . وسيكون من قبيل الخطأ الفادح حقا ، إذا أخفنا في تقدير هذا واخترنا بدلاً من ذلك تجاهل آسيا . أو ، وهو الأسوأ من ذلك ، إذا اخترنا طريق المواجهة والاحتواء .

والحقيقة أن علم الاقتصاد يغير أشياء عديدة . فالتغيرات المنتظمة التي طرأت على الطريقة التي نؤمن بها مصلحتنا ، والتي نتج من خلالها سلعا وخدماتنا قد أدت ، وبمرور الوقت ، إلى حدوث تغيرات في أسلوب تنظيمنا لمجتمعاتنا ، وطريقة إدارة سياساتنا وترتيب العلاقات بين المجتمعات والدول . وفي هذا الشأن ، وحيث كنا يوماً ما أقل اعتماداً على التجارة والأسواق الخارجية ، نجد أن اقتصاداتنا قد أصبحت الآن أكثر تداخلاً وأنها تتفاعل مع بعضها بصورة متزايدة . وهنا في منطقة الباسيفيك ، يبلغ حجم تجارتنا من إجمالي مبادلاتنا مع العالم نسبة ٧٠٪ . فالتجارة فيما بين اقتصادات دول شرق آسيا قد شهدت نمواً سريعاً واستقرت عند نسبة ٤٩٪ من حجم تجارتنا مع العالم كله في عام ١٩٩٥ ، بالمقارنة مع نسبة ٣٧٪ قبل خمس سنوات .

وهذا الموقف يتطلب أسلوب تناول جديد لأمننا . ويتعين أن يكون هذا الأسلوب موضوعياً لا خصوم فيه ولا أعداء ، وإنما شركاء فقط يسعون للوصول إلى سلام متبادل ورخاء مشترك . وعندما نسلح أنفسنا ، يجب أن يكون ذلك فقط من أجل الدفاع المشروع عن بلادنا وبهدف فرض القانون ، وإلى الحد الأدنى بهدف الردع الفعال .

وفي هذا الصدد ، أعتقد أنه ينبغي علينا في منطقة الباسيفيك معالجة مشكلة السيطرة على الأسلحة بصورة أكثر جدية . إذ أننا أنفقنا ٤٧٠ بليون دولار على الأقل على التسليح في عام ١٩٩٣ وحده ، وهذا الرقم يقارب إجمالي الناتج المحلي GDP كله لجميع الدول السبع

الأعضاء فى مجموعة الآسيان ، وذلك بالنسبة لقوتها الشرائية . ويوجد بيننا أكبر قوى عسكرية فى العالم وأكبر الدول من حيث الإنفاق العسكرى . ويدون الإخلال بمصالحها القومية المشروعة ، وسواء أكانت المصالح الأمنية إقليمية أم عالمية ، فمن المؤكد أن هذه الدول تستطيع أن تفعل ما هو أكثر لتقليص ترسانات الأسلحة التى بحوزتها . بل إن بوسعها أن تفعل ما هو أكثر للحد من اختراع ، وتطوير أسلحة الدمار الأكثر تقدما .

ولنفس السبب ، يجب أن نعترف بأن هنا دولاً فى المنطقة ، تعتبر قدراتها العسكرية أقل نسبياً وغير كافية تماماً لتلبية احتياجاتها الأمنية المشروعة . ولا يمكننا حرمان هذه الدول من حقها فى تعزيز قدراتها العسكرية . ولكن بيع المزيد والمزيد من الأسلحة المتقدمة إلى طرف بعينه سيؤدى فقط إلى رغبة الأطراف الأخرى فى تسليح أنفسها وزيادة قدراتها العسكرية بالمثل . وعندئذ ستدخل دول المنطقة فى سباق تسلح وهو الأمر الذى سوف تلام عليه بينما لن يوجه اللوم على الدول التى قامت بتسليحها والتى تتاجر فى السلاح .

وأشعر بأنه من الضرورى ، ولو بصورة موجزة وإن كانت لا تبعث على الارتياح ، أن أركز هنا على موضوع الأسلحة النووية . فمن بين القوى النووية الخمس فى العالم ، توجد ثلاثة فى منطقة الباسيفيك . وهناك قوة رابعة بدأت تجرى اختبارات نووية هنا . ويمكن أن تكون هنالك أيضاً طموحات نووية من جانب بعض دول المنطقة . ومن ثم ، فإن هذه المنطقة بحاجة ، ويقدر أكبر من غيرها ، إلى تنفيذ بنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبدرجة أكبر من الجدية . وينبغى أن تلتزم دول المنطقة بالحظر المفروض على التجارب النووية ، بل وينبغى عليها منع الأسلحة النووية برمتها . ونحن قد حظرننا بدورنا الأسلحة الكيماوية ، وحظرننا تصنيع مثل هذه الأسلحة والذى يعد التحقق منه أمراً أكثر صعوبة .

بيد أننا نحرز الآن تقدماً ملموساً . فهناك منطقتان فرعيتان لدينا وهما جنوب الباسيفيك وجنوب شرق آسيا ، تخضعان لنظم الإخلاء من الأسلحة النووية على الرغم من حقيقة أن هذه الأنظمة قد تبدو بسيطة ومتواضعة .

واسمحوا لى أن أختتم حديثى بالتأكيد على بعض المبادئ التى أعتقد أنه لا غنى عنها على الإطلاق ، إذا كنا نسعى لتقوية أسس السلام المتبادل والرخاء المشترك فى منطقة الياسيفيك .

أول هذه المبادئ ، من وجهة نظرى ، ضرورة تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية للمجتمع الإنسانى وأفراده . إذ أنه عندما يتحقق كل ما نقوله ، سيكون هذا أهم شاغل لدى الدولة ، والمجتمع والدين .

والمبدأ الثانى يتمثل فى الاحترام المتبادل ، وهو الاحترام الذى تستحقه قيم وثقافات وآمال وقدرات كل دولة من دولنا . وهى قيم لها مغزاها وأهميتها بالنسبة لنا جميعاً . وأود أن أذكر هنا أيضاً مبدأ المساواة ، وأعنى بذلك المساواة بين الدول كبيرة أم صغيرة ، قوية أم ضعيفة . ومن العجيب أنه سرعان ما ننبذ أهم هذه المبادئ الديمقراطية عندما نتحول من مجتمعات محلية ونعمل فى إطار مجتمع الدول والشعوب .

إن الالتزام بالسلام وبالوسائل والسبل السلمية لابد من أن يؤكد أيضاً على جهودنا الرامية إلى بناء أمننا ومعالجة خلافاتنا .

ومع الأخذ فى الاعتبار اعتمادنا على بعضنا البعض ، فإن التعاون والعون المتبادل سوف يبرزان أيضاً كأحد المبادئ المهمة . إذ أن التوجه الأحادى أو العمل بصورة منفردة قد بات خياراً أقل إنتاجية ، حتى بالنسبة لمن هم أكثر قوة .

وأخيراً هناك مبدأ التكامل ، وهو التكامل القائم على الالتزام بكل ما لدينا من القيم والأعراف والمبادئ التى نعتز بها ونعلنها ، والتى نتوقع أن يلتزم بها الآخرون .

فلنكن صادقين مع أنفسنا ومع أفضل تقاليد مجتمعنا . وأرجو ألا نفشل فى الاستجابة لما نعد به أنفسنا من آمال وتطلعات يحملها المستقبل .

٢١- مَجْمُوعَةُ الْأَسْيَانِ: تَشْكِيلُ نِظَامِ إِقْلِيمِيٍّ . (*)

تشكلت مجموعة الآسيان في تايلاند في عام ١٩٦٧ . ويوشك القرن الذي شهد ميلادها على الاقتراب من نهايته . وانه لما له دلالاته للغاية ، ولهذا السبب ، أنه بينما نشرع في رسم النهج الذي شكلته الآسيان في القرن الحادى والعشرين ، فإننا نلتقى هنا مرة أخرى في بانكوك ، هذه المدينة المبهجة حيث بدأ كل شىء منذ ٢٨ عامًا .

وأود أن أعرب عن سعادتي بمشاركة كافة دول جنوب شرق آسيا في هذا التجمع . وهذه كانت بالضبط رؤية الآباء المؤسسين لمجموعة الآسيان عندما وقعوا على إعلان بانكوك (والمعروف أيضا بإعلان الآسيان) في عام ١٩٦٧ . وتود ماليزيا أيضا أن ترحب بزعماء كل من كمبوديا ولاوس وميانمار الموجودين الآن بيننا ، على أمل أن تتخذ دولهم الخطوات الكفيلة بأن تصبح دولاً كاملة العضوية في مجموعة الآسيان في أسرع وقت ممكن .

في القرن الحادى والعشرين ، يجب على دول الآسيان ، والتي نأمل أن يصل عددها حيثئذ إلى عشر دول ، أن تضطلع بدورها على أكمل وجه في إدارة شئون آسيا-الپاسيفيك الإقليمية . لقد زاد إجمالي تعداد سكان مجموعة الآسيان نحو ٤١١ مليون نسمة . وهنا أود الإشارة إلى أن نصيب دول الآسيان من حجم التجارة العالمية قد زاد بأكثر من ٤٩٨ مليار رينجت ماليزى ، وهو رقم يمكن مقارنته بشكل إيجابى مع نصيب كل من الصين واليابان وكوريا . ويزيد إجمالي الناتج المحلى لدول الآسيان عن ٤٤٨ بليون دولار أمريكى ، وهو الأمر الذى يعكس مرة أخرى رقما موثوقا به للغاية بالمقارنة مع البلدان الآسيوية الرئيسية الأخرى .

(*) ورقة مقدمة في الاجتماع الخامس لرؤساء الحكومات في مجموعة دول الآسيان بانكوك - تايلاند ، ١٤

وليس ثمة شك في أن لدينا الهدف الضروري كجماعة ، وإذا نجحنا في المحافظة على وحدتنا ، فمن المؤكد أننا سنكون قوة موثوق بها لا يمكن أن يستخف بها الآخرون .

وباسم النزعة الإقليمية المفتوحة ، يحاول الآخرون من خارج المنطقة تحديد خطى واتجاه شئون آسيا-الپاسيفيك ، سواء أكان ذلك من خلال المنتدى الإقليمي للآسيان (ARF) ، أو من خلال عملية الأبيك (APEC) ، أو حتى عبر الاجتماع الذي من المقرر أن تعقده دول الآسيان مع الدول الأوروبية . ولا ينبغي أن تسمح الآسيان بحدوث ذلك .

فمنطقة آسيا-الپاسيفيك تعد البيئة الخارجية المباشرة للآسيان . ولهذا ، لا بد من أن نصمم على نصيبنا العادل والملائم في مجال إدارة شئون هذه المنطقة .

أولاً وقبل كل شيء ، لا بد من أن تتبنى الآسيان موقفاً مشتركاً للحيلولة دون قيام القوى الخارجية بتقسيم الدول الآسيوية في الپاسيفيك .

فنحن في الجانب الآسيوي من الپاسيفيك جيران دائمون . ومن المؤكد أن الجيران أنفسهم يجب أن يكون لديهم الحق أكثر من الآخرين ، في تحديد كيفية تعاملهم مع بعضهم البعض في المجالات الاقتصادية ، والأمنية والسياسية ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .

ولهذا يجب أن نحافظ من أن نصبح أداة ضعيفة في مضمار السياسة العالمية بحجة المحافظة على مصالح الأمن الإقليمي .

ولا يتعين علينا الاستماع إلى النصائح القادمة من الخارج عن احتياجاتنا الأمنية . وفي كل الأحوال ، أعتقد أنه من الضروري مناقشة أمننا الإقليمي استناداً إلى موقفنا الواعي أو شبه الواعي للفرصة في احتواء أو كبح أعدائنا المحتملين ، وسيؤدي هذا إلى اعتقادنا بالحاجة إلى التهديدات المضادة لمواجهة التهديدات المتوقعة . وستكون تلك أضمن طريقة لتحويل أعدائنا الوهميين إلى أعداد حقيقيين .

وإنني على ثقة من أن الدول الآسيوية ، التي تدرك جيداً ديمومة واستمرارية علاقات

الجوار فيما بينها ، سوف تتمكن من التعايش مع بعضها ، إذا تلاشى الدور الذى تلعبه القوى الخارجية فى المنطقة .

والحقيقة أنه يجب أن يكون المنتدى الإقليمى للأسيان ARF منبراً يجعل بإمكان الدول الآسيوية فى السياسيفيك بناء الثقة والتعاون فيما بينها فى المجالات السياسية والأمنية . ويمكن للأطراف المعنية الأخرى أن تسهم بصورة بناءة وإيجابية فى هذه العملية ، بيد أنه لا ينبغى السماح لها استخدامهما فى تعزيز برامجها ومشروعاتها على حساب الشركاء الآسيويين .

إن رابطة الآسيان هى التى أوجدت المنتدى الإقليمى للأسيان . ومن ثم ، فإنه ينبغى أن تبقى الآسيان على هذا المسار لكى تضمن عدم توجيه عملية ARF إلى اتجاهات لا ترغب دول الآسيان السير فيها .

وبالمثل ، وفى إطار العلاقات الاقتصادية والقضايا الخاصة بالتجارة الدولية ، فإنه لا يجب أن تسمح الآسيان للآخرين من الخارج بتحديد خطى التعاون فى إطار الأبيك (APEC) . وهذا الأمر لا علاقة له بحقوق السيادة . إذ أننا نتمتع حتى بالعقلانية ومبادئ المنطق الاقتصادى . فعلى سبيل المثال ، خلص تقرير صدر مؤخراً عن صندوق النقد الدولى إلى أن الدول النامية فى آسيا سوف تظل أهم قاطرة للنمو حتى عام ١٩٩٦ . كما تظهر الأرقام الأخيرة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) أن هناك زيادة كبيرة فى نصيب دول رابطة الآسيان من واردات السلع من الدول الأعضاء فى هذه المنظمة .

وثمة حقيقة راسخة ومؤكدة مفادها أن بعض أكثر الاقتصادات ديناميكية فى العالم توجد الآن فى منطقة الآسيان . ومن أجل المحافظة على هذه الدينامية ، ستكون دول الآسيان بحاجة إلى خلق فرص مستمرة للتجارة والاستثمار . أو ليست منطقة الآسيان إذن هى أفضل مكان يمكن أن نحقق فيه هذا الهدف؟ ذلك هو بالضبط السبب الذى يجعلنا لا نحيد عن التزامنا بشأن وضع آفتا - AFTA موضع التنفيذ فى التاريخ المحدد لذلك .

بل إن سلطان بروناي قد اقترح تقديم هذا التاريخ خلال اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد في شهر يوليو من هذا العام بحيث يصبح عام ٢٠٠٠ .

وذلك هو السبب أيضا في أنه لا يجب على دول الآسيان إضاعة الفرصة لأن تكون في الصدارة ، وأن يكون لها نصب السبق في تعزيز ودعم علاقاتها الاقتصادية مع الدول الثلاث الأخرى في جنوب شرق آسيا . إذ أن تكثيف علاقات التجارة والاستثمار مع هؤلاء الجيران المباشرين والقريبين لنا سيكون من شأنه تحقيق المنفعة المتبادلة في كافة أرجاء منطقتنا .

والواقع أن الإمكانيات السياسية والاقتصادية التي ستكون لدى دول الآسيان ، كتجمع موسع ، لتحديد مصير الآسيان ، والتأثير على خطى واتجاه شئون آسيا-الپاسيفيك ، تعتبر إمكانيات هائلة حقًا . وذلك هو السبب الذي يحتم على «آسيان - ١٠» - أن تصبح حقيقة واقعية بسرعة ، وليس ببطء .

وأعتقد أنه ، ومع وجود قدر كاف من التصميم وتقارب وجهات النظر ، بوسعنا ممارسة نفوذنا لحماية مصالحنا وتعزيزها . فالقرارات التي اتخذت في الاجتماع الأخير لقادة الأبيك في أوساكا كانت مثالا جيدا على أن دول الپاسيفيك تتحدث بصوت واحد ، وعلى أنها نجحت في تحديد معدل السرعة المطلوبة من أجل تحرير الاستثمار والتجارة في منطقتنا .

وذلك يعد في الحقيقة النوع الوحيد للعمل الذي من المتصور أن يقوم به التجمع الاقتصادي لشرق آسيا . وما زلت أعتقد أنه ، وبقدر من الإصرار والمثابرة من جانب الآسيان ، فإنه سيكون بالإمكان تشكيل هذا التجمع داخل الأبيك كمتدى لمناقشة المشكلات المشتركة لدول شرق آسيا .

ويحدوني الأمل في أن يتمكن القادة على جانبي الپاسيفيك من المحافظة على وحدة الهدف ذاتها التي أظهروها في أوساكا ، عندما نجتمع مع قادة الاتحاد الأوروبي في بانكوك

فى مارس عام ١٩٩٦ . وإذا تحدثنا بصوت واحد ، سيكون باستطاعتنا استغلال هذه المناسبة للمضى قدما نحو عهد جديد من العلاقات المتكافئة بين الشركاء الأوروبيين والآسيويين .
 هناك الكثير الذى يمكن اكتسابه من تطوير علاقات بناءة مع المجموعة الأوروبية .
 وفى الاجتماع الآسيوى-الأوروبى (ASEM) الأول ، لا ينبغي أن ندع هذه الفرصة تمر .
 وفى نفس الوقت ، لا يجب أن ندعهم يضيعون فرصة تطوير العلاقات البناءة من خلال التشاور والإجماع ، وليس من خلال أى توجيه أو إرشاد من جانبهم .

لقد استمعنا إلى ما يكفى من الأوروبيين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان . وقد تعرضنا لتهديدات بفرض عقوبات تجارية علينا ما لم ندعن للقيم الاجتماعية التى تعتمد على معاييرهم الخاصة . وقد ألقوا علينا محاضرة طويلة حول كيفية إدارة بيئتنا والمحافظة على غاباتنا . وأعتقد أن الوقت قد حان لكى نطرح ، بوضوح وأمانة ، آراءنا ووجهات نظرنا حيال هذه الموضوعات .

ولابد لنا من التأكيد هنا على أنه لا يمكن إقامة السلام والأمن والرخاء بدون العدالة والمساواة .

ولا يمكن أن يكون هنالك سلام حقيقى إذا استخدمت القوة وحدها فى إقامة ما يعتبر صحيحا وفى ظل تطبيق سياسة الكيل بمكيالين التى تهيمن على النظام العالمى الجديد . ولقد شهدنا مرارا أمثلة على تطبيق هذه السياسة ، كما كان الحال ، مثلا ، فى البوسنة والهرسك .

وثمة حالة أخرى تتمثل فى استمرار إجراء التجارب على الأسلحة من جانب قوى نووية معينة . فكيف يمكن أن يتخلص العالم إلى الأبد من الأسلحة النووية إذا كان البعض لا يمكنه حتى الاتفاق على وقف إجراء مثل هذه التجارب أو تطوير هذه الأسلحة؟ وهنا يجب على الآسيان وضع ثقلها الجماعى ، لشن حملة واسعة تهدف إلى الإزالة الكاملة

والشاملة لكافة أنواع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل . وكبداية ، يتعين أن نتفق بسرعة على إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وفقا للمعاهدة المقترحة في هذا الصدد .

إن مجموعة الآسيان لن تقوى وحدها على أن تفعل الكثير لتغيير العالم . ولكن من خلال التعاون مع دول أو مجموعات من الدول لديها نفس التفكير ، سيكون بوسعنا إنجاز أشياء كثيرة .

ومع هذا ، فبالنسبة للبيئة في آسيا - الپاسيفيك ، فإننى أشعر بأن الآسيان لديها ، ليس فقط الواجب وإنما الحق أيضا ، فى تشكيل نظام إقليمى والذى ، لنا حقا أن نصفه بأنه نظامنا الخاص بنا . وقد يتطلب منا ذلك الاعتماد على كل ما لدى الآسيان من البراعة لتحقيق ما نريده . بيد أنه لا بد لنا من أن نفعل ذلك .

وربما أكون قد تحدثت بقدر من الانفعال الحماسى عن هذه القضايا . وإذا كنت قد فعلت ذلك ، فإن هذا يرجع إلى التزامى والتزام بلادى بقضية الآسيان ، وإلى إيمانى بالقدرات والإمكانات الكامنة لهذه المجموعة .

٢٢- الاقتصاد الرقبي وعالم بلا حدود. (*)

ان ماليزيا محظوظة جدا لتحقيقها نمو سريع فى السنوات الأخيرة . فقد أسهم تقدمنا الاقتصادى والاجتماعى المستمر فى الاستقرار والازدهار الشامل للبلاد .

والآن نحن على أعتاب الخطة المالىزية السابعة ، نجد الوقت مواتيا لمراجعة استراتيجياتنا . فيتعين تقويم صلتها وفعاليتها فى تحقيق الأهداف الوطنية ، وهو أمر حاسم بشكل خاص على ضوء التغيرات التكنولوجية السريعة ، وطنيا ودوليا .

سيصبح التحدى الرئيسى أمامنا هو النمو المستدام فى ظل النظام الاقتصادى العالمى متزايد التنافس . ويرجع هذا إلى أن ٨٥٪ من الثروة فى العالم ما زالت مقسمة بين أغنى ٢٠٪ . ومن بين أشياء أخرى ، يرجع هذا إلى حقيقة أن موارد رأس المال والموارد التكنولوجية ما زالت تحت سيطرة الدول الصناعية .

ويجرى حاليا تدعيم التنافس الاقتصادى وإعادة الهيكلة السياسية بالآثار المجمعمة لعامل جديد وهو الاقتصاد الرقبي والعالم الذى اختفت فيه الحدود . وتؤدى تكنولوجيا المعلومات ، التى تدمج طاقة أجهزة الكمبيوتر والاتصالات ، إلى حصول سهل على المعلومات لأى شخص فى أى وقت وفى أى مكان وبأى شكل . فالمعلومات الحرة التى تتدفق عبر الحدود خلال وقت حقيقى بعض النظر عن المسافات ، بينما تتيح فرصا جديدة يمكن أن تصبح أيضا تهديدا لرفاهية الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

بيد أن تكنولوجيا المعلومات هى أكثر من مجرد كونها تكنولوجيا جديدة . إنها تشمل تحولا جوهريا فى الطريقة التى نفكر ونعمل بها . وينبثق الطلب على منتجات ونظم

(*) كلمة فى الافتتاح الرسمى لمؤتمر «إنفوتك-٩٥» - كوالالمبور : ماليزيا ١ نوفمبر ١٩٩٥ م .

تكنولوجيا المعلومات من الحاجة إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية في ظل عالم تنافسي . فقد تعلمنا أنه أولاً من خلال الأتمتة ، ثم بعد ذلك من خلال تحويل عمليات العمل ، نستطيع تحقيق قفزة كمية في الإنتاج . ومن الناحية الاجتماعية ، اكتشف الناس مدى نفع الاتصالات العالمية السريعة . كما يتم إشباع حاجة نفسية جوهرية ، وفي الوقت نفسه ، تم فتح بوابات هائلة أمام التبادل الفكري السريع .

ومن ثم فإن مجتمع المعرفة ليس فقط مظهراً جديداً للإبداع التكنولوجي ، بل إنه يجعل من زيادة المعلومات والمعرفة معايير جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . ويكمن جوهر مجتمع المعرفة في محتواه . فالمهارات البشرية الرئيسية هي مهارات معرفية وعقلية وفكرية ، ولهذا أصبحت الموارد البشرية المورد الأسمى لأي أمة .

لقد تم تعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات في كافة المجالات المهمة في هذا البلد منذ عدة سنوات ، وكتيجة طبيعية لذلك ، أصبحت صناعة الإلكترونيات أحد أنشطة التصنيع الرئيسية ، فهي تسهم بحوالي ٢٥٪ من إجمالي ناتجنا المحلي . وتم التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات في كل من القطاعين العام والخاص ، مما جعل نصيب الفرد من الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات من أعلى النسب في الدول النامية . وفي منتصف الثمانينات ، قمنا بإلغاء قواعد صناعة الاتصالات وذلك بخصخصة هيئة الاتصالات . لقد قطعنا الآن خطوة أخرى أبعد وذلك بإدخال المنافسة في مجال الاتصالات . والأهم من ذلك ، أنه قد تم توسيع تعليم تكنولوجيا المعلومات والتدريب عليها بصورة كبيرة من خلال تشجيع المؤسسات المحلية على أن تستثمر في مجالات جديدة ، ومن خلال تحفيز نمو المؤسسات التعليمية الخاصة . وقد تم توفير موارد بشرية إضافية تمتلك مهارات جديدة ، بالرغم من أننا ما زلنا لا نملك قدرًا كافيًا منها .

كنا في الماضي ، قد قمنا بتسهيل تطوير تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها من الأساس ، وهي مرحلة ضرورية لتمكين الناس من القيام بتجارب والتعلم واكتساب الخبرة .

ورأينا مؤخرا أنه يتعين استكمال أسلوب الفهم الكامل أيضا ببرنامج تخطيط السياسات الشاملة وإدارتها . ويتجه تشكيل المجلس الوطنى لتكنولوجيا المعلومات نحو إقامة قواعد للسياسات الوطنية ستدفعنا إلى عصر المعلومات . إننا بحاجة إلى معرفة الأولويات من أجل تعظيم استخدام الموارد المتاحة ، فيتعين فهم الصناعات الأساسية والأشياء الرئيسية التى تحركها وعوامل النجاح ذات الصلة . ويتعين تحديد التطبيقات الحاسمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها . ومن ثم يهدف تخطيط السياسات الشاملة وإدارتها إلى توجيه البرنامج الوطنى لتكنولوجيا المعلومات نحو تحقيق أهدافنا التنموية بصورة أكثر كفاءة .

لقد بدأنا بالفعل فى تنفيذ برنامج طموح لإقامة مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة فى ماليزيا ، ويمتد هذا الممر على طول الطريق من كوالالمبور إلى مطار كوالالمبور الدولى الجديد فى سيبانج ، ليضم منطقة عرضها ١٥ كم وطولها ٤٠ كم . ولن يضم هذا الممر فقط مطار كوالالمبور الدولى الجديد المزود بالنظام الشامل لإدارة المطارات وهو الأحدث ، بل سيضم أيضا مركز الحكومة الجديد فى «پوتراجايا» الجارى تخطيطه ليصبح مدينة ذكية .

إن هدف مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة هو عرض تطوير وتطبيق الوسائط المتعددة فى الصناعة والأعمال وأيضا فى الحياة والعمل عموما . وسيتم جذب شركات برامج وأجهزة ونظم الكمبيوتر والاتصالات والبث الإذاعى والتليفزيونى لنقل أعمالها إلى المشروع ، كما ستعطى الأولوية للشركات التى تجمع بين الإعلام المطبوع والإلكترونى بما فيها صناعات النشر ، وخدمات المعلومات ، والبث ، وصناعة السينما ، وسيتم توجيه الدعوة إلى الشركات العالمية العاملة فى هذه المجالات وتشجيع الشركات المحلية على أن تصبح شركاء لها .

ومن أجل جذب هذه الشركات ، سيتم توفير أفضل بنية تحتية . ويجرى بالفعل إنشاء شبكة طرق سريعة متقاطعة مع المشروع . ولاستكمال الطرق السريعة ، سيكون هناك انتقال

بالسكة الحديد الخفيفة وكذا خط سكة حديد سريع . وستتيح هذه الروابط نقلا يتسم بالسرعة والكفاءة بين المراكز الكبرى مثل المطار وپوتراجايا والموانئ ، وبالطبع سائر أنحاء البلاد . كما سيتم إقامة طريق إلكترونى سريع . ويجرى بالفعل توفير مجموعة اتصالات واسعة النطاق من خلال الإرسال عبر الألياف البصرية ، والتسلسل الهرمى الرقمى المتزامن وعبر الأقمار الصناعية .

كما سيتم إقامة مدن الوسائط المتعددة فى المشروع لكى تفيده مختلف الصناعات . وحول مطار كوالالمبور الدولى الجديد ، ستقوم مدينة المطار بتسهيل عمليات السفر بالجو ، لن تفى هذه المدينة فقط باحتياجات الركاب وشركات الشحن الجوى ، بل ستدمج أيضا نقل الركاب بأنشطة السفر والسياحة عالميا .

إن احتياجات تكنولوجيا المعلومات فى الأجهزة الحكومية ستولد مجالا كبيرا آخر لأنشطة الأعمال التجارية . وستشهد پوتراجايا ظهور أنواع جديدة من الخدمات الحكومية التى ستجعلها تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة ممكنة . وسيتم تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحويل العمليات الداخلية للأجهزة الحكومية . كما سيتم إعادة هندسة الخدمات التى تقدم للجماهير ، كأن يستطيع العملاء التعامل بشكل مباشر مع موظفى الحكومة من خلال الوسائل الإلكترونية وفى بعض الحالات يمكنهم الاستفادة من الخدمات عن طريق نظم تكنولوجيا المعلومات الذكية والأمنة ، بشكل مباشر .

سيحقق مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة أهدافنا الأساسية . أولا ، سيثبت فاعلية الوسائط المتعددة فى زيادة الكفاءة والإنتاجية وفى إنتاج وتوصيل السلع والخدمات فى كل من القطاعين العام والخاص . ثانيا ، سيقدم للسوق العالمية عملية لولبية جديدة للعرض والطلب بخصوص صناعة الوسائط المتعددة الموجودة فى ماليزيا . ثالثا ، سيضيف قيمة إلى البنية التحتية التى أقيمت بالفعل فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، بما فيها

مطار كوالالمبور الدولي الجديد ، وپوتراجايا ، وشبكة النقل والطريق الإلكتروني السريع . رابعا ، ستحفز پوتراجايا نمو الحكومة الإلكترونية ، وهي حكومة أكثر انفتاحا وشفافية واستجابة وتنظيما للأعمال ، وباختصار فإنها ستكون أكثر ملائمة لعصر المعلومات . وأصبحت جدوى تطبيق مفهوم المشروع مقبولة من جانب الحكومة وكذا الكثير من الشركات التي اتصلنا بها . وستصبح إدارة رئيس الوزراء مسؤولة عن الوسائط المتعددة ، عن تنسيقها وتطويرها ، بما في ذلك هيئة تنمية الوسائط المتعددة المقترحة ، فالتنسيق ضروري لأن الوسائط المتعددة تلمس الكثير من أنواع البنية التحتية المعلوماتية والمحتوى المعلوماتي . وستصبح الهيئة هي المخطط الرئيسي والذراع الاستراتيجي لإنشاء المشروع كما ستقوم بالترويج له في جميع أنحاء العالم من أجل جذب أفضل الشركات للعمل معنا .

لن تصبح هذه المبادرات الجديدة ممكنة دون اقتصاد قوى واستقرار سياسي . وبالرغم من أننا حققنا تقدما أكثر من طيب في صناعة التصنيع ، إلا أنه يتعين علينا الآن الاهتمام بقطاع الخدمات ، وخاصة الخدمات كثيفة المعلومات وذات القيمة المضافة العالية . وبالنسبة لمشروع الممر السريع نفسه ، فإن امتلاك تكنولوجيا حديثة لن يعنى شيئا إذا لم نعد أنفسنا لتطبيقها . إن هناك حاجة إلى أسلوب أكثر توازنا لتطوير وتطبيق تكنولوجيا المعلومات ، ولا يتعين علينا اعتبار تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة مجرد نتاج اصطناعي ، بل لابد من وجود توازن أكثر انسجاما بين الحتميات التكنولوجية والاحتياجات الاجتماعية للمجتمع .

ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، يتعين وضع خمس مبادئ رئيسية في الاعتبار :

أولا ، ان المتطلبات الاجتماعية التي تمثلها الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناس يجب أن تحدث توازنا في التكنولوجيا الناتجة عن التقدم السريع . فإن التطبيق الملائم لتكنولوجيا المعلومات يتطلب وضع نظم اجتماعية - فنية تحقق الأهداف الاجتماعية .

ثانياً ، يتعين بالمثل أحداث توازن فى طريقنا السريع للمعلومات ، بين التعقيد التكنولوجى وفعالية محتوى المعلومات .

ثالثاً ، بينما تستطيع الحكومة أن تحتل مكان الصدارة من خلال تشكيل استراتيجيات جديدة وتسهل تنفيذها ، يتعين أن يضطلع القطاع الخاص بدوره كذلك . ويتعين أن يكون لدى الشركات المالىزية قدرة أكبر على الإبداع والابتكار وذلك بالمغامرة بدخول صناعة الوسائط المتعددة .

رابعاً ، يتعين أن يكون هناك تركيز أكبر على التحويل كشيء مقابل للأتمتة . ولأننا نعلم أن تكنولوجيا المعلومات لديها إمكانية تحويل الهياكل التنظيمية ، يتعين علينا إعادة هندسة عملياتنا لجنى منافع أكبر من استثمارات تكنولوجيا المعلومات .

خامساً ، نحن بحاجة إلى إعادة التأكيد على أهمية الموارد البشرية فى تحقيق هذه الآمال ، لذا يتعين تحقيق الكثير من التوازنات ، فلا يجب فقط على الأفراد اكتساب الكفاءة والمعرفة فى مجال تكنولوجيا المعلومات ، بل ينبغى عليهم أن يتقنوا أيضاً المجالات المتخصصة فيها ، حتى يتمكنوا من إعادة هندسة عمليات العمل الضرورية . وفى الوقت نفسه يتعين أحداث توازن بين المعرفة والمهارات والقيم والتوجهات الصحيحة بالنسبة للمعلومات والمعرفة من أجل تكوين الثقافة اللازمة فى بيئة العمل .

لقد وصلت ماليزيا إلى مفترق طرق فى تنميتها الاقتصادية . ويبدو الخيار واضحاً ، وهو الحاجة إلى البدء فى تنفيذ برنامج لتطبيق الوسائط المتعددة بصورة أكثر تكثيفاً فى أنشطة الأعمال وفى المجتمع عموماً ، ومشروع المر السريع للوسائط المتعددة مبادرة رئيسية فى هذا الاتجاه . إن العمل الدؤوب الحادث سيسلط الضوء بقوة على عوامل النجاح الرئيسية والمشكلات التى قد تنشأ .

٢٣- التَّعَاوُنُ التَّشْمُؤِيُّ الإِقْلِيمِيُّ فِي مِئْطَقَةِ آسِيَا-الْبَاسِيفِيكِ . (*)

إن التعاون الإقليمي من أجل التنمية أمر منطقي ومرغوب فيه لتحقيق أكبر قدر من المنافع لأكبر عدد من الناس . بيد أن هذا التعاون لا يمكن أن يزدهر داخل إطار علاقة الأستاذ وتابعه ، وبدلاً من هذا ، يجب أن يقوم على الاحترام المتبادل لسيادة الدولة الأخرى وغيرها من المسائل الحساسة . وأملى كبير في أن تستمر مداواتكم في هذا الاجتماع من أجل تحسين الجهود الرامية إلى وضع أساليب واتجاهات جديدة لنمو منطقة آسيا والباسيفيك .

وتقدم منطقة آسيا - الباسيفيك التي تضم كافة الدول في آسيا والدول التي يمر بها المحيط الهادي تحدياً فريداً للمجتمع الدولي . ويسبب الطلب المتزايد بصورة كبيرة على رأس المال الناشئ عن الاقتصادات المركزية السابقة والمتحولة إلى نظام السوق الحرة ، من المحتمل أن يصبح تدفق الأموال إلى المنطقة في المستقبل القريب محدوداً . وبهذا ، سيكون التحدي الرئيسي للمؤسسات متعددة الأطراف هو تقديم مساعدات تنموية أفضل وفعالة بصورة أكبر من حيث التكاليف ، من أجل حل المشكلات التي تواجهها دول المنطقة .

ومع انتهاء الأعمال العدائية بين الشرق والغرب ، والحركة النشطة بشأن قرن الباسيفيك المتوقع الذي بشرت به إنجازات الكثير من اقتصادات شرق آسيا ، فقد توقع كثيرون أن تجنى الدول النامية في منطقة آسيا - الباسيفيك أرباح السلام . بيد أنه بدلاً من ذلك ، فإنها مضطرة الآن لأن دفع قسطاً كبيراً - فقد ابتكر الشمال المتقدم وفرض كافة أنواع الشروط على الدول النامية ، بما في ذلك الربط بين حقوق الإنسان وحقوق العمل ، والقيود البيئية ، ودخول الأسواق ، ونظام فوضوي لسعر صرف العملات . وأي خطوة يقوم بها

(*) ورقة مقدمة في اجتماع التعاون من أجل التنمية الإقليمية في آسيا والباسيفيك . كوالالمبور - ماليزيا ،

الشمال لحماية مصالحه تؤدي بشكل ثابت إلى أن تصبح الدول الفقيرة أشد فقرا . فلا يغفل نادى الأغنياء مصلحة الفقير فقط ، بل إنه يرفض بشكل قاطع الاستماع إلى وجهات نظره قبل اتخاذ قرارات مدمرة . فعلى سبيل المثال ، رفع اتفاق بلازا من قيمة الين ، مما اضطر الدول النامية المدنية إلى دفع ١٠٠ ٪ مرة أخرى مقابل قروضهم بالين . وما زال رفع قيمة الين مستمرا مما يندربعواقب كارثية لمعظم الدول النامية . وسيستمر هذا السيناريو الكئيب إذا لم تبد الدول النامية ، وخاصة فى منطقة آسيا - الباسيفيك ، استعدادها للتعاون فى برامجها التنموية .

لقد توقعنا أن تصبح الأمم المتحدة على الأقل بمثابة منتدى للإعراب عن وجهات نظر الدول النامية ، بيد أن ما يحدث فى حقيقة الأمر هو تجاهل وجهات نظرهم تماما . وتراقب ما تسمى بالصحافة الحرة وجهات نظر العالم النامى حتى تبدو أنها على الأقل صامتة ، إذا لم تكن خرساء . ويمكنكم التأكيد بشكل مطلق من أنه لن يتم نشر أى شىء فى وسائل الإعلام عن هذا الاجتماع فيما عدا الأوجه السلبية بكل تأكيد . فى حين أنه إذا عطس أعضاء معينون فى مجلس الأمن ، سيتم نشر ذلك على الصفحات الأولى فى كل الصحف وتعد لقاءات مطولة فى الإعلام الإلكترونى العالمى ، وخاصة فيما يسمى بالصحافة الحرة .

ربما يكون أحد أعراض مرض يؤثر على العالم المتقدم ، أنه لوحظ فى القمة العالمية الأخيرة حول التنمية الاجتماعية فى كوينهاجن غياب ممثليه . بيد أن مؤتمر ريو حول البيئة والتنمية كان كامل الحضور ، ربما لأنه من المفترض أن يسهم العالم النامى بالتضحية بتنميته الخاصة من أجل الحفاظ على غاباته وموارده كبالوعات لنفايات الدول الغنية .

إن منطقة آسيا - الباسيفيك كبيرة الحجم وكثيفة العدد وتواجه تحديات هائلة ولكنها بالمثل تمتلك فرصا هائلة . فمن حيث الحجم ، نجد أنها تمثل ثلث كوكب الأرض . ومن حيث العدد فهى تضم نصف سكان العالم تقريبا . وتمثل المنطقة ٢٥ ٪ من الصادرات العالمية ، و ٢٢ ٪ من الواردات العالمية و ٣٣ ٪ من الاحتياطى العالمى ، كما أنها تضم فى

الوقت نفسه أكبر عدد من الفقراء فى العالم .

يعيش أكثر من ٨٠٠ مليون شخص فى فقر مدقع فى منطقة آسيا - الهاسيفيك من حيث الغذاء والمياه النظيفة والهواء النظيف والمأوى والتعليم والصحة . فالبنية التحتية اللازمة لتنمية موارد الناس من خلال التعليم والتدريب غير كافية . ومما جعل الأمور أشد سوءا ، أن تعداد السكان سريع النمو ويصاحبه عملية تمدين سريعة مما أدى إلى تعقيد الصورة ومارس ضغطا أكبر على الموارد الهشة للمنطقة .

وترجع هذه الحالة جزئيا إلى أخطائنا نحن على الأقل ، وفى بعض الأحيان ، نقتنع بفعالية الديمقراطية وبأننا أحرار تماما فى حريتنا وحقوقنا ، فننزل إلى الشوارع عندما يحدث أى شىء تافه من أجل إبعاد أيدي الحكومة عنه ، ونؤمن بأن تغيير الحكومات سيداوى كل أمراضنا . بيد أن تغيير الحكومات يؤدي عادة إلى حلول حكومات أسوأ غير قادرة أو غير راغبة فى عمل الأشياء الصحيحة مثل الحكومات السابقة . وننزل مرة أخرى إلى الشوارع ونقوم بإضرابات عامة تزعزع بشكل عام استقرار الأمة ، دون إحراز نتائج حقيقية فيما يتعلق برفاهيتنا .

إن الحكومات الجيدة والقوية يمكن أن تخطئ أيضا . كما يمكن أن تخطئ نظم الإدارة أو أساليب تحقيق التنمية . وعلينا أن نعترف بأنها كلها يمكن أن تخطئ وأنها تخطئ بالفعل ، وبينما قد يكون من الصحيح والمناسب لنا أن نلوم الآخرين ، إلا أنه ربما يكون تصحيح أنفسنا أسهل من مطالبة الآخرين ، وخاصة الدول الغنية ، بتصحيح نفسها ، حتى قد نتمتع بنمو صحى ونحل مشكلاتنا الاجتماعية - الاقتصادية .

وإذا افترضنا أننا قادرون على توحيد إجراءاتنا وإنجاح الديمقراطية وأساليب إدارتنا إلا أننا سنظل غير قادرين على حل مشكلاتنا المتعلقة بالفقر والتنمية ، اذا لم نتعاون مع بعضنا البعض . وهذا لأن الدول المتقدمة تتجمع كلها وتشكل كافة التكتلات . وبالرغم من أنها قد تصر على أنها لا تقصد بذلك أن تكون مقصورة على التعاون فيما بينها ، إلا أن

الحقيقة هي أنها تميل إلى اتخاذ إجراءات مشتركة ضد مصالحنا الاقتصادية إذا لم نطع ونفعل ما يطلب منا ، وقد تمت الإشارة بالفعل إلى إصرارها على الربط بين التجارة وحقوق الإنسان ، وأجور العاملين وقضايا البيئة . ومن المنطقي توقع اهتمام الجميع بهذه القضايا . بيد أن ما يدعو إلى القلق هو أن هذا الربط يؤثر بشكل ثابت على قدرتنا التنافسية . وسيبدو أنها أكثر اهتماما بزيادة تكاليفنا عن رؤية شعبنا وعمالنا أحرارا وبيئتنا محافظا عليها تماما . فعندما كانوا في طريقهم للصعود كانوا يستغلون الناس والبيئة أكثر من استغلالنا لهما . ويتعين على الدول التي كانت مستعمرات للدول المتقدمة من قبل ، أن تتذكر كيف تم استغلال شعوبنا تماما وكيف تم إزالة غاباتنا القديمة حتى سويت بالأرض من أجل إفساح الطريق للمزروعات واستخراج المعادن .

لا يتعين علينا الاعتراض على ما هو منطقي وعادل ، ولكن مشكلتنا تكمن في أننا غير قادرين على توصيل وجهات نظرنا التي يوضع لها اعتبار أقل . ويرجع هذا إلى افتقارنا إلى التنسيق والتعاون ، بينما نجد الدول المتقدمة لا تنسق فيما بينها فحسب ، بل إنها تتكفل ضدنا بكل قوة .

لقد ظلت الدول النامية لفترة طويلة تعتمد على إنتاج وتصدير السلع الأولية للحصول على العملة الأجنبية التي تحتاجها لشراء السلع المصنعة . ولسوء الحظ ، ابتكرت الدول المتقدمة بدائل لسلعنا ، وعن طريق التلاعب في الأسواق خفضت أسعار السلع بصورة أكبر ، وأصبحت شروط التجارة ضدنا دائما بصورة متزايدة .

لقد تحولت بعض الدول النامية الآن إلى التصنيع ، وخاصة الصناعات كثيفة العمالة والموارد من أجل الاستفادة من التكاليف المنخفضة لحياتنا ومواردنا . بيد أن آمالنا تخيب مرة أخرى بسبب الشروط التي تفرض على صادراتنا ، وعلى سبيل المثال ، التصنيف الخاص بضرورة أن تكون صديقة للبيئة .

إن السبيل الوحيد الذي نستطيع به مواجهة كل هذه الأشياء هو أن ننسق ونتعاون فيما

بيننا . ومن خلال الظهور كجهة واحدة ، ستمكن من التأثير على سياسات التجارة ومنظمة التجارة العالمية . ونحن نعتزف بأن ضربتنا لن تكون قوية ، ولكنها ستكون أفضل من عدم وجود ضربة على الإطلاق . فالعمل بشكل منفرد والعزلة لن يصلانا إلى شيء .

وتدلنا تجربة ماليزيا على أن تحقيق الدول النامية للازدهار والتقدم يفيد بشكل ثابت الدول الأخرى أيضا . ولهذا ، عندما حققت كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة نموا كبيرا ، لم تصبح فقط شريكا تجاريا جيدا بالنسبة لنا ، بل أيضا مستثمرا جيدا في بلادنا . وفي أحيان كثيرة تتصدر هذه البلدان بشكل منفرد وبشكل جماعي الاستثمارات الأجنبية في ماليزيا . وفي الوقت المناسب ، استطاعت ماليزيا التحول إلى التصنيع ، وإحراز تقدم من الصناعات كثيفة العمالة إلى صناعات التكنولوجيا الفائقة . وقد مكنت المعرفة ورأس المال المكثفين اللذان تراكما في ماليزيا الآن بلادنا من الاستثمار في الدول النامية الأخرى في المنطقة . ونتوقع أن تمر الدول النامية الأخرى في منطقة آسيا - الباسفيك بنفس الدائرة التي مرت وتمر من خلالها ماليزيا . ستصبح المنطقة بأسرها مزدهرة في الوقت المناسب ، ويمكن بالفعل اليوم مقارنة التجارة بين دول شرق آسيا والتجارة بين الدول الأوروبية والتجارة بين دول الأمريكتين ، وكل هذا يثبت أن التعاون والاستثمارات المتبادلة ، مع نقل التكنولوجيا ، يفيد الجميع ، الدول الغنية والفقيرة . فكل منها يثرى الآخر .

إن العالم يمكن أن يصبح مكانا أفضل ، إذا كانت الدول الغنية أقل قلقا بشأن الحفاظ على وضعها ، فهي لا تكسب شيئا من خلال إفقارها للدول الفقيرة بالفعل ، أو من خلال تحويلها إلى عبيد ديون أو دول متلقية دائما للمعونة . إن وجود عالم من الدول المتقدمة التي تستغل كل منها مميزات النسبية ، سواء كانت معرفة أو مهارات أو عمالة ، وتناجر وتتنافس بنزاهة مع كل منها الآخر لهو عالم أفضل بالتأكيد من عالم مقسم إلى شمال وجنوب ، غنى وفقير ، متقدم ونام ، قوى وضعيف وتكتلات تجارية مقابل تكتلات تجارية . ربما يبدو هذا أمرا مثاليا ، ولكن إنسانية بلا مثل سوف تعنى بالتأكيد نهاية التاريخ ونهاية الحضارة .

وفى التحليل النهائى ، يجب أن يكون هدفنا الأکید هو رفاهية شعبنا . نأمل فى أن نصبح أعضاء لنا وزن فى مجتمع الأمم ، فالفعل وليس القول هو الذى يولد الاحترام . وفى سعينا الحثيث لتحسين قدر شعوبنا وفى سباقنا من أجل الحصول على وضع دولة متقدمة ، فإننا نخاطر بممارسة ضغط غير واجب على العناصر الحقيقية التى تحافظ على التنمية وهى الموارد والمؤسسات والشعب ، وعندما نقوم بذلك ، نفقد رؤية هدف التنمية وهو رفاهية جيلنا الحالى والأجيال القادمة . ومن ثم يتعين علينا تحديد أولوياتنا وذلك بوضع الهدف الأقصى لتنمية الشعب بشكل ثابت نصب أعيننا ونحن نمضى قدما .

وعند تحقيق التنمية ، يجب أن نعى تماما دروس التاريخ ، النجاحات التى تم تحقيقها ويمكن محاكاتها والأخطاء التى يجب تجنبها . وبالنسبة لنا ، يعتبر البحث عن هذا التوازن المحير ، بين الحاجة إلى التنمية وقدرة الموارد على الحفاظ على التنمية ، مسألة أولوية . ومن بين الأساليب المحتملة الكثيرة للتنمية ، يتعين على دول آسيا والپاسيفيك أن تسلك طريق التنمية المسؤولة وهو التنمية بوعى . وهنا يعنى أنه لا يجب علينا الانحناء للضغوط التى تمارسها موضات الحركات البيئية وجماعات الضغط الاقتصادى . وعلينا أن نحدد أولوياتنا الوطنية والإقليمية على أساس ظروفنا الخاصة . وعلينا أن ندرك أن الاستدامة الاقتصادية من خلال التنمية المسؤولة لا تشير فقط إلى القضايا المتعلقة بالحفاظ على البيئة ، وإنما تشمل عناصر أخرى مثل العدل الاجتماعى والحق فى تحقيق التنمية والثروة وإقامة عالم منصف . وبينما نؤكد على الاستفادة الأكثر إيجابية من مواردنا ومن أن التلوث لا يعوق النمو الاقتصادى ، يتعين علينا أن نأخذ فى الاعتبار أنه يجب معاملة الناس بنزاهة ، وأن يكون لهم رأى فى القرارات التى تؤثر عليهم ، وأنه يجب توزيع الثروة بإنصاف بين كافة قطاعات السكان . ويتعين علينا أن نبذل الجهدا للحفاظ على العناصر هائلة التنوع داخل مجتمعاتنا والتى تعطى فى حد ذاتها معنى للحياة .

إن الطريق إلى تحقيق التنمية المسؤولة مملوء بالمشكلات والمخاوف فى سبيل تحقيق

الغاية ، يتعين أن تضطلع مؤسسات التنمية متعددة الأطراف بدور الوسيط الأمين لإحداث توافق بين المبادئ والأولويات العالمية والظروف المحلية . ويتحتم ألا تأخذ هذه المؤسسات وجهة نظر مائلة للتنمية كما يصفها النقاد الغربيون ، كما يتعين عليها بدلا من ذلك تقديم أساليب تعاونية مع الدول النامية . وبالنسبة لنا ، يحمل مفهوم التنمية المسؤولة أملا في أوقات أفضل قادمة ومازال أمامنا الكثير لتعلمه .

وآمل أن يخرج هذا الاجتماع برؤى جديدة لحل المشكلات التي تعوق النمو الإقليمي ويقترح إجراءات محددة سبلاً جديدة لتعزيز التعاون الإقليمي .

٤٤- تَنَاقُضَاتُ فِي التَّنْمِيَةِ . (*)

على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة ، الذي مضى عليه ٥٠ عاماً ، يبدأ بعبارة تقول «نحن ، شعوب الأمم المتحدة . . .» ، إلا أنه يمكن الجدال بأن هذه هي المرة الأولى التي نلتقى فيها على هذا المستوى لمناقشة هموم الناس العاديين ومشكلاتهم ، ولا سيما مشكلاتهم في مجال التنمية الاجتماعية . ولا شك أن الخمسين عاماً التي قضيناها في القيام بذلك تعد مقياساً لالتزامنا بأقدار الناس العاديين ، كما أنها توضح فشل الجهود متعددة الجوانب ، والتي انحرفت عن مسارها لما يربو على خمسة عقود من جراء المعارك والصراعات الأيديولوجية إبان الحرب الباردة . والحقيقة أن تلك المواجهة ، والتي عادة ما كانت تدور على أرض الآخرين ، قد أدت إلى تعويق معظم خطط العمل الاجتماعية لوكالات الأمم المتحدة ، وهكذا أصبحت جهود التنمية الدولية تعتمد على درجة التأييد التي كانت تمنحها الدول النامية إلى أي من القوتين العظميين ، وأصبحت مناطقنا بؤراً لمناورات القوى الكبرى وساحات معاركها ، وصارت الدول النامية وشعوبها مجرد دمي متحركة .

والحقيقة أن الدمار والتخريب ، والآلام التي عانتها الشعوب وما لحق بها من أشكال الظلم ، قد أعاقت العديد من هذه الدول ، وجعلتها عاجزة عن إجراء التعديلات الضرورية لمواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية . وكانت أفغانستان ، والصومال والعديد من الدول الأخرى من بين أكثر المناطق تضرراً ، فقد انهارت البنية التحتية في هذه الدول ، وسادت الفوضى الكاملة بين مواطنيها ، بل إن عملية التهميش مازالت مستمرة إلى الآن ، وذلك على الرغم من القفزات الواسعة التي تحققت في مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا .

وبالنسبة لشعوب العالم ، فإن الأغلبية الهائلة من هذه الشعوب لم تعان من الحرمان

(*) كلمة في قمة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية - كوينهاجن : الدانمرك ، ١١ مارس ١٩٩٥ م .

فقط ، ولكنها كانت أيضا ، وهو الأهم ، تعاني من فقدان وضياع الكرامة الإنسانية . وهكذا فإننا نركز اهتمامنا على ما يربو على المليار من السكان الذين تعصف بهم دوامة الفقر المدقع وتحط من قدرهم بشكل دائم . إن الأمم المتحدة تواجه مشكلة تدفق خارجي هائل لما يقرب من ١٩,٧ مليون لاجئ دولي ، وهنا لا بد من نعتف بأن الهجرة باتت أشبه بالكابوس بالنسبة للدول المتقدمة ، بيد أن هذه الهجرات تتسبب أيضا في عمليات نزوح جماعي حاد وتستنزف الموارد البشرية الضرورية للدول النامية ، ولا يساعد في ذلك أن الدول المتقدمة ترحب بالمهاجرين المهرة والمتعلمين .

وحتى بينما يتخذ المجتمع الدولي الخطوات الأولى المميتة وهو يستقبل الألفية الجديدة ، فإنه لا يسعنا إلا أن نشعر بالانزعاج من ظهور «دول فاشلة» في أعقاب انهيار وتفكك الدول ، فمن الصعب الحفاظ على سحر ساعة منتصف الليل في لحظة الاستقلال ! ذلك أن الدول تتعثر وتراجع ، مما يؤدي إلى عدم تحقيق آمال وتطلعات الشعوب ، وذلك على الرغم من كافة مظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي التي من المفترض أن تعود بالمنفعة على المحتاجين أكثر من غيرهم .

وحتى بين الدول المتقدمة ، يمكن اكتشاف عناصر الدولة الفاشلة ، فالتناقضات والاستقطابات التي ظهرت على السطح تعكس ثغرات وعيوب محتملة في التوجه القومي ، ويمكن أن نرى فقرا خطيرا ، ومشكلات تتعلق بالتشرد والبطالة ، وتفشى الجريمة وتعاطى المخدرات في جيوب داخل هذه المجتمعات ، حتى في أكثر الدول تقدما ، فهذه الدول بحاجة أيضا إلى تعلم الدروس ، ويجب أن تطبق عليها مظاهر التغيير والتعديل ، ولا سيما تلك المرتبطة بمستويات الدخل العالمية غير المستدامة وكذا مستويات الاستهلاك ، وانهيار القيم الأخلاقية في هذه المجتمعات . وسيكون من الحسن لو أن هذه الدول ، التي يفترض أنها قاطرات النمو العالمي قامت بعمل جيد لإحداث هذه التغييرات بدلا من السعي وراء الآمال الواهية والأوهام ووعظ الآخرين .

كما نرى مظاهر العنصرية والتحديات العرقية في هذه الدول ، وقد أدى التدهور الاقتصادي والبؤس والحرمان في المجتمع ، أدى في بعض الحالات ، إلى استنزاف التوقعات الإنسانية المستقبلية التي أمكن التنبؤ بها فيما مضى ، أضف إلى ذلك أن أهدافاً كان قد اتفق عليها دولياً ، مثل تحقيق نسبة نمو قدرها ٧,٠ ٪ لمساعدات التنمية الرسمية (ODA) ، والتي تم التأكيد عليها مجدداً في قمة ريو في عام ١٩٩٢ ، قد باتت في طي النسيان إلى حد كبير . وهناك الآن تسامح أخذ في الانكماش مقرون بإصرار شديد على التوافق مع مجموعة واحدة من القيم . فقد كان هناك ، مثلاً ، اضطراب قومي بسبب ارتداء غطاء الرأس (الحجاب) في المدارس الأوروبية مؤخراً ، والمضامين التي تكمن في ذلك تبدو مزعجة ، ولا بد من أن يتجه مستقبل البشرية إلى العولمة ، والتعددية ، والتعددية الثقافية المتعددة ، لا أن يتجه إلى أن يكون حصرياً على مناطق وكتل في العالم وإلى سيادة أو هيمنة مجموعة واحدة من القيم .

ومازلنا نقف عاجزين تماماً بينما تتواصل الممارسات الوحشية في البوسنة ورواندا ، ولا تستطيع كل الإرادة السياسية لدى أوروبا إنقاذ آلاف الأشخاص الذين تتم التضحية بهم في البوسنة . ومع أن قضية الشيشان شأن داخلي ، إلا أن قضية الميدان السماوي (تيان ان من) في الصين ليست كذلك ، ولم تستطع كافة أجهزة وكالات الأمم المتحدة أن تحول دون وقوع المجازر البشرية في رواندا . والحقيقة أن أول رد فعل كان هو التراجع بعيداً عن الخطر .

ومنذ نهاية الحرب الباردة ، نجد أن المجتمع الدولي قد وصل إلى العديد من مفارق الطرق واللحظات الحاسمة ، بيد أننا لم نصل إلى درجة الاستجابة الجماعية في كل مرة ، ونحن نتقل من مؤتمر رئيسي إلى آخر ، ونعلن بأجمل العبارات عن صدور برامج عمل عالمية ولكننا لم نعمل أبداً على توفير وسائل أو آلية لتنفيذها . ورغم ما يبدو من أننا نتحرك بسرعة لإعطاء معنى للترابط العالمي ، إلا أننا نجد أنفسنا رهائن للجدال ولغة الخطابة ، ونعجز تماماً عن التمييز بين المصلحة الشخصية ورعاية وسعادة البشرية ورفاهية كوكب

الأرض .

في غضون السنوات القليلة الماضية ، تغير مفهوم التنمية ، من مفهوم قائم على الأهداف الاقتصادية الزائفة والمصطنعة ، إلى مفهوم آخر يعتمد على مكاسب اقتصادية حقيقية ، وعلى النحو الذي يضمن تلبية الاحتياجات الإنسانية وتعظيم شأن الإنسان باعتباره محور عملية التنمية . ومن الواضح أن السوق الحرة وحقوق الإنسان الانتقائية لن تقوم بهذه المهمة كلها . ولسوء الحظ ، فإن انهيار الشيوعية وزوال الاشتراكية الغابية لم يعلمانا أى درس يذكر . وعلى الرغم من جوانب الضعف في الرأسمالية والسوق الحرة ، إلا أن المسموح به هو نموذج غربي واحد ، ويبدو أنه ما من أحد يريد أن يعترف بالفشل الواضح لما يسمى بقاطرات النمو . وفي الوقت ذاته ، لا تعتبر الاقتصادات الناجحة في دول آسيا وأمريكا اللاتينية بمثابة قاطرات نمو محتملة ، بل إن النمو المرتفع في هذه المناطق يعتبر تهديدا للشمال الصناعي . ويبدو أن هناك سياسة متفق عليها لوضع العراقيل أمام هذه الاقتصادات .

وينبغي أن نتوقف عن النظر إلى العالم النامي باعتباره حفرة لاقاع لها ، تستخدم فقط لاستقبال ما تبقى من حسنات الغرب وبرامجه الخاصة بالرعاية . ومن ثم فإن العالم النامي بحاجة إلى إعطائه مكانه الصحيح ، وذلك بقدر ما ينظر إلى مجموعة السبع G7 باعتبارها تنطوي على مفارقة تاريخية على نحو خطير . والواقع أن كل هذه الأمور تتطلب تغييرات رئيسية في المفاهيم السياسية . كما يجب أن نتوقف الأمم المتحدة عن أن تكون مكانا لتأديب العالم النامي على أساس النموذج الغربي ، القائم على فكرة أن «مقاسا واحداً يناسب الجميع» .

وفي قلب عملية التنمية تكمن مشكلة الحكومات والمجتمع ، والحقيقة أن قضية الحكم والمسئولية ، والتي تتجدد بتفويضات جديدة من خلال العملية الديمقراطية ، تنطبق على الجميع ، وليس فقط على الدول النامية . ولا بد من أن يضع التفويض في اعتباره الجماعات

الأكثر تعرضاً للخطر، والنساء والأقليات في كل المجتمعات. وفي هذا المجال، تم إحراز الكثير من التقدم في دول العالم النامي، فقد ولت تلك الأيام التي شهدت تأليه الزعماء إلى غير رجعة.

في جنوب شرق آسيا، حيث تمت معالجة التغيير بفعالية، أمكن الاستفادة من دروس الماضي. ولم تعد تتكرر الأخطاء الواضحة لدى الغرب، ولا شك أن الاهتمام من جانب الحكومة، ووجود هدف قومي محدد من خلال مجتمع مساند وداعم، مازال المطلوب الأساسي للتنمية، وقد تركنا المفاهيم والأفكار الاشتراكية لدولة الرفاهية لمجتمع موجه بالعمل، ويضطلع بالمشاركة الكاملة.

وبالنسبة إلى ماليزيا، ستؤدي المساواة والمسئولية الاجتماعية إلى تقوية ترويض التنمية. وبينما نحاول ترويض العناصر الإيجابية للعولمة، حيث التحركات السريعة لرأس المال، والتكنولوجيا والأسواق غالباً ما تفوق تحركات وخطى الحكومات، فإننا نظل على التزامنا حيال تضيق الفوارق في الدخل وفرص العمل، وأنا واثق من قدرتنا على تحقيق أهدافنا بشأن التنمية الكيفية وتحسين أوضاع كل ماليزي باعتباره عنصراً أساسياً في النسيج الكلي للتعددية الاجتماعية والثقافية.

وبينما كانت الحكومات الماليزية، طوال الخمسة والعشرين عاماً الأولى من الاستقلال، تضطلع بدور رئيسي في إعادة هيكلة المجتمع، نجد أن القطاع الخاص لم يشارك فقط في عملية إعادة هيكلة مجتمعنا، وإنما قد لعب دوره أيضاً في خلق فرص النمو الاقتصادي من أجل تحقيق هدف البلاد، في أن تصبح دولة متقدمة اقتصادياً بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

نحن مصممون على تطوير بلادنا بطريقةنا الخاصة وفي إطار كافة الأبعاد، اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وروحياً وسيكولوجياً وثقافياً، وتتركز رؤية عام ٢٠٢٠ على خلق مجتمع ماليزي ديمقراطي، ومتسامح، وعادل اقتصادياً، ومتقدم ومزدهر، ولديه اقتصاد

يعتمد على المنافسة والدينامية والمرونة .

وبينما نسعى نحن وجيراننا لإحراز تقدم اجتماعى اقتصادى ، فإنه لا يسعنا إلا أن نأسف للعقبات الخارجية التى تهددنا بالانحراف عن مسارنا ، نحن نشعر بالقلق ازاء الضغوط والوسائل الأخرى التى يلجأ إليها البعض فى الشمال لتقويض ما لدينا من مزايا تنافسية محدودة ، وإضعاف القوة العاملة والموارد الطبيعية لبلادنا ، لقد استطاع الشمال أن يستغل تماما كل هذه الموارد والثروات والأصول فى بلاده وفى بلادنا أيضا عندما كان يحكمنا . وتسعى دول الشمال الآن لعرقلة نمونا الاقتصادى بذريعة انتهاك حقوق الانسان ، وفرض شروط خاصة بالمحافظة على البيئة وغيرها ، فهل كانوا يعيرون اهتماما لهذه الأمور عندما كانت دولهم تمر بنفس المرحلة من التنمية التى نشهدها الآن؟ .

٥٠- ماليزيا والصين في القرن الواحد والعشرين: الأزدهار من خلال التعاون. (*)

لقد حان الوقت الذي نتوقف فيه عن النظر إلى الصين بعين التهديد ، وننظر إليها بدلاً من ذلك باعتبارها تمثل فرصة ضخمة . إن فكرة أن الصين تشكل تهديداً باتت شائعة ، وماليزيا ذاتها كانت من ذلك الرأي ذات يوم ، وقد حدث ذلك عندما كان الحزب الشيوعي الماليزي يستمد ماله والدعم اللازم له من الحزب الشيوعي الصيني ، وعندما تزايدت وتعززت المخاوف من ظهور طابور خامس صيني في جنوب شرق آسيا .

لا ينبغي لنا أن نكون ساذجين وحمقى ، بل ينبغي دائماً أن نكون واقعيين ومستعدين بيد أن الزمن قد تغير بصورة مثيرة ومفاجئة . وماليزيا واحدة من الدول التي تدرك وتعنى هذه التغييرات ، فلم نعد نعتبر الصين تهديداً لنا . ذلك أننا لا نؤمن بالعداوات ، ولا يمكن أن نسمح للماضي بأن يحدد مستقبلنا إلى الأبد .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن العديد من الدول والعديد من المفكرين الذين لديهم مبادئ وأفكار أفرزتها الحرب الباردة ، لا يزالون يؤمنون بفكرة التهديد هذه بقوة ومن منظور ديني ، والواقع أن إسدال الستار على حقبة الحرب الباردة لم يؤد إلى زوال هذه الفكرة أو هذا التوجه . ويساورني الشك في أن الكثيرين لا يشعرون بالأمان أو الارتياح ما لم يروا ثمة تهديد يلوح في الأفق بوضوح . إذ أن عالماً خال من التهديدات يعد حقا احتمالاً يثير الخوف . والصين تعد لعبة مفضلة هنا بسبب حجمها ، وأيديولوجيتها ، وثقلها الاقتصادي الواعد الذي يبشر بالخير ، وأيضاً بسبب الزيادة الأخيرة لديها في مجال الإنفاق العسكري ، وتحفظها التقليدي العام حيال شئونها الداخلية ، والأحقاد والضغائن التي تراكمت ضدها

(*) كلمة في مؤتمر التجارة الدولية والاستثمار - كوالالمبور : ماليزيا ، ٢٣ يناير ١٩٩٥ م .

على مدى نصف قرن من الحرب البارد . ، فمن ذا الذى يمكن أن نخشاه إذن ، إن لم يكن الصين؟

ومن وجهة نظرى ، فإن النظر إلى الصين باعتبارها تهديدا ، ومن ثم صياغة أمننا استنادا إلى هذا المبدأ ، لن يكون سياسة خاطئة فحسب ، ولكنه سيكون أيضا سياسة رديئة وخطيرة ، ولذا ، فإننا بحاجة إلى إعادة تقييم أفكارنا ومفاهيمنا بشكل جوهري إزاء ما يسمى بالخطر الصينى .

وكل يوم تقريبا ، يقولون لنا إن الصين تشكل تهديدا لأن لديها طموحات إقليمية ورغبة فى الهيمنة والسيطرة ، وهناك من يجادل بأن زيادة فى الإنفاق العسكرى فى الصين فى الأعوام الأخيرة ، دليل آخر على صحة فكرة التهديد الصينى ، وفى كل يوم ، يقولون لنا إن تقليص حجم الوجود الأمريكى فى المنطقة سوف يشجع الصين ، وكذلك بعض القوى الإقليمية الأخرى ، على فرض سيطرتها على المنطقة ، وأخيرا ، فإن التأكيد على فكرة الخطر الصينى بين بعض الدوائر والأوساط ، يعتمد على فكرة أن الصين ستكون من أبرز المناهضين «للغرب» فى صدام الحضارات .

وما من أحد فى أيامنا هذه تروق له بشكل جاد فكرة أن الصين عازمة على تصدير أيديولوجيتها الشيوعية ، ولذلك يمكن أن ننحى جانبا فكرة التهديد بالتدمير الأيديولوجى والتحول الكامل .

هل سيكون للصين فى النهاية طموحات لفرض الهيمنة؟ وأنا لا أعرف فى الحقيقة أن القوى الكبرى لا يمكنها سوى أن تلقى بظلالها على الجيران ، ومسألة ما إذا كانت هذه الظلال خفيفة أو ثقيلة لا تعتمد فقط على القوة المعنية ، وإنما أيضا على أولئك الجيران الذين ألقيت عليهم تلك الظلال ، ومن الملائم أن نتذكر أن ولايات الملايو ، وهى كلها صغيرة جدا بالمقارنة مع جيرانها ، قد بقيت وحافظت على وجودها على الرغم من جيرانها الذين كانوا يتمتعون بالقوة . ولم تخضع لأحد إلا عندما تدخلت قوى خارجية بعيدة فى شئونها .

والسؤال الآن هو ما إذا كانت الصين ستستخدم الوسائل العسكرية لتحقيق طموحاتها في المنطقة . وللإجابة عن هذا السؤال ، لابد من أن ينظر المرء إلى النهج الذي سلكته الصين على مدى تاريخها ، وإلى حيلها للجوء إلى الوسائل العسكرية .

فكم مرة في الماضي أرسلت الصين قواتها المسلحة عبر الحدود لغزو واحتلال الدول الأخرى؟ ، ومن ناحية أخرى ، كم مرة تعرضت فيها الصين للهجوم واحتلت أجزاء منها؟ وكم عدد المستعمرات التي أسستها الصين؟ وكم عدد القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الصين في الخارج لفرض هيمنتها؟ وكم عدد الدول التي وقعت معها الصين معاهدات تحالف لأغراض الدفاع أو غيرها؟

لقد تحقق الشيء الكثير بالنسبة للزيادة في الإنفاق الدفاعي للصين ، واستنادا إلى أحدث الاحصائيات التي وردت في الكتاب السنوي SIPRI ، والذي نشرته مؤسسة سويدية معروفة ، وعلى أساس أسعار التحويل لسنة ١٩٨٥ ، فإن الميزانية العسكرية للصين قد زادت من ٩٦٥ ، ٥ مليون دولار في عام ١٩٨٥ ، إلى ٦ ، ٣٨٧ مليون دولار في عام ١٩٩٣ ، وهي زيادة بنسبة ٧٠ ، ٧٪ . وبالمقارنة ، فقد زادت الميزانية العسكرية لكوريا الجنوبية بنسبة ٦٣ ، ٥١٪ خلال نفس الفترة ، في حين ارتفع الإنفاق العسكري الياباني بنسبة بلغت ٧٦ ، ٢٩٪ .

والحقيقة أن هاجس الزيادة في الإنفاق العسكري الصيني يحجب أيضا العديد من الأشياء المهمة الأخرى ، فهو ، على سبيل المثال يخفي حقيقة أن اليابان ، ورغم معاهدة الدفاع الموقعة مع الولايات المتحدة ، تنفق المزيد على جيشها ومعدلات تفوق ما تنفقه الصين - التي هي أكبر حجما من اليابان - على قواتها المسلحة ، والتي يتعين عليها أن تكون معتمدة على نفسها اعتمادا كاملا ، ومن ثم ، نجد أن اليابان أنفقت على شؤونها الدفاعية ثلاثة أضعاف ما أنفقته الصين في عام ١٩٩٤ ، بل إن المخصصات الدفاعية لكوريا الجنوبية قد فاقت مثيلاتها في الصين .

وتقدر أحدث طبعة من تقرير التوازن العسكرى الصادر فى لندن ، الإنفاق العسكرى الصينى ، من حيث القوة الشرائية ، تقدره بنحو ٤, ٢٧ بليون دولار . وزادت مخصصات ميزانية الدفاع فى الولايات المتحدة عن نفس الفترة عشرة أضعاف ، حيث بلغت ٢٧٦, ١ بليون دولار . وعلى الرغم من مخصصاتها الدفاعية الباهظة ، فإنه إذا اعتبرنا أن الولايات المتحدة واليابان لا يمثلان تهديداً ، فربما أمكننا أيضاً أن ننعم بالنوم فى راحة وهدوء ، ودون أن نتتابنا أية كوابيس ، بعد النظر الى الإنفاق العسكرى للصين .

لهذه الأسباب ، وغيرها من الأسباب الجيدة الأخرى ، ترفض ماليزيا اعتبار الصين بمثابة تهديد عسكرى أو سياسى . وبدلاً من ذلك ، نفضل النظر إليها كصديق وشريك فى مسيرة البحث عن السلام ، والسعى لتحقيق الازدهار لأنفسنا وللمنطقة أيضاً .

وبالطبع ، فإن المستقبل قد يتغير ، ولكن الى أن يتحقق ذلك ، فإننا نعتقد أن الصين ملتزمة بشدة بإيجاد بيئة أمنية سلمية فى المنطقة ، وهى ترغب فى تحقيق ذلك انطلاقاً من مصالحها الاقتصادية والسياسية القومية ، فالصين تؤمن ، مثلنا تماماً ، بأن السلام مطلب أساسى لتنميتها الداخلية . وليس من المرجح أن يتغير مثل هذا الاعتقاد فى المستقبل القريب .

هذا كل ما يمكن قوله عما إذا كانت الصين تمثل تهديداً عسكرياً وسياسياً ، ولكن ماذا عن الصين كتهديد اقتصادى؟ مرة أخرى ، يمكن القول هنا بأن الأمور قد تتغير . بيد أننى أفضل رؤية الصين باعتبارها فرصة اقتصادية وليس باعتبارها خطراً اقتصادياً .

وإذا كنا حمقى بما يكفى للتنافس مع الصين منافسة الند للند ، أو للدخول فى منافسة معها فى مجالات هى الأقوى فيها فى العالم ، فمن المؤكد عندئذ أننا سوف نمضى بهزيمة منكرة . بعض الدول قد لا يكون لديها أية خيارات ، قد يكون لديها نفس المزايا النسبية التى لدى الصين ، ولكن ليس بنفس الحجم أو القدر . غير أن ماليزيا لديها خياراتها ، ولقد خسرتنا ميزة المقارنة بالنسبة لتكلفة العمالة المنخفضة على سبيل المثال ، دون أن نكون غير

قادرين على المنافسة .

وسوف يتعين علينا أن نكون أكثر كثافة من حيث رأس المال والتكنولوجيا ، وسيتعين علينا اللجوء الى المزيد من القيمة المضافة والعمالة الأقل كثافة ، وسوف يتعين علينا كذلك الاستفادة بأقصى ما يمكن من مواردنا المادية والبشرية ومن الخبرة الواسعة المتراكمة من خلال عملية إدارة البلاد والمنظمات الأخرى ، ولا سيما النظام القانوني وإطار العمل الذي نمارس مهامنا من خلاله .

ورغم أنه بوسعنا الازدهار من خلال التعاون ، دعونى أشير هنا ويسرعة إلى أنه باستطاعتنا أيضا مساعدة بعضنا البعض وتحقيق الازدهار من خلال المنافسة ، فيما بيننا .

ونحن فى هذه الدولة قد تبينا استراتيجية كسب قوتنا من بقية دول العالم ، ولكى نفعل ذلك ، ولكى نستفيد من السوق الدولية ، فسوف يتعين علينا أن نكون قادرين على المواكبة وإذا أمكن ، هزيمة جميع القادمين الجدد الى هذه السوق ، وأشد منافسينا ضراوة هم أفضل حلفائنا لأنهم يدفعوننا لأن نكون أفضل وأفضل .

ولنتصور ، مثلا ، سباقا نجري فيه ضد منافسين ضعاف ومترهلين . فبدلا من أن نصبح الأفضل بقدر المستطاع ، سوف نصبح ، وبمرور الوقت ، ضعافا تقريبا ومترهلين أيضا مثل الآخرين ، وفى هذا الإطار ، أو بهذا المعنى الواضح ، يمكن القول بأن المنافسة الصينية الشرسة تخدم أهدافنا وتصب فى مصالحنا ، ولا بد من أن نتمكن من الرد على كل هذه التحديات الاقتصادية الشرسة .

ولحسن الحظ ، فإنه على الرغم من أن دولة شاسعة المساحة وضخمة مثل الصين يتعين أن تكون جيدة جداً وقادرة على المنافسة فى عدد كبير من الأحداث والمناسبات الرياضية ، إلا أننا نجد دولة صغيرة مثل ماليزيا تحتاج فقط إلى أن تكون جيدة فى القليل من هذه الأحداث والمناسبات حتى يتحقق لها الازدهار . فالصين لا يمكن أن تكون لاعب كل

المناسبات . وهو ما يجب علينا فى ماليزيا أن نحققه ، إذ ينبغى علينا أن نجد ونكتشف بل ونعيد دائما اكتشاف قدراتنا .

لقد قلت صراحة من قبل أنه بإمكان ماليزيا والصين أن تصبحا شريكتين إقليميتين فى عملية صنع السلام القائم على التعاون فى شرق آسيا . وبالمثل كما أقمنا فى إطار الآسيان منطقة سلام فى المجتمع الآسيوى بينما نواصل أيضا عملية توسيع هذه المنطقة لتشمل بقية آسيا ، فإنه - بالمثل - يجب على الصين ، وبالتعاون مع الآخرين وبقية دولنا فى شرق آسيا ، أن تبنى منطقة سلام قائم على التعاون فيما بين أنفسنا .

هذا السلام الذى يركز على التعاون يبدأ فى الفناء الخلفى لدينا ، ولا شك أن ضمان السلام والهدوء داخل حدود دولنا يعد من أفضل الهبات التى يمكن أن نقدمها لجيراننا وإلى منطقتنا برمتها . وهذا يعتبر شكلا جوهريا من أشكال «التعاون» .

كما أن ضمان تحقيق أفضل علاقات ودية ثنائية بيننا وبين جيراننا فى المنطقة ، والمساعدة فى تقوية العلاقات الثنائية المثمرة ، يعتبر من الأمور الجوهرية ، وهذا أيضا يشكل «التعاون» ، فى الوقت نفسه ، فإن عمليات بناء السلام وهياكل الثقة ، والراحة على المستوى الإقليمى متعدد الجوانب ، يمكن اعتبارها مهمة أيضا ، بل وإسهاما إيجابيا ضروريا . ويمكن للصين وماليزيا ، بل يجب ، أن تتعاوننا على هذه المستويات الثلاثة كلها .

وأعتقد أن إقامة منطقة قائمة على الازدهار التعاونى بيننا ، تماثل فى أهميتها إقامة منطقة تنعم بالسلام القائم على التعاون فى شرق آسيا .

ومرة أخرى ، يبدأ الازدهار القائم على التعاون من الداخل ، وهو ثم ، فإنه لا بد لنا جميعا من ضمان تحقيق ديناميكية اقتصادية محلية ونمو مستدام .

وعلى المستوى الثنائى ، يمكن ويجب تحقيق الكثير ، ولأنها فكرة جديدة نسبيا ، دعونىؤكد مجددا هنا على أهمية تبنى سياسات «دع جيرانك يزدهرون» .

قبل شهرين ، وفي اجتماع دولي عقد في بينانج ، أعربت عن مخاوفي من أن سياسات «افقر جيرانك» أصبحت بالنسبة لبعض أكبر الاقتصادات هي السياسات الأكثر انتشارا من أى وقت آخر منذ الثلاثينيات ، وجادلت ودافعت بشدة عن ضرورة تبني سياسات «دع جيرانك يزدهرون» ، ونحن فى شرق آسيا قد حرصنا على تنبى هذا الموقف الأساسى بما ينطوى عليه من أفضل النتائج لنا ، فى نفس الوقت ، فإنه من مصلحتنا ، وإلى حد كبير ، أن نرى أوروبا تزدهر ، بل وأن نرى أمريكا الشمالية والعالم كله يزدهر .

وفيما يتعلق برابطة ماليزيا - الصين ، أود أن أقول هنا أن الحدود التى تحكم هذه الرابطة يفرضها فقط إبداعنا ومواردنا . ويسعدنى أن أقول إن الدولتين أكثر رخاء ووفرة بما نفترض ، وسوف تستمعون خلال اليومين القادمين إلى الكثير عن الفرص الهائلة التى لا حصر لها فى الصين . وستكون هناك إحصائيات وحقائق لا يمكن تصديقها لأنها تفوق الوصف وتتحدى الخيال .

والآن اسمحوا لى أن أذكر بعض الملاحظات عن المنطقة . فى الوقت الحاضر ، وبالنسبة لتعادل القوة الشرائية ، وعلى الرغم من أن معدلات النمو المستدام فى شرق آسيا تعتبر غير مسبوقه فى سجلات البشرية ، إلا أن الولايات المتحدة تعتبر حتى الآن هى أكبر اقتصاد فى العالم ، أما اليابان ، ثانى أكبر اقتصاد ، والصين ثالث أكبر اقتصاد ، فإنهما تمثلان معاً ما نسبته ٨٠٪ من حجم الاقتصاد الأمريكى . وبالنسبة للهند ، التى تأتى بعد ألمانيا وفرنسا ، فهى تعتبر سادس أكبر اقتصاد فى العالم . وتحتل أندونيسيا المرتبة الثانية عشرة فى حين تأتى كوريا الجنوبية فى المرتبة الخامسة عشرة .

ويتوقع البنك الدولى الآن أنه بحلول نهاية ٢٠٢٠ ، أى بعد ربع قرن من الآن ، ستكون الصين أكبر بنسبة ٤٠٪ من الولايات المتحدة ، وستأتى اليابان فى المرتبة الثالثة ، والهند فى المرتبة الرابعة ، وأندونيسيا فى المرتبة الخامسة .

ووفقا لما هو متوقع ، فإن ستة أكبر اقتصادات العالم سوف تكون فى شرق آسيا .

وفى رأى ، واستنادا إلى قوانين الواقع ، فإنه لن يسمح بحدوث ذلك . وإلا أنه يمكن أن يحدث فقط إذا تضافرت جهودنا وعملنا معا ، وإذا عززنا قوتنا ونسقنا طاقاتنا ، ودون أن نضمير سوءا لأحد . ويمكن حدوث ذلك أيضا إذا تعاوننا معا من أجل ازدهارنا المشترك ودون عداوات أو مواجهات ، وفى هذه العملية ، سيكون للتجمع الاقتصادى لشرق آسيا دور يمكن القيام به ، وفى إطار هذا التجمع دعونى أسجل تقديرى للإدارة ولقيادة الصين .

وكما تعرفون جميعا ، فإن ماليزيا قد بدأت خطة طموحة يطلق عليها رؤية ٢٠٢٠ . واعتبارا من عام ١٩٩١ ، فإن هدفنا هو مضاعفة إجمالى الناتج المحلى لدينا كل عشر سنوات بحيث يكون هذا الإجمالى أكبر ثمانى مرات بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ وسيكون مستوى المعيشة لدينا أعلى أربع مرات وإذا نجحت خطتنا الثلاثينية ، فإن مستوانا المعيشى سوف يعادل مثيله فى الولايات المتحدة حاليا ، بل وهو ما نأمله ، سيكون لدينا حتى توزيعا أفضل للثروة من ذلك الذى نجده فى المجتمع الأمريكى اليوم .

وحتى الآن ، نحن نسير بخطوات أسرع من الجدول الزمنى الذى وضعناه ، وعلى أساس معدلات النمو التى قد حققناها منذ بدء رؤية ٢٠٢٠ ، فسوف ندخل إلى عام ٢٠٢٠ حتى قبل أن يبدأ ، ويسعدنى القول هنا وبوضوح إننا قد لا نقوى على الاستمرار فى تحقيق أفضل من ٨٪ سنويا ، وعاما بعد الآخر خلال جيل كامل . وفيما عدا ذلك ، فإن التاريخ يظهر ما أمكن للاقتصادات الأخرى فى شرق آسيا أن تفعله .

ونتيجة حدث تاريخى ، أنعم الله علينا بالوسائل التى من خلالها يمكننا أن نصل بسهولة إلى القلب الاقتصادى لأندونيسيا ، والتى من المتوقع أن تصبح خامس أكبر اقتصاد فى العالم عام ٢٠٢٠ .

ومن خلال الجهد والعرق ، فإننا مؤهلون جيدا أيضا لأن نصل إلى القلب الاقتصادى لليابان ، التى ستصبح ثالث أكبر اقتصاد فى العالم عام ٢٠٢٠ .

ومن خلال العلاقات التقليدية والتجربة ، أقول إننا مؤهلون جدا أيضا للوصول إلى
الأركان الأربعة للاقتصاد الأمريكي العظيم والذي سيكون ثاني أكبر اقتصاد في العالم عام
٢٠٢٠ .

كما أننا في وضع جيد جدا وأصبحنا مؤهلين إلى أقصى حد للتمتع بكل ميزة سوف
يقدمها لنا ما سوف يصبح أكبر اقتصاد في العالم على الإطلاق في عام ٢٠٢٠ : وهو
الصين .

وفي هذا كله ، لا ينبغي أن نفقد الرؤية الصائبة والقدرة على إصدار الأحكام . إذ أن
هناك حاجة للاحتفاظ بدأبنا ومثابرتنا دائماً ، وللاحتفاظ بتوازن سليم والحاجة لأن نكون
ناضجين . في نفس الوقت ، اسمحوالي بأن أدعو جميع الماليزيين للاستفادة تماما من
العلاقات الممتازة التي قد تأسست بين ماليزيا والصين . دعوني أنصح كل الماليزيين
بالاستفادة من الفرص العظيمة التي تتيحها الصين .

٤٦- التَّيْمَةُ فِي شَرْقِ آسِيَا: الْإِنْجَازَاتُ وَالتَّحَدِّيَاتُ. (*)

في الربع الأخير من القرن ، كانت نسبة النمو الاقتصادي لدينا حوالي ٧٪ سنويا ، وفي السنوات السبع الأخيرة ، كانت النسبة ٤ ، ٨٪ سنويا ، مع معدل تضخم حوالي ٦ ، ٣ ٪ . وخلال الجيل القادم وحتى عام ٢٠٢٠ ، نأمل في تحقيق معدل نمو قدره ٧٪ سنويا ، وإذا نجحنا في ذلك ، سوف نتمكن أن نصبح في ذلك العام دولة متقدمة تماما بمستوى معيشة يمكن مقارنته بمثيله في الولايات المتحدة اليوم .

وثمة حقيقة نفخر ونعتز بها مفادها أننا كنا أول دولة في إطار ما كان يطلق عليه يوما ما العالم الحر ، نجحت في الحاق الهزيمة بالتمرد الشيوعي ، كما يحق لنا أن نفخر ونعتز بحقيقة أننا سوف نجري في القريب العاجل الانتخابات العامة العاشرة في ماليزيا ، ونحن فخورون بحقيقة أنه منذ عام ١٩٥٥ ، وعندما أجرينا أول انتخابات عامة لاختيار أول حكومة موالية للاستقلال ، أننا قد شهدنا منذ ذلك التاريخ ثمانى انتخابات حرة : في أعوام ١٩٥٩ ، و١٩٦٤ ، و١٩٦٩ ، و١٩٧٤ ، و١٩٧٨ ، و١٩٨٢ ، و١٩٨٦ ، و١٩٩٠ ، وهى الانتخابات التى لم تسفر فقط عن فوز أحزاب المعارضة بمقاعد فى البرلمان ، وإنما قد تمكنت أيضا من المشاركة فى الحكومات المتعاقبة . وبعد ذلك إنجازا غير مسبوق تماما بالنسبة لنظام ديمقراطى وليد ومستقل حديثا .

وعلى الرغم من القهقهات والابتسامات المريبة ، فإننا دولة ديمقراطية ، والحقيقة أن دولة متعددة الأعراق والأديان مثل ماليزيا ، ورغم كل الصعوبات والتحديات التى تنشأ عن ذلك ، ما كان لها أن تزدهر وتستمر بدون ديمقراطية مستدامة وصحية ، والله وحده يعلم ما

(*) كلمة فى الحوار الپاسيفيكي الأول- پيانج : ماليزيا- ١٣ نوفمبر ١٩٩٤ .

الذى كان يمكن أن يحدث لو كنا قد تبينا شكلا من أشكال الديمقراطية السائدة فى السويد ، أو إيطاليا ، أو اليابان على سبيل المثال ، وأقول هذا دون القصد بأن هناك خطأ ما بالضرورة فى أى من هذه الديمقراطيات التى ذكرتها ، بيد أنه حتى الديمقراطية ، لابد من أن تتكيف وتتوائم مع كل دولة وكل ثقافة .

والشئ المؤكد هو أننا لم نكن لنتمكن من تحقيق هذه الديمقراطية بدون استقرار سياسى وسلام وتطبيق حكم القانون . وما كان لنا أن نحقق ذلك أيضا لو أننا كنا نظاما فاسداً . فالدول الفاسدة لا يمكن أن تحقق نموا بنسبة ٨ ٪ ولا استقرارا سياسيا ، ولن أقول هنا شيئا عن سجلات الدول التى يتنى إليها متقدونا .

ويمكن للحكومة أن تمنى بعض الفائدة من وراء ذلك . ولكن دعونى أقول إن ماليزيا ما كانت لتستطيع تحقيق ما أنجزته بالفعل ، لو لم يكرس شعبنا جهده ودمه للنضال من أجل السلام والمستقبل ، إذ أن الشعب الماليزى قد أبدى استعداداه لبذل العرق والجهد من أجل بناء هذه الأمة ، وما نراه فى ماليزيا اليوم هو نتاج عبقرية وعرق وجهد الشعب الماليزى كله .

واسمحوا لى أن أضيف بأننا لم نكن لنستطيع استكمال الرحلة حتى اليوم ، دون إسهامات أصدقائنا فى الخارج . ومن المستحيل أن يفكر الماليزيون فى إتمام رحلتهم الناجحة وصولا إلى مستقبلهم فى عام ٢٠٢٠ ، دون الإسهام الأكبر من أصدقائنا فى الخارج أيضا ، إذ أنه دون ذلك لا يمكن تحقيق شئ .

وبسبب هذه الحقيقة ، أود أن أؤكد لكم على الأهمية التى نوليها لتأمين القدر الأكبر من الاستثمار ، والتكنولوجيا والمعرفة والتقنية الأمريكية ، ولقد أمكن القيام بالكثير فى الماضى . وأعتقد أن هذا لا يعد كافيا بشكل جيد ، فهناك الكثير والكثير مما يجب عمله .

ووفقا لما ذكرته السفارة الأمريكية ، فإن مبيعات الولايات المتحدة إلى ماليزيا تفوق الآن مبيعاتها إلى دول أوروبا الشرقية ، بما فى ذلك روسيا ، ورغم هذا إلا أنى أعتقد أنه لابد

من الوصول بالمبادلات التجارية بين ماليزيا والولايات المتحدة إلى آفاق جديدة .

والمعروف أن الشركات الأمريكية تحظى بسمعة عالمية نسبيا في مضمار نقل التكنولوجيا . ونود أن يطرأ المزيد من التحسن على هذه السمعة . وما أقوله عن الاقتصاد الأمريكي ينطبق أيضا على الاقتصادات الأخرى الممثلة في هذه القاعة . فاليابان ، مثلا ، قد لعبت دورا حاسما في ملحمة التنمية في ماليزيا وهناك البعض الآن ممن يعتبرون اليابان دولة من الزمن الماضي ، بينما أعتقد أنها ما زالت دولة تنتمي للمستقبل .

دعوني الآن أنتقل إلى القضايا الأوسع .

واسمحوا لي بأن أركز هنا على ثلاث نقاط فقط . أولا ، دعوني أطرح أهم قضية تفكير جديد وحملة جديدة لا بد من أن تشارك فيها كل الدول الممثلة هنا . إنني أؤمن بقوة بضرورة أن نعمل معا ، ولأول مرة في التاريخ الإنساني ، من أجل إقامة كومنولث كوني واحد يقوم على مبدأ الازدهار التعاوني .

ثانيا ، لا بد من أن نرحب ونشرك ونقنع ونجذب العالم كله للمشاركة في صنع الازدهار المستقبلي لشرق آسيا ، ولن يعود ذلك فقط بالمنفعة على شرق آسيا ، وإنما سيحقق المنفعة أيضا للعالم كله .

ثالثا ، لا بد من أن نسعى لإقامة نظام عالمي جديد لا يقوم فقط على فكرة الازدهار المشترك وإنما أيضا على الفهم المتبادل والاحترام المتبادل .

ولاشك أن الكثيرين من بيننا في هذه القاعة يشعرون بقلق متزايد إزاء تنامي مواقف وسياسات «افقر جيرانك» ، وهناك مناطق في هذا العالم منهكة في مشاغلها الداخلية إلى الحد الذي يجعلها لا ترى ما يجري حولها وكيف يسابق آخرون غيرها الزمن . وبعبارة أخرى ، هناك مناطق باتت عرضة لخطر الانكفاء على ذاتها في الداخل ، وهناك باختصار مخاطر كامنة في ظهور كتل تجارية تمثل هذا الاتجاه من الانغلاق على النفس .

أنا لا أدين هذه النزعة الإقليمية ، فنحن أبعد ما نكون عن مثل هذا الأمر . وبعد ربع قرن من الزمان ، فإننا جميعا فى مجتمع الآسيان قد أصبحنا ندرك ونعى تماما النتائج المباشرة الهائلة وكذلك النتائج العظيمة غير المباشرة لتجربة الآسيان ، فنحن لم نؤسس فقط مجتمعا للسلام والاستقرار ، بل أسسنا أيضا مجتمعا ملتزما قولاً وفعلاً بالإقليمية المفتوحة .

وما دام هناك هذا الالتزام بالإقليمية المفتوحة ، فإن هناك التزاما أيضا بفتح المنطقة ، ومن ثم أعتقد أن لدى كل منطقة الحق فى تنظيم نفسها وتحقيق التعاون مع جيرانها ، والحقيقة أنه إذا ما وجد هذا الالتزام وهذه المحاولة ، يصبح من واجب كل دول المنطقة تحقيق التعاون ، وهو الأمر الذى يسهم فى العولمة المفتوحة .

ولكن هل يوجد أحد هنا لا تقلقه النزعة الحمائية التى أخذت تظهر على المستويين الإقليمى والمحلى ، حتى من جانب المدافعين السابقين عن التجارة الحرة؟

مع نهاية الحرب الباردة ، سنحت لنا ، ولأول مرة فى تاريخ البشرية ، الفرصة لبناء نظام اقتصادى كونى واحد . ومع افتراض عامل الوقت وقوى النزعة العالمية ، فإن تحقيق هذا النظام يبدو أمرا حتميا ، حيث يتعين على القيادة المستنيرة التى لديها رؤية ثابتة أن تضمن تحقيق نظام اقتصادى كونى واحد فى أسرع وقت ممكن ، ونحن بحاجة لأن نضمن تحقيق القدر الأكبر من الازدهار للجميع ، كما أننا بحاجة أيضا لضمان إقامة كومنولت كونى مزدهر ينعم بالرخاء .

فى الثلاثينيات ، انتشرت سياسات «افقر جيرانك» ، وخلال حقبة الحرب الباردة ، وجدنا أن سياسات مثل سياسات «دع جيرانك يزدهرون» و«افقر عدوك» كانت تتأرجح ، وحين الوقت لكى نتبنى جميعا سياسات «دع جيرانك يزدهرون» . وذلك ما نحاول أن نفعله فى مجموعة الآسيان بالتعاون مع جنوب شرق آسيا الأوسع نطاقا ، ونسعى جاهدين لتحقيق ذلك .

وهذا ما تفعله الآن معظم الاقتصادات فى شرق آسيا ، ونحن نفعل ذلك بدافع من الحب لأنفسنا ، بل وبدافع أكبر من الحب لجيراننا ولمنطقتنا .

ولنا أن نتصور كيف تكون النتائج والعواقب لو أن كل الاقتصادات على هذا الكوكب كان لديها هذا التوجه ، ويتعين عليها ممارسة هذه السياسات بنشاط وفعالية؟ ولنا أيضا أن نتصور هذه النتائج والعواقب فى حال انتشار سياسات «دع جيرانك يزدهرون» وتبنى أيديولوجية الازدهار التعاونى . ومن ثم ، سيكون القرن الـ ٢١ هو أعظم قرون الإنسانية وأكثرها رخاءاً .

والحقيقة أن العالم قد اتخذ خطوة إلى الأمام عندما اختتمت جولة مفاوضات أورو جواى وعندما لم تعد اتفاقية الجات هى هدف هذه المزحة أو الأضحوة التالية : وهى أن كلمة الجات تعنى الاتفاقية العامة للتحدث والتحدث ، بدلا من كونها تعنى بالإنجليزية «الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة» ، ولذا ، فإنه من المهم جدا التصديق على النتائج التى تم التوصل إليها من خلال المفاوضات ، ومن المهم كذلك البناء على ما تم الاتفاق عليه والسعى لتجاوزه ، وصولاً حتى إلى المزيد من تحرير التجارة والمزيد من الحرية الاقتصادية العالمية .

وإننى فخور بتصديق ماليزيا على اتفاقية الجات فى ٦ سبتمبر من هذا العام ، فقد كانت واحدة من أوائل الدول فى العالم التى تقدم على هذه الخطوة ، وبعد التصديق على الاتفاقية ، انخفض المستوى المتوسط للحماية التجارية لدينا إلى نسبة ٨,٥ ٪ ، وفى الميزانية الأخيرة ، أقدمنا على خطوة أبعد من ذلك حيث قمنا من جانب واحد بإلغاء رسوم الاستيراد على ٢٦٠٠ سلعة .

وربما يجادل البعض ويقول إن ماليزيا ، على النقيض من الاقتصادات الأخرى ، تعتبر اقتصادا تنافسيا ، منفتحا إلى حد كبير على العالم ، ولديها بالفعل سوق ليبرالية . وتعبير مستوى الحماية التجارية لدينا منخفض بالفعل ، ولذا فإن ماليزيا لا تخسر شيئا إذا انفتحت

دول أخرى ، وإذا ما جرى تخفيض مستويات الحماية في دول أخرى في رابطة الآسيان أو شرق آسيا أو الپاسيفيك بحيث تصل إلى نفس مستوى الحماية لدى ماليزيا . لن تخسر ماليزيا شيئا ، وسيكون هناك الكثير الذي يمكن أن تكسبه .

والواقع أن هذا الحكم أو التقدير للأمور لا يخلو من العيوب والأخطاء ، وذلك لأن الغرض الرئيسي من وراء تحرير اقتصاد دولة ما وجعله منفتحاً على جميع القادمين الجدد ، لا يكمن في التفاوض بشأن تحقيق انفتاح مماثل من جانب الآخرين ، وفي الحقيقة ، فإن أولئك الذين اخترعوا مبدأ التجارة في القرن التاسع عشر سوف يدهشون تماماً لدى معرفتهم الرأي أو الحجة التي تقوم على التبادلية ، إذ أنهم كانوا يعتقدون أن المكسب الرئيسي من انفتاح اقتصاد دولة ما ، ومن ثم منافسة كل القادمين الجدد ، ولا سيما الأكثر تنافساً ، كان يكمن في القدرة التنافسية والقوة ، وذلك هو المبرر لتحرير التجارة . ولقد كانوا على حق تماماً في ذلك ، فكيف يمكن أن يصبح الاقتصاد الماليزي أكثر قدرة على المنافسة؟ .

الحقيقة أنه ما من اقتصاد في العالم يمكن أن يكون تنافسياً إذا اعتمد على تفادي المنافسة مع أفضل الاقتصادات وأكثرها تنافساً ، وليساعد الله أولئك الذين يريدون الاختباء وراء أسوار الحماية العالية . فمن المؤكد أن تلك صيغة للاضمحلال والضعف .

واسمحوا لي الآن بالانتقال إلى النقطة الثانية .

في يوم ما ، وهو ليس بعيداً ، كانت شرق آسيا تتألف من اقتصادات غير قادرة على المنافسة ، كانت فقيرة ، وراكدة وربما أسوأ من ذلك ، وكان كل اقتصاد منها بلا استثناء ، بدرجة ما أو أقل خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة ، كان يواجه مصير الخسارة أو الموت ، ودعونا لا ننسى أنه حتى أوائل الخمسينيات ، كانت لا تزال هناك أنباء عن وفاة يابانيين بسبب سوء التغذية والمجاعة . بل وصل الأمر إلى أن أكثر من حكومة يابانية قد استبد بها اليأس من إمكانية أن تصبح اليابان في أي وقت اقتصاداً ديناميكياً وتنافسياً .

أما اليوم ، فإن كل اقتصادات شرق آسيا تقريبا تعتبر اقتصادات قوية للغاية . وهنا فإن كلمة «معجزة» باتت شائعة الاستخدام ، وغالبا ما نقارن بأننا أشبه بأكثر الحيوانات شراسة وضراوة . وهذه المنطقة التي وصفت ذات يوم بأنها أشبه بقطع لعبة «الدومينو» تحولت الآن إلى منطقة أشبه بالدينامو . ومن الواضح أن ثورة اقتصادية من نوع ما قد حدثت ، ويتوقع الكل تقريبا أن تستمر هذه الثورة حتى القرن الحادى والعشرين ، فكيف لا أكون من هذا الرأى ، وقد باتت كل التنبؤات والتوقعات مواتية وملائمة وتبعث على الارتياح؟

إن ما ينبغى علينا أن نؤكدده فى شرق آسيا هو ألا نطلق النار على أقدامنا أو على بعض الأجزاء الأكثر حيوية من أجسادنا ، فنحن لا يمكن أن نحتمل القدرة على التقاعس والتخلى عن بذل العرق والجهد . ولا ينبغى لنا أبدا أن نصبح متغرطين ، فأنا أعتقد دوما بأن الغرور يسبق الفشل والانهيار ، ولذا ، فإنه ينبغى لنا أن نتمسك بتواضعنا وبساطتنا الآسيوية التى جبلنا عليها .

كما ينبغى أن نتمسك بشدة بالتزامنا بالانفتاح الإقليمى ، ولقد أوضحت مرارا أنه فى كل جهد إقليمى نقوم به ، لابد لنا أولا من ترويض أنفسنا على محاولة فتح منطقتنا بقدر أكبر ، وثانيا ، لابد من التأكيد على ترجمة النوايا إلى واقع . وينبغى تحقيق المزيد من الانفتاح لمنطقتنا ، وذلك ما قد رأيناه فى شرق آسيا ، لاسيما فى غضون العقدين الماضيين ، وذلك هو السبب فى أننا أصبحنا اليوم أكثر ديناميكية وتنافسية إلى حد كبير .

وفى عام ١٩٩٢ ، تفوق الاقتصاد الإقليمى لشرق آسيا على الاقتصاد الإقليمى لغرب أوروبا وأمريكا الشمالية من حيث معادلة القوة الشرائية ، وبلغت الدولارات الأمريكية ، فإن مثل هذا التفوق على الآخرين لن يتحقق حتى عام ٢٠٠٠ أو نحو ذلك .

وعلى الرغم من أن الأوروبيين قد كثفوا جهودهم لإقامة اقتصاد أوروبى موحد بحلول أواسط الثمانينيات ، إلا أن شرق آسيا مازالت أسرع المناطق تكاملا فى العالم ، وهنا يجب أن نعرب عن شكرنا لأمريكا بسبب اتفاقية بلازا ، والحقيقة أن المبادلات التجارية فيما

بين دول آسيا ، والمدفوعة إلى حد كبير بالاستثمارات ، قد حققت زيادة في النصف الأول من التسعينيات بلغت نسبتها ٢٠٪ سنويا . ومع استقرار هذه المبادلات التجارية بين دول شرق آسيا عند نسبة ٤٣٪ ، يمكن القول بأن الاقتصاد الإقليمي لشرق آسيا أصبح أكثر تكاملا من الاقتصاد الإقليمي لدول النفط ، وعلى النقيض من حالة النفط والاقتصاد الأوروبي ، فإن تكاملنا الإقليمي الهائل ، والذي يواصل تسارعه ، قد اعتمد في نشاطه إلى حد كبير على قوة وفعالية القطاع الخاص ، وجاء هذا التكامل الاقتصادي كثمرة لقوى السوق ، وفي غضون السنوات القادمة ، لا بد أن يستمر هذا الاتجاه .

وباختصار ، فإن ما أريد التأكيد عليه هو أنه لا بد من أن نرحب بشدة ، وأن نشارك بفعالية ، وأن نقنع بقوة كلا من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، إذا لزم الأمر ، بالمشاركة في صنع مستقبلنا الاقتصادي ، ودون إهمال أحد على الإطلاق ، وفي الوقت الذي نحرث فيه كل حقل في كل بقعة من العالم ، فإن هدفنا الاستراتيجي الرئيسي ينبغي أن يكون موجهها إلى الشركات في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بكافة أحجامها ، الضخمة والكبيرة والصغيرة .

يقول الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي الآن إنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، سيكون هناك ٤٠٠ مليون مواطن في شرق آسيا يتمتعون بمتوسط دخل فردي يعادل مثيله في دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، وبعبارة أخرى ، سيكون هناك المزيد من المستهلكين في شرق آسيا لديهم قوة شرائية أكبر من القوة الشرائية لدى المستهلكين في دول أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية . كما يقول صندوق النقد الدولي إنه خلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ، سوف يرتفع إجمالي الناتج المحلي في العالم بمقدار ٧,٥ تريليون دولار ، وسيأتي أكثر من نصف تلك الزيادة من دول شرق آسيا .

وعلى الرغم من كل هذه الاحصائيات التي تحير العقل وتشتت الذهن ، فإن الكثيرين منا مازالوا يشعرون بأنه يتعين على معظم دول العالم الاستفادة من الفرص المتاحة في شرق

آسيا ، وبالطبع فإن هناك الكثيرين أيضا والذين ينظرون إلينا باعتبارنا تهديدا شرق آسيوى .
ودعونى الآن أنتقل إلى نقطتى الأخيرة ، إننى أعتقد حقا أن هناك حاجة ماسة إلى
وجود المزيد من التفاهم والاحترام المتبادل فيما بيننا .

وهناك الآن البعض ممن ينظرون إلى المستقبل فى إطار صدام الحضارات . فقد اختتم
صمويل پ . هنتنجتون مقاله فى مجلة الشئون الخارجية عن صدام الحضارات والتى
نشرت فى عام ١٩٩٣ بالدعوة الى التعايش فيما بين الحضارات العظيمة فى العالم . وأعتقد
أن هنتنجتون مخطئ تماما وأن فكرة الصراع أو الصدام بين الحضارات التى أوردها فى مقاله
فكرة غير صائبة وتنطوى على مخاطر كبيرة . بيد أن النقطة التى أريد التأكيد عليها ، هى أن
التعايش ليس جيدا بما يكفى . فلماذا لا يمكننا أن نحدد هدفا أعلى وأسمى ؟ لماذا لا تعزز من
تفاهمنا المتبادل ؟ لماذا لا نعزز من التقدير والاحترام المتبادلين ؟ .

قبل ما يقرب من شهر بالضبط ، وفى «قمة أوروبا ، شرق آسيا» التى نظمها المنتدى
الاقتصادى العالمى ، تحدث الأوروبيين ألا يفهموننا فحسب ، وإنما أيضا أن يقدروا التعددية .
ولابد من أن تدين البشرية كلها كل الأحكام السيئة والأعمال الوحشية والفظائع هى
كذلك أينما حدثت . وينطبق ذلك حتى على تلك الممارسات التى تحدث فى الدول
الآسيوية .

ولكننى سألت الأوروبيين لماذا يتفهم الكثير من الأوروبيين ويقدرون حقيقة أن
الموسيقى الآسيوية ينبغى أن تتطور فى مسارها الخاص وألا يجب أن تكون تقليدا ومحاكاة
لموسيقى البيتلز ، وشارل أزنافور وموتسارت ، وبالرغم من ذلك لا يمكنهم التسامح حين
يرون شكلا ما من أشكال الحكم الآسيوى مستقلا ، وقائما بذاته وليس نسخة حقيقية من
الحكم الأوروبى ؟ . ولماذا يتفهم ويقدر الكثيرون فى أوروبا الفن الآسيوى ويحتفون بتنوعه
الهائل ويرحبون بكونه ليس نسخة كربونية من الفن الأوروبى ، ومع ذلك يصرون على أن

الأساليب الآسيوية فى التجارة والاقتصاد والسياسة والإدارة لا يمكن أن تكون مشروعة ، ما لم تكن نسخة من الأساليب الأوروبية ؟ . ولماذا نجد أنه بينما هناك اختلاف فريد من نوعه بين الموسيقى الآسيوية والفن والأدب وغيرها من الفنون والآداب الأوروبية ، نجد القيم الآسيوية صور الديمقراطية والاقتصاد برغم ذلك كله ، تعتبر من وجهة نظر الكثيرين متباينة ومختلفة فى المنظور الأوروبى ؟

لقد أبلغت الأوروبين بأنه ينبغى أن يكون هناك قدر أكبر من الشعور بالتواضع والبساطة ، وغطرسة أقل لدى الجانبين كليهما .

وباعتبارى آسيويا ، فإننى فخور جدا بالإنجازات التى قد استطاعت شرق آسيا أن تحققها فى الآونة الأخيرة ، إذا أصبح لدينا مناخ من السلام والاستقرار أكثر أمانا من ذلك المناخ الذى كان سائدا طوال القرن ونصف القرن الماضيين .

لقد شهدنا مسيرة التحول الى الديمقراطية ، وكذا شهدنا تمتع الشعب بالسلطات وحقوق الإنسان وعلى نطاق واسع قلما كنا نجد فى تاريخ البشرية من قبل ، وهى مسيرة فريدة ، ولا يمكن أن تتوقف . وقد ارتفع متوسط العمر على نحو كبير بدءا من سنغافورة إلى شانغهاى ، ويفوق متوسط العمر فى شانغهاى مثيله فى نيويورك ، ومع ذلك ، فإننا الآن فى بداية رحلتنا الطويلة ، ولا يمكننا الجلوس معقودى اليدين لمجرد شعورنا بالرضا عما قد تحقق حتى الآن .

لقد أصدرت المفوضية الأوروبية مؤخرا ورقة بعنوان «نحو استراتيجية آسيوية جديدة» وجاء فيها ما يلى :

«إن الثقل الاقتصادى المتزايد لآسيا يولد حتما ضغوطا متزايدة للعب دور أكبر فى شئون العالم ، وفى الوقت ذاته ، فإن إسدال الستار على الحرب الباردة قد أدى إلى خلق بيئة إقليمية من السيولة السياسية . وتبعاً لذلك ، فإنه يتعين على الاتحاد الأوروبى السعى لتطوير

حواره السياسى مع آسيا كماً ويجب عليه البحث عن سبل لربط آسيا أكثر فأكثر بإدارة الشؤون الدولية ، والعمل باتجاه شراكة قائمة على المساواة وقادرة على لعب دور بناء ومستقر فى العالم» .

ولأعرف ما إذا كانت هذه الكلمات ستتحوّل إلى واقع حقيقى ، ولكن ربما كان الاتحاد الأوروبى يسلك النهج الصحيح . وفى هذه المرحلة ، لا أعتقد أن دول شرق آسيا تفكر حتى فى المساواة . إلا أننا نطالب بقدر من الاحترام . وربما فى الأيام القادمة ، نصبح مؤهلين وجديرين بقدر قليل من هذا الاحترام .

٢٧- عَصْرُ الْبَاسِيفِيكِ : رُؤْيَةٌ لِّلْمُسْتَقْبَلِ . (*)

إن الزعماء العظام لدول منطقة الباسيفيك هم أهم بناء مجتمع الباسيفيك الذى لم يتأسس بعد ، المجتمع الباسيفيكى الذى يقوم على التعاون من أجل السلام والرفاهية ، والذى أتمنى أن يزدهر فى القرن الحادى والعشرين ، لن يبنيه المسئولون والبيروقراطيون ، كما أن المفكرين العظماء ووسائل الإعلام القوية لن تبنى أيضا هذا المجتمع الباسيفيكى الذى سوف يلبي طموحات وآمال شعوب ودول الباسيفيك . والأهم من ذلك كله ، أن الجميع لابد من أن يرتقوا إلى مستوى التحدى . وعند نقطة معينة أو أخرى ، سيكون على الجميع القيام بأهم الأدوار على الإطلاق .

ومع هذا ، وسواء كنت مصيبا أم مخطئا ، فإن وجهة نظرى تتلخص ببساطة فى أن أهم البناء الدائم لمجتمع الباسيفيك والذى لابد من إقامته خلال الأيام والأسابيع والشهور والسنوات والعقود القادمة سيكونون من العمال والمديرين والمستثمرين ومنظمى الأعمال من الأوساط التجارية فى دول حوض الباسيفيك .

لا أقول هذا لأننى أتحدث أمام العديد من أقطاب وقادة الصناعة والتجارة فى هذه المنطقة الشاسعة ، وأمام العديد من قادة الأعمال فى الباسيفيك ، فقد سبق أن أكدت على هذه النقطة مرارا فى اجتماع زعماء الحكومات وفى اجتماعات أخرى حيث اعتبرت وجهة النظر هذه بمثابة هرطقة ، ومن ثم ، يمكننى إعادة هذه الرؤية أمام جمهور من المستمعين ، ينبغى أن يعتبرها رؤية واضحة .

(*) كلمة فى الاجتماع الدولى العام السابع والعشرين للمجلس الاقتصادى لحوض الباسيفيك .

كوالالمبور- ماليزيا ، ٢٣ مايو ١٩٩٤ م .

إننى على ثقة من أننا يمكن أن نتفق جميعاً على أن السلام والاستقرار من المطالب والشروط الأساسية لعصر الباسيفيك . إذ أنه بدون السلام والاستقرار ، فإن كافة الافتراضات الأساسية عن التقدم سوف تنحى جانبا وتدخل حيز النسيان ، ولحسن الحظ بالنسبة لنا فى الباسيفيك وربما على مدى ١٥٠ عاماً ، لم تكن البيئة الاستراتيجية مواتيه كما هى الآن لتحقيق السلام والاستقرار ، وفى العديد من مناطق الباسيفيك ، نجد أن السلام والاستقرار قد تفجرا أو تعززا بالفعل .

إننى على وعى كامل ومعرفة تامة بالصراع الذى تشهده شبه الجزيرة الكورية وما يمكن أن يؤدى اليه من تغير فى الصورة الاستراتيجية كلها وفى مستقبل الباسيفيك ، وأعرف أن ثمة احتمال لتقسيم كندا . وأنا مدرك للمشاكل التى تحدث فى المكسيك وبعض المخاوف الأمنية الداخلية فى أمريكا الشمالية والوسطى . بيد أننى على ثقة تامة من أن الصين لن تتفتت ، ومن أن اليابانيين لن يفقدوا صوابهم وأنه لن تندلع صراعات بحرية عنيفه فى المنطقة .

والواقع أن كل هذه المشكلات وغيرها من المشكلات الأمنية الأخرى التى ستطفو على السطح بمرور الوقت لا يمكن التعامل معها بأسلوب سياسة المواجهة القديمة ، أو سياسة القوة والردع ، والتى يمكنها فقط ضمان الوضع الراهن والحلقة المفرغة للعداوة ، والتسلح ، والشك والكرهية ، وهناك بالتأكيد ظروف لا تتيح خياراً أفضل ، ولكن باسيفيك اليوم والغد هو باسيفيك الخيارات الأفضل .

وهناك الآن فرص هائلة يمكن الوصول إليها عن طريق مسار مختلف ، وهى تكمن فى التعاون هؤلاء الذين يختلف معهم المرء ، ومع هؤلاء الذين يمكن التوصل معهم الى اتفاق ، وهناك أيضاً فرص عديدة للعمل مع هؤلاء الذين تختلف رؤاهم ومصالحهم مع مصالح رؤى الآخرين ، ومع هذا فإنهم يوفرون إمكانيات للتوافق ، أو فى أسوأ الحالات اتفاقاً على أن الخلاف فى رأى لا يفسد للود قضية . والواقع أن هذا هو النهج القائم على

الأمن التعاونى ، ومحاولة الوفاق ، ومحاولة فهم الخصوم الآخرين وكذلك تفهم المخاوف الأمنية لدى الآخرين ، ومحاولة التكيف والاحتواء ، وتعزيز علاقات التعارف ، وبناء أواصر الصداقة .

وثمة تناقض أساسى فى عملية صنع السلام يكمن فى أنه يمكن تحقيق السلام الحقيقى عندما يكون هناك سلام ، وسيكون ذلك متأخرا عندما تبدأ سحب الصراع فى التجمع ، والآن وفى غضون السنوات القادمة ، لابد أن نعمل معا فى مودة ووئام لبناء سلام فى الباسيفيك يكون جديرا باسم هذا المحيط الذى يغسل كل شواطئنا .

ويبدو من الواضح أيضا أنه يجب علينا بناء ليس فقط مجتمع قائم على السلام التعاونى ، ولكن أيضا ازدهارا متبادلا ، وأعتقد أن هناك دعامين على الأقل لمثل هذه المحاولة التى يجب التأكيد عليها الآن .

الدعامة الأولى تتمثل فى ضمان وجود نظام لمنطقة الباسيفيك يمكن أن يطلق العنان لقوة المشروعات والشركات ويطلق كل الطاقات والإمكانات الكامنة فى الباسيفيك ، والدعامة الثانية تتمثل فى ضمان تنمية النظام الاقتصادى للباسيفيك والذى يلتزم بشدة بالإقليمية المنفتحة .

لقد رأينا بأنفسنا إفلاس الاقتصاد القائم على المركزية ، ومن ناحية أخرى ، رأينا ما يمكن عمله عندما تفتح الأسواق ويتم تحريرها وعندما تكون السلع والخدمات حرة فى الاستجابة لمطالب السوق بدلا من الأهداف المحددة وأوامر ومطالب البيروقراطية ، والمخططين السياسيين ، وقد رأينا ما استطاعت أن تحققه كل من الصين وفيتنام . ومن ثم ، فإنه يتعين علينا أن نسعى للمزيد من انفتاح الاقتصادات الانتقالية والتزام كل اقتصاداتنا بنظام السوق .

ولابد من الإشارة إلى أن ما هو معقول فى إطار الاقتصاد المحلى يكون معقولا أيضا فى إطار الاقتصاد الباسيفيكي أو الدولى ، ومن ثم فإن الاقتصاد المركزى لا معنى له بالنسبة

للاقتصاد المحلى ، كما أنه لا معنى له بالنسبة للاقتصاد الدولى .

إن عصر الپاسيفيك ينبغى أن يقوم أيضا على الأساس الراسخ لنظام اقتصادى پاسيفيكى ليبرالى يعمل بسرعة على الحد من العقبات التى تعوق تدفق السلع والخدمات ، وأعتقد أننا مدينون للعالم ولأنفسنا أيضا بضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تقليص العقبات أمام الشركات والأنشطة التجارية المتمركزة خارج منطقة الپاسيفيك . إذ أن منطقة الپاسيفيك التجارية يمكن أن تعنى الشئ الكثير مثل كندا التجارية أو اليابان التجارية أو الولايات المتحدة التجارية .

ينبغى ونحن نواصل مسيرتنا فى منطقة الپاسيفيك ، ألا ننسى أبدا المجتمع الدولى ، وأعتقد أنه لا بد لنا من الهروب من الفخ الذى قد كان مصدر ضعف أوروبا الغربية . من الصعب جدا أن نجد أوروبيين يعتقدون أنهم أوروبيون مركزيون على نحو يمكن تصديقه ، وفى الوقت ذاته ، فإننى على ثقة من أن معظمكم سوف يتفق معى فى الرأى عندما أقول أنه من الصعب أن نجد أوروبيين ليسوا فى الحقيقة ، سواء أكانوا يعرفون ذلك من عدمه ، أوروبيين مركزيين بشكل يمكن تصديقه .

ونحن فى الپاسيفيك لا ينبغى أن ننسى إطار مرجعيتنا العالمى وإطار العمليات العالمى . ان المجتمع الپاسيفيكى الذى يجب أن نبحث عنه ونسعى لبنائه لا ينبغى أن يكون مجتمعا موجهها إلى الداخل ومنغلقا على نفسه ويسلك سياسات قائمة على التمييز والتفرقة تجاه بقية العالم ، وسنكون حمقى إذا نحن توحدنا نحن شعوب ودول الپاسيفيك من أجل محاصرة عرباتنا ، ووضع المتاريس والحواجز لكى يبقى الآخرون بعيدا وبمناى عنا ، ولذا فإن مجتمع الپاسيفيك الذى نشده لا بد من أن يكون منفتحا على العالم وعلى الصادرات والاستثمارات ، والتكنولوجيا والاختراق الاقتصادى الشامل لبقية العالم .

وحتى بينما ينبغى أن نلتزم بالعمولة المنفتحة على المستوى العالمى ، وبالانفتاح على المستوى الپاسيفيكى ، فإنه لا بد لنا من الالتزام بالإقليمية المنفتحة فى كافة المشروعات

الإقليمية المختلفة التي نبدأ في تنفيذها ، ولذا فإنه ينبغي على منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية - نافتا - ، ومنطقة التجارة الحرة بين استراليا ونيوزيلندا ، السعى إلى تقليص الحواجز أمام الاقتصادات الخارجية ، وكذلك تقليص الحواجز أمام الدول الأعضاء المشاركة في هاتين المنطقتين . والشئ نفسه ينطبق على أية مناطق للتجارة الحرة في شرق آسيا ، إذ أن أى مشروع شرق آسيوى للتعاون الاقتصادى ، بما فى ذلك المؤتمر الاقتصادى لشرق آسيا ، والذي كان ضحية الكثير من سوء المعلومات المتعمدة ، لا بد من أن يتمسك بفكرة الإقليمية المفتحة هذه .

لقد أوضحت حتى الآن ما أقصده «بالسلام التعاونى» ، وما أعنيه «بالازدهار التعاونى المتبادل» ، واسمحوا لى أن أوضح ما أعنيه «بالمجتمع الپاسيفيكي الحقيقى» .

إننى أعتقد أن هذا المجتمع ، والذي يجب التريث فى إقامته ، لا بد من أن يكون راسخا ومتينا ، ولا بد من أن تعززه وتدعمه الصداقة وإحساس وشعور الجماعة . وينبغى أن يكون هذا المجتمع متكافئا وديمقراطيا . وينبغى أن يكون مفيدا لكافة أعضاء أسرتنا فى منطقة الپاسيفيك ، ولا بد من أن يكون مجتمعا لديه القدرة على التحمل ، وليس مجتمعا قائما ومؤسسا على انفعالات ومشاعر عابرة ، عواطف مؤقتة قد تكون هنا اليوم وتتلاشى غداً .

ويجب علينا أن نتفهم ، بل وأن نرحب بحماسة هؤلاء الذين قد اكتشفوا الپاسيفيك لتوهم ، بيد أن بناء مثل هذا المجتمع الپاسيفيكي الحقيقى ليس بالمهمة التى تحتاج إلى قدر من الرومانسية ، والمثالية أو التعجل والاندفاع ، فهناك مساحة قليلة للرومانسية وهناك كافة الأسباب التى تدعو إلى أن تكون واقعيين ، وقادرين على استغلال النزعة الپراجماتية الى أقصى حد ، ولا بد من أن تكون مثاليتنا بلا تضليل أو أوهام ، فهناك حاجة إلى الاندفاع المتعقل والحذر ، ولكن هناك حاجة أكبر الى الصبر والتحمل والقدرة على خوض سباق المسافات الطويلة .

ولا بد من أن نستعد جيدا لرحلة الألف ميل . ليس ذلك بسبب أن هنالك مزايا أو

مكاسب في هذه الرحلة الطويلة ، ولكن لأن هذه الرحلة وصولاً الى مجتمع پاسيفيكي حقيقى ينبغى أن تكون طويلة . ثانيا ، فإن الذى ينبغى أن نبنيه ، هو فى اعتقادى علاقة فيما بيننا قائمة على إحساس الجماعة « كما هو الحال داخل الأسرة أو المجموعة الصغيرة من الأصدقاء » .

ولاشك أن المجتمع پاسيفيكي الحقيقى ، أو القرية پاسيفيكية أو الأسرة أو مجموعة الأصدقاء ستكون بحاجة إلى أن تقوم على المعرفة ، والألفة ، والتفاهم ، والاحترام المتبادل . دعونا نواجه الواقع بوضوح ، ان العديد منا حول منطقة الباسيفيك من الغرباء والذين قد يستغرق التعارف بينهم شهوراً وليس سنوات ، والكثيرون منا يعرفون بعضهم البعض بالكاد . وليس من قبيل المفاجأة أن تكون هناك فجوات هائلة فى التفاهم فيما بينهم وذلك فى مجال المعرفة الأساسية .

وفى الوقت الحاضر ، يبدو أن هناك خلافا كبيرا ليس فقط فى المعرفة وإنما أيضا فيما يتعلق بالاحترام المتبادل ، وفى بعض الأحيان قد يضطر المرء إلى الاعتقاد بأن هؤلاء الذين يعرفون القليل جدا عن الآخرين ، من المرجح أن يخبروهم بما يجب أن يفعلونه بشأن إدارة حاضرهم وصنع مستقبلهم .

إن دفاعى عن المساواة والديمقراطية ليس محاولة للاعتراض على الواقع ومقاومته ، فى الحياة ، سيكون البعض دائما أكثر مساواة من الآخرين ، إذ أن شيلي ليست كندا . وكندا ليست الصين . وهونج كونج ليست اليابان . واليابان ليست الولايات المتحدة . ولكن لعبة القوة والحجم والزعامة لا بد من أن تكون فى إطار متعادل أو متكافئ تقريبا . ورغم أنه سيكون هناك ظلال رمادية مختلفة ، إلا أننا نعرف متى تكون الأشياء غير متساوية ومتى تكون متساوية بوضوح . ومهما كان سجل الماضى ، فإننا لن نتمكن من المضى قدما فى المستقبل ، ولا يمكن بناء مجتمع پاسيفيكي حقيقى على أساس من الهيمنة والنزعة الامبريالية .

ونحن ملتزمون بشدة أيضا باقامة مجتمع پاسيفيكي ديمقراطى ويعمل على أساس المبادئ الديمقراطية ، فنحن نعرف جميعا كيف يمكن أن تكون العملية الديمقراطية محبطة ومخيبة للآمال . ولكنها أفضل شكل موجود حتى الآن لحكم المجتمع وإدارته ، وهذا الأمر يعد صحيحا سواء بالنسبة لحكم مجتمع متحضر من الدول أو حكم مجتمع متحضر من المواطنين .

ونحن نعرف جميعا كم أنه من الصعب الوصول إلى إجماع ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتداخل وتشابك العديد من الأشكال والخلفيات المتباينة والمصالح المتعارضة ، ولكن ما البديل؟ هل نتظاهر بالاتفاق عندما لا يكون مثل هذا الاتفاق موجوداً؟ وهل نحاول تبني أفضل الأفكار والآراء دونما نؤمن بها نصاً وروحاً؟ وهل نوقع اتفاقيات ونكتف من بحثنا عن المساوىء والعيوب حتى قبل أن يجف مداد هذه الاتفاقيات؟ فما البديل إذن لبناء مجتمع من خلال الإجماع؟ . ان باستطاعتك أن تشرع لبعض الأشياء ، ولكن ليس باستطاعتك أن تشرع لتلقى الأفكار والعقول ، لمشاعر المودة والتعاطف بين الأصدقاء وللروابط بين أفراد الأسرة . ومن ثم ، فإنه يمكن بناء مجتمع پاسيفيكي حقيقى من خلال تعميق وتوسيع الاجماع حول مجموعة كبيرة من الغايات والمفاهيم والوسائل المشتركة .

ومن المهم جدا بالنسبة لكل أولئك المشاركين فى عملية بناء المجتمع پاسيفيكي الإحساس بأنهم يستفيدون ، وأنهم يحصلون على شىء ، ما كانوا ليحصلوا عليه بوسيلة أخرى .

وهناك أولئك الذين يؤمنون بالتحتمية التاريخية ، ويؤمنون بالتحتمية التاريخية للباسيفيك كمركز اقتصادى مستقبلى للجاذبية فى العالم ، وأعتقد أن الأمور يمكن أن تكون حتمية إذا أردنا أن تكون كذلك .

إن عصر الباسيفيك سيظل فى طور النشأة أو الميلاد إذا استمرت الخلافات والمشاجرات فيما بيننا ، وإذا استمرت عملية تقسيم الباسيفيك ، وإذا استمرت إقامة كتلتات

تجارية مبنية على التمييز والتفرقة ، وإذ ان لم تكن لدينا الرغبة فى أن نغد بعضنا البعض بالقواعد والنظم والقوانين العادية ، مثل وضع الدولة الأولى بالرعاية ، وغيرها من الأعراف والقوانين السائدة فيما بين الاقتصادات التجارية .

وإننى على ثقة من أنكم سوف تتفقدون أيضا على أن عصر الپاسيفيك لا يمكن أن يبقى ويدوم إذا لم نؤد دورنا فى اللعبة بشكل عادل ومنصف ، وإذا لم نفتح أكثر على بعضنا ، وإذا لم نعمل على زيادة تحرير اقتصاداتنا .

وإننى على ثقة أيضا من أنكم متفقدون معى فى استحالة تعزيز عصر الپاسيفيك ما لم نعمل على إشراك كافة الإمكانيات الديناميكية بصورة تامة ، ما لم نستغل كل الفرص السانحة التى تقدمها لنا حقيقة أن كلاً منا لديه جوانب قوة مختلفة ومزايا نسبية .

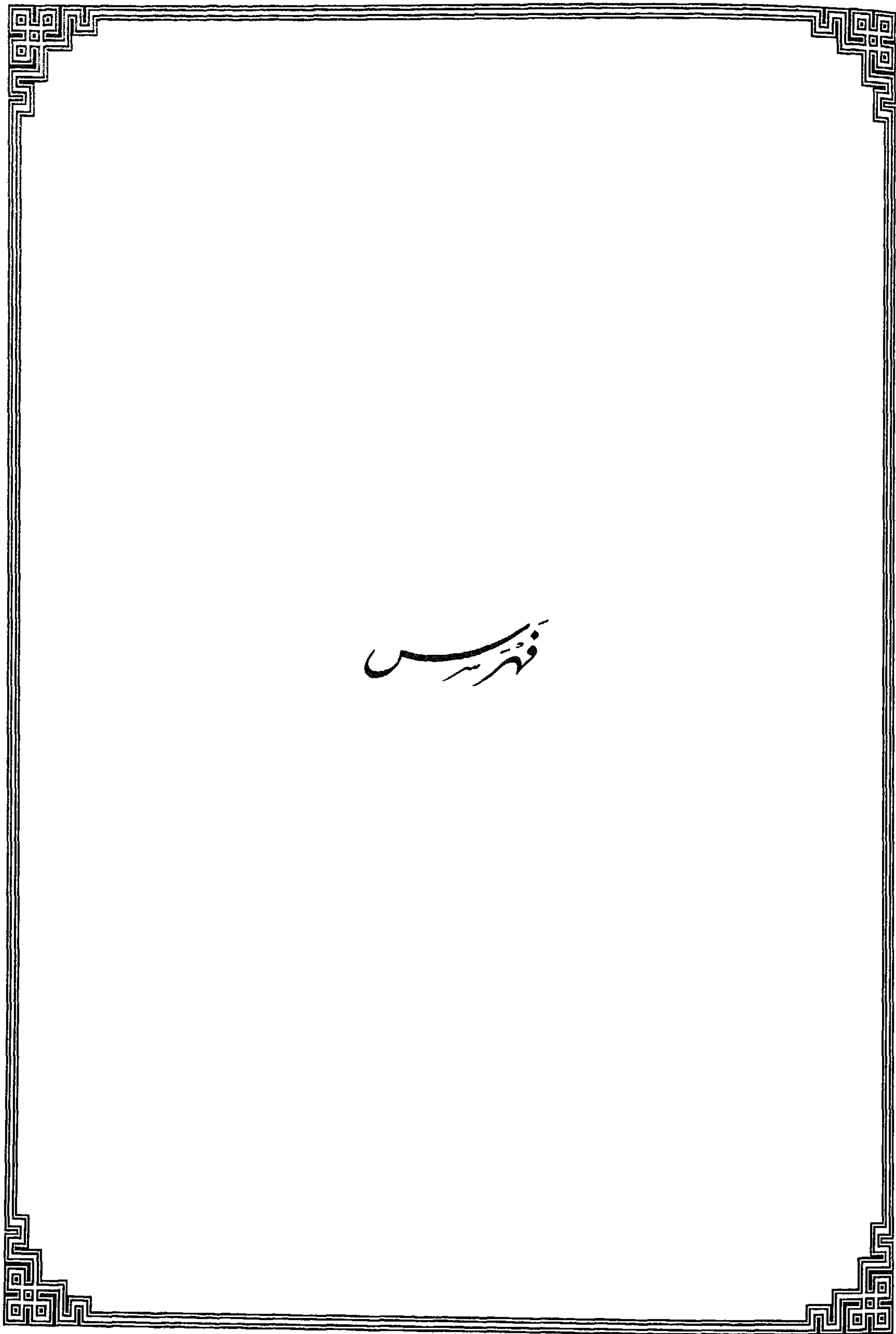
ومن الواضح أن للحكومات دور رئيسى يمكن أن تضطلع به ، وإن كنت أعتقد أنه لن يكون لها فى المستقبل المنظور ذلك الدور العظيم لتقوم به .

والحقيقة أن محاولة بناء مجتمع پاسيفيكي وفقا لخطوط وأسس الجماعة الأوروبية ستكون محاولة مدمرة لعملية البناء طويلة الأجل للمجتمع الپاسيفيكي .

وبدلاً من وثائق ومستندات قانونية قد تزن طنا ، وبدلاً من البيروقراطية التى تعوق خطى التكامل ، وبدلاً من عملية قد تفرض علينا فرضاً ، فإن ما يجب على الحكومات أن تفعله هو أن تؤسس فقط إطار عمل يمكن من خلاله أن تزدهر الاتصالات بين الأشخاص والشعوب ، يمكن من خلاله أيضا أن يتمكن منظمو الأعمال والمستثمرون من تحقيق أرباح من أعمالهم التجارية اليومية اعتماداً على فعالية وديناميكية منطقة الپاسيفيك ، ومن ثم يمكن بناء علاقات للاستثمار والتجارة والاعتماد الاقتصادى الشامل والمتبادل ، والتى تعد كلها بمثابة الأساس المتين لمجتمعنا الپاسيفيكي .

واسمحوا لى بأن أختم كلمتى ، كما بدأتها ، بالتأكيد على أهمية دور القطاع

الخاص ، والذي يعد أهم البنائين فى هذه العملية - فهذا القطاع يمكنه أن يزدهر وينتفش من
الپاسيفيك ، ومع الپاسيفيك ، وأن يبنى شبكة من الاحترام المتبادل والاعتماد المتبادل
والمصلحة المشتركة التى سوف تصمد أمام اختبار الزمن . وفى اعتقادى أنه ليس هناك من
أساس صلب آخر غير ذلك يمكن أن نجده من أجل صنع عصر الپاسيفيك الذى أمل أن يمتد
ويدوم ويتجاوز آفاق القرن الحادى والعشرين .



فترس

١- الْأَعْلَامُ

- الكساندر جراهام بيل . ص ٧ .
- ايكهارد فايفر . ص ٩٥ .
- بون ماكو . ص ٩٥ .
- بيل جيتس . ص ٤٦ ، ٥١ ، ٩٥ .
- توماس چيفرسون . ص ١٨٨ .
- توم ليفين . ص ١٣٧ .
- چيم باركسدیل . ص ٥١ ، ٩٥ .
- چيم مانزی . ص ٩٥ .
- سكوت مكنيلی . ص ٥١ ، ٩٥ .
- كينيشی أوهماي . ص ٩٥ .
- لاری أليسون . ص ٩٥ .
- لوجير ستر . ص ٩٥ .
- لويس پلات . ص ٩٥ .
- ماسايوشي سون . ص ٩٦ .
- نوبويكى ايدى . ص ٩٥ .
- هاسو پلاتنر . ص ٩٥ .
- واطسون . ص ٧ .

٢- الْأَمَاكِنُ

- آسيا . ص ١٤ ، ١٧ ، ١٩ ، ٣٤ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
- ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ،
- ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٨ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ،
- . ٢٠٢

- الجنوب . ص ٦٣ .
- الصين . ص ١٦ ، ١٧ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٧٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣١ ، ٢٥٠ .
- الولايات المتحدة . ص ٣٠ ، ٣١ ، ٤٤ ، ٧٨ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١٢١ ، ١٥٨ ،
١٧٠ ، ١٧٥ ، ٢٥٠ ، ٢٣٥ .
- الهند . ص ٣٣ ، ٦٢ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٦٠ .
- أوروبا . ص ١٧ ، ٤٦ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١١٠ ، ١٢١ ، ١٥٨ ، ١٧٥ ،
٢٣٥ .
- اليابان . ص ١٧ ، ٤٦ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ،
١٦٩ ، ١٧٧ ، ٢٥٠ .
- بوتراجايا . ص ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٧٧ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١٢٦ ، ١٤٢ ، ١٥٧ ،
١٥٨ ، ١٦٥ ، ١٨٥ ، ٢٠٧ .
- جنوب شرق آسيا . ص ٣٣ ، ٣٦ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٤ ،
١١٨ ، ١٢٩ ، ١٧٢ ، ٢٠٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .
- سايبيرجايا . ص ٤٩ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١٢٠ ، ١٤٢ ،
١٥٧ ، ١٤٦ .
- سنغافورة . ص ٣٣ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٢١٣ .
- فيتنام . ص ١٣ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٦٨ ، ٨٤ .
- كمبوديا . ص ٦٨ ، ٣٤ .
- كندا . ص ٣٠ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٨ .
- ماليزيا . ص ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ،
٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ،
٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،
١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ .

١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٦، ١٥٧،
١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٥، ١٨٧، ٢٠٥، ٢٠٦،
٢١٣، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨.

- هانوى . ص ١٣، ١٦ .

٣- الأَخْدَاتُ الكُبْرَى

- الحرب الباردة . ص ٣٤، ٢٢٣، ٢٣٦، ٢٣٨

- الحرب العالمية الثانية . ص ٣١ .

- الثورة الصناعية . ص ٤٤ .

- ثورة المعلومات . ص ٤٣ .

٤- المُنْظَمَاتُ وَالْهَيْئَاتُ وَالْمُؤَسَّسَاتُ

- آبيك . ص ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠ .

- آفتا . ص ٦٦، ١٩٩ .

- الاتحاد الأوروبى . ص ٦٧، ٢٤٠، ٢٤٣ .

- الاتحاد الدولى للاتصالات . ص ٧ .

- الخطة القومية للإنعاش الاقتصادى . ص ٢٧ .

- الآسيان . ص ١٣، ١٥، ١٦، ٢٦، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٦٥، ٦٦، ٦٧،

٦٨، ٧٠، ٧١، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ١٥٢، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠١،

٢٣٦ .

- اللجنة الاستشارية الدولية . ص ٢٢، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٧٣، ١٠١، ١٦٧ .

- المجلس القومى لتكنولوجيا المعلومات . ص ٧٥ .

- الممر السريع للوسائط المتعددة . ص ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٩،

٥٠، ٥١، ٥٦، ٦٢، ٧٣، ٧٨، ٨٠، ٩١، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٢، ١٠٥،

١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٩، ١٢٩، ١٣٥، ١٤١، ١٤٤، ١٥٥،

١٥٦، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٩، ١٧١، ١٨٥، ٢٠٧، ٢٠٨ .

- بورصة كوالالمبور . ص ، ١٥ .
- خطة عمل هانوى . ص ، ١٣ .
- صندوق النقد الدولى . ص ، ١٣ ، ١٤ ، ٦٢ .
- مجموعة الـ ١٥ . ص ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ١١٨ .
- مجموعة السبع . ص ، ١٧ ، ٤٧ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، ٢٢٠ .
- مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة . ص ، ٥٢ ، ٧٤ .
- منظمة التجارة العالمية . ص ، ٦٩ ، ٢١٣ .
- نافتا . ص ، ٢٤٩ .

٥- مُصْطَلَحَاتٌ وَعِبَارَاتٌ مُهِمَّةٌ .

- الاقتصاد الرقمى . ص ، ٢٠٣ .
- الإنترنت . ص ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ .
- البحث والتطوير . ص ، ٤٧ ، ٤٤ ، ٩٦ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٣ ، ١٢٧ .
- التجارة الإلكترونية . ص ، ٧٠ .
- التعاون الإقليمى . ص ، ٨٥ ، ٩٠ .
- الحكومة الإلكترونية . ص ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٧ .
- العصر الصناعى . ص ، ٥١ ، ٨٠ ، ١١٢ ، ١٢٤ .
- العولة . ص ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢١٦ ، ٢٤٨ .
- الملكية الفكرية . ص ، ٥٥ ، ٦٦ ، ١٠٣ ، ١١٤ ، ١٢١ ، ١٣٣ .
- تكنولوجيا المعلومات . ص ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٩١ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٤٥ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ .
- رؤية ٢٠٢٠ . ص ، ٤٤ ، ٤٤ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١٠٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٥٦ ، ١٦٣ ، ١٦٤ .

- عصر المعلومات . ص ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٢ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٤ ،
١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٤٤ ،
. ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ١٧٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ .

